الحياة النيابية

في المملكة الأردنية الهاشمية

من ١٩٢٩ إلى ١٩٦٧



مجلس الأمة الأردني

المؤلف

محمود حرب الصمحة

الحياة النيـــــــابية

في المـــــــملكة الأردنية الهاشمية

من ١٩٢٩ إلى ١٩٦٧م

المحتويات

شكر وعرفان
المقدمة
التمهيد
الباب الأول (الحياة النيابية في عهد الإمارة ١٩٢٩-١٩٤٦)
الفصل الأول: المجلس التشريعي والشؤون الداخلية ويشمل:
القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة ١٩٢٨.
قانون المجلس التشريعي.
قانون انتخاب المجلس التشريعي.
المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.
المجلس التشريعي والحريات العامة.
المجلس التشريعي والنضال السياسي وتشكيل الأحزاب
الفصل الثاني: المجلس التشريعي والعلاقات الخارجية ويتضمن:
المبحث الأول: المجلس التشريعي والعلاقات العربية ويحتوي:
المجلس التشريعي ومشروع سورية الكبرى.
المجلس التشريعي وفلسطين.
المجلس التشريعي وميثاق جامعة الدول العربية.
المبحث الثاني: المجلس التشريعي والعلاقات الأردنية البريطانية ويشمل:

المجلس التشريعي والمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨.

المجلس التشريعي والموقف من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥.

الباب الثاني (الحياة النيابية في عهد المملكة ١٩٤٦-١٩٦٧)

الفصل الأول: مجلس الأمة والشؤون الداخلية ويشمل:

مجلس الأمة والسلطة التنفيذية.

مجلس الأمة والحريات العامة.

مجلس الأمة والنضال السياسي والأحزاب.

الفصل الثاني: مجلس الأمة والعلاقات الخارجية ويتضمن:

المبحث الأول: مجلس الأمة والعلاقات العربية ويشمل:

مجلس الأمة وجامعة الدول العربية.

مجلس الأمة وقضية فلسطين.

مجلس الأمة وحلف بغداد عام ١٩٥٥م.

مجلس الأمة وأزمة السويس عام ١٩٥٦.

المبحث الثاني: مجلس الأمة والمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٦.

الخاتمة

الملاحق

المصادر

الإهداء

إلى من شيدوا صرح الديمقراطية

إلى فرسان الحرية

إلى أسرة الوفاء

أهدي هذا البحث

شكر وعرفان

أوجه من خلال هذا البحث عظيم شكري وجزيل متناني إلــى الأســتاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور علي محافظة رئيس جامعة مؤتة، والأســتاذ الــدكتور أحمد إبراهيم دياب رئيس قسم البحوث والدراسات التاريخية في معهــد البحــث والدراسات العربية لما أسداياه لي من توجيه وإرشاد في هذه الدارسة. كما أزف أسمى التقدير وأطيب التمنيات إلى الأستاذ فاروق نوار مدير مكتب دولــة أحمــد اللوزي رئيس مجلس الأعيان، على ما وهبني من عون ومساعدة في الإطــلاع على كل ما شأنه الاتصال بالموضوع في مجلس الأمة الأردني، وتيسير اللقاءات مع الرعيل الأول من رجالات السياسة الأردنيين.

ولا سيعني إلا أن أقدم خالص الاحترام والعرفان لكل من بسط لي يد العون والمساعدة في هذا البحث.

والله ولي التوفيق.

المقدمة

لما كان تاريخ الأمة هو حياتها الماضية وتجاربها الخاصة، فإن الأمم فـي نهضتها تهتم بدراسة تاريخها لتتعرف على نفسها وتحقق ذاتها.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة وقلة ما كتب في تاريخ الأردن كحلقة من حلقات تاريخ الأمة العربية، بل وندرة المؤلفات والأبحاث التي تلقي الأضواء على الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية فقد وجدت من حسن الطالع أن أحاول البحث في الموضوع واجتهدت ما وسعني الجهد في دراسة واقع الحياة التشريعية فـي المملكة الأردنية الهاشمية بتوجيه وإشراف من أساتذتي الأفاضل.

إن أساس الحياة النيابية هو أن لها الحق الكامل فـي أن تكـون مـصدر السلطات، وأن تدير شؤونها بنفسها وتصدر التشريع وتراقب التنفيذ وتسهر على أمنها وكرامتها ورفاهيتها والحياة النيابية الصحيحة الـشرط الأساسـي لتطـور المجتمع وتقدمه وازدهاره، وتبادل التجارب والأفكار والوصول إلى الممارسـات التطبيقية الناجحة وتحقيق الاستقلال الناجز.

لقد نمت الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية وجاءت مواكبة لتطور المملكة ونموها، وبالرغم مما واجهه هذا البلد في تاريخيه مـن أحـداث قاسـية وظروف صعبة، فقد ظلت المجالس التشريعية والنيابية تقوم بوظائفها التـشريعية السياسية وأصبحت مثالاً حياً لاحترام الإرادة الشعبية في اختيـار مـن يمثلهـا، وينطق باسمها لتحقيق أمانيها وبلوغ مقاصدها.

ونظراً لشح الدراسات في هذا الموضـوع بـل ونـدرتها، فقـد عانيـت

الصعوبات الكثيرة في تجميع المتفرقات من هنا وهناك، ووجدت نفسي أعول كثيراً على محاضر جلسات المجلس التشريعي ومجلس الأمة كوثائق حية وموضوعية استقرئ وقائعها وأستقضي مداولاتها لرصد دور هذه المجالس محلياً وخارجياً.

حدّدت هذه الدراسة (الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية من عام ١٢٢٩-١٩٦٧، دراسة تاريخية) في تمهيد وبابين. تناوبت في التمهيد بمعالجة سريعة تأسيس الإمارة الأردنية منذ عام ١٩٢١ وحتى صدور القانون الأساسي عام ١٩٢٨.

وفي الباب الأول (الحياة النيابية في عهد الإمارة من عام ١٩٢٩-١٩٤٩) والذي جاء في فصلين. تناولت في الفصل الأول (المجلس التشريعي والمهام الداخلية) تعرضت بالدراسة من خلاله لصدور القانون الأساسي عام ١٩٢٨، وقانون المجلس التشريعي وانتخابه، وطبيعة تكوين المجالس التشريعية الخمسة التي توالت من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٦، وعلاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية، المجلس التشريعي والحريات العامة (الصحافة، وسائل الإعلام والأخرى، الحرية الشخصية) ثم المجلس التشريعي والمعارضة (المعارضة الشعبية، المعارضة داخل المجل، الأحزاب).

أما الفصل الثاني (المجلس التشريعي والعلاقات الخارجية) فقد ارتأيت تجزئته إلى مبحثين - المبحث الأول - المجلس التشريعي والعلاقات العربية تناولت فيه:

أ- المجلس التشريعي ومشروع سورية الكبرى.

ب- المجلس التشريعي وفلسطين.

ج- المجلس التشريعي وميثاق جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني: المجلس التشريعي والعلاقات الأردنية - البريطانية تناولت فيه بالدراسة:

أ- المجلس التشريعي والمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨.

ب- المجلس التشريعي والموقف من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥.

أما الباب الثاني (الحياة النيابية في عهد المملكة من ١٩٤٦-١٩٦٧) فقد قسم إلى فصلين، الفصل الأول (مجلس الأمة والشؤون الداخلية) تناولت فيه بالدراسة الموضوعات التالية:

أ- مجلس الأمة والسلطة التنفيذية.

ب- مجلس الأمة والحريات العامة.

ج- مجلس الأمة والنضال السياسي والأحزاب.

وفي الفصل الثاني (مجلس الأمة والعلاقات الخارجية) والذي جاء في مبحثين:

المبحث الأول: مجلس الأمة والعلاقات العربية، درست فيه الموضوعات التالية:

١- مجلس الأمة وجامعة الدول العربية.

٢- مجلس الأمة وقضية فلسطين.

٣- مجلس الأمة وحلف بغداد عام ١٩٥٥.

٤- مجلس الأمة وأزمة السويس ١٩٥٦م.

المبحث الثاني: مجلس الأمة والمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٦م.

وقد انتهجت في دراسة هذا البحث الموضوعية والأمانة مبتعداً عن التحيز والعاطفية، مدركاً أن الدستور وحده ليس بهدف في حد ذاته، وإنما هو النور الذي يضيء طريق الأمة إلى أغراضها الكبرى ومقاصدها العليا، وهو عنوان تعبئة الشعب، ووسيلة كفاحه لخيرة واستقلاله وارتفاع كلمته وعلو شأنه.

التمهيد

كانت منطقة شرق الأردن كجزء من سورية الطبيعية تحت السيادة العثمانية منذ عام ١٥١٦، وقسمت هذه المنطقة بموجب التقسيمات الإدارية العثمانية عام ١٨١٥ إلى الأقسام الإدارية التالية.

١- سنجق عجلون ومركزه إربد.

٢- قضاء البلقاء ومركزه السلط.

٣- متصرفيه الكرك. تشكل لواء مرتبط بوالي سوريا في دمشق ثم أصبح الكرك مركز اللواء. أم العقبة فكانت أحياناً من مصر حتى عام ١٩٠٦ حيث تعبت الحجاز[١].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وقفت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وحلفائهما، فقد تمت اتفاقيات سرية بين بريطانيا وفرنسا خلال الحرب لاقتسام أراضي الدولة العثمانية في الوقت الذي أعطيت فيه عهود علنية للعرب[٢] فبعد أن اتجه العرب في سوريا إلى الشريف

---

(١) يوهان بيركها، رحلات بيركهارت، ج٢، ص ١٧٤-١٧٧.

(٢) كان أول اتصال من جانب بريطانيا فقد تم بمقابلة كتشنز للأمير عبد الله في القاهرة عام ١٩١٢ عندما كان في طريقه إلى استانبول فقال مخاطباً الأمير: إنني مغتبط بالتعرف إليك، وبمناسبة هذه الفرصة أبلغك رضى حكومة جلالته البريطانية عن انتساب الأمن في الحجاز والترتيبات المعمول بها لرفاهية الحجاج وتأمين راحتهم منذ أن تولى والدك الشريف حسين منصب إمارة مكة.

أمين أبو الشعر، مذكرات الملك عبد الله، ص ٧٤.

حسين بن علي في الحجاز وبايعوه على الزعامة وقيادتهم نحو الوحدة والاستقلال(١).

ولما لم يكن بمقدور العرب أن يحققوا أهدافهم دون معاضدة دولة أجنبية، بدأت المراسلات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة في ١٤ تموز (يوليو) ١٩١٥ واستمرت حتى ١٦ آذار (مارس) ١٩١٦.

وقد وعد البريطانيون العرب في هذه الرسائل تحقيق آمالهم في بناء دولة عربية واحدة تشمل الأقطار العربية في آسيا وتتمتع بكامل الاستقلال، إلا أن هذه المراسلات لم تأخذ قط شكل اتفاقية محددة من الأطراف المعنية. وفي ١٠ حزيران (يونيو) ١٩١٦ أعلن الشريف حسين ثورة العرب واستقلالهم عن الدولة العثمانية، وكانت تلك الثورة تعبيراً عما كان يعتلج نفوس المتنورين العرب في مختلف الأمصار من مشاعر قومية ومن رغبات استقلالية(٢).

وبعد أن عانت البلاد من آثار الحكم العثماني. ساهم جيش الثورة العربية مساهمة فعالة إلى جانب بريطانيا حيال الدولة العثمانية، فأصبح الجيش العربي الشمالي بعد احتلاله العقبة عام ١٩١٧ بقيادة الأمير فيصل بن الحسين يشكل الميمنة بالنسبة للجيش البريطاني في فلسطين وتمكن من التعاون معه في العمليات العسكرية الهامة التي تمت بعد ذلك. وفي هذا الأثناء كان الوضع السياسي يزداد تعقيداً، ففي ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦ شرعت بريطانيا وفرنسا

(١) نقل فوزي البكري عضو جمعية العربية الفتاة رسالة شفهية فحواها أن الزعماء الوطنين في الشام والعراق، يميلون إلى الثورة للحصول على استقلال العرب من السيطرة العثمانية، ويطلبون موافقة الشريف الحسين بن علي على قيادة هذه الثورة، فتمت الموافقة وأرسل فيصل مندوباً عنه إلى دمشق للاتفاق على مراحل التنفيذ، حيث وقع ميثاق دمشق عام ١٩١٥ والذي ينص على: أ. حدود البلاد التي يطالبون باستقلالها. ب. إلغاء جميع الامتيازات الاستثنائية الأجنبية. جـ. عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا وهذه الدولة العربية المستقلة. راجع جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة د. ناصر الدين الأسد ود. إحسان عباس، ص ٢٣٢-٢٤٤.

(٢) د. أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٦٨-٧٠.

بتقسيم الإمبراطورية العثمانية فيما عرف باتفاقية سياكس بيكو[1]، حي جزأت هذه الاتفاقية المنقطة إلى: ١- منطقة (أ) تخضع للنفوذ الفرنسي وتشمل ولايات حلب ودمشق والموصل. منطقة (ب) تخضع للسيرة البريطانية وتشمل الأراضي الممتدة من فلسطين إلى العراق، ويمكن أن تنشأ في هذه المناطق دولة عربية مستقلة أو إتحاد فدرالي لدول عربية.

يكون للدولتين حق تزويدها بالموظفين ولهما حق الأولوية الاقتصادية والمالية. ٢- منطقة تحت نفوذ الإدارة الفرنسية وتشمل كليكيا وجنوب الأناضول والساحب السوري واللبناني.

ومنطقة حمراء تحت نفوذ الإدارة البريطانية وتشمل جنوب العراق والساحل الفلسطيني من حيفا إلى عكا. ومنطقة بنية تحت إدارة دولية وتشمل فلسطين والأماكن المقدسة[2].

كان العرب يرون أن استقلالهم سيعترف به الحلفاء طالما أنهم ساعدوهم في حربهم ضد الدولة العثمانية، وهم لا يعلمون ما يحيط بهم من مؤامرات. فبعد احتلال دمشق عام ١٩١٨ طلب اللنبي من الأمير فيصل تشكيل حكومة عسكرية في المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق برئاسة الأمير نفسه الذي بدوره يكون مسؤولاً أمام الجنرال اللنبي طوال فترة الحرب. تشكلت الحكومة العسكرية برئاسة علي رضا الركابي الذي منح لقب الحاكم العسكري العام. ونتيجة لخيبة الآمال العربية في وحدة سوريا من جراء الأطماع الأجنبية بعد عرض العرب لمطالبهم في مؤتمر الصلح في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. اتجه الأمير فيصل وحكومته إلى ضرورة إشراك الشعب ي تحمل المسؤولية، مما تقرر إجراء انتخابات لانتخاب ممثلين رسميين يجتمعون في مؤتمر بدمشق ويبدون رأيهم في مصير البلاد ونوع الحكم. وشجع على ذلك قرب

---

(١) سميت هذه الاتفاقية نسبة إلى السير مارك سايكي ممثلاً عن بريطانيا والميسو جورج بيكو ممثلاً عن فرنسا في تقسيم أملاك الدولة العثمانية. مزيد من التفصيل راجع سليمان موسى، الحركة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤، ص ٣٤٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٤٦-٣٤٧.

وصول لجنة الاستفتاء الأميركية (كنج – كرين) (١). وفي ٢ حزيران (يونيو) ١٩١٩ افتتح المؤتمر رسمياً في دمشق. وقد مثل فيه شرق الأردن بعشرة نواب(٢).

إزاء تأكيد الدول الأوروبية لإطماعها الاستعمارية فلم تثمر جهود الأمير فيصل فيما اتخذه من تدابير للحيلولة دون ذلك، فقد ألغيت الحاكمية العسكرية العامة في سوريا، واتجه أعضاء المؤتمر السوري ف ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ إلى أن يضعوا العالم أمام الأمر الواقع فاتخذوا قراراً بإعلان استقلال سوريا الطبيعية ونادوا بفيصل ملكاً عليها. وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ أصدر الملك فيصل مرسوماً بتأليف أول وزارة برئاسة علي رضا الركابي، وما كان من فرنسا وبريطانيا إلا أن رفضتا الإعتراف بهذه القرارات. وفي مؤتمر سان ريمو اتخذت الحكومتان قرارات بتاريخ ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٢٠ تقضي بفرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، وفرض الإنتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق. واستمرت الأحداث تسير بسرعة إلى أن زحف جيش الجنرال غورو الفرنسي على دمشق واصطدم مع القوات العربية في ميسلون في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠، وتلا ذلك دخول الفرنسيين دمشق وإنذارهم الملك فيصل بمغادرة البلاد(٣).

يظهر من تطور الأحداث خلال هذه الفترة، إن العرب أرادوا شيئاً وحلفاءهم أرادوا شيئاً آخر. خاض العرب غمار الحرب ليفوزوا باستقلالهم ولكن حلفاءهم قلبوا لهم ظهر المجن وشرعوا يفرضون حكمهم على البلاد بقوة جيوشهم وأسلحتهم.

---

(١) R.I.I.A.: Surveys of International Affairs For The Years 1920-1946. PP. 7-8

(٢) اتخذ المؤتمر القرارات التالية: ١- استقلال البلاد السورية. بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً وعلى أساس نيابي. ٢- رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم. ٣- اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على سورية. ٤- إعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية في مناطق سورية الثلاثة. راجع أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى المجلد الثاني، ص ٤٨-٥٠.

(٣) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ١٤-١٤٤.

لم يتقدم الفرنسيون بعد احتلالهم لدمشق، نحو منطقة شرق الأردن لأنها كانت تشكل جزءاً من منطقة الانتداب البريطاني التي تم الاتفاق عليها بين بريطانيا فرنسا وكانت بلا حكومة وبلا جيش ولا شرطة تحفظ الأمن. دفع هذا الوضع المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى أخذ زمام المبادرة فبعث برسالة إلى الملك فيصل في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٢٠، ذكر فيها بأن بعض شيوخ شرق الأردن طلبوا منه إنشاء إدارة بريطانية في البلاد، وأكد هربرت صموئيل إلى أن الحكومة البريطانية تميل إلى تنظيم عدد قليل من الضباط البريطانيين لمساعدة أهل شرق الأردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها، وعلى أثر اجتماع أعيان شرق الأردن في السلط بتاريخ ٢١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ ألقى هربرت صموئل المندوب السامي البريطاني في فلسطين خطاباً أوضح فيه رغبة بريطانيا بتأسيس إدارة منفردة في هذه المنطقة بمساعدة عدد من المعتمدين ورجال الإدارة البريطانيين، وتألفت على أثر الحكومات المحلية وأهمها: ١- حكومة عجلون برئاسة علي خلقي الشرايري. ٢- حكومة السلط برئاسة مظهر رسلان. ٣- حكومة الكرك (حكومة مؤاب) برئاسة رفيفان المجالي(١).

وقد اتصفت هذه الحكومات بصفات مشتركة أهمها: أنه لم يكن لأية منها صفة دولية، ثم كانت كل حكومة تأتمر بأمر ضابط بريطاني، وكان رؤساء الحكومات أقوى شيوخ العشائر وأكثرهم سطوة. كما أنه لم تتلق أية حكومة منها معونة مالية أو عسكرية من بريطانيا أو غيرها(٢).

إن تجربة الحكومات المحلية تعكس جملة من الملاحظات التي تفصح عن واقعها وتطلعاتها فقد كانت كل حكومة محلية تمثل الشكل المتناسب مع درجة التطور الفعلي في منطقتها، والكشف عن الطابع التاريخي للبنى الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة، وأن ظهور الحكومات المحلية كان بمثابة إعلان عن

A Kirkbride: Acrakle of Thowns, pp.21-23.

(٢) د. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ١٩.

درجة من النضج الاجتماعي والسياسي حيث جرى الإفصاح عن الحاجة إلى جود سلطة أو هيئة سياسية.

لم تستمر الحكومات المحلية مدة طويلة حيث بدأ قيامها بتكوين حكومة السلط في آب (أغسطس) ١٩٢٠، واكتملت بتأليف حكومة في إربد وأخرى في الكرك في أيلول (سبتمر) من العام نفسه. ولكن ألغيت هذه الحكومات في نيسان (إبريل) ١٩٢١ على أثر تشكيل أول حكومة مركزية في شرق الأردن[١].

لقد أثار الاحتلال الفرنسي لسوريا ورحيل الملك فيصل عنها في تموز (يوليو) ١٩٢٠ غضب الشريف حسين في الحجاز وابنه الأمير عبد الله. فعزما على استعادة سوريا وخاصة بعد أن اتصل العديد من رجال السياسة وشيوخ القبائل في شرق الأردن وحوران[٢] بالشريف حسين يطلبون إليه إيفاد أحد أنجاله لكي يعتزم الحركة الوطنية المناوئة للفرنسيين. فتم اختيار الأمير عبد الله بن الحسين[٣] للقيام بالمهمة، فتوجه على رأس قوة عسكرية إلى معان في الحادي عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٠ وشرع في الاتصال بأعيان سورية لتحقيق الهدف الذي جاء من أجله بعد أن أعلن نفسه نائباً لملك سوريا حيث جاء في منشوره الذي وجهه إلى السوريين في ١٩٢٠/١٢/٥: حيث توالت علينا الدعوات وضمت آذاننا الصرخات، لبذل المهج دون سورية لا بتخريب البلاد كما يفترى علينا، فلا بد من التكاتف والاجتماع والذب عن

---

(١) جريدة الأيام، الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، ص ٢٧٦.

(٢) منهم عودة أبو تايه، وسعيد خير، وعادل أرسلان، وغالب الشعلان.

(٣) الأمير عبد الله هو الابن الثاني للشريف حسين بن علي، ولد في مكة عام ١٨٨٢، تعلم القراءة والكتابة على يد شيوخها، والتحق بوالده في دار الخلافة العثمانية (استانبول) وهناك تابع دراسته فتعلم اللغة التركية والعلوم العصرية، مثل الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني، وجذبت اهتمامه القضية العربية فكلف عام ١٩١٢ بالاتصال باللورد كتشز المندوب السامي البريطاني في القاهرة وطلب منه أن يبين إمكانية مساعدة بريطانيا للشريف حسين في حالة ثورة العرب على الأتراك. وقاد الجيش العربي الذب حرر الطائف أثناء الثورة العربية، وعين وزيراً للخارجية في الحكومة الحجازية.

الوطن وعدم الإصغاء لكل دسيسة تفل عزمكم وتبدد حميتكم[1]. استاءت فرنسا وبريطانيا من قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن. فأخذت فرنسا تعد العدة تحسباً لأي زحف من شرق الأردن تجاه سوريا، أم بريطانيا فكانت تطلب عدم تغير الأوضاع وإرباك الحكومات المحلية. ولكن على أثر تعديل السياسة البريطانية تجاه البلدات العربية، خاصة بعد ثورة العراق ١٩٢٠، وبعدنا تبين من فوضى الأحوال في شرق الأردن. اتجهت بريطانيا لتخفيض النفقات على الالتزامات الخارجية، فدعت باقتراح من المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إلى مؤتمر يعقد في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٢١ للبحث في وضع الأقطار العربية واستحداث تدابير لمعالجته.

عقد المؤتمر في القاهرة في الثاني عشر من آذار (مارس) وكان يتألف من موظفين وعسكريين بريطانيين، فاقترح المؤتمرون أن يتوجه فيصل إلى العراق مرشحاً للعرش، وأن ينادى به ملكاً عن طريق استفتاء شعبي[2].

وعندما طرحت مسألة شرق الأردن على بساط البحث في مؤتمر القاهرة، وصلت أنباء دخول الأمير عبد الله إلى عمان، وكانت بريطانيا قد أعلنت قبيل انعقاد المؤتمر معارضتها لدخول الأمير عبد الله إلى الأردن مما أثار ارتباط المؤتمرين في القاهرة، فبعث الأمير عبد الله في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢١ بسكرتيره عوني عبد الهادي إلى القاهرة ليبين لتشرشل نوايا الأمير فيما يتعلق بسورية ويؤكد له موقفه الودي من بريطانيا. إلا إن تشرتل أبلغ عوني عبد الهادي بأنه سيزور القدس ويقابل الأمير فيها ويطلب منه أن ياقبل المستر تشرشل في القدس[3]. تلقى الأمير مذكرة ومعه ورئيس ديوانه عوني عبد الهادي، وبدأت المحادثات الرسمية بين الجانبين العربي ممثل في الأمير عبد الله والسيد عوني عبد الهادي،

(١) عبد الله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص ٢٤-٢٥.

(٢) سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ص ١٦٤-١٦٨.

(٣) خير الدين الزركلي، مصدر سابق، ص ٤٤-٤٧.

والجانب البريطاني ممثل بالمستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني والسيد هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني على فلسطين والمستر وندهام ديدس والكولونيل لورنس والميجر هربرت يونج في ٢٨ آذار (مارس) واختتمت في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٢١[١] وقد تم الاتفاق على المبادئ الأساسية التالية:

١- تؤسس في شرق الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبد الله. في الوقت الذي أقر فيه الزعماء العراقيون في المؤتمر السوري العام في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ قراراً أعلنوا فيه وحدة العراق، واختاروا الأمير عبد الله أول ملك لهم. بعد أن أعلن السوريون استقلال سورية (بما فيها فلسطين ولبنان) دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل. وقال الأمير عبد الله لتشرشل في القدس (إن كنتم ترغبون في تشريح الأمير فيصل لعرش العراق لأنكم تعتمدونهن فهذا ما يسرني وأن أخي فيصل كفء لذلك، وسأخص والدي على مباركة هذا المنهج).

٢- تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً تاماً.

٣- تساعد بريطانيا هذه الحكومة مادياً لسد نفقات قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن وتسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.

٤- يتعهد الأمير بمنع الاعتداءات من شرق الأردن ضد سورية وفلسطين.

٥- يعتبر شروع الاتفاق بمثابة تجربة مدتها ستة أشهر، فإن كان ملائماً للطرفين استمر العمل به وإلا أعيد النظر فيه، ومن ثم عاد الأمير إلى عمان ليشرع في بناء الإدارة الجديدة فعين رشيد طليع رئيساً لمجلس المشاورين، ومنحه لقب الكاتب الإداري، وقد تألف المجلس الجديد في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٢١ فكان بمثابة أول حكومة مركزية في شرق الأردن[٢].

وبعد تأليف الحكومة الجديدة لإمارة شرق الأردن زار هربرت صموئل المندوب السامي البريطاني في فلسطين عمان للمشاركة في تأسيس الإدارة الجديدة

---

(١) عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ٢٣-٢٥.

(٢) خير الدين الزركلي، مصدر سابق، ص ٤٩ وكذلك أمين سعيد، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

وعين المندوب السامي جوليوس إبرامست رئيساً للمثلين البريطانيين في إمـــارة شرق الأردن. وكانت أغلبية موظفي الإدارة الأردنية الأولى من أعضاء حـــزب الاستقلال السوري[١]، الذي تركوا سوريا وطردوا منها علـــى أيـــدي الـــسلطات الفرنسية.

صادق مجلس العصبة في ١٩٢٢/٩/١٦ على المذكرة التي نـــصت علـــى تطبيق الانتداب البريطاني في فلسطين على إمارة شرق الأردن، وبعد المصادقة على هذه المذكرة، وجه تشرشل (وزير المستعمرات البريطـــاني) الـــدعوة إلـــى الأمير عبد الله لزيارة لندن من أجل التباحث في تسوية دائمة لمسألة إمارة شرق الأردن. وقد لخص الأمير عبد الله مطالبة بالاستقلال التام لإمارة شـــرق الأردن, ولكن تغير مجرى المفاوضات على أثر تغيير الحكومة البريطانية ولم ستوصـــل الأمير في مفاوضاته في لندن إلى نتيجة حاسمة[٢].

وفي ٢٥ أيار (مايو) ١٩٢٣ فوضت الحكومة البريطانية مندوبها الـــسامي في فلسطين هربرت صموئيل بأن يدلي ببيان رسمي في عمـــان يعتـــرف فيـــه باستقلال إمارة شرق الأردن، حيث ورد البيان بالصورة التالية "تعترف حكومـــة جلالـــة الملك بوجود حكومة مستقلة في إمارة شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بشرط أن توافق عصبة الأمم المتحدة على ذلك وأن تكون حكومة إمارة شرق الأردن دستورية تمكن الحكومة البريطانية من القيام بتعهداتها الدولية فيمـــا يتعلق بتلك البلاد وذلك باتفـــاق يعقـــد بـــين الحكـــومتين[٣]، لفـــرض الهيمنـــة والنفوذ البريطاني. اعتبر يوم ٢٥ أيار (مايو) ١٩٢٣ عيد استقلال إمارة شـــرق الأردن".

---

(١) منهم: رشيد طليع، حسن الحكيم، أمين التميمي، عادل أرسلان، خير الدين زركلي سامي السراج نبيه العظمة، خالد الحكيم، رشدي الصفدي، وفي آب (أغسطس) ١٩٢١ استقالت حكومة مجلس المشاورين وعهد إلى مظهر رسلان بتأليف المجلي الجديد الذي أطلق عليه مجلس المستشارين.

(٢) تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، ص ٣٦، وكذلك خير الدين الزركلي، مصدر سابق، ص ١٤.

(٣) سليمان موسى تأسيس الإمارة الأردنية، ص ١٦٣.

قـــرر مجلـــس المستـــشارين بتـــاريخ ٢٩ أيـــار ١٩٢٣ تبـــديل لقـــب المستشارين بلقب رئيس مجلس الوكلاء والمستشارين بلقب الوكلاء وذلك للصفة التي اكتسبتها إمارة شرق الأردن بمناسبة إعلان استقلالها، وتقـــرر فـــي شـــهر حزيران (يونيو) ١٩٢٣ أن تتألف إمارة شرق الأردن من ست مقاطعات هـــي: عمان، الكرك، مادبا، جرش، إربد، السلط. واتجهت النية بعد اعتراف بريطانيـــا باستقلال إمارة شرق الأردن إلى استكمال العناصـــر الدســـتورية فـــي الجهـــاز الحكومي، لذلك صدرت في أوائل تموز (يوليو) ١٩٢٣ إرادة سامية بتأليف لجنة أهلية لتقوم بوضع قانون للمجلس النيابي برئاسة وكيل العدلية السيد إبراهيم هاشم وعضوية شخصين عن كل مقاطعة من المقطاعات الست ينتخبها مجلـــسا الإدارة والبلدية في المقاطعة.

وقامت اللجنة بوضع قانون الانتخاب للمجلس النيابي على أساس التمثيـــل القانوني الصحيح وأقرت الحكومة هذا القانون وصدرت الإرادة السنية بتنفيـــذه، وتقرر جمع المجلس النيابي بمقتضاه وصدرت الإرادة السنية بتأليف لجنـــة مـــن القانونيين لوضع لائحة القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن فاجتمعت هذه اللجنة في عام ١٩٢٣ برئاسة مدير الآثار ووضعت لائحة القانون الأساسي بعد استشارة أهل الحل والعقد من علماء وزعماء ومشرعين[١]. فجاءت تلك اللائحة محيطـــة بحقوق الشعب متفقة مع حاجات البلاد. وفيها بيان واضح لوضع إمـــارة شـــرق الأردن القانوني[٢].

لقد سبق قيام المجلس النيابي المنتخـــب مجلـــس عـــرف باســـم (مجلـــس الشورى) تقرر من قبل الأمير عبد الله في أول نيسان (أبريـــل) ١٩٢٣ برئاســـة قاضي القضاة، وعضوية كل من مدير المحاسبة ومدعي الاستئناف العام ومـــدير

ملحق جريدة الشرق العربي، العدد ٥٢، تاريخ ١٩٢٣/١٢/٩، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) جاء في المواد العمومية الفصل الأول المادة (١) أن حكومة الشرق العربي ملكية ذات مجلس نيابي عاصمتها الحاضرة عمان ودينها الإسلام. المادة (٢) تتألف البلاد من مقاطعات ذات وحدة سياسية وإدارية لا تقبل التجزئة، المادة (٥) أمير البلاد عبد الله نجل أمير المؤمنين وملك العرب الحسين بن علي.

المعارف ومدير الواردات ومدير التسجيل ومدير الزراعة ومدير البرق والبريد العام على أن يختص في المسائل التالية: ١- إصدار القرارات بمحاكمة الموظفين. ٢- سن صيغ القوانين والأنظمة وتفسيرها. ٣- النظر في قرارات المجالس الإدارية(١). وصدر عن هذا المجلس مجموعة من القوانين والأنظمة، كان من بينها قانون إلغاء الديون وما تبقى من الأموال الأميرية لسنوات ١٩١٨، ١٩١٩ و ١٩٢٠ باستثناء مطلوب الخزينة من الملتزمين، وذلك رأفة بالبلاد وتنشيطاً للاقتصاديات العامة. كما خفضت إبدال الطرق إلى ٢٤ قرشاً بدلاً من ٣٢ قرشاً(٢) ثم قانون ناظم المصالح العمومية وكافل الحرية والمساواة والإخاء والذي جاء في "إن الحكومة المركزية تعمل الآن على إعداد الوسائل لجمع مجلس تشريعي في عاصمة الإمارة يكون بمثابة عضد الحكومة الأيمن ونحن ما زلنا نرجح للوظائف الأكفاء من أهل البلاد لأن الحكومة منكم وإليكم..." (٣) وفي عام ١٩٢٦ صدر قانون الانتخابات البلدية وفحواه أن قانون البلديات يقضي بأن يرجح الأشخاص الذي يقرأون ويكتبون على الأميين في انتخابات البلدية(٤).

كما أصدر المجلس نظام جديد للتشكيلات الإدارية في حكومة شرق الأردن وقانون لجنة البلديات الاستشارية(٥). واستمر هذا المجلس في تأيدة أعماله حتى أول نيسان (إبريل) ١٩٢٧ عندما تقرر إلغاؤه. وعلى الرغم من قيام هذين المجلسين إلا إنهام لم يستطيعا القيام بمسؤولياتهما. وظل الإشراف البريطاني على الإدارة في إمارة شرق الأردن من عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٨ تحت رقابة المندوب السامي البريطاني في فلسطين، وكان يمثله المعتمد البريطاني في عمان،وقد لخص السير أرثرواكهوب المندوب السامي البريطاني مهمة المندوب السامي لشرق

---

(١) منيب الماضي موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٢٠٨.

(٢) جريدة الشرق العربي، عدد ١٧، تاريخ ١٩٢٣/٩/١٧، ص ٣٩.

(٣) الشرق العربي، عدد ١٧، تاريخ ١٩٢٥/٩/١٧، ص ١-٢.

(٤) الشرق العربي، عدد ٩٦، تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥، ص ٢.

(٥) الشرق العربي، عدد ١٧٢، تاريخ ١٩٢٧/٢/١، ص -٦.

الأردن وصلاحياته أمام لجنة الانتدابات الدائمة بالكلمات التالية: "لا يتدخل المندوب السامي مباشرة في شؤون البلاد إلا إذا جرى حادث يهدد مصالحها ويعتبر المندوب السامي نفسه مسؤولاً عن حفظ النظام وعن العلاقات الخارجية"(١).

---

(١) د. علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ٤٨.

الباب الأول

الحياة النيابية في عهد الإمارة من ١٩٢٩–١٩٤٦

الفصل الأول

المجلس التشريعي والمهام الداخلية

القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة ١٩٢٨

شهدت الفترة التي تلت المجلس النيابي المنتخب في تموز (يوليــو) ١٩٢٣ تطور آخر في السياسة البريطانية بفرض شروط جديدة لاستمرار دفع الإعانــة المالية منها:

طلب بسط المراقبة المالية من جانب بريطانيا بلا قيد، وإخراج المتهمــين بالتحريض في حوادث الحدود وطلب إلغاء نيابة العــشائر، وأن تكــون القــوات المحلية تابعة لتفتيش قائد القوات الإمبراطوريــة، وأن تــستخدم هــذه القــوات بمشورة الحكومة البريطانية، وأن تقبل اتفاقية تسليم المجــرمين للــسلطات فــي سوريا وأن يعتبر الأمير عبد الله أميراً غير مسؤول بالنسبة لإدارة الحكومة فــي وقت كانت تعيش فيه البلاد ظروف قاسية، فمهاجمة إمارة شرق الأردن من قبل آل سعود ووقوع حوادث داخل سوريا اتهمت فيها إمارة شرق الأردن وهي لا يد لها فيها مع التجاوز العسكري على بلاد الإمارة من قبل حكومة فلسطين، إضافة إلى شح موارد البلاد وفقر اقتصادها. مما أدى إلى قبول الشروط التي فرضــتها الحكومة البريطانية على إمارة شرق الأردن اضطراراً[١]. فقد أرجئ تنفيذ قانون الانتخاب وأهملت لائحة القانون الأساسي لعــام ١٩٢٣ رغــم إلحــاح الــشعب ومطالبة تظهر مطامع الحكومة البريطانية بطلب حــق الاســتئثار بالامتيــازات واستغلال الثورة الطبيعية في إمارة شرق الأردن فرفض الأمير عبــد الله ذلــك

---

(١) Sparrow, Judge Gerald, Modern Jordan,PP. 31-32

باعتبار أن مثل هذا الأمر هو حق من حقوق الشعب يجب أن ينظر فيه المجلس النيابي(١).

والحقيقية أن التأخير في الاعتراف باستقلال إمارة الأردن والسماح بتأسيس مجلس تشريعي يعود إلى الأسباب التالية:

١- ظهرت إمارة شرق الأردن كدولة على المسرح العربي نتيجة ضرورات وتسويات في السياسية الدولية. وظلت حقيقة سياسية غير ثابتة لا حدود واضحة لها، خلال السنوات العشر الأولى من عمرها.

٢- الهجمات الشرسة التي شنها الوهابيون على البلاد بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ والقتال بين الهاشميين في الحجاز والسعوديين في نجد. فتلكأ الإنجليز في تحديد موقفهم النهائي من الأمير عبد الله بانتظار معرفة النتيجة النهائية للحرب الحجازية النجدية.

٣- الخلاف بين بريطانيا والملك حسين بن علي حول موضوع المعاهدة الحجازية – البريطانية، التي كان من المفروض أن تسوي كافة المسائل المعلقة بين العرب وبريطاني. ولم ينته هذا الخلاف إلا بسقوط الحجاز في أيدي السعوديين.

٤- المصاعب الإدارية والسياسية والمالية التي واجهت الإمارة الأردنية في السنوات الأولى من حياتها، والتي أعطت الحكومة البريطانية مبرراً لتأجيل عقد معاهدة مع الأمير عبد الله.

إلا أنه بعد مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والأردنية توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٨ وقعها عن الجانب الأردني حسن خالد أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي، ووقعها عن الجانب البريطاني الفليد مارشال لورد بلمور، المندوب السامي لشرق الأردن(٢).

---

(١) الكتاب الأسود في القضية العربية، ص ٦.

(٢) Cmd. 3488 (1930) Treaty series No 7 (1930). وكذلك الكتاب الأسود في القضية الأدرنية العرلابية، ص ٨٧-٩٢. وكذلك جريدة الأيام، ص ٢٣٦.

وكان مشروع المعاهدة مترجماً عن الإنجليزية ترجمة سقيمة مضطربة، اضطرت الحكومة الأردنية بعد نشرها إلى الاتصال بالمندوب السامي لإعادة الترجمة. وهذا من جملة الدلائل على أن المعاهدة فرضت فرضاً دون مذاكرة أو مفاوضة. حيث جعلت هذه المعاهدة مقدرات إمارة شرق الأردن في يد السلطة المنتدبة. وكان إصرار الإمارة على عقد المعاهدة متأتياً من تأكيد استقلال الإدارة الأردنية واعرف بريطانيا بهذا الاستقلال(١).

وفي ١٦ نيسان (إبريل) ١٩٢٨ نشر القانون الأساسي (الدستور)، وكان نشره من قبل حكومة الانتداب ومستمداً من روح المعاهدة دون أن يكون لأهل البلاد رأس في وضعه(٢) واشتمل القانون على ٧٢ مادة موزعة على مقدمة وسبعة فصول. في المقدمة ثلاث مواد تتناول تطبيق القانون وعاصمة البلد وشكل الراية الوطنية.

ويحتوي الفصل الأول على المواد من ٤ إلى ١٥، وتتعلق بحقوق المواطنين والجنسية والمساواة والحرية الشخصية والعدالة وحماية الملكية دوين الدولة (الإسلام) واللغة الرسمية (العربية) وحرية الرأي والاجتماع، وحق المواطنين في تقديم شكاويهم وعرائضهم الشخصية والعامة، وحق الطوائف المختلفة في إنشاء المدارس وتعليم أبناء كل طائفة بلغتها الخاصة، واعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية سرية لا تخضع للمراقبة والتوقيت.

أما الفصل الثاني فيتناول (الأمير وحقوقه) من المادة ١٦ إلى المادة ٢٥ ويشمل السلطات التشريعية والإدارية للأمير وشروط ولاية العهد، وإعفاء الأمير من كل تبعة ومسؤولية وحقه في سن القوانين والمصادقة عليها ومراقبة تنفيذها وعقد المعاهدات وإصدار الأوامر بإجراء الانتخابات للمجلس التشريعي وتعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وحق منح الرتب

---

(١) جريدة الأيام، مصدر سابق، ص ٢٢٨.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٢٨٠.

العسكرية ورتب الشرطة واستردادها ومنح الأوسمة وألقاب الشرف، وتصديق الحكم بالإعدام وغيره من الأحكام.

ويختص الفصل الثالث بالتشريع (المواد من ٢٥ إلى ٤١) وتتناول شروط التشريح لعضوية المجلس التشريعي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي وصلاحيات المجلس وأعماله.

ويقتصر الفصل الرابع على القضاء من (المادة ٤٢ إلى المادة ٥٥) ويبين أنواع المحاكم ودرجاتها ونفاذ أحكامها، بينما يتعلق الفصل الخامس (المادتان ٥٦، ٥٧) بالإدارة من حيث تعيين الموظفين وعزلهم والتقسيمات الإدارية لإمارة شرق الأردن، ثم الشؤون البلدية وإداراتها في مدن الإمارة.

ويشتمل الفصل السادس (المواد ٥٨، ٥٩ و ٦٠) على نفاذ القوانين والأحكام.

ويحتوي الفصل السابع (من المادة ٦١ إلى المادة ٧٢) على مواد شتى تتناول تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وعدم فرض أية ضريبة إلا بقانون ثم تصديق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يتضمن الدخل والإنفاق المقرر لتلك السنة[1].

لقد عرضت حكومة الانتداب القانوني الأساسي على الأمير عبد الله ورئيس المجلس التنفيذي اللذان ارتأيا إدخال تعديلات عليه منها: أن الأمير يعقد المعاهدات بشرط أن لا تنفذ أية معاهدة قبل مصادقة المجس التشريعي عليها. ولكن وزير المستعمرات البريطاني أصر على أن تحتفظ بريطانيا بحق عقد المعاهدات نيابة عن إمارة شرق الأردن لتبقى بريطانيا مستأثرة بالنفوذ ومتحكمة بمصير البلاد. ويلاحظ أن القانون الأساسي ركز السلطة في يد الأمير إذ أن بريطانيا كانت تفضل التعامل مع حاكم مطلق على أن تتعامل مع حكومة برلمانية

---

(١) الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، عدد ١٨٨، تاريخ ١٩٢٨/٤/١٩، ص ٢-١٤.
لمزيد من التفصيل راجع الملحق رقم (١).

لسهولة الحصول إلى قرار الحكام الفرد[1]. غير أن هذا القانون لم يرض الأمير ولم تقبل بع المعارضة لذلك طالبوا بتعديلات جذرية لأحكام المعاهـدة والقـانون الأساسي تضمنت المطالب التالية:

١- تخويل الأمير حق تعيين ممثل له لدى الحكومة البريطانية في لنـدن، وأن يكون ممثل ملك بريطانيا في عمان مرتبطاً بوزارة الخارجيـة لا بـوزرة المستعمرات.

٢- أن تقتصر الرقابة البريطانية على قانون الموازنة السنوي الأردني مراقبـة شاملة لفصول الموازنة بمجملها دون أن تتناول مفرداتها.

٣- تعديل المادة العاشرة في معاهدة ١٩٢٨ بحيـث لا تـصبح موافقـة ملـك بريطانيا شرطاً مسبقاً لإنشاء أية قوات أو الاحتفاظ بها في شـرق الأردن. وكذلك إلغاء المادة (١٤) من المعاهدة، والتي تشترط الالتزام بنصيحة ملك بريطانيا عند إعلان الأحكام العرفية في جميع البلاد أو أي جزء منها، وقد عرضت هذه المطالب من قبل الأمير عبد الله على المسؤولين البريطانيين في لندن أثناء زيارته لها بين ٣٠ نيسان (إبريل) و ١٣ حزيران (يونيـو) ١٩٣٧[2]. ولم يجر الرد على هذه المطالب إلا عام ١٩٣٩ عندما أدخلـت بعض التعديلات على القانون الأساسي، حيث جاء في القانون المعـدل أن الأمير رأس الدولة والقائد الأعلى لقوتها العسكرية وهو الذي يصدق علـى جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها وليس له أن يعـدل القـوانين أو يرجئها أو يتسامح في تنفيذها إلا في الأحوال والطريقة المبنية في القانون، وتأسيس مجلس وزراء مؤلف من رئيس الوزراء ومن وزراء لا يتجـاوز عددهم الخمسة وإعطاء الحق للأمير بتعيين رئيس الوزراء والوزراء له أن يعهد لأي منهما بمهام دائرة أو أكثر، وتعيين الصلاحيات المختصة لمجلس الوزراء بإدارة كافة شؤون إمـارة شـرق الأردن الداخليـة والخارجيـة ومسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام الأمير وهو الذي يقيـل مجلـس

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٣٥٦-٣٥٩.

الوزراء أو يقبل استقالته واستعيض بعبارة (مجلس الوزراء) و (وزير) عن عبارات المجلس

التنفيذي وعضو المجلس في القانون الأساسي[1].

إن ما يميز تعديل القانون الأساسي لعام ١٩٣٩ هو أنه أعطى للأمير الحق في أن يعين أو يقيل رئيس الوزراء أو الوزراء، كما أخذ بالمسؤولية الوزارية الجماعية والفردية تجاه الأمير.

جرى تعديل آخر في ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٠ أصبح للأمير بموجبه تمديد مدة المجلس التشريعي إلى خمس سنوات أو دعوة المجلس إلى دورة استثنائية أو تأجيل جلساته متى رأى ذلك ضرورياً، وعلى حق المجلس التشريعي في تأجيل جلساته من حين لآخر وفقاً لنظامه الدائم[2].

ثم جاء تعديل جديد للقانون الأساسي في ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٠ تناول سلطات الأمير عبد الله وصلاحياته وشروط ولاية العهد[3].

وأخيراً التعديل الذي تم في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ بمناسبة إعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية وتتويج الأمير عبد الله ملكاً على إمارة شرق الأردن، إذ نص التعديل على أن يحل اسم (المملكة الأردنية الهاشمية) محل (إمارة شرق الأردن) في القانون الأساسي وأن يحل اسم (جلالة الملك) محل صاحب السمو الأمير[4].

أ- قانون المجلس التشريعي

ورد في القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لعام ١٩٢٨ في الفصل الثالث "التشريع" (من المادة ٢٥ إلى ٤١) تناولت قانون المجلس التشريعي موضحة أن السلطة التشريعية مناطق بالمجلس التشريعي والأمير، ويتألف المجلس من ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب الذي يراعى فيه تمثيل الأقليات، يتم افتتاح

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٦٤٠، تاريخ ١٩٣٩/٨/٥، ص ٤٨٢-٤٨٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٦٦٦، تاريخ ١٩٤٠/٣/١٩، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) الجريدة الرسمية، عدد ٦٩٤، تاريخ ١٩٣١٩٤٠٩/١٢/١٦، ص ٤٨٢-٤٨٣.

(٤) الجريدة الرسمية، عدد ٨٦١، تاريخ ١٩٤٦/٥/٢٥، ص ٢٠٨-٢٠٩.

المجلس التشريعي من قبل الأمير نفسه أو من قبل رئيس الوزراء الذي يسمح له بإلقاء خطاب العرش، وجاء في قانون المجلس التشريعي، أن رئـيس الـوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي الآخرين أعضاء في المجلس التشريعي ويرأس رئيس المجلس التنفيذي جلسان المجلس التشريعي، الذي تستمر دورته العادية لمدة ثلاث سنوات في كل سنة دورة واحدة ابتداء من أول تشرين الثاني (نـوفمبر) ولمـدة ثلاثة أشهر ونتيجة مشاركة السلطة التنفيذية بأعمال السلطة التشريعية فقد ضعف دور المجلس التشريعي كسلطة رقابة وإشراف على عمل الحكومة ولكن لم ينف دور المجلس التشريعي كسلطة رقابة وذلك للنسبة العددية التي يمثلها الأعـضاء المنتخبون في المجلس وهم (١٦) عضواً.

وحدد القانون شروط العضو المنتخب في المجلس التشريعي[١] وإذا حـل المجلس التشريعي فيجري انتخاب عام ويجتمع المجلس التشريعي في دورة فوق العادة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل، ويقسم كل عضو من أعضاء المجلـس يمين الإخلاص للأمير والمحافظة على القانون العـام وخدمـة الـبلاد والقيـام بالواجبات الموكولة إليه حق القيام. يضع المجلس التـشريعي الأنظمـة الدائمـة لضبط وتنظـيم إجـراءات المجلـس علـى أن تنفـذ تلـك الأنظمـة الدائمـة لضبط وتنظيم إجراءات المجلس على أن تنفذ تلك الأنظمة الدائمة بعد أن يصدق عليها سمو الأمير، ولا يجري أي عمل ما خلال أمر التأجيل إلا بحضور ثلثـي أعضاء المجلس التشريعي الذي يصدر قراراته بأكثرية الأصـوات ولا يـصوت الرئيس إلا إذا تساوت الأصوات فمن حقه عند ذلك أن يعطي صوت التـرجيح. أعطى القانون للمجلس التشريعي السلطة في إجازة ما تمـس الـضرورة إليـه من القوانين من أجل السلام والنظام والحكـم لـصالح إمـارة شـرق الأردن. وأن يعرض مشروع كل قانون على المجلس من قبل رئيس الوزراء أو رئـيس المصلحة وكذلك تعرض عليه الميزانية السنوية بشكل قانون، وأجاز القانون لأي

(١) شروط العضو المنتخب: ١- أن يكون أردنياً. ٢- أن يكون قد أتم الثلاثين من عمره. ٣- أن لا يكون ساقطاً من الحقوق المدنية أو محكوماً عليه بالإفلاس ولم يسترجع اعتباره قانونياً. ٤- أن لا يكون من أقارب الأمير في الدرجة التي تعين بقانون خاص. ٥- أن لا يكون معتوهاً أو مجنوناً. لمزيد من التفصيل رادع ملحق رقم (١).

عضو من أعضاء المجلس أن يطرح على بساط البحث أية مسألة أو أمر له صلة بالإدارة العامة، وإذا قضت الضرورة حينما يكون المجلس التشريعي غير منعقد أن تتخذ تدابير مستعجلة للمحافظة على النظام والأمن أو لدرء خطر عام أو لإنفاق مبالغ مستعجلة فيجوز للأمير أن يجيز قوانين مؤقتة على أن لا تخالف أحكام القانون الأساسي وأن ترفع للمجلس التشريعي في بدء دورته, وإذا لم يقبل المجلس التشريعي في دورتين عاديتين متعاقبتين أي قانون مؤقت فللحكومة إعلان بطلان نفاذه.

وجاء في النظام الداخلي للمجلس التشريعي انتخاب لجنة من خمسة أعضاء من بين أعضاء المجلس في بدء دورة للرد على خطاب العرش في افتتاح دورة المجلس. وأن ينتخب المجلس خمسة من بين أعضاء لكل لجنة من اللجان التالية: اللجنة القانونية لتدقيق كل ما له صلة بالقوانين. اللجنة المالية لتدقيق الموازنة العامة وكل ما له صلة بزيادة النفقات أو الواردات أو إنقاصها. اللجنة الإدارية لتدقيق الشكاوى والبيانات التي يرفعها الأهالي إلى المجلس(١).

وجاء في الفصل الخامس من النظام الداخلي للمجلس تقرير النظام في داخل المجلس وحرية العضو في التكلم ضمن حدود النظام الداخلي الذي أقره المجلس(٢).

ولم يرد قانون يبين مخصصات أعضاء المجلس التشريعي إلا عام ١٩٣٩، حيث جاء في القانون أن ما يقتاضاه أعضاء المجلس التشريعي مخصصات لا رتباً، ولم تحدد قيمة هذه المخصصات(٣).

ويظهر من خلال دراسة قانون المجلس التشريعي أن رئاسة المجلس لا تقوم على انتخاب رئيس المجلس التشريعي من قبل الأعضاء، وإنما يتولى رئاسة المجلس رئيس الوزراء أو من يعينه عند غيابه. وإعطاء الحق للسلطة التنفيذية

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٧، تاريخ ١٩٢٩/٥/٧، ص ٢-٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٧، تاريخ ١٩٢٩/٥/٧، ص ٩-١٠.

(٣) الجريدة الرسمية، عدد ٦٤٣، تاريخ ١٩٣٩/٨/١٩، ص ٥٠٨.

في تولي رئاسة المجلس يتنافى مع مبادئ الديمقراطية التي تقتضي بأن السلطة التشريعية يجب أن تكون من الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب فقط. ولا يملك المجلس التشريعي حق اقتراح القوانين وإنما منحت لرئيس الوزراء ورئيس المصلحة، والمجلس لا يملك صلاحيات سياسية، فلك يكن من حقه فرض الرقابة السياسية أو الإدارية على أعمال السلطة التنفيذية، ولم يمنح حق النظر أو التصديق أو الرقابة على المعاهدات والاتفاقات الدولية(١).

إلا أن المجس منح إجازة مشاريع القوانين التي يعرضها رئيس الوزراء أو رئيس مصلحة من المصالح،وله صلاحيات في الأمور المالية فلا تفرض ضريبة إلا بقانون، ولا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة لدفع مرتب أو نفقات إلا بقانون. كذلك تصديق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يتضمن الدخل والإنفاق المقدر لتلك السنة، وتدفع مخصصات الأمير من الدخل ويصدق عليها في القانون السنوي، إلا أن أهم الصلاحيات المالية، صلاحية إقرار قانون الموازنة السنوي حيث يمارس من خلال قانون الموازنة الرقابة المالية(٢). كما أعطي المجلس حق طرح أية مسألة على بساط البحث بشأن أي أمر له صلة بالإدارة العامة.

ب- قانون انتخاب المجلس التشريعي

صدر قانون انتخاب المجلس التشريعي في الأول من آب (أغسطس) ١٩٢٨ متضمنا تقسيم البدو إلى قسمين بدو الشمال وبدو الجنوب، وتعيين مأمورين لتسجيل الناخبين.

وجاء في القانون أن المجلس التشريعي يتألف من (١٦) منتخباً أربعة عشر عضواً منهم ينتخبون على الصورة المعينة في القسم الأول من هذا القانون وعضوان ينتخبان على الصورة المعينة في القسم الثاني منه.

---

(١) د. عادل الحياري، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني، ص ٥٢٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٢٧-٥٢٨.

ورد في القسم الأول من هذا القانون تقسيم الإمارة إلى أربع دوائر انتخابية وهي البلقاء وعجلون والكرك ومعان. تنتخب مقاطعة البلقاء خمسة أعضاء مسلمين على أن يكون ثلاثة أعضاء منهم شركسيين وعضواً سادساً مسيحياً. وتنتخب مقاطعة عجلون ثلاثة أعضاء مسلمين وعوضاً رابعاً مسيحياً. تنتخب مقاطعة

الكرك عضوين مسلمين وعضواً ثالثاً مسيحياً، وتنتخب مقاطعة معان عضواً مسلماً واحداً.

وفي الجزء الخاص بالأنظمة في القسم الأول تناول الانتخابات الأولية لانتخاب المنتخبين الثانويين، وضرورة تقديم ورقة تشريح موقعة من ناخبين اثنين مسجلين في المنطقة لكل مرشح. وتوضيح حق الاعتراض وإجراء الاقتراع على العد المطلوب إذ تجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب للمنطقة ويكون الاقتراع سرياً خلال ساعات النهار. وتناول القانون إجراءات الانتخاب وصيانة وحرية الاقتراع وحفظ الاقتراع وفرز الأصوات.

وجاء في القسم الثاني المتعلق بالانتخابات الثانوية مسؤولية رئس النظام عن إعلان أسماء المنتخبين الثانويين وأجراء الترشيح لعضوية المجلس من المنتخبين الثانويين، ثم إرسال رئيس النظار شهادة لكل شخص انتخب عضواً للمجلس التشريعي تشهد بانتخابه لعضوية المجلس(١).

يبين قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي أن الانتخابات كانت تجرى على مرحلتين أولية وثانوية، وفي المرحلة الأولى يجري انتخاب المنتخبين الثانويين، وفي المرحلة الثانية يقوم المنتخبون الثانويون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي ويضاف إلى الدوائر الانتخابية بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي. ويضاف إلى الدوائر الانتخابية الأربع دائرتان انتخابيتان تمثل إحداهما بدو الشمال وتمثل الثانية بدو الجنوب.

إن هذا القانون لم ينص على تمثيل البلاد بنسبة النفوس تمثيلاً صحيحاً ولم يحدد لقح التمثيل نصاباً قانونياً سواءاً بالنسبة للتسجيل أو الانتخاب. واعتبر

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ١٩٥، تاريخ١٩٢٨/٦/٢٠، ص ٣-١٦.

هذا القانون ترشيح العضو من قبل مسجلين اثنين كافياً لإخراج منتخب ثانوي واعتبر العضو من قبل خمسة منتخبين ثانويين كافياً لإخراج ذلك العضو مندوباً عن الأمة في المجلس التشريعي[1].

لقد حظيت الطوائف والأقليات بنصيب وافر في عضوية المجلس التشريعي قياساً إلى النسبة العددي. فقد أعطى الشركس مقعد عن كل خمسة آلاف نسمة، بينما لم يعط العرب المسلمون سوى مقعد واحد عن كل سبعة وعشرين ألف نسمة، وأن نسبة تمثيل المسيحيين والشركس في الوزارة كان عالياً كذلك[2]، وكل ذلك لكي تكسب حكومة الانتداب تأييد المجلس التشريعي إلى يستأثر فيه عناصر موالية ومؤيدة للقانون الذي يفرض الهيمنة البريطانية على إمارة شرق الأردن وتستبعد العناصر الوطنية لكي لا تمتد المعارضة إلى المجلس التي تستند إلى قاعدة شعبية عريضة.

لقد تمثل موقف العشب من قانون الانتخاب الجديد للمجلس التشريعي بالعزوف عن ممارسة حقهم في الاقتراع ومقاطعة الانتخابات، وتوالت الاعتراضات بعقد المؤتمرات الشعبية ورفع البيانات والانتقادات على قانون الانتخاب للحكومة. وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

١- لا يقوم المجلس المنتظر على أساس المسؤولية الحكومية.

٢- قسّم قانون الانتخاب البلاد إلى دوائر انتخابية اسماً وتعيينه فعلاً.

٣- اشترط لبقاء المجلس تصديقه على مشروع المعاهدة.

وعلى هذا الأساس قامت في البلاد حركة ترمي إلى مقاطعة التسجيل والانتخاب وعدم التوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، واشترط الوطنيون للدخول في الانتخابات شروطاً منها:

---

(١) الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، ص ١١-١٢

(٢) Kamel Abu Jaber (the leg is of the hashwmite kingdom of Jordan) The muslim world, PP. 3-4.

١- فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية في دعوة المجلس التشريعي.

٢- تبديل الحكومة الحالية التي جازفت بحقوق البلاد ولم تنل ثقة الشعب.

٣- تعديل قانون الانتخاب بشكل يلائم حق التمثيل الصحيح القانوني(١).

وقد رفعت هذه المطالب إلى الأمير، فبعض بها إلى المندوب السامي البريطاني فما كان من هذا الأخير إلا أن أعادها إلى الأمير مع رسالة مؤرخة في ٥ آب (أغسطس) ١٩٢٨، تضمنت رفضاً تاماً لكل ما جاء فيها مما زاد في نشاط المعارضة التي رفعت مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني عند زيارته إلى عمان في أواسط شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ تضمنت رفض الاتفاقية الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨، والاحتجاج على تدخل المعتمد البريطاني في جميع شؤون الحكومة، وعلى قانون الانتخاب وأنظمته وذيوله، ولمخالفته أبسط قواعد التمثيل القانوني(٢). ولم تقف مساوئ قانون الانتخاب في نظر الوطنيين عند هذا الحد، لأن التعديلات التي أخذت الحكومة تلقيها بذلك القانون اعتبرت إمعاناً في زيادة بطلانه وتسلطه، ويمكن تلخيص تلك التعديلات بما يأتي:

١- التعديل المنشور في العدد ٢٠٢ من الجريدة الرسمية ويقتضي بحرمان العشائر غير الرحل من حق التسجيل الافرادي وحصر هذا الحق بالشيوخ والمخاتير(٣).

٢- التعديل المنشور في العدد ٢٠٨ من الجريدة الرسمية والقاضي بإنقاص الدوائر الانتخابية إلى ثلاث، وإخراج منطقة معان لامتناعها بالإجماع عن التسجيل(٤).

٣- الذيل الثاني لقانون الانتخاب في العدد ٢١٤ من الجريدة الرسمية، ويقتضي بتمديد التسجيل والانتخاب لمناطق دون أخرى بعد أن كانت المدة المحددة رسمياً للتسجيل قد انقضت، ويقضي الذي كذلك بفصل بعض النواحي

---

(١) الكتاب الأسود في المنطقة الأردنية العربية، ص ٩٣-٩٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٩-١٧٠.

(٣) الشرق العربي، عدد ٢٠٢، تاريخ ١٩٢٨/٩/١٥، ص ١٩.

(٤) الشرق العربي، عدد ٢٠٨، تاريخ ١٩٢٨/١١/١٥، ص ٢٤.

عند دوائر تسجيلها الأولى لتلحق بدوائر أخرى(١).

ورغم المعارضة الشديدة التي أثارها الأهالي، فإن الحكومة مضت في تنفيذ خططها لإجراء الانتخابات تحت فرض حكومة الانتداب لسياستها وتوجهاتها بالصلف والتعنت والتهديد بالنظر مجدداً في مستقبل البلاد. ومهما يكن من أمر فقد أجريت الانتخابات لأول مجلس تشريعي في البلاد في شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٩ واشترك فيها الموظفين وأفراد القوات المسلحة وحتى الأجانب من أجل ضمان نجاح مرشحي الحكومة، ولم يفز سوى نائبين من المعارضة أحدهما مسيحي والآخر شركسي. وتم انعقاد المجلس لأول مرة في الثاني من شهر نيسان (إبريل) ١٩٢٩، وكان أول مطلب للأمير من المجلس لأول مرة في الثاني من شهر نيسان (إبريل) ١٩٢٩، وكان أول مطلب للأمير من المجلس التشريعي الجديد تصديق المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨. فكان رد المجلس "إننا نؤكد لسموكم بأنه سينظر بعناية دقيقة في الشؤون المهمة التي نوه عنها خطاب العرش"(٢).

في حين تضمن الرد على خطاب الافتتاح بشأن المعاهدة بتاريخ ١٩٣٠/١١/٥ ما يلي: "وبهذه المناسبة يطلب المجلس من الحكومة الحاضرة أن تعمل في أقرب وقت ممكن لتحقيق المواد التي ذكرتها في منهاجها وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بتعديل الاتفاقية الأردنية – البريطانية"(٣) واستمر المجلس في دوره انعقاده إلى أن تم حله في شباط (فبراير) ١٩٣١، بسبب عدم موافقته إلى بعض المخصصات الإضافية على موازنة سنة ١٩٣٠-١٩٣١، فأصدر الأمير بما له من حق بمقتضى أحكام الدستور بحل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة(٤).

شرعت الحكومة في الاستعداد لإجراء الانتخابات الجديدة، وعينت اليوم الأول من حزيران (يونيو) ١٩٣١ موعداً لاجتماع المنتخبين الثانويين في مناطق

---

(١) الشرق العربي، عدد ٢١٤، تاريخ ١٩٢٨/١٢/١٨، ص ٣٨.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الأول، الدورة الأولى، تاريخ ١٩٢٩/٤/٢، ص ٣.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الأول، الدورة الثانية، تاريخ ١٩٣٠/١١/٥، ص ٢.

(٤) الجريدة الرسمية، عدد ٢٧٢، تاريخ ١٩٣١/٢/٩، ص ٧٢.

الانتخابات الثلاث لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الثاني واشترك فيها زعماء المعارضة بعد أن تبين لهم أن النضال الوطني داخل المجلس ربما يكــون أكثــر جدوى للبلاد من النضال خارج المجلس[1]. ولم ينتخب من أعضاء المجلس زعيم الشركس في إمارة شرق الأردن[2]. وتألف المجلس الثاني. وكان فيه اثنان مــن المعارضة[3]، ومن الحكومة ستة أعضاء. واستمر في أداء واجباته حتى أكمــل مدته الدستورية وهي ثلاث سنوات.

جرت انتخابات المجلس التشريعي الثالث في ١٦ تشرين الأول (أكتــوبر) ١٩٣٤، والذي عقد دورته الأولى في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٤، وكــان أهم حدث في حياة المجلس مطالبته بمنح البلاد اســتقلالها التــام أســوة بــالبلاد العربية، وذلك في رده على خطاب العرش في افتتاح الــدورة العاديــة الثالثــة للمجلس بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥ الذي جاء فيه: "... وأنه لا يــسع مجــسلنا إلا أن يعرب عن رغبة شعبكم في أن يصل إلى ما وصلت إليه البلاد العربية الشقيقة من الحقوق وأن يصبح عما قريب عضواً عاملاً في عصبة الأمم"[4]. وقد أتــم هــذا المجلس أيضاً مدته الدستورية.

وبتــاريخ ١٦ تــشرين الأول (أكتــوبر) جــرت الانتخابــات للمجلــس التشريعي الرابع، الذي بدأ دورته الأولى في ١ تشرين الثاني (نــوفمبر) ١٩٣٧. وبعد أن أتم هذا المجلس مدته الدستورية مددت سنتين أخــريين أي حتــى عــام ١٩٤٢. وفي عهد هذا المجلس عدل القانون الأساســي فــي ٥ آب (أغــسطس) ١٩٣٩ والذي ألمح إليــه فــي نعــرض رده علــى خطــاب العــرش بتــاريخ ١٩٣٩/١١/٢ فيما يلي: "إن مجلسنا يعلن اغتباطه بالتعديل الجديد الــذي أدخــل على القانون الأساسي وبما طرأ بعد ذلك من تغيير في الشكل الحكومي ومن عزم

---

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٣٤٠.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٣٩٨، تاريخ ١٩٣١/٦/١، ص ٢١٤.

(٣) وهم نجيب أبو الشعر وشمس الدين سامي، راجع منيب الماضي وسليمان موسى، ص ٣٠٧.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، تاريخ ١٩٣٦/١١/٥، ص ٣٩٦.

على مباشر التمثيل مع الأقطار العربية الشقيقة"(١).

أما المجلس التشريعي الخامس فقد أجريت انتخاباته في ٢٠ تــشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ بعد أن عدل قانون الانتخاب بتــاريخ ١٨ حزيــران (يونيــو) ١٩٤٢، وقسمت الإمارة بموجبه إلى أربع دوائر انتخابية كما كانت قبل التعــديل الذي ألغى دائرة معان بالإضافة إلى العضوين اللذين يمثلان القبائل البدوية . وأتم هذا المجلس مدته الدستورية، ثم مددت مدته لسنتين حتى إعلان الدستور الجديــد للمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٧، عندما أجريت الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس النيابي الذي حل محل المجلس التشريعي بموجب الدستور(٢).

إن دراسة تشكيل المجالس التشريعية الخمسة في إمارة شرق الأردن تــنم عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد في تلك الفترة، فالتركيــب الاجتمــاعي للمجالس التشريعية في إمارة شرق الأردن بين سنة ١٩٣١-١٩٤٦ كــان يمثــل الزعامات التقليدية وشيوخ العشائر فجميع أعضاء المجــالس التــشريعية كــانوا أفراد ست وثلاثين عائلة فقط. والتعداد بالعائلة هنا مقصود فبينما يتغيــر الاســم الأول للعضو لا يتغير اسم العائلة حيث يتنازل شيخ العشيرة لابنــه أو لأخيــه. فكان واقع المجالس التشريعية مركزاً على أعيان البلاد ووجهائهــا(٣) والجــدول التالي يلقي ضوءاً على هذه الحقيقة.

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، تاريخ ١٩٣٩/١١/٢، ص ٩٨١.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٨٩٨، تاريخ ١٩٤٧/٢/١، ص ٣.

(٣) D. Kamel Abu Jaber. OP. Cit PP. 8-9

اللواء	العشائر	عدد نوابها في المجالس التشريعية الخمسة
عجلون	الشديدة	٤
	النصيرات	٣
	البطاينة	٢
	الهنداوي	٢
	الحجازي	٢
البلقاء	المفتي (شركس)	٤
	العدوان	٤
	النابلسي	٣
الكرك	المجالي	٥
	الطراونة	٢
	الزريقات	٢
	العوران	
	الكريشان	
البدو	الحويطات	٥
	بنو صخر	٥

لقد كان قيام دولة مركزية في إمارة شرق الأردن بالنسبة لأهل البلاد يشكل نقلة نوعية وتطور بارز في كافة جوانب حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهم لم يتعدوا التعامل مع حكومة مركزية قريبة منهم، تتدخل في حياتهم وتنظمها حسب ما تشاء، وهكذا لم يستطع الأردنيون أن ينسوا بسهولة العشائرية وتقاليدها، ليذبوا في الأسلوب الجديد للحكم، ولذلك فقد ظلوا لفترة طويلة، يتعاملون مع الأمير عبد الله على أنه الشيخ، لا على أنه أميراً وملك.

وكان سموه يتعامل معهم كذلك، ويحاول أن ينقلهم بالتدريج إلى مفهوم الدولة المعاصرة(١).

لا شك أن طريقة انتخاب أعضاء المجالس التشريعية (على درجتين الانتخابات الأولية لانتخاب الأعضاء الثانويين، والذين بدورهم ينتخبون أعضاء المجلس التشريعي) مرده أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وإزاء الظروف الاجتماعية والسيطرة الاستعمارية فإن الحياة النيابية بقدر ما أدت من واجب إلا أنها واجهت صعوبات وتحديات، وإنه بقدر ما يتاح لها من التجربة والممارسة بقدر ما تحرز من النضج والاكتمال(٢).

فعلى ضوء هذا الواقع كانت العشائرية في إمارة شرق الأردن تمثل ركناً أساسياً في الحياة الاجتماعية وقاعدة أساسية في الحكم منذ الانتداب البريطاني حيث يمتلك هؤلاء مساحات واسعة من الأرض وفي نفس الوقت يحتل أبناؤهم مناصب إدارية وعسكرية هامة مما دفعهم للاستمرار على هذا النمط وبالتالي فارتباط الجماعات برابط العشيرة أدى إلى الضعف في قيام معارضة واضحة.

إن أعضاء المجلس التشريعي كانوا في معظمهم من زعماء البلاد الذين يمثلون المواطنين تمثيلاً عشائرياً ولم يكن تمثيلاً للمصالح أو التركيب الاجتماعي للسكان. وذلك لأنه كان يغلب على البلاد في هذه الحقبة التقاليد العشائرية المتوارثة(٣).

المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية:

لقد حدد القانون الأساسي الصلاحيات الموكولة للمجلس التشريعي مما جعل هذا المجلس على هامش الأحداث الكبرى التي مرت بإمارات شرق الأردن إضافة إلى ذلك كان أعضاء المجلس التنفيذي يشكلون ربع أعضاء المجلس التشريعي ولهم تأثير كبير على بقية الأعضاء كما كان سمو الأمير عبد الله يشارك

(١) بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، ص ٢٥١.

(٢) مقابلة مع دولة أحمد اللوزي رئيس مجلس الأعيان، تاريخ ١٩٨٤/٧/٢٨.

(٣) فيصل البطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن، ص ٦.

المجلس في السلطة التشريعية[1]. إلا أنه مع كل ذلك لم يتلاش دور المجلس التشريعي في وضع قاعدة يرسم من خلالها واجبه تجاه من انتدبه لصيانة حقوقهم ورفعة شأنهم، وبدأت هذه التجربة رغم حداثتها تضطلع بدور حاسم على حمل السلطة التنفيذية إلى سلوك كل ما من شأنه تعاضد الجهود لاستقلال البلاد ورعاية المواطن وتطوير جوانب الحياة العامة.

فقد سعى المجلس التشريعي منذ البداية لتوسيع صلاحياته كممثل للأمة فطالب المجلس التشريعي الأول أن تكون من اختصاصاته وتقديم مشاريع القوانين والدعوة إلى مبدأ فصل السلطات وطلب الحضانة والحصول عليها وتقديم العرائض لسمو الأمير حول حقوق الشعب الدستورية وضرورة حصر الوظائف في أبناء البلاد[2]. ظل هذا المجلس يعارض السلطة التنفيذية معارضة قوية، وفقد التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية. فعندما قدمت الحكومة ملحقاً لموازنة السنة المالية ٣١/٣٠ ويتضمن تخصيص مبلغ ٦٢٦٩ جنيه لنفقات قوة الصحراء، رفض المجلس الموافقة عليها ولم يقبل تكليف الحكومة بإرجاء البحث للدورة القادمة كما جاء في الجلسة السابعة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأول بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٤ فقال العضو نجيب الشريدة "إن المخصصات التي وضعت لدورية الصحراء مجدداً دون أن يقترحه المجلس التشريعي يستنتج منه أنه عندما باشر المجلس في تدقيق الموازنة كانت اتفاقية البترول لم تلدها أمها بعد. ولكن بعد الولادة فكروا بهذا السرير لذلك المولود، وقول العضو شمس الدين سامي " ... من الضروري أن لا ننسى أن رفضنا للميزانية هو نتيجة رواتب الموظفين البريطانيين الباهظة" وعلى أثر هذه الاعتراضات طلب رئيس المجلس تأجيل البحث في الميزانية للدورة القادمة فكان رد العضو نظمي عبد الهادي على اقتراح الرئيس "لا نوافق وخلاصة القول إننا نضحي بهذه الكراسي ولا نجعل أمر الموازنة حقاً من حقوق وزارة المستعمرات، ونصر على رأينا ولا نقبل التأجيل" فوافق المجلس على الإصرار

---

(١) د. علي محافظة، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦، ص ٧٣

(٢) فيصل البطاينة، مصدر سابق، ص ٦٣.

على الرأي بشأن الموازنة ١٩٣١/٣٠ والذي جاء فيه: "يصر مجلسنا على عـدم قبول أية تعديلات على قانون الموازنة ولا إرجائها إلى وقت آخر ...." [١]. وحل المجلس التشريعي على أثر ذلك.

اتجه المجلس التشريعي الثاني إلى مطالبة الحكومة بتعديل قانون الانتخابات للمجلس التشريعي وتعديل القانون الأساسي والمعاهدة الأردنيـة – البريطانيـة. وعندما ظهر للمجلس أن حكومة الشيخ عبد الله السراج عاجزة من تحقيق مطالب المجلس التشريعي، لجأ أعضاء المجلس إلى مقاطعة الجلسات فترة من الـزمن، مما دفع توفيق أبو الهدى السكرتير العام للحكومة إلى الطلب من المندوب السامي البريطاني تعديل المعاهدة لحرج موقف الحكومة من المجلس التشريعي وتعـديل القانون الأساسي كمطلب للمجلس التشريعي بحيث تكـون الحكومـة (المجلـس التنفيذي) مشتركة في المسؤولية تسقط بسقوط الرئيس ويترك أعضاؤها مراكزهم في المجلس وفي دوائرهم الأصلية. ونجم عن ذلك إقالة حكومة الشيخ عبـد الله السراج في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣[٢].

وبمناسبة الرد على خطاب العرش في افتتاح المجلس التـشريعي الثالـث ١٩٣٩ أبدى المجلس الرغبة في السعي لكي تنال إمارة شـرق الأردن الحقـوق السياسية التي نالتها البلاد العربية المجاورة. ففي الجلسة الثالثـة مـن الـدورة العادية للمجلس التشريعي الثالث، والمنعقدة بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥ جـاء فـي رد المجلس على خطاب العرش "وبمناسبة التنويه بما أظهره الـشعب الأردن مـن ضبط النفس وقوة الإرادة وحسن الطاعة، ولما كان لهذا من أثر طيب في توطيد الأمن، لا يسع مجلسنا إلا أن يعرب عن رغبة سموكم في أن يـصل إلـى مـا وصلت إليه البلاد العربية الشقيقة من الحقوق وأن يصبح عمـا قريـب عـضواً عاملاً في عصبة الأمم، وأنه ليرجو من سيد البلاد وأميرها ... أن يسعى سـعيه

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الأردني لعام ١٩٣١/٣٠، الجلسة السابعة للمجلس التشريعي الأول، ص ٢.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٣٤٨.

المشكور ويبذل جهد الموفق إن شاء الله تعالى لتحقيق هذه الرغبة"(١).

فقد تنبه المجلس لذلك على أثر إلغاء فرنسا الانتداب عن سوريا ولبنان عام ١٩٣٦ وإعلانهما دولتين مستقلتين ذات سيادة. واستمرت بقية المجالس في أداء واجباتها لخدمة الوطن والمواطن بحدود طاقتها وصلاحياتها وتعاونت مع الحكومات المتعاقبة لتحقيق هذه الأهداف.

مارست المجلس التشريعية حق طلب الإيضاحات من الوزراء حول دوائرهم فقد طلب المجلس التشريعي من مدير البرق والبريد عام ١٩٣٠ الإيضاح عن واردات وصرفيات هذه المديرية، وجاء في رده بيان لدور المواصلات البريدية والهاتفية في رقي البلاد حضارياً واقتصادياً وتفسير مفصل للإيرادات والنفقات(٢).

وطلب العضو حسين باشا الطراونة التوضيح حول توزيع قروض المصرف الزراعي. وجاء في رد الحكومة من توفيق بك أبو الهدى، أن جميع الأموال المختصة بصندوق المصرف في الكرك مقرضة إلى أهالي اللواء أنفسهم وقد صدرت مقررات متوالية بتأجيل التحصيل بسبب الأزمة الاقتصادية(٣).

وجاء في جواب وزير العدلية عمر حكمت بك على سؤال الأستاذ عادل بك فيما يتعلق بصحة ما يقال في أن الإدارة العامة في وزارة العدلية قد أصبحت بيد المستشار القضائي وأن مهمة الوزير أضحت عبارة عن التوقيع على الأوراق التي يأمر بها المستشار؟ فكان رد وزير العدلية أن المستشار القضائي لا يمارس إلا صلاحياته كمستشار ولا يتجاوزها إلى غيرها. وإن موقفي هو موقف العدل

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الأردني لعام ١٩٣٦، الجلسة الثالثة للمجلس التشريعي الثالث، ص ٣٩٦.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١٧، الدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأول، تاريخ ١٩٣٠/٤/٢١، ص ٢٦٨.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٠٩، الدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الثاني، السنة الرابعة ١٩٣٢/٤/٢٨، ص ١١٤.

والقانون دائماً، وضمن المسار القانوني المرسوم للعدالة(١).

ولقد اجتهد المجلس في النهوض بتخفيف أعباء المواطن إزاء الأوضاع التي تحيط بالبلاد في تلك الفترة حيث قدم المجلس مذكرة إلى الحكومة بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧ جاء فيها:

غير خاف على الكومة ما استولى على البلاد الأردنية من الكابوس الاقتصادي القاتل حتى ضاقت الحياة في أعين أفرادها. واستمرار الحالة دون الالتفاف إليها بعين الاعتبار والحذر الشديد ممزوجاً بالإخلاص الكلي. ستؤدي حتماً إلى هاوي سحيقة تكون عي المرحلة الأخيرة من حياتها. فعليه نحن نواب هذه الأمة نتقدم بمذكرتنا هذه موقعة من جميع الأعضاء طالبين اتخاذ التدابير العاجلة وإنقاذ الأمة(٢) وقد تضمنت المطالب التالية:

من الناحية السياسية: بفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية (استقلالية المجلس التشريعي)، وتعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية تعديلاً يتفق مع ما تصبو إليه الأمة من نوال حقوقها في الاستقلال والحرية والسيادة ورفع القيود الثقيلة التي تضمنتها المعاهدة.

أما من الناحية الاقتصادية فتمثلت بدعوة المجلس للحكومة بإعفاء المزارعين من الضرائب المفروضة على مزارعهم في المناطق المتضررة بسوء الأحوال الاقتصادية، حيث صدر قانون الإعفاء من الضرائب بما قيمته ٣٠١٥٣ جنيهاً مستحقة على بعض المناطق. ثم المطالبة بمساعدة السكان الذي تضرروا بالزلازل، فصدرت القرارات بالمساهمة في إقامة أبنية مكان ما تهدم من منازل. والسعي لتخفيف ضريبة الأراضي وضريبة الدخل والجمارك والمكوس وتعديل تسجيل الشركات والانتقال والسفر وترخيص الصناعات والمهن وامتياز الكهرباء.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٠٢، نفس الدورة والمجلس، السنة الرابعة تاريخ ١٩٣٢/١١/١٤، ص ٤٨.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠، الدورة الثانية للمجلس التشريعي الثاني السنة الرابعة، ١٩٣٢/١١/٧، ص ١٣.

وفي الجانب الثقافي كانت المطالبة الجادة بحرية الصحافة وتوسيع قاعدة التعليم ونشر المدارس.

وبالنسبة للقضاء كانت مطالب المجلس بتعديل قانون تشكيلات المحاكم. في حين اجتهد المجلس في تحسين الناحية الاجتماعية من حيث العمل على تنظيم شؤون الموظفين وحماية حقوقهم، فصدر قانون منع التشغيل الإلزامي لسنة ١٩٣٤ بعد إقراره من المجلس التشريعي، وقانون تقاعد الموظفين وضمان العيش الكريم لهم تقديراً لجهودهم في تطوير البلاد وخدمتها[١].

وعلى أثر وجود موظفين غير أردنيين يستلمون المناصب الإدارية في إمارة شرق الأردن برز اتجاه مضاد لهذا الوضع. فقد رحب الأردنيون في البداية ترحيباً صادقاً بالوطنيين الأحرار الذين جاؤوا إلى بلادهم لأسباب وطنية شريفة، بل أسندت إلى كثير منهم وظائف كبيرة. ولكن وبعد تدفق مجموعات كثيرة إلى إمارة شرق الأردن والتوجه للعمل على وضع جميع موارد إمارة شرق الأردن وطاقاتها لخدمة مصالحهم، دون الاهتمام بمصلحة الإمارة والعمل على إعمارها وتطويرها، والرغبة في اتخاذ إمارة شرق الأردن قاعدة تنطلق منها الغارات والهجمات ضد الفرنسيين في سورية، في الوقت الذي كان فيه رأي سكان البلاد أنه يجدر بالسوريين مقاومة الفرنسيين من داخل أراضي سورية، مما دفع بالأردنيين إلى مطالبة بالحد من نفوذ هؤلاء وتعيين الأكفاء من أبناء البلاد لخدمة بلادهم، ويبدوا أن وزارة حسن خالد أبو الهدى المؤلفة في ١٩٢٣/٩/٥ شعرت بما يخامر نفوس الأردنيين، فنص برنامجها على ترجيح تعيين الأكفاء من أبناء البلاد على غيرهم في الوظائف، مما أدى إلى إصدار قانون ينص على الاستغناء عن خدمات الموظفين الأجانب في حكومة إمارة شرق الأردن وتعيين أردنيين مكانهم بحيث يقر القانون الاستغناء عن كل موظف لم يكن يتخذ إمارة شرق

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي، ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٨٦، تاريخ ١٩٣٣/٩/١٨، ص ٤٧٢.

الأردن محل لإقامته مدة الإثني عشر شهراً التي قبل اليوم السادس من شهر آب (أغسطس) ١٩٢٤[١].

وتوجهت الجهود بتبني أمير البلاد العمل على إيثار أبناء الـوطن والأخـذ بأيديهم حتى يتبوأوا المقام الخليق بهم من خدمة بلادهم وإشرافهم بأنفسهم علـى شؤون وطنهم.

كما تهيأ للوطن أن ينهض بأعباء شؤونه العامة من خلال تظـافر جهـود سلطاتها ومؤسساتها، ففي مجال الزراعة عمل المجلس التـشريعي علـى حـث الحكومة على إنشاء مصرف زراعي لتقديم المعونة المالية للمزارعين وتقريـر مصير الأراضي الأميرية. بحيث تعطى الأراضي ويمنح حق التصرف لمن يدفع بدل المثل. ثم إصدار قانون إبادة الجراد وصيانة المزروعات والغراس[٢].

ومن الناحية الصحية فقد صدر قانون الصحة بالنسبة لسنة ١٩٢٦. وتوالت الجهود لتنظيم المؤسسات الصحية فحددت التعليمات بشأن الأجور في المستشفيات الحكومية والعيادات فأجاز مجانية العلاج للفقراء ورمزية الأجـور لغيـرهم[٣]. وتنظيم تقارير أسبوعية عن الأحوال الصحية. حتى وصل المستوى الصحي في إمارة شرق الأردن إلى وضع حسن. ويظهر ذلك في رد المجلس التشريعي على خطاب العرش "... ومما يثلج الصدر ما كان من السهر على صحة الأمـة فـي الحاضرة والبادية ومكافحة العلل ووقاية الآبار والمياه من الشوائب حتى تم هبوط في عدد الإصابات من الأمراض الوبائية وبلغت الخدمات كل مكان"[٤].

وفي مجال الأمن العام وتوفير الاستقرار والطمأنينـة للأمـة، صـدرت

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٤٥، تاريخ ١٩٢٩/١٢/١٦، ص ٢. وكذلك سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى، ص ١٦٤.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٠، لسنة ٢٩، ص ٢.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٨، ١٩٢٩/٥/١٦، ص ٣٩.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٣٠، ص ٤,.

العقوبات الرادعة ضد الأعمال التي تهدد المصلحة العامة، وصدر قانون المحاكم العشائرية لتوفير الأمن والراحة في الحاضرة والبادية.

ونال التعليم قدر كبير من الاهتمام وأصبحت المعارف تأخذ بكل أسباب الرقي والتقدم تيسر على مهج يتفق وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومنحت الطوائف والأقليات حق إنشاء مؤسسات تعليمية تعلم بلسانها وبشكل لا يتنافى مع التوجه العام والفلسفة التعليمية في الإمارة.

كل هذه الجوانب كانت تخطط على ضوء الميزانية العامة التي حظيت باهتمام المجلس التشريعي لتنظيم الإيراد والإنفاق وتؤمن البعد عن العجز، ولم تكن حكومة إمارة شرق الأردن في السنوات الأولى من تأسيسها تنظم ميزانية لما تجبيه وتحصل عليه أو تنفقه من أموال، ولكن بعد أن قامت السلطات بمهامها نظمت الميزانية للتوفيق بين الواردات والنفقات للحيلولة دون الارتباك في مالية الحكومة(١). فقد كان المجلس التشريعي بالتعاون مع الحكومة يحدد المبالغ المخصصة في الميزانية لكل جانب من جوانب الحياة ويناقش الأولويات ويسعى إلى أنه لا يجوز أن يكون المكلف الأردني مجبوراً أو مسؤولاً عن تأدية العجز(٢).

بهذه الأعمال المتواضعة استطاع المجلس التشريعي أن يضع النواة الأساسية لتحقيق التوازن في المسؤولية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في المرحلة اللاحقة من تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية.

المجلس التشريعي والحريات العامة

اهتم المجلس التشريعي بالعمل على تطوير الجوانب الفكرية والثقافية في حياة المواطن الأردني إلى جانب الأمور الحياتية الأخرى وذلك لخلق الإنسان القادر على النهوض بمسؤولياته في بناء المجتمع السوي والمتطور.

بدأ الاهتمام بالصحافة والنشر من أجل إغناء التجربة الفكرية وطرح

---

(١) منيب الماضي وسليمان الموسى، ص ٣٠٩٣١٠.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٩، تاريخ ١٩٣٠/٣/٢٤، ص ٣٢٢.

الآراء وتصويبها، فبعد استقرار حكومة إمارة شرق الأردن صدرت الجريدة الرسمية باسم جريدة الشرق العربي، وكانت تلك الجريدة تنشر المقالات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى القوانين والبلاغات الحكومية، وفي عام ١٩٢٩ أصبح اسمها الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، كما صدرت جريدة الشريعة لصاحبها محمود الكرمي(١).

وفي عام ١٩٢٧ كانت قد وافقت حكومة إمارة شرق الأردن على إتباع الاتفاق الدولي لمنع المطبوعات المنافية للآداب الموقع في باريس بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩١٠ والعاهدة الدولية بشأن منع التداول بها والمؤرخة في جنيف في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣. وقد أنيط بقائد الجيش العربي القيام بالواجبات المعنية لتحقيق ذلك من أجل منع أية صحافة تساهم في تنوير الرأي العام بدعوى أنها منافية للآداب والتشديد في مراقبة الصحافة ما دام أنطيت بالناحية العسكرية لتبقى موجهة لخدمة بريطانيا(٢).

وقد دعا المجلس التشريعي في الجلسة الثالثة من الدورة الثانية للمجلس التشريعي الثاني بتاريخ ١٩٣٢/١١/٧ باقتراح من العضو عادل بك العظمة: (إلى أن الخدمات الجليلة التي تؤديها الصحف في البلاد المتمدنة غير خافية على أحد وأن حاجة البلاد شديدة جداً إلى صحف تعبر عن الرأي العام وتعالج المصالح العامة وتدافع عن حقوق البلاد). كما تقدم العضو قاسم بك الهنداوي في الجلسة ذاتها باقتراح جاء فيه: "... إننا في حاجة لصحف حرة غير مأجورة وغير منتسبة لبعض الدوائر وتعبر عن الرأي العام في المواضيع العامة" وقد وافق المجلس على إحالة الاقتراح إلى الحكومة وأوصى الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون جديد للصحافة من شأنه أن يسهل على أرباب الأقلام الحرة تأسس جرائد حرة ويسهل القيود الموضوعة في قانون المطبوعات(٣).

---

(١) د. جمال الشاعر، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٢) محمد توفيق سنو، مجموعة القوانين والأنظمة، ص ٥٥٣.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٠٢، الدورة الثانية للمجلس التشريعي الثاني، تاريخ ١٩٣٢/١١/١٤، ص ٤٣.

صدرت في عام ١٩٣٣ جريدة الميثاق الأسبوعية عن (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني) وكانت موجهة لنقد السياسة البريطانية والقيود التي فرضتها على إمارة شرق الأردن وتوجيه الرأي العام إلى ضرورة معارضة السياسة البريطانية ومطالبتها بتعديل الاتفاقية المعقودة مع الإمارة بما يحقق للبلاد الحرية والاستقلال[١]. وفي تلك الفترة كانت الصحف الكبرى اليومية تصدر في فلسطين وتوزع في إمارة شرق الأردن مثل جريدة الكرمل لصاحبها نجيب نصار وجريدة فلسطين لصاحبها عيسى داود عيسى، ومرأة الشرف لصاحبها بولس شحادة، ثم صدرت جريدة الأردن في عمان، وكانت الأحزاب والمؤتمرات الوطنية تذيع بياناتها وتوزع نسخاً منها بحرية كاملة. وفي عام ١٩٤٦ صدرت ثلاث مجلات أسبوعية مؤيدة للحكومة هي العهد والحرية والنسر، وقد بدأت مجلسة النسر بالصدور عام ١٩٤٧ أسبوعياً، وكان صاحب الامتياز المحامي صبحي القطب، ثم تحولت إلى جريدة يومية إلى أن توقفت عن الصدور في الخمسينات وشكلت الأحداث الجارية في ذلك الوقت المادة الرئيسية للمجلة[٢].

في عام ١٩٣٦ صدر قانون الجمعيات بعد أن كانت تؤسس على القانون العثماني حيث حدد القانون الجديد بأن كلمة جمعية تفيد أي مجموع مؤلف من عدة أشخاص غرضهم توحيد أبحاثهم أو مساعيهم بصورة دائمة وبصورة لا يقصد بها اقتسام الربح وتشمل الأندية أيضاً. وجاء في هذا القانون: لا يجوز تأليف جمعية إلا بترخيص من المجلس التنفيذي، ولا يجوز تأليفها على مبادئ وأسس غير مشروعة أو مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة، وأن يكون المنتسب غير محكوم بجناية ولا يقل عمره عن عشرين عاماً. ولا يقل عدد المؤسسين عن

---

(١) حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، قرر السياسيون العاملون في المؤتمر الوطني الذي أعلن احتجاجاً على القانون الأساسي عام ١٩٢٨، أن يضيفوا على عملهم السياسي الصبغة الشرعية، فأبلغوا الحكومة في ١٩٢٩/٤/١٠ أنهم قاموا بتأليف هذا الحزب، الذي اعتبروه جمعية سياسية غايتها تأييد مبدأ الميثاق الوطني، وكانت برئاسة حسين الطروانة.

(٢) د. جمال الشاعر، مصدر سابق، ص ١٢٦، وكذلك أميمة بشير شريم، تاريخ الصحافة الأردنية، ص ٥٠-٥١.

خمسة على أن يكونوا من ذوي المكانة والاستقامة، وذلك لكي يتضمن لهذه الجمعيات أداء أدوارها بإيجابية ونجاح، والمساهمة في خدمة أهداف الأمة وتطلعاتها، كما يقتضي القانون أن يبين في طلب الترخيص عنوان الجمعية المنوي تأليفها وغايتها والمركز الذي ستكون إدارتها فيه[١].

كمال صدر قانون مراقبة أشرطة السينما فشكل (مجلس مراقبة) من مدير الجمارك ومدير التجارة والصناعة وأوصى القانون بأنه لا يجوز أن يعرض أي شريط سينمائي ما لم يكن المجلس قد أجاز عرضه وللمجلس الحق في أن يجيز أو يرفض عرض الشريط أو أي قسم منه، وفي الرفض يعطى الطالب الأسباب التي التي إلى رفض الشريط[٢].

أما بالنسبة للحرية الشخصية فقد كانت حالة الطوارئ تعلن في إمارة شرق الأردن بين الحين والآخر، إلا أن تشريع الطوارئ، أخذ صفة الثبات منذ عام ١٩٣٥ بصدور قانون الدفاع، والذي نص على أنه يجوز القبض على أي شخص يتصرف بصورة يعرّض معها السلامة العامة للخضر. وبصدد هذا القانون جاء في مذكرات المجلس التشريعي الثالث في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٣٥/١/١٧ "... إنه عندما يقع طارئ عام يقتضي الدفاع عن إمارة شرق الأردن أو يمس بالأمن العام أو بسلامة القوات البريطانية الموجودة في إمارة شرق الأردن فإنه يحق للأمير عبد الله أن يعلن العمل بهذا القانون ويظل معمولاً به إلى أن يعلن سموه بأمر سام توقيف العمل به" وبعد دراسة القانون من قبل اللجنة القانونية في المجلس كان جوابها "أن اللجنة ترى أن وضع قانون للدفاع عن إمارة شرق الأردن من ضروريات الحياة للمحافظة على كيان البلاد وسلامتها ودفع الأذى عنها والذود عن سيادتها القومية"[٣].

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٧٥، تاريخ ١٩٣٦/١٢/٢١، ص ٤٠٥.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٩٠، تاريخ ١٩٣٧/٣/١٥ ص ٥٠٨.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الأردني الثالث، تاريخ ١٩٣٥/١/١٧، ص ١٥٩.

المجلس التشريعي والنضال السياسي وتشكيل الأحزاب

بعد تأسيس الحكومة الأولى لإمارة شرق الأردن في نيسان (إبريل) ١٩٢١، حددت أول عصيان في الكورة بزعامة كليب الشريدة، ثم حادثة سلطان باشا العدوان سنة ١٩٢٣[١].

وذلك لأن شيوخ العشائر والزعماء التقليديين لم يتقبلوا إنشاء حكومة مركزية بشيء من الارتياح، لأن مثل هذه الحكومة قد تسلبهم الامتيازات والحقوق التقليدية التي يتمتعون بها في مناطقهم. وظلت السلطة التنفيذية تمارس واجباتها بإشراف وتوجيه مباشر من الحكومة البريطانية حتى تم وضع القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن عام ١٩٢٨ وإبرام المعاهدة الأردنية – البريطانية.

وعلى أثر فرض بريطانيا للمعاهدة عام ١٩٢٨ التي اعتبرها الأهالي تعدياً على الاستقلال قامت المظاهرات والاحتجاجات العامة، ورفع الأهالي العرائض مطالبين باعتبار الشعب المنتخبين، كما طالبوا بحرية الاعتقاد والنشر وبأن يكون قائد الجيش من غير البريطانيين[٢] ثم طالب الأهالي بعقد مؤتمر عام يمثل البلاد كلها، تم عقده في عمان في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٨ وحضره حوالي ١٥٠ مندوباً من الزعماء والشيوخ والمفكرين، وانتخب المؤتمر حسين باشا

---

(١) كليب الشريدة وهو زعيم آل الشريدة في منطقة الكورة التي كانت تتبع لقضاء عجلون، تزعم عصيان الكورة عام ١٩٢١، وذلك لعدم الرغبة في التنازل عن الامتيازات التقليدية لحكومة نظامية تعمل بموجب القانون.

سلطان باشا العدوان: يعتبر زعيماً تقليدياً لمنطقة البلقاء. وكان يشعر أن زعامته هذه تخوله إبداء الرأي في الأمور العامة للبلاد بصورة ملحوظة. وعلى أثر المنازعات العشائرية القديمة بين العدوان وبني صخر، ثارت حفيظة سلطان باشا ونقمته نتيجة تقريب الأمير عبد الله لشيخ بني صخر مثال الفايز. إضافة إلى ذلك مطالبتهم بحقوق أبناء البلاد بالوظائف العامة التي احتكرها غير الأردنيين ممن قدموا إلى إمارة شرق الأردن.

لمزيد من التفصيل راجع منيب الماضي وسليمان موسى، ص ١٥٦-١٦١.

(٢) د. جمال الشاعر، مصدر سابق، ص ١٢١.

الطراونة رئيساً للمؤتمر،ووضعوا ميثاقاً وطنياً تضمن:

١- المطالبة بالاستقلال الكامل لإمارة شرق الأردن بحدودها الطبيعية.

٢- أن تدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين.

٣- أقر المؤتمر بأن بلاد إمارة شرق الأردن لا تعترف بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.

٤- كما اعتبر وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالف لوعود بريطانيا.

٥- كما أقر المؤتمر بأن كل انتخاب للنيابة العامة يقع في إمارة شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعتبر انتخاباً ممثلاً لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية.

٦- كما أن إمارة شرق الأردن لا تعترف بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي.

٧- لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها.

٨- ترفض إمارة شرق الأردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية أجنبية(١).

واستندوا بالمطالبة في هذا الميثاق الوطني إلى العهود المقطوع من بريطانيا للعرب الوعود الرسمية لإمارة شرق الأردن، ومبادئ ويسلون الأربعة عشر ... وانتخب المؤتمرون وفداً قام برفع الميثاق إلى الأمير، الذي أحاله بدوره إلى المعتمد البريطاني. فوجه المعتمد رسالة إلى الأمير رداً على الميثاق أعرب فيها عن تقديره للمؤتمرين، واعتبر الوضع الحكومي القائم على مستوى عال من الكفاءة والجدارة(٢).

وقابل رئيس المؤتمر حسين الطراونة المعتمد البريطاني، وقدم له مذكرة

---

(١) منيب الماضي وسليمان الموسى، ص ٢٨٩-٢٩٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٩٧.

جوابية رداً على الرسالة التي بعث بها المعتمد البريطاني إلى الأمير وتناولت المذكرة الأمور التالية:

١- اعتبار أعضاء المؤتمر الوطني الأردني ممثلي الأمة الحقيقيين.

٢- رفض الانتداب البريطاني على البلاد.

٣- المطالبة بالفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

٤- جعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي الذي تنتخبه الأمة.

وغيرها من المطالب التي تضمنها الميثاق الوطني. بعد رد المعتمد البريطاني على المذكرة والتي أشار فيها إلى مساعي بريطانيا في استثناء إمارة شرق الأردن من بعض بنود صك الانتداب، واعترافها باستقلال الحكومة الأردنية في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٢٣ ودافع عن القانون الأساسي، الذي وضع من قبل الدولة المنتدبة وفيه خدمة لمصالحها وتأكيد لهيمنتها. ولكن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني اجتمعت في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢٨ وردت على المعتمد البريطاني بمذكرة تضمنت هجوماً على الإدارة القائمة وسوء تصرفاتها. نشطت المعارضة في مقاومة التدابير التي اتخذت بعد إبرام المعاهدة الأردنية البريطانية وخاصة قانون الانتخاب والأنظمة الملحقة به والقوانين الاستثنائية. فرفعت في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨ عريضتين إلى الأمين العام لعصبة الأمم إحداهما باسم شيوخ الكرك، والأخرى باسم أعيان عجلون(١). تضمنت العريضتان المطالب الواردة في الميثاق الوطني السالف الذكر.

ازداد نشاط المعارضة عندما شرعت الحكومة بإعداد القوائم الانتخابية، فأعلنت مقاطعتها للانتخابات التشريعية وأصدرت بياناً أوضحت فيه نقائض هذا القانون من حيث عدم تمثيل البلاد بنسبة النفوس تمثلاً صحيحاً، وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية وتعينية فعلاً. وتسمية الحكام الإداريين وضباط الجيش والجنود والموظفين مأمورين للتسجيل في الدوائر الانتخابية وغيرها من

---

(١) د. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ٧٧-٧٨.

الانتقادات الموجهة للانتخابات التشريعية[١].

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ صدر قانون العقوبات المشتركة الـذي أبـاح لرئيس النظار زيادة قوة الجيش العربي المرابط في أيـة منطقـة تحـدث فيهـا اضطرابات، وأن يتحمل أهالي المنطقة النفقات التي تنشأ عن هذه الزيادة، كمـا صدر قانون النفي والإبعاد في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٨، الذي نص على حق المجلس التنفيذي في إبعاد شخص تقتنع الحكومة بأنه ينهج منهجاً خطراً على الأمن والنظام في إمارة شرق الأردن[٢].

وفرضت الحكومة رقابة شديدة على الصحف . فعطلت جريـدة (صـدى العرب) لصاحبها صالح الصمادي والتي بادت الصدور منـذ ١٣ تـشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٧ في عمان مدة ستة أشهر اعتباراً من ١٥ أيـار (مـايو) ١٩٢٨ لنشرها مقالة معادية للمعاهدة الأردنية البريطانية ومنعت جرائد (مرآة الشرق) و (الجامعة العربية) و (فلسطين) و (صوت الحق) الصادرة في فلسطين وجريـدة (الشعب) الصادرة في دمشق من دخول البلاد. فتشكل حـزب اللجنـة التنفيذيـة للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة. وحمل لواء المعارضة في البلاد حتـى عام ١٩٣٤ وأصدر صحيفة ناطقة باسمه هـي (الميثـاق) الأسـبوعية، إلا أن الحكومة أوقفتها بعد صدور بضعة أعداد فقط[٣]. واستمر عقد المؤتمر الـوطني عدة مرات بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٣، وفي جميع هذه المؤتمرات، كـان يـسعى المؤتمرون إلى تحقيق استقلال البلاد الكامـل والتـوازن بـين الـسلطات فـي المسؤولية.

وانتقلت المعارضة من صفوف الشعب إلى قاعة المجلس التشريعي بدخول الانتخابات حيث فاز في المجلس التشريعي الأول من المعارضة نجيب الـشريدة وشمس الدين سامي، وأثيرت الموضوعات نفسها في قاعة المجلس. فقـد أثيـر موضوع الاستغناء عن الموظفين غير الأردنيـين فـي الجلـسة التـي عقـدها

---

(١) الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربي، ص ١٢- ١٣.

(٢) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٨٠.

(٣) د. علي محافظة، المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

المجلس التشريعي الأول في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، وقد تحدث في هذه الجلسة نجيب الشريدة، نائب إربد فقال "إن أولئك الكرام الذي توافدوا إلى إمارة شرق الأردن رحبنا بهم ترحيب الأخ بأخيه، أملاً بأن تكون هذه الأمارة مقدمة الموضوع وحجر الزاوية التي يقوم عليها بناء الوحدة السورية ......، وسرعان ما تبدلت تلك الخيالات وانقشعت تلك السحب. فإذا هم في دياجير الأوهام... فعاد منهم من عاد في ظروف وأوضاع كل منا يعرفها. وبقي منهم من بقي وأشكال البقاء أيضاً مختلفة، فمنهم من بقي للإرتزاق وسد الجشع. فضيق هؤلاء على أبناء البلاد وألصقوا بهم التهم الباطلة، ولم يتركوا باباً إلا وطرقوه في سبيل المحافظة على الكراسي ... وإننا نطالب المجلس بسن قانون الاستغناء عن الموظفين غير الأردنيين"(١).

كما استنكرت المعارضة إنشاء قوة البادية عام ١٩٣١ فكان حديث عضو المجلس شمس الدين سامي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٣١/٣/٢٤: "يريدون أن يخصصوا من أموال هذه الحكومة الفقيرة مبلغ (٤٧٠٠) جنيه لتشكيل قوة جديدة. ولكن لماذا؟ للهيمنة على الصحراء أي لتقييد حرية البدوي التاعس والمحافظة على الخط الحديدي وأنابيب البترول، وحبذا لو تساهلت ولو قليلاً ومنحت البلاد لقاء مرور الأنابيب وحراستها شيئاً من المنفعة فهي تريد أن تحدد أنابيب البترول وتر من أراضينا، ثم تخطط وتمر سكة حديدية، وتنشئ القلاع وتشكل قوة جديدة، ولكن على حساب هذه الأمة الفقيرة التي تمنحها في كل سنة هبة. أليس هذا تناقض غريب؟"(٢) ولم تقف المعارضة مكتوفة اليدين أمام الامتيازات التي منحت للشركات البريطانية، فقد ندد الأعضاء بامتياز البحر الميت الممنوح لشركة البوتاس الفلسطينية عام ١٩٣٠، فقد جاء في إحدى جلسات المجلس التشريعي الثاني الذي فاز فيه من المعارضة عادل العظمة وحسين الطراونة والمنعقدة بتاريخ ١٩٣٢/٩/١٧ قول العضو عادل العظمة "إن

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٣٧ (السنة الثانية) تاريخ ١٩٣١/١/١، ص ٣.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٥١ (السنة الثانية) تاريخ ١٩٣١/٣/٢٤، ص ١٥٤.

شركة صهيونية تغزو البلاد وتضع يدها على أعظم ثروة فيها لتقوية الوطن القومي، ليست بالشركة التي يجب أن تساعد من قبل، ولو كان بإمكاننا أن نرفض الاتفاقية المعقودة معها لما ترددنا لحظة، لما فيها من قتل الأمة العربية بأسرها"(١) واعترض النائب حسين الطروانة على الاتفاق المعقود مع شركة نفط العراق فقال: "اقتراح تكليف الحكومة للمبادرة بالمفاوضة في تعديل الاتفاقية المذكورة على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين، وإلزام الشركة بدفع الرسوم العائدة إلى البلدية والمالية من المواد التي تستوردها لبلاد إمارة شرق الأردن أسوة بالشركات الأجنبية"(٢).

وعبرت المعارضة عن احتجاجها على الهيمنة البريطانية على الإدارة في إمارة شرق الأردن من خلال الهجوم على مشروع الميزانية لعام ١٩٣١-١٩٣٢ كما ورد في حديث عادل العظمة في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧. "إن نظرة بسيطة على أرقام هذه الميزانية وعلى فصولها تظهر لنا جلياً أنها ليست بميزان لصالح الدولة العربية الأردنية، بل ميزان لصالح السلطة والمنافع الأجنبية بدليل أن القسم الأعظم من المخصصات ينفق على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة من دار الاعتماد إلى قوة الحدود إلى جيش عربي اسماً وبريطاني حقيقة، إلى مؤسسات تبشيرية أو استخبارات صحراوية، مما لا تجني منه هذه البلاد أية فائدة أو ثمرة. إنهم يمنّون علينا بإعانة مالية يعطونها باليد اليمنى ويأخذونها باليسرى، وما زالوا يحاولون تنزيلها، من حين إلى آخر رغم أنها لا تدفع إلا لقاء جزء من كل مما يؤدي إلى مصالحهم ومنافعهم"(٣).

ولمواجهة روح المعارضة المتنامية، سنّت الحكومة قانون الاجتماعات العامة في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، والذي نص على أن لا يعقد في إمارة شرق الأردن اجتماع عام إلا بترخيص من المجلس التنفيذي. وكان رد العضو حسين الطراونة في الجلسة العاشرة للمجلس التشريعي الثاني بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٩

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٩٧ (السنة الثالثة)، تاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧، ص ٥٦٠.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٨٠ (السنة الثالثة)، تاريخ ١٩٣٢/٤/٤، ص ٢٥٢.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ٩٧، السنة الثالثة، تاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧، ص ٥٦٠.

"جرت العادة أن يوجد في البلاد محلات معدة للاجتماعات العامة بالمدن والقرى والعشائر يؤمها الناس للمشورة والمذاكرة في الشؤون التي لها علاقة بالمصلحة العامة، شأن البشر في هذه الحالات، ولا سيما في عصر الحرية التي يتطلبها كل فرد في العام... وإنني أرى في هذا القانون خنق لهذه الناحية ومنافي لأحكام الدستور، الذي يضمن حرية الرأي لكل أردني بإبداء رأيه في المصالح العمومية والخصوصية"(١).

ثم صدر قانون الدفاع عام ١٩٣٥ وقانون الجمعيات لسنة ١٩٦٣(٢). ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية، أقدمت الحكومة الأردنية على اتخاذ تدابير أمنية مشددة، فأعلنت عن العلم بقانون الدفاع عن إمارة شرق الأردن اعتباراً من ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٩، وأصدرت سبعة أنظمة دفاع لعام ١٩٣٩.

وقد أشار عضو المعارضة في المجلس التشريعي الثالث نظمي عبد الهادي إلى الاعتراضات الموجهة لقانون الدفاع من قبل اللجنة القانونية والتي تبدوا حول النقاط التالية:

١- إن سمو الأمير منزه وغير مسؤول ولهذا لا يحوز أن يعهد لسموه بأعمال إجرائية.

٢- تأول الخدمة الذاتية الواردة في القانون بالتجنيد الإجباري.

٣- مصادر السلاح.

٤- إعطاء الحكومة المنتدبة حقوقاً جديدة فوق الحقوق الممنوحة لها بالمعاهدة القانون الأساسي.

وفيما عدا ذلك وضع قانون للدفاع عن إمارة شرق الأردن من ضروريات الحياة للمحافظة على كيان البلاد وسلامتها ودفع الأذى عنها والذود

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام ١٩٣٤، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثالثة، ١٩٣٤/١١/١٩، ص ١٣٣.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ١٧٥، ١٩٦٣/١٢/٢١، ص ٤٠٥.

عن سيادتها القومية[1]. وفي عهد المجلس التشريعي الرابع ١٩٣٧-١٩٤٢ اشتدت المعارضة للحكومة خارج المجلس وحدثت مشاكل داخلية، واهتمت الصحافة العربية بهذا الموضوع وقد ظهر ذلك من خلال كلمة ألقاها في المجلس عبد الله الشريدة حيث قال "... نشرت صحف دمشقية وبروتية أنباء عن ثورة في إمارة شرق الأردن وعن قنابل ألقيت على دور الحكومة وبعض الحكام الإداريين... طالب المجلس بتوجيه عتاب لتلك الصحف العربية"[2].

نشطت المعارضة الموجودة خارج المجلس والتي تزعمها حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي أصدر بياناً إلى الشعب الأردني جاء فيه: "أيها الأردنيون لقط نشط الصهيونيون ودعاتهم في الآونة الأخيرة نشاطاً عظيماً الغاية منه إدخال الصهيونية لبلادكم واستيلائها على أراضيكم فمؤتمراتهم تقرر ضرورة الاستيلاء على إمارة شرق الأردن. فاللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني التي تشعر بعظم الخطر المهدد لكيان البلاد وما تجده هذه المحاولات من إخلال بأمن البلاد وراحتها تعلن بشدة استنكارها للصهيونية وتلقي كل تبعة على المسؤولين عن الإدارة العامة في حالة عدم الإسراع لصيانة البلاد من الخطر الصهيونياً"[3].

ثم أوقفت حكومة إبراهيم هاشم المؤتمرات الوطنية وخرج قطب هام من أقطاب المعارضة إلى خارج البلاد وهو الدكتور صبحي أبو غنيمة، وبرز أقطاب للمعارضة في داخل البلاد وخارجها[4] وكانوا أعضاء في الأحزاب التي كانت

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثالث لعام ١٩٣٥، الجلسة الحادية شعرة من الدورة العادية الأولى، ١٩٣٥/١/١٧، ص ١٩٥.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الرابع لعام ١٩٣٨، الجلسة الثامنة من الدورة العادية الثانية، ١٩٣٨/١٢/٢٨، ص ٤١٢.

(٣) فيصل البطاينة، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٤) منهم محمد المحيسن، مصطفى وهبي التل، عبد الله نمر الحمود، سعيد المفتي، سليمان النابلسي، سليم البخيت، سالم الهنداوي، علي العزام، نجيب أبو الشعر، حسين الطروانة، عبد الرحيم الخطيب، وآخرون لمزيد من التفصيل راجع المصدر السابق، ص ٢٧.

قائمة آنذاك، ومنهم من كانوا أعضاء في المجلس التشريعي يسعون لتحقيق أماني البلاد القومية.

لقد بدأت المعارضة عند تأسيس إمارة شرق الأردن خارج الإطار الحزبي. وذلك لبعد تلك المعارضة عن المجلس التشريعي، ولكنها أصبحت وخلال فتـــرة قصيرة من حياة الإمارة قطب الرحى في الحياة السياسية في إمارة شرق الأردن. فقد ظل الاستقلاليون السوريون الحزب الوحيد في إمارة شرق الأردن منذ قيامها وبقي يسيطر إلى الحياة السياسية حتى عام ١٩٢٤، وبدأ تأليف الأحزاب السياسية في البلاد، والتي كانت ترخص يومذاك بموجب أحكام قانون الجمعيات العثماني. فكان حزب الشعب الأردني أول حزب سياسي تأسس في إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٧ أي قبل توقيع المعاهدة ونشر القانون الأساسي لعام ١٩٢٨.

وقد نص النظام الأساسي لهذا الحزب، على أن يسعى بالطرق المـــشروعة لتأييد استقلال البلاد، ونشر المعارف بين الأهالي وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وصيانة الحرية الشخصية وحق الملكية، وحرية الأديان والمذاهب ونشر مبـــادئ المساواة والإخاء بين المواطنين[١] وكان برئاسة هاشم خير، أنل هذا الحزب سنة ١٩٣٠، لأن أكثرية المنتسبين إليه قدموا استقالتهم من عضويته، وبعد أن قـــرر السياسيون المشتركون بالمؤتمر الوطني أن يضيفوا على عملهم السياسي الصبغة الشرعية، أعلنوا للحكومة في عام ١٩٢٩ عن تأسيس حـــزب اللجنـــة التنفيذيـــة للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة، وغايته تأييد المطالب الواردة بالميثـــاق الوطني.

قام هذا الحزب بدور كبير في مقاطعة الانتخابـــات ومعارضـــة ســـلطات الانتداب بقوة وعزم، وهو الأمر الذي حدا بسلطات الانتداب إلى تضييق الخنـــاق على بعض أقطاب هذا الحزب، وبقي الحزب يتولى قيادة المعارضة حتـــى عـــام ١٩٣٤ حينما تفرق أعضاؤه العاملون، وتوقف نشاطه[٢].

---

(١) د. عادل الحياري، مصدر سابق، ص ٥٣٩.

(٢) منيب الماشي وسليمان الموسى، ص ٣٢٥.

ونشطت في هذه الفترة الزعامـات التقليديـة والقيـادات الـشعبية فـي تأسيس الأحزاب فتأسس الحزب الحر المعتدل سنة ١٩٣٠، وكان مـن أهدافـه تعديل المعاهدة البريطانية الأردنية وإيصال البلاد إلـى حقوقهـا فـي التـشريع والإدارة، وجعل الوضع الحكومي الدستوري قائمـاً علـى أسـاس المـسؤولية المشتركة، وضمان الحرية الشخصية، وكان يرأسه رفيفان المجالي إلا أنـه لـم يعمر طويلاً(١).

وفي سنة ١٩٣٣ تأسس حزب التضامن الأردني، وكان من أهـداف هـذا الحزب الدفاع عن كيان أبناء إمارة شرق الأردن والحفاظ على حقوقهم، وإشاعة الإلفة الفعلية والتضامن الحقيقي بينهم، ونشر الثقافة الحديثة. قد اشـترط النظـام الأساسي للحزب، على أن تكون العضوية مقصورة على من اسـتوطنوا إمـارة شرق الأردن قبل عام ١٩٢٢. وقد اهتم أعضاء هذا الحزب (بالشعور الإقليمـي) لأنهم كانوا يهدفون إلى الحد من نفوذ الأشخاص الطارئين علـى إمـارة شـرق الأردن، ولكنه لم يستمر مدة طويلة(٢).

وافق المجلس التنفيذي في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ على السماح بتأسيس حزب الإخاء الأردني، وجاء في بيان الحزب السياسي أنه من غاياته خدمة إمارة شرق الأردن، وتحقيق الاستقلال التام والعمل في سبيل الوحدة العربيـة. كـذلك وعد الحزب بالعمل على تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في بلاد إمارة شرق الأردن، مع احترام القوانين والأخذ بالتنظيم والوسـائل المـشروعة والطرق المفيدة، وكان هذا الحزب يؤيد سياسة الحكومة القائمة آنذاك ولكنه لـم يعمر طويلاً(٣).

كانت البلاد خلال الحقبة الأولى واقعة بين ثلاث اتجاهات يحـددها سـمو الأمير عبد الله بقوله "إنني والله واقع بين ثلاث اتجاهات فهناك الحكومة وهنـاك

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٢٦.

(٢) د. عادل الحياري، مصدر سابق، ص ٥٣٩، وكذلك منيب الماضي وسليمان الموسى، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) ملحق منيب الماضي وسليمان الموسى، ص ٣٦١.

مجلس الأمة، وهناك الرأي العام وإنني أعشر أن الرأي العام أشد إخلاصاً للبلاد، وأقرب إلى التجاوب معي من الجانبين. إنني لا أنكر أن مبدأ الشورى يجـــب أن يسود، شريطة أن لا تضيع مصلحة البلادش"(١).

إن أبرز سمات هذه الفترة فقدان الشخصية الفكرية للأحزاب، الأمر الـــذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الفكري في البلاد عموماً.

---

(١) بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

الفصل الثاني

المجلس التشريعي والعلاقات الخارجية

بقيت إمارة شرق الأردن من الناحية القانونية الدولية جزءاً من الدولة العثمانية حتى وقعت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣[١]، ونصت هذه المعاهدة على فصل إمارة شرق الأردن عن الدولة العثمانية اعتباراً من تاريخ تصديقها في ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٤[٢]. وكان لإبرام المعاهدة الأردنية – البريطانية في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٨ وصدور القانون الأساسي نتائج هامة على علاقات إمارة شرق الأردن بالعالم الخارجي. فقد أكدت المعاهدة استقلال الإدارة في إمارة شرق الأردن واعتراف بريطانيا بهذا الاستقلال وتركت للأمير شيئاً من حرية التصرف في علاقاته مع الأقطار العربية المجاورة. وقد دفع بريطانيا إلى هذا الاتجاه أسباب تتلخص فيما يلي:

١- إن الإدارة المباشرة لإمارة شرق الأردن الواسعة المساحة، وحيث تسيطر القبائل البدوية وتنتشر الذعر والخوف، ستكون باهظة التكاليف.

٢- إن مصلحة بريطانيا تقتضي إنشاء "دولة واقية" على حدود فلسطين الشرقية من أجل حماية فلسطين من هجمات البدو ولتتمكن بريطانيا من إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

٣- أرادت بريطانيا أن تفي ببعض الوعود التي قطعتها للعرب.

٤- وكانت بعض الأواسط البريطانية تقصد من وراء إنشاء إدارة عربية في إمارة شرق الأردن إيجاد ملجأ للفلسطينيين الذي سينتزعون من أرضه.

وبعد قيام إمارة شرق الأردن اتجهت الأنظار إلى تسوية مسائل الحدود مع الأقطار العربية المجاورة، وإلى تعديل شروط المعاهدة مع بريطانيا بشكل يحقق المطالب الوطنية[٣].

---

(١) معاهدة لوزان ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣. وقعت من قبل تركيا من جهة وحكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابات ورومانيا ويوغسلافيا من جهة أخرى.

(٢) د. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

المبحث الأول

المجلس التشريعي والعلاقات العربية

قامت الثورة العربية الكبرى في سنة ١٩١٦، ومن عوامل هـذه الثـورة بلورة الفكرة القومية العربية، وإصرار الأمة العربية عل تحقيق وحدتها، والفوز باستقلالها، والتحرر من السيادة التركية.

وقد أشعل نيران هذه الثورة الفظائع والجـرائم الوحـشية التـي ارتكبها الاتحاديون[١].

كانت الوحدة والحرية، هما ما قامت عليهما الثورة العربية الكبـرى التـي قادها شريف مكة الحسين بن علي، ودعا فيها إلى استقلال الولايات العربية عن الدولة التركية وإلى تكوين دولة عربية متحدة، تنهض بالأمـة العربيـة نهـضة حقيقية تعيد الأمجاد العربية السالفة. كما أكد على ذلك الأمير عبد الله عند مجيئه إلى شرق الأردن، فكان يصر على إعطاء هذه المنطقة وجهاً عربياً منذ الحكومة الأولى، فكان يرى الوحدة العربية أساساً دينياً، ويرمن في أساس هـذه الوحـدة وحدة بلاد الشام، ولذلك كان هاجسه الدائم أن يحقق الوحدة لهذه الـبلاد تمهيـداً لتوحيدها مع العراق، لأن بلاد العرب التي منها مجداً هي العراق وسوريا كمـا يقول في مذكراته[٢].

---

(١) سليمان موسى، الحركة العربية الحديثة، ص ٣٣٠.

(٢) الآثار الكاملة للملك عبد الله، ص ١٩٥.

أولاً: المجلس التشريعي ومشروع سورية الكبرى

لقد زهر مشروع سورية الكبرى إلى الوجود كحقيقة بعد إنشاء الأمير فيصل المملكة السورية عام ١٩٢٠، حيث انعقد في آذار (مارس) من ذلك العام مؤتمر عام في دمشق ضم ممثلين من أقطار سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، ونادى بفيصل ملكاً على دولة موحدة تشمل هذه الأقطار جميعاً، ولكن عد انهيار هذه المملكة على أثر دخول فرنسا سورية ولبنان، أصبحت بعد ذلك الوحدة بين هذه الأقطار مطلباً قومياً لدى زعماء وقادة الفكر فيها[١] وعندما قدم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن وأعلن عزمه على استرجاع سورية من أيدي الفرنسيين، وقد حال دون ذلك تشديد فرنسا قبضتها على المناطق التي سيطرت عليها وضعف الإمكانات العسكرية العربية قياساً إلى الإمكانات الفرنسية، وسعي بريطانيا إلى تسوية القضية العربية، وبعد لقاء الأمير عبد الله مع تشرشل في القدس قدم مشروع دستور في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١ لإمارة شرق الأردن تضمن المطالبة بحق الأمير في الحكم وحماية حقوق البلاد العربية بوجه عام وسورية بوجه خاص[٢]. وخلال العامين الأولين من تأسيس الإمارة أصبحت إمارة شرق الأردن ملتقى لقادة الحركة القومية العربية في سورية وفلسطين، وتعاون هؤلاء مع الأمير على إقامة دولة عربية تحت سلطته، على أمل أن تكون هذه الدولة العربية منطلقاً للعمل على تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي وأخذ أعضاء حزب الاستقلال زمام المبادرة في هذا المسعى. ورغم الظروف التي قامت في المنطقة وهي الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، حال دون السعي لتحقيق الوحدة بين هذه الأقطار، فإن مشروع سورية الكبرى لم يغب عن بال الأمير عبد اله، ففي ٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٩ أعرب وفد سوري كان يزور إمارة شرق الأردن عن رغبته في تحقيق الاتحاد بين سورية وإمارة شرق الأردن وكلف

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٦.

(٢) تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته، ص ١١٧.

الأمير عبد الله تيسير ظبيان أحد أعضاء الوفد، بنقل جريدتـــه (الجزيـــرة) مـــن سورية إلى عمان للدعوة لهذا المشروع. وعلى أثر تغلب ألمانيا على فرنسا فـــي بداية الحرب العالمية الثانية بدا للعيان قرب استقلال سورية ولبنان فرأى الأميـــر الفرصة سانحة لبعث هذا المشروع (وحدة سورية الكبرى) من جديد، فقدم مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت المطالبـــة بتأييـــد بريطانيـــا ودعمهـــا للمشروع. إلا أن بريطانيا لم تعر ذلك أدنى اهتمام(١). وعلى أثر إعلان فرنـــسا استقلال سوريا ولبنان أدرك الأمير عبد الله أن الفرصة مواتيه للعمل مـــن اجـــل وحدة الأقطار السورية. وإزاء تردد بريطانيا وغمـــوض موقفهـــا قـــام الأميـــر بالاتصال بعدد من الزعماء السوريين واللبنانيين لدعم مشروع والحـــدة. وكـــان لوزير خارجية الأردن محمد الشريقي والقنصل الأردني في دمشق عبد المـــنعم الرفاعي دور بارز في هذه المساعي. وقدم زعيم الحـــزب القـــومي الـــسوري، انطوان سعاده، مذكرة إلى الأمير حول رأي الحزب في الوحدة السورية(٢).

ومن جهة أخرى، اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ قراراً تضمن المطالبة بإلغاء الانتداب البريطاني عن إمارة شرق الأردن وفلسطين لتتمكنا من التفاوض مع سورية ولبنان والمنـــاداة بالوحـــدة الـــسورية كضرورة تاريخية(٣).

وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ جاء على لسان إيدن في مجلـــس العمـــوم البريطاني (وكما سبق وأعلنت الحكومة البريطانية. فإنها ستنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والـــسياسة. ولا يخفى أن المبادرة لأش مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب. وإنه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع) وكان لذلك تأثير عظيم في العالم العربي، وفي بغداد والقاهرة وعمان بشكل خاص(٤). فدعا الأمير عبد الله إلـــى مـــؤتمر وطنـــي

(١) الكتاب الأبيض الأردني، ص ١٩-٢٠.

(٢) ملحد. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ١١٤.

(٣) الكتاب الأبيض الأردني، ص ٥٣-٥٤.

(٤) د. علي محافظة، عهد الإمارة ، ص ١١٤-١١٥.

عقد في عمان في الخامس من آذار (مارس) ١٩٤٣. وأسفر عن تبني مشروعين لوحدة بلاد الشام. اشتمل الأول على النقاط التالية:

١- إنشاء دولة سورية موحدة مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً.

٢- تضم هذه الدولة السورية الموحدة أقطار سورية الشمالية وإمارة شرق الأردن وفلسطين ولبنان.

٣- يكون لكل من فلسطين في بعض مناطقها ولبنان القديم إدارة خاصة بمقتضى الدستور. يلاحظ في الأولى حفظ حقوق الأقلية اليهودية ومركز الأماكن المقدسة الخاصة، وفي الثانية صيانة أماني اللبنانيين الوطنية.

٤- إلغاء وعد بلفور.

٥- دعوة الأمير عبد الله لرئاسة الدولة السورية الموحد,

أما المشروع الثاني فتشمن النقاط البارزة التالية:

١- قيام دولة اتحادية تشمل حكومات الدول الأربع وعاصمتها دمشق.

٢- يعهد إلى الاتحاد بشؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء، مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الإقليمية الأربع.

٣- يكون للاتحاد مجلس تشريعي منتخب ممثل للأقاليم المتحدة، ومنه ينتخب رئيس وزراء الاتحاد ويختار أعضاء السلطة التنفيذية والاتحادية.

٤- يتم الاتحاد عن طريق المفاوضات واتفاق الحكومات الأربع.

٥- يسمى الأمير عبد الله رئيساً لدولة سورية الاتحادية.

٦- وفي حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الإتحاد تعاد الأراضي السورية التي أحلقت بها دون استفتاء شعبي.

٧- عند انضمام فلسطين لا بد من قيام حكومة وطنية دستورية تطبقاً لسياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. ويعطى اليهود في مناطقهم إدارة لا مركزية

لحفظ حقوقهم على ان تعلن الوكالة اليهودية موافقتها على هذا الحل[١].

واقترح المؤتمرون في عمان إقامة إتحاد عربي مؤلف من الدولة السورية الموحدة والعراق، يكون نواة لاتحاد عربي عام تتولى رئاسته أوسع الدول العربية ثورة ونفوذاً ونفوساً أو تكون دورية بين الدول الأعضاء[٢].

وكان رد فعل فرنسا على مقررات مؤتمر عمان الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية في لبنان وسوريا. فانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وبشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية[٣].

وعندما حدثت الأزمة اللبنانية الفرنسية في أواخر عام ١٩٤٣ بالاعتداء على الحياة الدستورية في لبنان باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب اللبنانيين وعلم أعضاء المجلس التشريعي بالحادث وهم في الجلسات الأولى لافتتاح المجلس التشريعي الخامس في ١٩٤٣/١١/١٥، افتتحت الجلسة بالوقوف دقيقة حداداً على ضحايا الاعتداء الفرنسي وبعدها وبفع المجلس العريضة التالية:

"بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلسنا اليوم... ووقوع الاعتداء المستنكر من قبل السلطات الفرنسية على الحياة الدستورية في القطر اللبناني الشقيق من اعتقال لرؤوس الحرية والكرامة والاستقلال في الوطن اللبناني العربي وانتهاك لحرمة البرلمان القومي الدستوري.. إن المجلس الممثل لشعب إمارة شرق الأردن في جميع طبقاته ليسجل في هذه المناسبة الأليمة احتجاجه الصارخ واستنكاره للتصرفات البعيدة عن روح الحرية والعدالة التي تدّعيها اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن... ويصرخ بأن الشعب الأردني على استعداد لبذل أغلى التضحيات في سبيل كرامة أخيه وإعادة حقوقه الدستورية إليه... ويرجو من فخامة رئيس المجلس رفع احتجاجه هذا إلى الحكومة البريطانية والحكومة

---

(١) الكتاب الأبيض الأردني، ص ٦٨-٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٨-٨٩.

الأمريكية والسلطات الفرنسية(١) وبتاريخ ١٩٤٣/١١/١٨ تقدم عضو المجلس حسين الطراونة باقتراح للعمل على إيجاد صيغة من صيغ الوحدة العربية جاء فيها (أنه ليملؤنا اعتزازاً أن نرى جمهرة بلاد الشام تعمل على الاتصال فيما بينها وتسعى جاهدة لتحقيق الوحدة التي هي هدف كل عربي وجاء في الرد على خطاب العرش في ١٩٤٣/١١/١٨ ... إننا نتقدم بخالص الولاء والشكر لما أشرتم إليه من جليل الإرشاد للمجموعة السورية في شأن وحدتها أو اتحادها وهي الجزء المتبقي من القضية العربية)" (٢).

أثير موضوع الوحدة السورية في المؤتمر التحضيري(٣) المعقود في الإسكندرية عام ١٩٤٤ وأصبح مشروع سورية الكبرى موضوع الصحف والأحزاب والهيئات الشعبية المختلفة، فقد جاء في قرار المجلس التشريعي الأردني الخامس (يؤيد المجلس التشريعي الأردني مبدأ الوحدة السورية الكبرى تأييداً تاماً ويلعن تمسك البلاد الأردنية بالميثاق السوري المشترك الصادر عن الجمعية التأسيسية الوحيدة التي ضمت نواب جميع الأقاليم السورية في المؤتمر السوري العام ١٩٢٠. وأن ميثاق وحدة الوطن الكبرى هو مبدأ قومي مجمع على احترامه وليس لأي إقليم سوري حق تقضه بالإنفراد، كما أن هذا المبدأ لا

---

(١) فيصل البطاينة، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٣، الجلسة السابعة للدورة العادية الثانية، ص ٣٦٨.

(٣) عقد المؤتمر التحضيري في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٤ لتأسيس جامعة الدول العربية، حيث أثير موضوع الوحدة السورية. فأكد المندوب الأردني (توفيق أبو الهدى) على أهمية الموضوع ورغبة سكان الأقطار السورية في الحكم الملكي الدستوري، بينما رفض المندوب السوري (سعد الله الجابري) المشروع الأردني وأًر على تسمك شعب سورية بالنظام الجمهوري. في الوقت الذي خلص فيه بروتكول الإسكندرية إلى قيام اتفاق تضامني عربي بين الدول العربية المستقلة وهي مصر وسورية وشرق الأردن ولبنان والعراق واليكم وبحضور ممثل عن عرب فلسطين مهد لإنشاء جامعة الدولة العربية وذلك تدعيماً فيما بينها وتوثيقاً للأواصر التي تجمعها.

مزيداً من التفصيل راجع عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة ص ١٨٦. وكذلك د. محمد عزيز شكري، جامعة الدول العربية ووثائقها المتخصصة، ص ١٧١-١٨٣.

يعني التجاوز على حقوق الأقاليم الخاصة وأنظمة الحكم القائمة فيها ما دام الأمر في تحديده وتنفيذه سيكون مردوداً إلى الإرادة القومية العام أو الاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة[1] وكانت دعوة الحكومة الأردنية إلى المشروع، في بداية الأمر، تتركز حول إنشاء مملكة سورية موحدة على رأسها الأمير عبد الله وساقت الحجج التالية:

١- حقوق الأمير عبد الله الشرعية في إمارة شرق الأردن التي هي جــزء مــن سورية الكبرى.

٢- مساهمته بمساعدة الحلفاء في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

٣- كونه أحد قادة الثورة العربية الكبرى. وريث مفجرها الحسين بن علي.

٤- وعد تشرشل له برئاسة الدولة السورية عام ١٩٢١.

٥- رغبة السوريين في الحكم الملكي الدستوري[2].

أما معارضوا المشروع من السوريين واللبنانيون فكانوا يبنون معارضتهم على الأمور التالية:

١- اختيار الشعب السوري للنظام الجمهوري منذ عام ١٩٢٨ بما فيه من مزايــا ديمقراطية.

٢- إن وحدة سورية مع إمارة شرق الأردن تعني وضع البلــدين تحــت النفــوذ البريطاني.

٣- الخشية من التوسع الصهيوني لأن المعضلة الفلسطينية لم تحل بعد.

٤- تهديد استقلال لبنان وسيادته.

٥- إهمال المطالبة باسترجاع كيليكيا والإسكندرية إلى الوطن الأم.

٦- فصم عرى الجماعة العربية لأن المشروع لا يروق في عيون مصر والعربية السعودية ولأن طغيان النفوذ البريطاني على سورية الكبرى يجعل الجامعــة العربية أسرة بريطانيا. لقد وقفت بريطانيا موقفاً سلبياً من المــشروع، فــي

---

(١) الكتاب الأبيض الأردني، ص ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ٦٤-٦٧.

وقت عارضته فرنسا بكل ما لديها من نفوذ في سورية ولبنان، وقاومته الصهيونية العالمية مقاومة عنيفة لأنه يتعارض ومخططاتها في فلسطين. كما سعت مصر والسعودية إلى إفشاله، لأن قيام دولة كبرى في الأقطار السورية يهدد زعامة الأولى في العالم العربي ويشكل خطراً على نفوذ الثانية في بلاد الشام[1] ولكن جهود الأمير عبد الله كانت دائبة لتحقيق هذه الوحدة حيث جاء في رد المجلس على خطاب الافتتاح بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٤ بصدد الوحدة السورية ما يلي: (لقد أعز الله الأمة بما أعلنتموه على نوابها والناس كافة من أنكم وانتم لا تستهدفون في الدعوة إلى الوحدة السورية ملكاً أو عرشاً بل ممثل الأمة ومواثيقها وتحقيق استقرار شامل ووحدة قومية عامة تمحق الفرقة وتذهب التجزئة وتضمن سلامة الوطن الواحد ن عبث الأغيار وممن يوجسون خلال الديار وتدعم جبهته الأمامية ليصان من كل خطر)[2].

وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦، اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً باعتبار المشروع مسألة منتهية. وعلى أثر ذلك رد وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية السيد محمد الشريقي في جلسة المجلس التشريعي المعقودة بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٧ عندما طلب المجلس تفسير الموقف، فتضمن الجواب ما يلي "ترى الحكومة الأردنية أن الدعوة إلى أية وحدة أو اتحاد قومي دون تجاوز على أي حق للغير لا تعتبر محل خلاف لأن الأصل في كل قطر عربي وحدة أقاليمه أو اتحادها إذا توفرت إمكانيات الوحدة المشروعة من غير أي إجحاف بحق خاص أو عام يكون من الخير للعرب زوال التجزئة لأنها ضرر قومي بتعارض مع خير البلاد وأمانيها. وليس في ذلك أي تعارض مع احترام استقلال أية دولة من دول الجامعة ما دام أر الوحدة يسكون مرده إلى إرادة الأمة والوجدان القومي العام والاتفاقات الرضائية بين الحكومات المسؤولة. إننا سنقدم هذه المذكرة إلى جامعة الدول العربية للاحتفاظ بوجهة نظر الحكومة

---

(١) الكتاب الأردني الأبيض، ص ٨٨-٩٢.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي، تاريخ ١٩٤٦/١١/١٤، ص ٢٦٨.

الأردنية في قرير مبدأ قومي تهتم به اهتماماً خاصاً لصلته الجوهرية بالمصالحها الإقليمية ومبادئها الوطنية"[١].

والحقيقة أن التوجه لتحقيق مشروع سورية الكبرى كان دعوة لالتئام عربي مبكر يرعى الحقوق العربية ويصل بالأمة إلى السيادة القومية. وأكد الأمير عبد الله بأن الأمة العربية أبناء وطن واحد وأن القصد ليس ضم أو انضمام قطر لآخر بل المسعى هو تلاق أبناء الأمة وقد توفرت أسباب اجتماعها، وأيد ذلك المجلس التشريعي ودعا إليه ولكن وقفت الأطماع الدولية والأهداف الإقليمية عائق في طريق هذا المشروع وقبر في المهد.

ثانياً: المجلس التشريعي وفلسطين

جاء في مقررات عصبة الأمم المتحدة في عام ١٩٢٢ وبتعديل من بريطانيا في المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين بفصل إمارة شرق الأردن عن فلسطين وعدم تطبيق سياسة الوطن القومي اليهودي في إمارة شرق الأردن وأن يكون الحد الفاصل بينهما خطاً من الجنوب إلى الشمال يبدأ من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة الواقعة على خليج العقبة ويتجه شمالاً من منتصف وادي عربة والبحر الميت ويتصل بنهر الأردن ويتجه شمالاً إلى نقطة التقاء نهر الأردن بنهر اليرموك ثم من منتصف ذلك النهر إلى الحدود السورية.

ومنذ اللحظة الأولى التي وصل فيها عبد الله بن الحسين إلى القدس، للتباحث مع تشرشل في مستقبل المنطقة كانت فلسطين قضيته الأولى، حيث طالب بتحديد سياسة بريطانيا تجاه فلسطين وإقامة دولة عربية يعيش فيها اليهود كمواطنين لهم حق المواطنة. وأعلن سموه الرسوخ العربي، في الأرض الفلسطينية عندما خاطب تشرشل بقوله (إن دول الحلفاء، تعتقد أن الناس يمكن أن يقطعوا من جذورهم كما تقطع الأشجار وتقلع. وأعلن الرفض العربي لوعد بلفور، محتجاً بالوعود الدولية المقطوعة للعرب)[٢].

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي، تاريخ١٩٤٦/١٢/٧، ص ٣٤٣.

(٢) د. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٣٩٨؟ وكذلك بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ١١٦-١١٧.

وجاء في رد المجلس التشريعي حول مطالب العرش في ١٩٢٩/١١/٥ فيما يتعلق بفلسطين: "... إنا لمغتبطون لما بذلتم من جهود في سبيل فلسطين وإننا نتمنى أن تؤول هذه المساعي القيمة إلى تسوية المشاكل وتأمين حقوق العرب في تلك البلاد"(١).

وعندما نشب الخلاف بين العرب واليهود حول الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط المبكى) عام ١٩٢٩، توجه الأمير بطلب من المندوب السامي البريطاني في ٢ تموز (يوليو) ١٩٣٠ بنقل وجهة نظره حول الموضوع إلى لجنة التحقيق التي أوفدتها عصبة الأمم، وكانت أحداث فلسطين تثير دوماً ردود فعل قوية في إمارة شرق الأردن(٢).

وقد نبه المجلس التشريعي للخطر الصهيوني. ففي جلسة المجلس العاشرة من الدورة العادية الأولى للمجلس التشريعي الثاني والمنعقدة بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢١ نبه العضو ناجي العزام للخطر الصهيوني حيث قال: "أطالب بتسجيل الأراضي في الغور الشمالي باسم أهالي الغور والسماح لهم بالتصرف بها بعد نقلها من اسم الدولة" كما جاء على لسان عضو المجلس عادل العظمة في نفس الجلسة "... إن الصهيونية العالمية لا تكفي ببلاد فلسطين واكتساح أراضيها وأهاليها معاً بل تنظر إلى أبعد من ذلك ويدخل في ضمن برنامجها الاستيلاء على هذه البلاد وما رواءها .. "(٣) وقد اتخذ المؤتمر الوطني الأردني في ١٥ آذار (مارس) ١٩٣٢ قراراً بمناهضة كل محاولة ترمي إلى إدخال الصهاينة إلى فلسطين وقامت مظاهرات في العام نفسه نددت بالسياسة البريطانية في فلسطين وهاجم المتظاهرون كلوب باشا وبعض الضباط البريطانيون في عمان ورموهم بالحجارة. كما يشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١ للبحث في شؤون المسلمين وحماية الأماكن المقدسة. واتخذ المؤتمر الوطني

(١) مذكرات المجلس التشريعي، تاريخ ١٩٢٩/١١/٥، ص ٣٤.

(٢) عبد الله بن الحسين، الأمالي السياسية، ص ٣٣-٣٤.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام ١٩٣١، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى، ص ١٠٣.

الخامس قراراً يطالب الحكومة بسن قانون لمنع بيع الأراضي إلى اليهود ولمنع إقامتهم في البلاد)[1]. وجه الأمير عبد الله مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني يبلغه فيها عن تدهور الحالة في فلسطين والرأي العام الثائر في بلاده وقلق الشعب الأردني من هجرة اليهود إلى فلسطين التي تهدد الحياة الاقتصادية بالخطر، وطالبه باتخاذ الحلول التي تطمئن النفوس الثائرة. وفي عام ١٩٣٤ قدم سموه مذكرة أخرى إلى المندوب السامي للتدخل لحماية الحقوق القومية في فلسطين واشتدت المعارضة في إمارة شرق الأردن مما حدا بالأمير التدخل لدى بريطانيا لتحقيق توجهات الشعب الهادفة إلى منع امتداد النفوذ الصهيوني وتوسعه[2]. أما دوافع الأمير للتدخل في المسألة الفلسطينية فقد أوردها في مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٣٤ إذ جاء فيها أنه يتدخل بصفته، (نجلاً لحليفكم في الحرب العظمى العالمية، وكانت لجيوشه المعونة الفعالة في ميدان فلسطين، وكحاكم لقطر عربي مجاور لفلسطين، وكمسلم شريف على مقربة من مقدساتها...، وكزعيم يحمل من مسؤولية الثورة العربية قسطاً غير قليل، وكمطلع على ما وصلت إليه حالة أبناء قومه من العرب في فلسطين...[3] وكرد فعل لازدياد الهجرة اليهودية في الفترة من ١٩٣٤-١٩٣٥، وقد ساهمت بريطانيا في تشجيع بيع الأراضي التي يملكها العرب اليهود، كما قامت ببيع أراضي الدولة إلى المهاجرين الجدد مما أثار الشعب وأدى إلى ثورة ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٦ لوقوف بريطانيا مع المطالب الصهيونية، ونجم عن ذلك تشكيل هيئة عربية عليا، حددت مطالبها بما يلي: إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، حكومة وطنية على أساس التمثيل النيابي، وإعلان الإضرابات العامة في البلاد[4]. وقد عبر الشعب الأردني أثناء الثورة عن تعاطفه مع إخوانه الفلسطينيين ودعمه لنضالهم فالتحق عدد من الضباط والفلاحين الأردنيين

---

(١) د. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ١٠٤.

(٢) د. علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٣٤.

(٣) الأمير عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٤١- ٤٧.

(٤) د. علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ١٤٤.

بالثورة. وعلى أثر قدوم اللجنة الملكية إلى فلسطين برئاسة اللورد بيل عام ١٩٣٦، قدم الأمير عبد الله إلى اللجنة الملكية مذكرة في ١٠ كانون الثاني (يناير) تضمنت ما يلي:

١- حق العرب التاريخي في فلسطين.

٢- عدم شرعية وعد بلفور.

٣- ضرورة وفاء بريطانيا بوعدها التي قطعتها للعرب.

٤- تحيز بريطانيا إلى جانب اليهود.

٥- عدم التزام الحكومة البريطانية بصك الانتداب الذي يهدف إلى إنشاء حكومة فلسطينية مستقلة.

إلا أن جهود اللجنة واقتراحاتها الرامية إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث وحدات سياسية قد عارضته الهيئة العربية العليا وقاطعت أعمالها[١].

وشاركت الصحف الصادرة في تلك الفترة في التنبيه للمخاطر الصهيونية على فلسطين فقد نشرت جريدة الكرمل لصاحبها نجيب نصار مقالاً في ١٩٣٦/١٢/٣ بعنوان التحدي الصهيوني جاء فيه: "إن الصهيونيين يريدون أن يمتلكوا فلسطين قلب الأقطار العربية بغرس تلك الأعداد الوافدة من الطامعين... فعلى الشعب إذن أن يكون واعياً، وإنه يمتلك أرضاً ولساناً. وإذا شئت أن تقتل شعباً ما فاقطع لسانه واحتل أرضه وهذا ما يعتزم الصهيونيين أن يفعلوه بالأمة العربية"[٢].

كما صدر في مجلة الحكمة قصيدة بعنوان الدخيل تبين الأطماع الصهيونية في فلسطين ومساعدة الدول الأوروبية لتحقيق هذه الأطماع حيث جاء فيها:

قل للدخيل: احتكم فالدهر ذو عين يجني عليك بما أصبحت تجنيه

---

(١) عبد الله بن الحسين، نفس المصدر، ص ٦٥-٧٦.

(٢) جريدة الكرمل، العدد ٨١٣، تاريخ ١٩٣٦/١٢/٣، ص ١.

أحين ضاقت عليك الأرض من فرق وصال خصمك تحدوه مراعية[(١)]

وإزاء الالتزام القومي تجاه فلسطين أكد الأمير عبد الله ذلك بتاريخ ١٩٣٧/١١/١ حيث جاء في خطاب العرش في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي الرابع "ولما كانت الروابط القومية والدينية وصلات الجوار والمصلحة المشتركة بيننا وبين فلسطين العزيزة جمة وطيدة فإنه لا يسعنا إلا أن نأسى لما هو حاصل فيها من قلق وإننا نتمنى الخير العميم لها. ولقد قمنا نحوها بالواجب المفروض وما زلنا على تلك الخطة المثلى خدمة خالصة من غير تبجح، وإعلان عن النفس ولقد بلغنا ذلك كله وفي حينه إلى الأبناء البررة في فلسطين المقدمة ونسأل الله لنا ولها ولكافة البلاد العربية كل السلام وسداد وتوفيق" وجاء في رد المجلس على خطاب العرش في الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢ "أن مجلسنا الرابع قد استمتع بعناية تامة إلى عبارات الأسى الرقيقة نحو فلسطين العزيزة وإلى ما بذلتهم وما زلتم تبذلون من سعي حثيث لإنفاذها من محنتها الحاضرة"[(٢)].

وفي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٣٨ قدم الأمير عبد الله مشروعاً إلى لجنة التقسيم ينص على إنشاء مملكة موحدة من فلسطين وإمارة شرق الأردن، وإعطاء إدارة مختارة لليهود في هذه الدولة، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض العربي في مؤتمر بلودان والهيئة العربية العليا ومؤتمر البرلمانيات العربية في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ في القاهرة. ثم وجهت الدعوة في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ إلى مصر والعراق والسعودية واليمن وإمارة شرق الأردن للمشاركة في مؤتمر لندن الذي سينظر في القضية الفلسطينية، وبدأ المؤتمر أعماله في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩. حيث قدم وزير المستعمرات البريطاني مشروعاً لتسوية القضية وعرضه على المندوبين العرب واليهود تضمن الاقتراحات التالية:

١- إنشاء دولة فلسطينية مستقلة موحدة أو فدرالية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة

---

(١) مجلة الحكمة، السنة الأولى، ص ٥٤٣.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الرابع لعام ١٩٣٧، الجلسة الافتتاحية والثانية للدورة العادية الأولى، ١ و ١٩٣٧/١١/٢، ص ٦١٩-٦٢٢.

تضمن مصالح الأخيرة الإستراتيجية والاقتصادية.

٢- صياغة دستور ينص على انتخاب جمعية وطنية تمثل سكان فلسطين وتشكل مجلس تنفيذي.

٣- المحافظة على الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

٤- إدخال خمسة وسبعين ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين خلا خمس سنوات.

وقد رفض المندوبون العرب جميعاً هذا المشروع[١]، وبعدها صدر الكتاب الأبيض البريطاني المتضمن مشروعاً يتحقق على مدى عشر سنوات تقوم بعدها دولة فلسطينية مستقلة، يشترك العرب واليهود في تحمل عشر سنوات تقوم بعدها دولة فلسطينية مستقلة، يشترك العرب واليهود في تحمل المسؤوليات الحكومية فيها. وتحقيق التعاون بينهما وضمان مصالحهم. تمسكت الهيئة العربية العليا ومعظم الحكومات العربية بموقفها المعادي للكتاب الأبيض، أما الأمير عبد الله فقد اتخذ موقفاً مغايراً، ورأى أن في المشروع البريطاني مكاسب هامة للعرب. وانتصرت وجهة نظر الأمير عبد الله القائلة بقبول ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩ بعد فوات الأوان. فقد أقرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي انعقد في الإسكندرية من أجل إنشاء جامعة الدول العربية، وجهة النظر هذه[٢]. فقد كان يسعى سموه إلى إذابة اليهود في دولة عربية كبرى تضم فلسطين وإمارة شرق الأردن وسورية ولبنان.

ويبرز اهتمام المجلس التشريعي الخامس بالتنبيه المستمر للخطر الصهيوني الداهم. فقد ورد في الجلسة الثالثة للمجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٤٤/١١/٦ قول عضو المجلس عيسى العوض "... هذه الصهيونية التي كانت منذ سنوات مجرد فكرة يستدر أصحابها العالم بشتى أساليب الإستجداء لا تلبث أن تنشب مخالبها بفلسطين العربية الشقيقة... وأن الأمة مدعوة أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ أنجح السبل للحيلولة دون هذا الخطر".

وكدليل على مساهمة المجلس التشريعي في العمل على إنقاذ فلسطين من محنتها التي بعث بها السيد توفيق صالح الحسيني وكسل رئيس الحزب

---

(١) د. هلي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ١٥١-١٥٥٣١

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

الفلسطيني، وتليت من قبل رئيس المجلس سمير الرفاعي في الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة والمنعقدة بتاريخ ١٩٤٤/١١/٩ جاء فيها "سعادة رئيس المجلس التشريعي باسم الاجتماع الوطني الكبير المنعقد بدعوة من الحزب العربي بمناسبة ذكر وعد بلفور الجائر، أتشرف برفع شكر وتقدير الشعب الفلسطيني لموقفكم المشرف من قضية فلسطين، ورجائه من الحكومات العربية والشعوب الإسلامية الإسراع بالعمال لتخليص فلسطين وإنقاذ أراضيها المهددة بتسرب اليهود".

ورد رئيس المجلي بعد عرض الرد على المجلس بكتاب هذا نصه: "حضرة السيد توفيق صالح الحسيني وكيل رئيس الحزب العربي الفلسطيني. تحية واحتراماً وبعد: فإني أتشرف بإعلامكم بوصول برقيتكم والتي تلقيناها بالشكر والامتنان، وأرجوا أن أؤكد لكم أم إمارة شرق الأردن وعلى رأسها وريث النهضة العربية ستباشر دائماً على خطتها في الاهتمام بالشؤون القومية التي ألمحتم إليها، وقفنا الله ما فيه الخير"(١).

لقد أدت إمارة شرق الأردن دوراً متميزاً في الدفاع عن عروبة فلسطين. على الصعيد العربي الدولي، فعلى الصعيد العربي كان حث الأمير عبد الله للعرب على اتخاذ المواقف الجادة لمنع تهويد فلسطين. ويظهر ذلك من إحدى رسائله الموجهة إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر، في ١٩٣٨/٦/٢٤ جاء فيها: "... متى بقيت الحالة الراهنة على ما هي عليه، من دوام الانتداب الحاضر، وحمايته لوعد بلفور، واستمرار العرب في بيع أراضيهم سوف تذهب فلسطين ولا يجدي البكاء شيئاً. إن هذه ليست موجودة بيد العرب اليوم بكل أسف، لذلك فمن واجب كل ذي حمية، أن يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه، ثم يعاد النظر في إزالته كلياً".

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الأردني لعام ١٩٤٤، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة، ١٩٤٤/١١٤/٩، ص ١٨٨.

أما على الصعيد الدولة فقد كان حثه الدائم لبريطانيا للوفاء بوعودها المقطوعة للعرب في السيادة والاستقلال بكامل أرضه الشرعي ودفاعه عن عروبة فلسطين، واحتجاجه لدى الرئيس الأمريكي ترومان على دعم الهجرة الصهيونية[(١)].

وإن ما جاء في جلسة الافتتاح للمجلس التشريعي الخامس بتاريخ ١٩٤٥/١١/١ يؤكد التوجه بدعوة القوى الدولية للمحافظة على عروبة فلسطين. فقد ورد في خطاب الافتتاح "يا حضرات النواب إن ما وعدت به الولايات المتحدة بلسان رؤسائها المسؤولين من أنه لن يصار إلى ما يسيء للعرب واليهود. فقد جنحنا للديمقراطيتين الإنكليزية والأمريكية تقدران اليوم خطورة المسألة وما قد يحدثه أي تحيز لليهود من رد الفعل الخطير في العاملين العربي والإسلامي. وإننا لنأمل أن الجهود السياسية المشتركة التي يبذلها العرب متضامنين لصد الخطر الصهيوني ستؤتي أملها، وأنها لن تذهب سدى، وأن إمار شرق الأردن المضطلعة بنصيبها من أعباء تلك المسؤولية القومية العظيمة والجهود السياسية المشتركة ستظل دائبة على القيام بواجبها القومي المقدس إزاء فلسطين الغالية معتصمة بحبل الله راجية عونه وحسن توفيقه" وجاء في الجلسة الثالثة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٣ في در المجلس على خطاب العرش "يا صاحب السمو لقد جاهدتم وعملتهم كثيراً وما فتئتم تجاهدون وتعلمون من أجل فلسطين الجزء العزيز من بلادنا ذلك الجزء الذي يسعى شذاذ الآفاق إلى تهويده بتشى الطرق ومختلف الأساليب ولن يتهود هذا الجزء العربي ويسد قريش بجواره يرعاه بعينه الساهرة وبدافع عنه بكل الوسائل المجدية ذائداً عنه كل خطر واعتداء"[(٢)].

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية واستمرت سياسية تهويد فلسطين

---

(١) بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٣٦.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي، الجلسة الافتتاحية والثالثة، تاريخ ١٩٤٥/١١/١،٣، ص ١٦٨-١٧٢.

تحت سمع وبصر الدول الكبرى. فقد كتبت جريدة الجزيرة في عددها ١٠١٨ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥ مقالاً بعنوان (يلوننا عن أوطاننا ونفتح لهم صدورنا) جاء في: "كان العرب يتشككون من السياسة الغربية التي تضافر الصهيونية على تهويد فلسطين وإجلاء سكانها عن موطنهم، ولكن أثبتت السياسة الأمريكية بما لا يقبل الشك مساندتها الكاملة للصهيونية. فلم تحترم أمريكا بمساعدتها لليهود وتبينها لحقوقهم الزائفة ما بينها وبين العرب من صلات وثيقة وصداقة وطيدة. ولو علم العرب أن صداقتهم مع الولايات الممتدة تكلفهم وطناً أنشأوه بحبات القلوب وتضحيات جليلة، وتسعى لتجرح عزمتهم القومية، لرفضوا هذه الصداقة التي لم تعد عليهم بجدوى ولو علموا أن الحربين العالميتين ما قامتا إلا للتلاعب بمقدرات الأمم، وهدم المصائر لما قدموا مساندتهم وإمكانياتهم ودماءهم للقضاء على الأنظمة الدكتاتورية... إننا نطالب أولياء الأمور في سائر الأقطار العربية بقطع علاقاتهم مع أمريكا وسواها من الدول المتعاطفة مع الصهيونية إذ استمرت على مظاهرتها للصهيونية... أيها الأمريكيون هل من آداب المعاملة أن تطغوا من يصافحكم وأن تتنكروا لمن آزراكم وأن تجلوا م استضافكم في أرضه"[١].

لقد تحولت مشاركة فلسطين في صد الخطر الصهيوني عنها إلى معايشة يومية لسكان إمارة شرق الأردن انطلاقاً من وشائج الارتباط والتواصل المتميزة، وظلت حدود الأردن الغربة هي الجدار الساخن إلى يومنا هذا.

ثالثاً: المجلس التشريعي وميثاق جامعة الدول العربية

بقيت الدعوة إلى الوحدة العربية حية في نفوس العرب، منذ مطلع القرن العشرين، ولم يحل الانتداب الذي فرض عليهم في فترة ما بين الحربين دون السعي لتحقيقها. وتمثلت هذه الدعوة في المؤتمرات الشعبية والرسمية مثل المؤتمر العربي الذي انعقد في القدس عام ١٩٣١، ومؤتمر بلودان ١٩٣٧ ومؤتمر البرلمانات العربية عام ١٩٣٨.

---

(١) جريدة الجزيرة، العدد ١٠١٨، تاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥، ص٣.

واستغلت دول المحور تلهف العرب إلى التحرر من السيطرة الاستعمارية والقضاء على التجزئة، فاتصلت ببعض الهيئات والفئات السياسية العربية، وكسبت ثقتها وتعاونت معها، فكانت حركة رشيد عالي الكيلاني، بكل ملابساتها تعبيراً عن هذا الإتجاه[1].

غير أن بريطانيا تولت زمام المبادرة عشية القضاء على حركة الكيلاني في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها أيدن عطفها وتأييدها لكل دعوة إلى الوحدة العربية.

قدم الأمير عبد الله مشروع وحدة سورية الكبرى كنواة أولى للوحدة العربية الشاملة. كما كان نوري السعيد من رواد هذه الدعوة، وتكللت مساعيه عام ١٩٤٣، إذ اتفق مع مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر على الدعوة إلى مؤتمر عربي يعقد في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤. وانعقد المؤتمر المذكور بحضور مندوبين عن كل من إمارة شرق الأردن والعراق وسورية ولبنان والسعودية واليمن، وأسفر عن إقرار بروتوكول الإسكندرية في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤[2].

واتفق رؤساء الحكومات العربية على تأليف لجنة تضع دستوراً للتقارب العربي باسم جامعة الدول العربية. وأوفدت الأردن رئيس الوراء السيد سمير الرفاعي ووزير الداخلية سعيد المفتي وسكرتير رئاسة الوزراء سليمان النابلسي لتوقيع الميثاق في القاهرة، والذي تم توقيعه بتاريخ ٢٢/ آذار (مارس) ١٩٤٥[3].

وتجسد العمل في المشاركة على قيام جامعة الدول العربية بمساهمة المجلس التشريعي. فقد جاء في الجلسة الافتتاحية للمجلس التشريعي الخامس بتاريخ

---

(١) د. مفيد شهاب، جامعة الدول العربية، ص ٨-١٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧-٢٨ وكذلك د. محمد عزيز شكري، جامعة الدول العربية ص ١٧٧.

(٣) د. محمد عزيز شكري، مصدر سابق، ص ١٧٦. وكذلك منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

١٩٤٤/١/١ "... إننا لا نزال نعمل على توحيد المرامي العربية وفــق غايــات الثورة العربية الكبرى، كما بيّنت حكومتنا الأردنية على التوالي وفي كل مناسبة، وأن متابعة العمل بإخلاص مع اللجنة التحضيرية لهو من متممات تلــك الخطــة التي ستزداد إحكاماً بكل تفاهم يجري بين الدول الشقيقة، ولا نخال مــا وضــع ورسم إلا أنه العمل الذي نور المقاصد في هذا المشرق العربي" وجــاء فــي رد المجلس في الجلسة الثانية ١٩٤٤/١١/١٤ "إننا نشكر سموكم على ما تفضلتم به بما حصل من مشاورات الوحدة العربية واللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وما قررته هذه اللجنة لتوحيد الجهود وتقريب الأشقاء"(١).

وورد في خطاب العرش في جلسة الافتتــاح للــدورة الرابعــة للمجلــس بتاريخ ١٩٤٥/١/١ "يا حضرات النواب لقد أجمع العرب أمــرهم علــى تكتــل عربي دولي انبثقت عنه جامعة الدول العربية وهي الجامعة التي يرجى أن تكون أداة تعاون دولي نافع تستدم في توطيد الحقوق العربية وترقية الشؤون القوميــة. ويسرني أن بلادنا اليوم من أعضائها المؤسسين وأن ميثاقهــا ســيمكّن البلــدان العربية من توسيع نطاق التعاون القومي والوصول إلى أهدافها السامية الداعيــة إلى وحدة العرب ليعملوا لمحص خيرهم ومجدهم" وقــد بــارك المجلــس هــذا الإنجاز في الرد على الخطاب في الجلسة الثانية المنعقدة بتــاريخ ١٩٤٥/١١/٣ "وإنها ليملؤنا جذلاً واعتزازاً أن نرى جمهرة البلاد العربية سعت جاهدة لتحقيــق الوحدة التي هي هدف كل عربي صميم يحب الخير للعرب. وأن المجلس لمطمئن إلى تلك النتائج الطيبة ويرفع إلى سموكم عظيم الشكر الوفاء"(٢).

وقد أبرم ميثاق الجامعة في الثاني من نيسان (إبريل) ١٩٤٥، ونشر في

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٤، الجلسة الافتتاحية والثانية، تاريخ ١، ١٩٤٤/١١/١٤، ص ١٠٧، ١١١.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٥، الجلسة الافتتاحية والثانية، ١، ١٩٤٥/١١/٣، ص ١٦٨، ١٧٠.

الجريدة الرسمية الأردنية في ١٩ منه، واعتبر المفعول اعتباراً مـــن ١٠ أيـــار (مايو) ١٩٤٥[١].

وهكذا قامت جامعة الدول العربية من الدول السبع التي وقعت على ميثاقها، وقد منح الميثاق الحق لكل دولة عربية مستقلة أن تنضم إلى الجامعـــة، وجعـــل الغرض من وجودها توثيق الصلاة بين الدول المشتركة فيها وتنـــسيق خططهـــا السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها والنظر في شؤون البلاد العربيـــة ومصالحها المشتركة[٢]، وجعلت القاهرة مقراً دائماً للجماعة وعين عبد الـــرحمن عزام أميناً عاماً لها.

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٨٢٣، تاريخ ١٦/٥/١٩٤٥، ص ١٩٠.

(٢) د. محمد عزيز شكري، مصدر سابق، ص ١٧٨– ١٨٠.

المبحث الثاني

المجلس التشريعي والعلاقات الأردنية – البريطانية

أولاً: المجلس التشريعي والمعاهدة الأردنية – البريطانية العام ١٩٢٨

تضمن الاعتراف البريطاني باستقلال الإدارة الأردنية الذي أعلنه السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٢٣ في عمان وعداً من الحكومة البريطانية بإبرام معاهدة مع حكومة إمارة شرق الأردن، تنظم العلاقات بين البلدين. إلا أن بريطانيا تلكأت في تحقيق هذا الوعد مدة خمس سنوات لأسباب أهمها ما يلي:

١- الخلاف بين بريطانيا والملك حسين بن علي حول موضوع المعاهدة الحجازية – البريطانية التي كان من المفروض أن تسوي كافة المسائل المعلقة بين العرب وبريطانيا.

٢- الفوضى الداخلية وتمرد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزية.

٣- الغارات الوهابية على البلاد في السنوات الأولى من عهد الإمارة.

٤- المصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في هذه الفترة.

٥- الحرب الحجازية – النجدية التي جعلت بريطانيا تتريث طويلاً في الإقدام على عقد معاهدة مع الأمير عبد الله قبل أن ينجلي الموقف في الحجاز[1].

---

(١) د. علي محافظة، عهد الإمارة، ص ٦٣.

تعرضت بريطانيا خلا السنوات الخمس التي سبقت إبرام المعاهدة إلى ضغوط من لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم، من أجل تنفيذ وعدها الذي قطعته في ١٩٢٣/٥/٢٥. وواصل الأمير عبد الله مساعيه في هذا السبيل.

فاستجابت بريطانيا لضغوط الانتداب ومساعي الأمير وقدمت مشروع معاهدة أردنية – بريطانية، وقع علها مندوب السامي البريطاني اللورد بلومر عن الجانب البريطاني، ورئيس المجلس التنفيذي الأردني السيد حسن خالد أبو الهدى عن الجانب الأردني في القدس بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٨، مشتملة على إحدى وعشرين مادة، تضمنت ضرورة موافقة الأمير عبد الله على أم يمثل صاحب الجلالة البريطانية وكيل بريطاني نيابة عن المندوب السامي يقيم في شرق الأردن (المادة ١) ويمنح الأمير حق ممارسة سلطتي التشريع والإدارة في موافقة الحكومة البريطانية (المادة٢)، لا تسن في شرق الأردن أي تشريعات أو قوانين تعرقل التزامات بريطانيا في البلاد (المادة ٤)، يسترشد الأمير عبد الله بنصيحة بريطانيا التي يمثلها الوكيل البريطاني المقيم في شرق الأردن في جميع الأمور المتعلقة بصلات الإمارة الخارجية (المادة ٥). يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الأردن وأن ينشئ وينظم ويراقب في شرق الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد (المادة العاشر)، ويعترف الأمير بأن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الأردن والتي تنشأ لها وحدها تتحملها مالية الإمارة (المادة ١١) يتبع الأمير نصيحة ملك بريطانيا بشأن إعلان الأحكام العرفية في جميع شرق الأردن أو في أي جزء منها (المادة ١٤)، ضرورة أخذ رأي الحكومة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنع الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض (المادة ١٧)، لا يتم التنازل عن أي أرض في شرق الأردن أو تؤجر لأية سلطة أجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية (المادة ١٨). ينفذ هذا الإنفاق بعد إبرامه من قبل الفريقين المتعاقدين، ولا شيء يمنع الفريقين من إعادة النظر في نصوص هذا الاتفاق بقصد أي تنقيح قد يلوح أنه

مرغوب لدى الأطراف المتعاقدة (المادة ٢٠)[١].

حرصت بريطانيا على أن تكون المعاهدة مطابقة في روحها لصك الانتداب البريطاني، غير أنها تضمنت مبادئ جديدة، كانت بمثابة خطوة إلى الأمام على طريق التحرر من الانتداب البريطاني. فقد تضمنت النقاط البارزة التالية:

١- وضع قانون أساسي للبلاد (دستور).

٢- تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير.

٣- منح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في إمارة شرق الأردن.

٤- تقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا، عي شكل هبة إلى الحكومة الأردنية.

٥- تكليف الحكومة الأردنية بدفع سدس نفقات قوة حدود إمارة شرق الأردن إذا أنشئت هذه القوة بإشراف وتوجيه من بريطانيا، أما إذا أنشئت قوة خاصة للإمارة فتتحمل نفقاتها الإمارة بمفردها.

٦- الإبقاء على الوحدة الجمركية بين إمارة شرق الأردن وفلسطين.

٧- حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد[٢].

وكانت هذه المعاهدة خاتمة فترة من حياة الإمارة اتصفت بالاضطرابات والمتاعب المالية والاقتصادية، والاعتداءات الخارجية، والصراع بين سلطات الانتداب والوطنين من قادة حزب الاستقلال. وتمكنت بريطانيا من خلالها من وضع يدها على الإدارة والجيش والشؤون المالية. كما كانت فاتحة عهد جديد اتسم بحياة سياسية نشطة.

ولم ترض المعاهدة معظم فئات الشعب الأردني مما أدى إلى انعقاد مؤتمر وطني برئاسة حسين الطراونة في عمان في الخامس من تموز (يوليو) ١٩٢٨،

---

(١) الشرق العربي، العدد ٢١٠، تاريخ ١٩٢٨/١٢/٣، ص ٢٦-٣٠.

(٢) الكتاب الأسود في القضية العربية، ص ٧٨-٨٦.

وصدر ميثاق وطني تضمن المطالبة بأن تكون إمارة شرق الأردن دولة عربيـــة مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية وأن تدار بحكومة مستقلة. وعلى أثر رفض المندوب السامي لكل ما جاء في الميثاق الوطني. قدمت له مذكرة عنـــد زيارتـــه لعمان احتوت على رفض الاتفاقية الأردنية – البريطانية لعـــام ١٩٢٨[١] وكـــان مشروع المعاهدة مترجماً عن الإنجليزية ترجمة سقيمة مـــضطربة، اضـــطرت الحكومة الأردنية بعد نشرها بطلب ترجمتها مرة أخرى، وهذا دليـــل علـــى أن المعاهدة فرضت فرضاً دون مذاكرة أو مفاوضة.

وجاء نشر القانون الأساسي (الدستور) لإمارة شرق الأردن في ١٦ نيسان (إبريل) ١٩٢٨ من قبل حكومة الانتداب مستمداً من روح المعاهدة دون أن يكون لأهل البلاد رأي في وضعه.

وعندما انعقد المجلس التشريعي الأول في ٢ نيسان (إبريل) ١٩٢٩، كانت المهمة الأولى للمجلس أن ينظر في المعاهدة فإما أن يصدقها وإما أن يرفـــضها، وأثناء مناقشة موادها حاولت الحكومة وحاول المجلس التشريعي تعـــديل بعـــض موادها المجحفة، ولكن المعتمد البريطاني أصر على تصديقها أو رفـــضها دون إجراء أي تغير فيها. وعندما تبين الموقف على حقيقته وخشي كثيرون أن يؤدي رفضها إلى وقوع ظروف أدهى وأمر ويجري النظر مجدداً في مـــستقبل الـــبلاد وقدم عدد من أعضاء المجلس التشريعي مذكرة يطالبون فيها رئـــيس المجلـــس السعي الحثيث لتعديل المعاهدة[٢].

لقد استقر الرأي في المجلس التشريعي بتـــسميتها اتفاقيـــة، تـــلاه نقـــاش وحوار بين أعضاء المجلس. واتفقت الأكثرية على تشكيل لجنة من ثمانية أعضاء مهمتها مقابلة أمير البلاد للبحـــث فـــي موضـــوع الاتفاقيـــة الموقعـــة بتـــاريخ ١٩٢٨/٢/٢٠. وقال عضو المجلس شمس الدين ســـامي "طالمـــا أن التـــصديق

---

(١) جريدة الأيام، الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، ص ٢٣٩-٢٤١.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٢٩، الجلسة الثالثة من الدولة العادية الثانية، ١٩٢٩/٥/٨، ص ٢٧.

يقع على مسؤولية المجلس فما المانع من تدقيق المعاهدة" ودار نقاش حاد داخل المجلس بين مؤيد ومعارض للمعاهدة فقد جاء على لسان العضو نجيب أبو الشعر "يطلب منا بصفتنا نواباً عن الأمة إبرام هذا الاتفاق ... والذي قامت ضجة من جميع طبقات الشعب لما وجدوا به من القيود التي لا تتلاءم مع سيادته القومية ورغباته المقدسة ... إن هذا الاتفاق ليس بالآية المنزلة حتى يصعب تغييره أو تبديله ... إن سيادة الأمة أمانة في صدورنا فلنحسن أداء الأمانة وإلا فجزاؤنا عار الخيانة ولعنة الأجيال وضياع الوطن وخيبة الآمال ..." أما عضو المجلس شمس الدسن سامي فقال: " ... الموقف مريع لا يحتمل الهزل ... وبين أيدينا اتفاقية أجمع الملأ على أنها غير صالحة ... إن قبلناها نكون قد سجلنا على أمتنا الاستبعاد ... " وانسحب أربعة أعضاء من الجلية بعد تسجيلهم العبارة التالية (تبرئة لذمتي من هذا التصديق أنسحب من الجلسة) وفي الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٩/٦/٤ أقر المجلس التشريعي المعاهدة[١].

تقدم عضو المجلس قاسم الهنداوي في الجلسة العاشرة بتاريخ ١٩٣١/٨/١٢ باقتراح للحكومة يطلب فيه إعادة النظر بالمعاهدة جاء فيه "كلنا نعلم أن المعاهدة جائرة ومشؤومة، وقد وضعت البلاد تحت قيود ثقيلة لا يمكنها أن تتحملها، وكون المعاهدة جائرة فقد أقرته جميع الهيئات والمراجع في هذه البلاد، فإنني أتوجه من خلال هذا المجلس بالطلب إليكم السعي لدى الحكومة البريطانية بتعديل هذه المعاهدة". فقامت الحكومة برفع رغبة المجلس بتعديل المعاهدة وطلبت من الأمير عبد الله السعي لدى بريطانيا كي تعدل المعاهدة. وبعد أن أرسل الأمير مذكرة للمندوب السامي جاء الجواب بأن الظروف غير ملائمة[٢].

واستمرت جهود المجلس لتعديل هذه المعاهدة. وكان رأي أمير البلاد والمجلس أن المعاهدة ثقيلة، وأن البلاد لا يمكن أن تتحملها، ولكن الظروف

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الأول لعام ١٩٢٩، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية، ١٩٢٩/٥/١١، ص ٣٦.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام ١٩٣١، الجلسة العاشرة، ١٩٣١/٨/١٢، ص ١٢٤.

تقتضي أن نقبل بها مؤقتاً، وأن تنشط في أمر تعديلها. قد جاء في الجلسة الثامنة للمجلس التشريعي الثاني بتاريخ ١٩٣٣/١٢/١٤ سؤال العضو عادل العظمة المتعلق بالمعاهدة الأردنية – البريطانية "تعلمون فخامتكم أن مجلسنا التشريعي قد عبر بلسان الأمة مراراً وفي ظروف مختلفة عن رغبته الشديدة في تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية تعديلاً يتفق مع ما تصبو إليه الأمة من نيل حقوقها في الاستقلال والحرية والسيادة ورفع لتلك القيود التي تضمنها المعاهدة وشلت يد الأمة في تدبير شؤونها. هذا ولما لموضوع المعاهدة من أهمية عظمى في نظر الأمة جمعاء أرجو من فخامتكم أن تتكرموا علينا بإيضاح مستفيض كما تم حتى الآن" فكان رد رئيس المجلس سعيد المفتي في نفس الجلسة "إذا كان القصد من سؤال العضو المحترم معرفة الدرجة التي وصلت إليها المفاوضات بصدد تعديل المعاهدة فقد ورد في زمن الحكومة السابقة مذكرة المفاوضات لتعديل المعاهدة. أما الحكومة الجديدة فلم يمر على تشكيلها أكثر من شهر وسوف تجري الحكومة كل ما من شأنه تعديل المعاهدة لتتناسب ومصلحة الأمة"(١).

ونتيجة لهذه الجهود فقد عدلت المعاهدة في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٣٤، بحيث أعطي الأمير حق تعيين ممثلين قنصليين في الأقطار العربية المجاورة، وإلغاء نفقات المعتمد البريطاني وموظفي دار الاعتماد عن كاهل الخزينة الأردنية، وأن لا يكون بين فلسطين وإمارة شرق الأردن أي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين. واستبدل المندوب السامي بالمعتمد البريطاني(٢). وعلى أثر هذا التعديل جاء في رد المجلس على خطاب العرش في الجلسة الثانية بتاريخ ١٩٣٤/١١/٢ "وإنا لنحمد لسموكم تلك الرحلة الموفقة والمساعي المشكورة الناجحة إذ حققتم بها أماني البلاد بما تم على يدكم المباركة من التعديل في المعاهدة الأردنية – البريطانية"(٣) واجتهدت كل الأطراف

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثاني لعام ١٩٣٣، الجلسة الثامنة، ١٩٣٣/١٢/١٤، ص ١١٠.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٤٤٢، تاريخ ١٩٣٤/٦/٢٢، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الثالث لعام ١٩٣٤، الجلسة الثانية ١٩٣٤/١١/٢، ص ١٩٧.

لإجراء تعديل جذري للمعاهدة والقانون الأساسي. ففي عام ١٩٣٦ رفعت الحكومة مذكرة إلى الأمير ليقدمها بدوره إلى الحكومة البريطانية تضمنت المطالب التالية: تخويل الأمير حق تعيين ممثل له لدى بريطانيا وأن يكون ممثل بريطانيا مرتبط بوزارة السنوي الأردني مراقبة شاملة للموازنة بمجملها لا بمفرداتها، وأن لا تكون موافقة بريطانيا شرطاً مسبقاً لإنشاء أية قوات أو عند إعلان الأحكام العرفية. ولحث بريطانيا على تحقيق هذه المطالب فقد ورد في الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١/١//١٩٣٦ في خطاب العرش "ويسرني أن أشير إلى ما هو بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية من مودة صادقة وإخلاص متبادل وتعاون مشترك وأمل لتحقيق كل مسعى ومطلب لبلادنا"[١] كما جاء في الجلسة الافتتاحية المنعقدة في ١/١١/١٩٣٨ للمجلس التشريعي الرابع "وأنه يسرنا أيها السادة أن تكون صلات التعاون والود بيننا وبين الدولة البريطانية العظمى على خير ما يرام توطيداً وإحكاماً لصالح البلاد وخيرها"[٢] ولكن لم تتلق حكومة إمارة شرق الأردن الرد إلا عام ١٩٣٩ بتعديل بعض بنود المعاهدة والقانون الأساسي. فقد جاء على لسان رئيس المجلس التشريعي في الجلسة الأولى بتاريخ ٥/٨/١٩ ٣٩ بتعديل بعض بنود المعاهدة والقانون الأساسي. فقد جاء على لسان رئيس المجلس التشريعي في الجلسة الأولى بتاريخ ٥/٨/١٩٣٩ بياناً لذلك "... وبعد تذكرون أنني عندما وعدتكم قبل سفري إلى انجلترا صرحت بأن سموه أمرني بالبحث في بعض الأمور لمصلحة إمارة شرق الأردن وقد استطعنا أن نخطو خطوة طيبة في سبيل الاستقلال ويسرني أن أقدم لكم أحد الأمور التي توصلنا إليها وهو تعديل القانون الأساسي وبعض نصوص المعاهدة بحيث يخول الأمير حق تعيين ممثل له لدى الحكومة البريطانية في لندن، وأن تكون مشورة بريطانيا في الموازنة السنوية مقصورة على فصولها لا على مفرداتها، وأن لا تؤخذ موافقة ملك بريطانيا كشرط لإنشاء أية قوات جديدة، وإلغاء أخذ الموافقة بإعلان الأحكام العرفية في جميع

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي لعام ١٩٣٦، الجلسة الافتتاحية، تاريخ ١/١١/١٩٣٦، ص ٣٨٧.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي لعام ١٣٩٨، الجلسة الافتتاحية، ١/١١/١٣٩٨، ص ٨١٢.

بلاد إمارة شرق الأردن أو في أي جزء منها"[1].

ولما قامت الحرب العالمية الثانية وضعت الحكومة الأردنية كافة إمكانيات البلاد تحت تصرف بريطاني بمقتضى المادتين (١٥، ١٦) من المعاهدة، فكانت المكافأة البريطانية تعديل بعض أحكام المعاهدة بموجب اتفاق أبرم في عمان بتاريخ ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤١، بحيث ألغيت موافقة بريطانيا كشرط لإنشاء أو الاحتفاظ بقوات جديدة في أمارة شرق الأردن واستعيض عنها بأنه يمكن لملك بريطانيا أن يحتفظ أو ينشئ قوات جديدة في إمارة شرق الأردن تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد وتأييد سمو الأمير في صيانة السلام والنظام[2].

قدمت الحكومة الأردنية في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ مذكرة إلى المعتمد البريطاني تطالب فيها منح إمارة شرق الأردن الاستقلال. واتبعتها بمذكرة أخرى عام ١٩٤٣، تحث بريطانيا على إعطاء الإمارة استقلالها التام، ووحدتها مع أجزاء سوريا الكبرى، والاشتراك في الوحدة العربية كما تقرر الدول العربية ذات الشأن. ولم تعر الحكومة البريطانية ذلك أدنى انتباه، مما جعل الحكومة الأردنية ترفع مذكرة جديدة عبرت فيها عن تألمها على عدم تلقي رداً على المذكرات الكثيرة التي تقدم إلى الحكومة البريطانية، وعلى مطالبها التي حصل على مثلها القطران العربيان سورية ولبنان، اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي. وجاء رد الحكومة البريطانية أن يسرها عقد معاهدة مع إمارة شرق الأردن تتلاءم مع الظروف السائدة، وأنه لأسباب فنية يجب تأجيل عقد مفاوضات معاهدة كهذه حتى نهاية الحرب[3] وجاء في الجلسة الافتتاحية للمجلس بتاريخ ١٩٤٤/١١/١ في خطاب العرش ".... وليس بالخافي على مجلسكم الكريم الجهود المبذولة منذ سنين لإيجاد ما يسركم من توصل إلى حقوق تستهدفها الأمة وتتوخها، ونتيجة لتلك المساعي تلقت الحكومة تصريحاً خطياً من الحكومة البريطانية أعلنت فيها ما بين الحكومتين من ود متبادل وتفاهم

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي لعام ١٩٣٩، الجلسة الأولى، ١٩٣٩/٨/٥، ص ٩٧٩.

(٢) الجريدة الرسمية، عدد ٧١٣، تاريخ ١٩٤١/٧/٢٢، ص ١٢٧.

(٣) منيب الماضي وسليمان الموسى، ص ٣٩٢-٣٩٤.

خير، وسنرى نتائجه عند انتهاء هذه الحرب الضروس دون تأخير إن شاء الله"[1].

وعندما تقرر عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في ٣٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٥، لتحضير ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لم توجه الدعوة إلى الحكومة الأردنية للاشتراك في المؤتمر المذكور، بينما وجهت الدعوة إلى عدد من الدولة العربة المجاورة. فبعث الأمير عبد الله برسالة إلى الحكومة البريطانية في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٥، أعرب فيها عن سخطه من موقف بريطانيا الذي حال دون إشراك إمارة شرق الأردن في المؤتمر[2]. فجاء في الجلسة الافتتاحية المنعقدة في ١٩٤٥/١/١١/١ في خطاب الافتتاح "أنه لوحظ أن النظر في حل قضية بلادنا ما زال رهن التأجيل لما يبدوا من مشاغل الدول الكبرى ومشاكلها، ونحن نأمل أن لا يطول أمد ذلك بعد أن حلت قضايا غيرنا من أمثالنا، وأن نصل في أقرب وقت مع حليفتنا بريطانيا إلى ما يريده الشعب وتصبو إليه البلاد متكافئاً مع جهودها وما قطع لها من وعود رسمية خاصة وعامة سابق ولاحقة، للدخول في مفاوضات حرة تضمن بلادنا سيادتها وحقوقها المشروعة تمكنها من الانضمام إلى الأمم المتحدة عملاً بحكم المادة الرابعو من ميثاق مؤتمر سان فرنسيسكو ورعاية لحق التساوي بين بلدان عربية واحدة"[3].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجهت الحكومة الأردنية مذكرة إلى الحكومة البريطانية، تضمنت رغبتها في الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإعلان استقلال إمارة شرق الأردن بأسرع وقت ممكن. استجابت بريطانيا للطلب الأردني ووجهت الدعوة للأمير عبد الله ورئيس وزرائه لزيارة بريطانيا والتباحث في مستقبل إمارة شرق الأردن، وفي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٤، الجلسة الافتتاحية، ١٩٩٤/١١/١ ص ١٠٦.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض، ص ١٠٩.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٥، الجلسة الافتتاحية، ١٩٤٥/١١/١، ص ١٦٨.

أبلغ المندوب السامي البريطاني الأمير عبد الله بمضمون بيان جاء فيه (فيما يتعلق بمستقبل إمارة شرق الأردن، فإن الحكومة البريطانية تعتزم اتخاذ الخطوات السريعة للاعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة ذات سيادة)[1].

توجه الأمير عبد الله ورئيس وزرائه إبراهيم هاشم إلى لندن في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦، وأجريت مفاوضات بين الوفد الأردني ووزير خارجية بريطانيا ووكيل الوزارة، اختتمت في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ بتوقيع معاهدة التحالف الأردنية البريطانية.

نصت المعاهدة الجديدة على إلغاء الانتداب البريطاني على إمارة شرق الأردن وإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية المبرمة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٨ والاتفاقين الإضافيين الموقعين في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٤ و ٩ تموز (يوليو) ١٩٤١، واعترفت بريطانيا بإمارة شرق الأردن دولة كاملة الاستقلال، وبالأمير عبد الله ملكاً عليها، وأقامت معها تمثيلاً دبلوماسياً وفقاً للأصول المرعية[2].

لقد كانت المعاهدة المفروضة على إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٨ شر ولكنه شر لا بد منه، والخوف على مستقبل البلاد إذا رفضت المعاهدة كل ذلك دعا إلى قبولها مؤقتاً في الوقت الذي اجتمعت البلاد على مخالفتها لأماني البلاد القومية وميثاقها الوطني ووعود إنكلترا الخاصة للعرب وتعهد الحلفاء بالمحافظة على حقوق الأمم الضعيفة أثناء الحرب العامة. لذلك لم يفتأ المجلس التشريعي والحكومة والشعب في السعي لدى الأطراف المعنية بالمطالبة بتعديل هذه المعاهدة الجائرة حتى أثمرت هذه الجهود بتحقيق أماني الأمة بإعلان الاستقلال عام ١٩٤٦، وقد أقر المجلس التشريعي هذا الاستقلال في الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٥ جاء فيها "تحقيقاً للأماني القومية وعملاً بالرغبة العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الأردنية واستناداً إلى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية وجهادها الطويل وما حصلت عليه من وعود وعهود دولية ورسمية،

---

(١) الكتاب الأردني الأبيض، ص ١٤٢.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، رقم ١٩٤٦/٦/١٧، ص ٤٦٨.

وبناء على ما اقترحه مجلس الوزراء في تاريخ ١٩٤٦/٥/١٥ فقد بحث المجلس التشريعي النائب عن الشعب الأردني أمر إعلان استقلال البلاد الأردنية استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها عبد الله بن الحسين"[١].

ثانياً: المجلس التشريعي والموقف من

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥

بدأت الحرب العالمية الثانية في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، وكانت دعاية دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) تفعل فعلها في بلاد العرب خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وقد استغلت هذه الدعاية قضية فلسطين استغلالا بالغاً، وكانت توحي للعرب أن ألمانيا تقف إلى جانبهم. ولقد استقبل العرب إعلان الحرب بمشاعر مختلفة، فمنهم من كان يتمنى انتصار ألمانيا لما لقيت الأمة العربية من ويلات ونكبات على أيدي الفرنسيين والإنجليز. ومنهم من كانت توجهاته ومشاعره مع بريطانيا وذلك لاعتقادهم أن نصيب العرب من ألمانيا الهتلرية لن يكون أفضل من نصيبهم من بريطانيا[٢].

بادرت إمارة شرق الأردن عند إعلان الحرب إلى بيان موقفها بجلاء ووضوح، فسمو الأمير ورجال حكومته كانوا يدركون أن كفة بريطانيا ستكون هي الراجحة، ولم يقطعوا الأمل في أن بريطانيا ستدرك يوماً ما أن مصلحتها تقتضي مناصرة العرب والأخذ بيدهم والاعتراف بحقوقهم ... لهذه الأسباب لم يتردد الأمير عبد الله ورجال حكومته في وضع جميع موارد البلاد تحت تصرف بريطانيا، عسى أن تصلح بعد الحرب الأخطاء التي ارتكبتها بعد الحرب الأولى. ولهذا وجه الأمير عبد الله في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ للملك جورج السادس البرقية التالية: "بعين الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة الملك جورج

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٦، الجلسة الثالثة، ١٩٤٦/٥/١٥، ص ٢٢٨.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، ص ٣٧١.

الخامس في الحرب الأولى، هكذا أيضاً اليوم أنا وشعبي نقف بثبات بجانبكم، وبالاستفادة من هذه الفرصة أعلن وإسنادي لقضيتكم العادلة .... " ورد ملك بريطانيا على ذلك بالتقدير العميق للأمير، وأجاب على عرض المساعدة بأن الحرب ستكون مقتصرة على ميادين أوروبا ولن تمتد معاركها إلى الشرق، ولذلك فلن تكون هناك حاجة لمساعدة سمو الأمير[1].

وأبلغ الأمير عبد الله الرغبة في الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب للمجلس التشريعي في خطاب العرش في الجلسة الافتتاحية للمجلس بتاريخ ١٩٣٩/١١/١ فقال "وأنه عندما نشبت هذه الحرب بين حليفتنا البريطانية وأعدائها المقاتلين لها ووثقنا أنها حرب لم تكن كغيرها من أمثالها بل كانت من جانب حليفتنا وقفاً دون طغيان القوة وجبروت العنف ودفاعاً عن الحق والعدل فقد جهرنا بتأييدنا لها كل التأييد. وصرنا بذلك أنصع تصريح، وإننا في انضمامنا إلى حليفتنا لم نكن الوحيدين بل إننا عندما تقدمنا نحن لم تلبث أن جارتنا في هذا السياسة الرشيدة الممالك الشقيقة المجاورة وكذلك العالم الإسلامي في سائر الآفاق" وجاء في رد المجلس على خطاب العرش في الجلسة الثانية ١٩٣٩/١١/٢ "... أما موقف سموكم بمناسبة الحرب الأخيرة فقد جاء متفقاً مع مبادئ النهضة العربية المباركة ومع ميول شعبكم المرتبط بعرشكم ومنطبقاً كذلك على ما أظهرته الأمة العربية خاصة والشعوب الإسلامية عامة من تأييد لهذه السياسة الرشيدة التي نتبعها جميعاً في الشرق وأنه ليسرنا أن ينوه صاحب الجلالة البريطانية بما للمثل العليا التي يجاهد في سبيلها اليوم من محل لدى بيتكم الهاشمي الكريم"[2] فقد أيد المجلس وقوف إمارة شرق الأردن إلى جانب بريطانيا في الحرب. ولم يزد عدد القوات المسلحة الأردنية القادرة على المساهمة في العمليات الحربية عن ٣٥٠ جندياً.

وفي نهاية عام ١٩٤٠، طلب المندوب البريطاني من الأمير عبد الله أن

---

(١) المصدر نفسه، ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي لعام ١٩٣٩، الجلسة الافتتاحية والثانية، تاريخ ١، ١٩٣٩/١١/٢، ص ٩٧٨،٩٨١.

يضع تحت تصرفه مئتي جندي لحراسة الأبنية والمنشآت العسكرية البريطانية في فلسطين. فاستجاب الأمير لهذا الطلب، وأرسلت القوة المطلوبة إلى فلسطين وبقيت هناك حتى نهاي الحرب وفي هذه الأثناء ازداد الموضع توتراً على الحدود الأردنية – السورية وشرع البريطانيون في الإعداد للعمليات الحربية المقبلة وبناء التحصينات الدفاعية في شمال الأردن. وساء وضع بريطانيا العسكري في بداية عام ١٩٤١. واقتصرت قواتها في إمارة شرق الأردن على حاميتي القاعدتين الجويتين فيها، وأصبحت تعتمد على الجيش العربي وقوة حدود إمارة شرق الأردن، أما الأهالي فقد اهتزت معنوياتهم واعتقدوا بأن بريطانيا في طريقها إلى أن تخسر الحرب[١]. ولم يغفل المجلس التشريعي مستجدات الحرب وإنما كان يتداولها في جلساته فقد جاء في الجلسة الثالثة للمجلس بتاريخ ١٩٤٤/٤١١/٦ وقل العضو عيسى العوض "فخامة الرئيس، حضرات النواب الكرام. في هذه الأيام التي تسير فيها الحرب نحو مرحلتها الأخيرة، ويبعث فيها النشاط السياسي تمهيداً للمطامع والنزعات المختلفة وسعياً إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة، وشعوب الأرض واقفة من وراء ذلك كله، تتطلع بقلوب واجفة، وتراقب مصيرها الذي لا يزال يتأرجح في كفة الأقدار. في هذه الأيام التاريخية يفتتح مجلسنا دورته هذه فجدير بنا إذن نحن الذين حملنا آمالنا وألامنا ن حرب عالمية طاحنة إلى اخرى أشد عنفاً وضراوة، أن نقف في مستهل دورتنا البرلمانية، لنؤكد شدة ثقتنا بتلك الآمال وفرط إحساسنا بتلك الآلام. لقد وقفنا من أجل أمانينا القومية في الحرب الأولى الماضية، ونقف اليوم في هذه الحرب تأكيدا لحقوقنا وأمانينا متطلعين إلى الفوز بحقوقنا وسيداتنا"[٢].

كما جاء في خطاب العرض في جلسة الافتتاح المنعقدة في ١٩٤٥/١١/١ "... وإذا كانت بلادنا الصادقة الوفية قد أغفلت دعوتها إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في حينه فقد يكون من حقها علينا أن نعلن لنواب الأمة بأننا لم نغفل

(١) د. علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص ١٠٧

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٤، الجلسة الثالثة، ١٩٤٤/١١/٦، ص ١١٦.

يومذاك على التحفظ الضامن لحقوق البلاد المشروعة إذا أبلغنا الحكومة البريطانية بأن إمارة شرق الأردن سوف لا تكون مقيدة بأي قرار يتخذه المؤتمر يتنافى مع مصالحها وسلامتها وأمانيها القومية ومع ما سبق لها من جهود حقيقة في حرب التحرير إبان الحرب العظمى السابقة ومساعدات فعلية إبان الحرب العظمى اللاحقة" وتضمن رد المجلس في الجلسة الثانية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٣ تأكيداً لأمانيه في الحرية والاستقلال "يا صاحب السمو إن شعبكم ينتظر تحقيق أمانيه السياسية يوكل إلى سموكم تيسير دفة سفينة الوطن مطمئناً كل الاطمئنان إلى النتائج الطيبة التي ستجنيها البلاد بجهود أميرها وسهره الدائم وانتهازه الفرص المؤاتية ومؤازرة الحليفة بريطانيا للوصول إلى حقوقه كاملة غير منقوضة"(١).

وبعد أن رجحت كفة الحلفاء في الحرب، استبشرت حكومة إمارة شرق الأردن بتحقيق آمالها وتطلعاتها. فقد جاء على لسان الأمير عبد الله: "إني مبتهج بوفاء شعبي لحلفائه وبما أوجب من حق تأييد استقلاله وترقيب آماله تحقيقاً لما وعدت به بريطانيا ولما توجبه الصداقة العربية البريطانية التقليدية وتحقيق المبادئ المثلى التي أعلنتها الأمم المتحدة"(٢).

لقد اشتركت البلاد بمجهود عسكري في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء جرت بعدها مفاوضات بين إمارة شرق الأردن وبريطانيا انتهت بالتوقيع على معاهدة جديدة بين الطرفين في لندن بتاريخ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٦ حيث اعترفت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة باستقلال الأردن التام وغدت العلاقة بينهما علاقة صداقة وتحالف على قدم المساواة(٣).

وفي ٢٥ أيار ١٩٤٦ أعلن المجلس التشريعي استقلال البلاد على أساس النظام النيابي وبيوع الملك عبد الله ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية

---

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس لعام ١٩٤٥، الجلسة الافتتاحية الأولى ، تاريخ ١، ١٩٤٥/١١/٣، ص ١٦٨-١٧٢.

(٢) الكتاب الأردني الأبيض، ص ١٣٥.

(٣) الديوان الملكي، الأردن شعب وملك، ص ٢٥.

الهاشمية. وهكذا فقد ساهم موقف إمارة شرق الأردن إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية في كسب واقع سياسي جديد أعطى للإمارة ملامح شخصيتها وتطلعاتها على كافة الصعد، وذلك بجهود قيادتها وحكمة وقدرة أبنائها.

الباب الثاني

الحياة النيابية في عهد المملكة من ١٩٤٦-١٩٦٧

الفصل الأول

مجلس الأمة والشؤون الداخلية

دأب مجلس الأمة الأردنية ومنذ الاستقلال على حث الحكومة للقيام بالواجبات الموكولة إلهياً فيما يتعلق السياسة الداخلية لتأخذ على عاتقها الاهتمام بمشروعات التنمية في مختلف القطاعات من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، وتأكيد عزمها على المحافظة على أمن واستقرار البلاد وتأمين السلامة والطمأنينة للمواطن وإشاعة العدل وتحقيق الحرية والمساواة والحياة الأفضل بين أبناء الوطن.

دستور ١٩٤٧

بعد أن نالت إمارة شرق الأردن استقلالها في ٢٥ أيار (مارس) ١٩٤٦ أعلن المجلس التشريعي استقلال البلاد على أساس النظام النيابي وبويع الملك عبد الله ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية. وبناء على هذه التطورات السياسية جرى وضع دستور جديد، صادق عليه المجلس التشريعي بتاريخ ٢٨ تشين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١/ شباط (فبراير) ١٩٤٧[١]. وقد نص هذا الدستور في المقدمة من المادة (١-٤) على أن المملكة الأردنية الهاشمية ذات سيادة، دينها الإسلام وهي حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، ونظام الحكم فيها ملكي وراثي. وأن عمان عاصمة المملكة، وشكل الراية ومقاييسها.

وجاء في الفصل الأول (حقوق الشعب) من المادة (٥-٢١) تحديد الجنسية، وأن الأردنيين أمام القانون سواء، وأن الحرية الشخصية وحرية الرأي مكفولتان.

وتضمن الفصل الثاني (الملك وحقوقه) من المادة (٢٢-٢٣) أن الملك هو رأس الدولة الأعلى وهو مصون وغير مسؤول، وأنه هو القائد الأعلى للقوات

---

(١) د. عادل الحياري، القانون الدستوري الأردني، ص ٤٤٩.

المسلحة، وهو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب ويدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضله ويحله. وهو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء ومسؤولياتهم تجاه الملك وهو الذي يقيلهم أو يقبل استقالتهم.

ونص الدستور في الفصل الثالث (التشريع) من المادة (٣٣-٥٤) أن السلطة التشريعية تناط بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان ومجلس النواب، ويتألف مجلس النواب من ممثلي منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب الذي ينبغي فيه التمثيل العادل للأقليات، وشروط عضوية المجلسين ورئاستهما. وحق مجلس الوزراء، بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة عندما يكون المجلس غير منعقد شريطة أن لا تخالف أحكام الدستور. يتألف مجلس النواب من عشرين عضواً ينتخبون بطريق مباشر من قبل الشعب، وعلى أن يكون عدد أعضاء مجلس الأعيان نصف عدد أعضاء مجلس النواب يعينهم الملك من الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعماله وخدماتهم للوطن والأمة. يجتمع مجلس الأعيان عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه، وتكون دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام لدورة عادي ولمدة ثلاثة أشهر إلا إذا حل المجلس ويجوز للملك تمديد مدة المجلس لإنجاز أعمال مستعجلة. إذا حل مجلس النواب يجري انتخاب عام ويجتمع المجلس الجديد في دورة فوق العادة بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر. يقسم أعضاء المجلسين بعد تشكيل مجلس الأمة (يمين الإخلاص للملك والمحافظة على الدستور وخدمة الأمة والقيام بالواجبات الموكولة إليهم خير قيام).

كما نص الدستور على أن لرئيس الوزراء أو الوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم أم يتكلموا دون أن يكون لهم حق التصويت. يضع كل من المجلسين الأنظمة الداخلية لضبط وتنظيم إجراءاته، وتصدر قرارات المجلس بأكثرية الأصوات ما عدا الرئيس الذي لا يصوت إلا عند تساوي الأصوات فيعطي الترجيح.

يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب فإذا قبل ما عرض عليه يرفع إلى مجلس الأعيان ولا تعتبر المشاريع قوانين ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك. وإذا رفض أحد المجلسين مشروع قانون مرتين وأصر الثاني على قبوله تتم جلسة مشتركة من أعضاء المجلسين برئاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف عليها فقط. فإذا قبلت المشروع أكثرية المجلس المشترك معدلة أو غير معدلة فإنه يعتبر مقبولاً من كلا المجلسين، ولكن المشرع لا يعتبر قانوناُ ما لم يصدق عليه الملك. ويجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن أي أمر له صلة بالإدارة العامة ولا يوقف أحد أعضاء المجلس ولا يحاكم في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية بوجود سبب كاف لمحاكمته. ولكل عضو ملء الحرية في التكلم ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب إليه، ولا تتخذ إجراءات قانونية من أجل أي تصويت أو رأي يبديه أو خطاب يلقيه أثناء مذكرات المجلس. وإذا أوقف عضو لسبب أو رأي يبديه أو خطاب يلقيه أثناء مذكرات المجلس. وإذا أوقف عضو لسبب ما خلال المدة التي لا يكون المجلس منعقدا فيها يبلغ رئيس الوزراء المجلس عندما يعيد اجتماعاته الإجراءات المتخذة مع الإيضاح اللازم.

اشتمل الفصل الرابع القضاء من المادة (٥٥-٦٧) تقسيم المحاكم وصيانتها من تقسيم المحاكم وصيانتها من التدخل في شؤونها وإن المحاكمات تكون علنية.

الفصل الخامس (الإدارة) من المادة (٦٩-٧٠) وينص على تعيين موظفي الدولة والتقسيمات الإدارية والشؤون البلدية في مدن المملكة الأردنية الهاشمية.

ويتناول الفصل السادس (قوانين المملكة الأردنية الهاشمية) المادة (٧١) ونفاذ هذه القوانين.

وجاء الفصل السابع (مواد شتى) من المادة (٧٢-٧٨) كيفية تأدية الضرائب، والمخصصات والنفقات والعمل بقانون الدفاع في حالة حدوث طوارئ تهدد أمن البلاد.

أما الفصل الثامن (الإلغاءات) المادة (٧٩) فنص على أن هذا الدستور يلغي القوانين التي كان معمولاً بها قبل صدور الدستور الجديد[١].

كان دستور عام ١٩٤٧ خطوة بالاتجاه الصحيح وتحسناً ملموساً على القانون الأساسي لعام ١٩٢٨، حيث نص على مبدأ الاستقلال، وأن نظام الحكم ملكي وراثي نيابي مما جعل السلطة التشريعية مناطة بالملك ومجلس الأمة، ونظام المجلسين له بعض المزايا من أهمها إعطاء صورة صحيحة للميول المختلفة للشعب، ولقيام هذه المزية، فمن المستلزم تباين طريقة الانتخاب في كل منهما، لأنه إذا اتبعت الطريقة نفسها والناخبين أنفسهم تشابه المجلسان صورة وميولاً، وضاع الغرض من إيجادهما. ثم أن دستور عام ١٩٤٧ أقرب ما يكون للنظام البرلماني فلا يقوم على أساس فصل السلطات فصلاً تاماً وإنما على أساس تعاونها. فأناط السلطة التنفيذية بالملك ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة. بحيث لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بشكل دقيق بحيث لا يكون للسلطة التنفيذية أية علاقة بأعمال التشريع. بل أخذ الدستور بمفهوم مرن يتماشى مع منطق النظام البرلماني، فجاز للسلطة التنفيذية إصدار قوانين مؤقتة إذا كان مجلس الأمة غير منعقد، ودعوة مجلس الأمة للانعقاد وحل مجلس النواب، واقتراح مشروعات القوانين. وفي الجانب الآخر لم يفصل هذا الدستور بين صلاحيات مجلس الأمة أن يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن أي أمر له صلة بالإدارة العامة[٢].

إلا أنه مع هذه التحسينات الملموسة التي تضمنها دستور عام ١٩٤٧، لم يأخذ بمبدأ مسؤولية الوزارة أمام البرلمان واكتفى الدستور بأن جعل الوزارة مسؤولة أمام الملك فقط. ولم يمنح مجلس الأمة حق النظر أو التصديق أو الرقابة

---

(١) الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، تاريخ ١٩٤٧/٢/١، ص ٣-٢٢.

(٢) د. عادل الحياري، مصدر سابق، ص ٥٥٠-٥٥٨.

على المعاهدات والاتفاقات الدولية. كما لم ينص الدستور الجديد في أي من أحكامه على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية وأن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية مع أن أفكار الوحدة العربية كانت سائدة في تلك الحقبة من الزمن(١).

صدر في ١٦ نيسان (إبريل) ١٩٤٨ قانون الانتخاب الجديد الذي نص على أن يتألف مجلس النواب من عشرين عضواً (١٢ مسلم، ٤ مسيحيين، ٢ عن الشركس والشيشان، و٢ عن القبائل البدوية الشمالية والجنوبية) وينتخب مجلس النواب لمدة أربعة سنوات بواسطة الناخبين الذكور، وحدد القانون شروط الناخب بأن يكون أردني الجنسية عاقلاً غير محكوم بجريمة ولا يقل عمره عن الثامنة عشرة، كما نص القانون على أنه يحق لأي أردني تجاوز عمره الثلاثين عاماً وغير محكوم بأي جريمة أو جناية أن يرشح نفيه لمجلس النواب بعد أن يدفع للخزينة مبلغ (١٠) دنانير كتأمين للتشريح تسترد في حالة نجاحه وتعود للخزينة في حالة فشله.

وقسمت المملكة بموجب قانون الانتخاب إلى تسع دوائر انتخابية هي:

قضاء عمان (مع قصبتي جرش ومادبا) ويمثله ثلاثة مسلمين وواحد مسيحي.

قضاء السلط ويمثله واحد مسلم وآخر مسيحي.

قضاء مادبا (باستثناء قصبة مادبا) ويمثلها واحد مسلم.

قضاء إربد (مع قصبة عجلون) ويمثلها اثنان مسلمان وواحد مسيحي.

قضاء عجلون (باستثناء قصبة عجلون) ويمثلها واحد مسلم.

قضاء جرش (باستثناء قصبة جرش) ويمثلها واحد مسلم.

قضاء الكرك ويمثلها اثنان مسلمان وواحد مسيحي.

قضاء الطفيلة ويمثلها واحد مسلم.

---

(١) Dr. KAMEL S. ABU JABER, The Legisature of the Hashemite kingdom of Jordan. A study in political development, 1966, p. 226-229.

لواء معان ويمثلها واحد مسلم[١].

جرت الانتخابات بتاريخ ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ على مرحلة واحدة وكانت الانتخابات للمجلس النيابي الأول حرة، ولم ترفع أصوات بشجبها أو مقاطعتها، أو الطعن بها فيما بعد. واستمر مجلس الأمة الأول في عمله حتى ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ حينما حل من أجل إجراء الانتخابات المنبثقة عن قرار الوحدة بين الضفتين[٢]. شهد مجلس الأمة الأول حرب عام ١٩٤٨، فقد أدى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٨ القاضي بتقسيم فلسطين، إلى التدخل السياسي والعسكري للدول العربية في فلسطين، حيث اتخذ مجلس الأمة الأردني قراراً بالإجماع في ١٩٤٧/١٢/٢ فيما يلي نصه: "يقرر مجلس الأمة الأردني في جلسته الخاصة بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢ إعلانه أشد الاشمئزاز والاستنكار بقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين العربية وتمزيقها كما يعلن تأييده للحكومة في ما تتخذه بالاشتراك مع دول الجامعة العربية من تدابير وإجراءات للدفاع عن عروبة فلسطين"[٣].

وفي أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وما نجم عنها من ضياع الأرض وتشريد مئات الألوف من المواطنين، كان لا بدّ للفلسطينيين من إيجاد حلّ لهذا التمزق السياسي والدمار الاقتصادي الذي أحاق بهم. فتنادى مجموعة من الزعماء الفلسطينيين إلى عقد مؤتمر شعبي انعقد في عمان في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، في قاعة سينما البتراء عمان، حضره حشد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وعدد غير قليل من الشخصيات الأردنية، وتمخض عن المؤتمر المقررات التالية:

---

(١) الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهامشية، تاريخ ١٩٤٧/٤/١٦، ص ٧٤٤-٧٤٩.

(٢) د. كامل أبو جابر، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة بالتطور السياسي، ص ١٠-١١.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى تاريخ ١٩٤٧/١٢/٢، ص ٧٢.

١- الدعوة إلى وحدة أردنية فلسطينية.

٢- دعوة الجيوش العربية إلى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.

٣- دعوة الحكومات العربية إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.

٤- الدعوة إلى مؤتمر فلسطيني أوسع يعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم الملك عبد الله ملكاً على فلسطين. حيث انعقد مؤتمر أريحا في ١٩٤٨/١٢/١ بدعوة من الحاكم العسكري في فلسكين (عمر مطر) في فندق القصر الشتوي بمدينة أريحا، وكان هذا المؤتمر مكملاً لمؤتمر عمان، وجاءت قراراته متمثلة بما يلي:

١- يشكر المؤتمر، الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.

٢- القول بالوحدة الأردنية – الفلسطينية، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً.

٣- لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابها وتهدد فلسطين إلا بالوحدة القومية الشاملة ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة للوحدة العربية الحقيقية.

٤- يبايع المؤتمر جلالة لملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها، ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال دفاعاً عن فلسطين.

٥- التشديد بضرورة الإسراع بإرجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.

٦- يقترح المؤتمر على جلالة الملك عبد الله، الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يتشاورون في أمورهم.

٧- تبلغ هذه القرارات إلى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى.

وفور اتخاذ هذه القرارات، توجه رئيس المؤتمر محمد علي الجعبري

وسكرتير المؤتمر عجاج نويهض وعدد من المجتمعين إلى الشونة، حيث قدموا للملك عبد الله المقررات، وأعربوا عن رغبة المؤتمر في ترجمة هذه المقررات إلى حقيقة. فتقبل المقررات وقال: "إنه عبء عظيم سأحمله، وسأبذل جهدي في سبيل أداء هذه الأمانة"[(١)].

وفي ١٩٤٨/١٢/٧ درس الوزراء، المقررات التي اتخذها المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في أريحا، فقرر ما يلي:

١- إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المؤتمرون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، وهي ترحب به وستسعى للوصول إليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقتضي به أساليب تقرير المصير.

٢- أخذت الحكومة علماً برغبة المؤتمرين في أن تتم الدول العربية مهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين، وهي ترى أن الجهود قد بذلت ولا زالت تبذل لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد أن من المصلحة الوصول إلى حل ملائم لهذه القضية في أسرع وقت مستطاع.

٣- تشارك الحكومة، رغبة المؤتمرين في السعي لدى منظمة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين إلى بلادهم في أقرب وقت ممكن، وإعطائهم التعويض المالي وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.

٤- بالنظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة أن يعترض القرار على مجلس الأمة ليبدي رأيه فيه. فتم عرضه على مجلس الأمة الأردني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣ فاستعرض مقررات مؤتمر أريح وأيد الحكومة في موقفها منه، ثم اتخذ القرار التالي: "إن مجلس الأمة بعد أن اطلع على قرار الحكومة الذي اتخذته بناء على مقررات مؤتمر أريحا، يقرر بالإجماع موافقة الحكومة على سياستها الحاضرة"[(٢)].

---

(١) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية والحلول السياسية لها ١٩٣٤-١٩٧٤، ص ١٨٧-١٨٦.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، تاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣، ص ٢٦٨-٢٦٩.

وأعقب مؤتمر أريحا مؤتمران شعبيان الأول عقد في قاعة سينما دنيا في رام الله بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٦ بدعوة من عمر مطر الحكام العسكري العام للضفة الغربية لعموم أهالي رام الله وقضائهم، لتأييد مقررات مؤتمر أريحا، وأسفر المؤتمر عن المقررات التالية:

١- تأييد القرارات التي أسفر عنها مؤتمر أريحا على أساس أنها الحل المعقول للوضع الحالي في فلسطين والمناداة بالملك عبد الله ملكاً دستورياً على فلسطين بأكملها.

٢- تفويض اللجنة التحضيرية للمؤتمر برفع هذه القرارات إلى الملك عبد الله، وتبليغها إلى هيئة الأمم وإلى جامعة الدول العربية والدولة العربية.

وانعقد المؤتمر الثاني في دار بلدية نابلس بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨ حضره رؤساء بلديات جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية وعنبتا ووجهاء وأعيان المنطقة، وبحث موضوع مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله، والوضع العام في المنطقة، وكان إجماع المؤتمرين بالموافقة على اتحاد الضفتين الغربية والشرقية ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين وطالبوا بتعديل الدستور وإجراء انتخابات[١].

وباشرت الحكومة الأردنية في اتخاذ التدابير الدستورية لتنفيذ هذه الإرادة الشعبية التي تضمنتها المؤتمرات الفلسطينية. فصدر قانون إضافي لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ جاء فيه: "يضاف إلى النواب المعينة أعدادهم ودوائرهم في قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ١٩٤٨ عشرون نائباً عن المنطقة الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وينتخب النواب المذكورين عن الدوائر الانتخابية في تلك المنقطة كما يلي:

أ- عن قضاء القدس مع أريحا نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد.

ب- عن قضاء بيت لحم نائب مسلم ونائب مسيحي واحد.

ج- عن قضاء الخليل أربعة نواب مسلمون.

---

(١) مهدي عبد الهادي، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٨٩.

د- عن قضاء نابلس أربعة نواب مسلمون.

ه- عن قضاء جنين نائبان مسلمان.

و- عن قضاء طولكرم نائبان مسلمان.

ز- عن قضاء رام الله نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد[(١)].

وأجريت الانتخابات النيابية في ضفتي الأردن في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ لتأليف مجلس نواب موحد يضم أربعين نائباً، نصفهم من الضفة الغربية، والنصف الآخر من الضفة الشرقية، كما ضوعف عدد أعضاء مجلس الأعيان ليصبح عشرين عضواً.

وفي ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ افتتحت الجلسة الأولى لمجلس الأمة الأردني الموحد، وأصدر قراراً بتوحيد الضفتين جاء فيه: "تأكيداً لثقة الأمة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية واستناداً إلى حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين، تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً. وتأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطلق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية، ورفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن إلى الملك واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي. ثم إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي وتبليغه إلى الدول العربية

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٤، ١٩٤٩/١٢/٢٠، ص ٤٢١.

الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة الدبلوماسية المرعية"[1].

ظل الملك عبد الله الثاني يسعى لتطوير المملكة في المضمارين السياسي والاجتماعي إلى أن قضى أحله في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١ عندما كان يدخل المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة حيث أطلق عليه شخص النار من داخل المسجد، فأصبح سمو الأمير نايف وصياً على العرش لغياب شقيقه الأكبر ولي العهد الملك طلال الذي كان في المستشفى في مصحات سويسرا.

قرر مجلس الأمة الملتئم في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ أن تكون باكورة أعماله المناداة – بناء على طلب الحكومة – بالأمير طلال ملكاً دستورياً على الأردن وبالأمير حسين ولياً للعهد. وفي اليوم السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ حضر الملك طلال[2] إلى قاعة مجلس الأمة وأقسم اليمين الدستورية أمام المجلس.

ومن مفاخر عهد الملك طلال الدستور الجديد للمملكة الذي نشر بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، وقد جاء هذا الدستور متمشياً مع التطورات الجديدة التي طرأت على الوضع العام بعد وحدة الضفتين، ونمو الشعور الوطني في الأردن والبلاد العربية[3].

ولما كان الملك طلال ما يزال يعاني من المرض فقد شكلت هيئة نيابة[4]، لتمارس صلاحيات الملك في حالة غيابه أو وجوده، وأن تستمر في

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠، ص ٣٨.

(٢) ولد الملك طلال عام ١٩٠٦ وتعلم مبادئ القراءة والكتابة على جده الحسين بن علي وأتم دراسته الثانوية في عمان، ثم انخرط في كلية ساندهرست العسكرية في إنجلترا وتخرج منها عام ١٩٢٩ برتبة ضابط، ثم التحق بخدمة جده في قبرص وهو هناك ملحقاً عسكرياً لوالي قبرص، وعاد إلى عمان بعد وفاة جده. وفي عام ١٩٤٢ التحق بكتيبة المشاة الثانية في الجيش العربي الأردني وفي ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ نودي ملكاً دستورياً على البلاد. وفي ١١ آب ١٩٥٢ سلم الراية لابنه الحسين بن طلال.

تيسير ظبيان، الملك طلال عرض تاريخي شامل، ص ١٢.

(٣) منيب ظبيان وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ١٢.

(٤) مهدي شكلت هيئة النيابة من: إبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان، وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات عضوي مجلس الأعيان.

ممارسة هذه الصلاحيات حتى يثبت قدرة الملك على تولي السلطة. ولكن حال الملك الصحية لم تتحسن، فدعي مجلس الأمة إلى عقد اجتماع طارئ في جلسة مشتركة سرية صباح ١١ آب ١٩٥٢ واستمع الأعيان والنواب إلى بيان رئيس الحكومة الذي أوضح فيه أن يتعذر على الملك ممارسة أعباء الحكم بسبب مرضه. ودعا الرئيس باسم الحكومة، أعضاء مجلس الأمة النظر في ذلك على ضوء الأمر الواقع. لذلك قرر أعضاء المجلس انتخاب لجنة مؤلفة من ثلاثة أعيان وستة نواب[١] لدراسة الحال وتقديم التوصيات للمجلس، وبعد دراسة التقارير الطبية حول مرض الملك عقد مجلس الأمة جلسة ثانية في اليوم نفسه واتخذ بالإجماع قراراً بإنهاء ولاية الملك طلال، والمناداة بالأمير حسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية[٢]. وفي اليوم ذاته اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعيين مجلس وصاية، نظراً إلى أن الحسين لم يبلغ سن الرشد الدستوري، وتألف مجلس وصاية من السادة إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات. وفي اليوم الثاني من شهر أيار (مايو) ١٩٥٣ أتم الحسين[٣] السنة الثامنة عشرة من العمر، فحضر إلى مجلس الأمة وحلف اليمين الدستورية وتسلم عرش المملكة الأردنية الهاشمية.

دستور ١٩٥٢

إن لصدور هذا الدستور علاقة بوحدة أراضي الضفة الغربية – والتي بقيت بيد العرب بعد نكبة عام ١٩٤٨ – مع المملكة الأردنية الهاشمية. فجاء

---

(١) الأعيان: محمد أمين الشنقيطي، عبد الله الكليب، سعيد علاء الدين، النواب هزاع المجالي، أنور الخطيب، فلاح المدادحة،وصفي ميرزا، محمد علي بدير، وحكمت المصري.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٢/٨/١١، ص ٣٥٨.

(٣) ولد الملك حسين في عمان في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، وتلقى علومه الابتدائية في الكلية العلمية الإسلامية بعمان. ثم في كلية فكتوريا بالإسكندرية وانتقل إلى إنجلترا لإتمام دراسته في كلية هارو. وبعد أن نودي به ملكاً في ١١ آب ١٩٥٢ انتقل إلى كلية ساند هرست العسكرية، حيث قضى فيها قرابة عام قبل عودته إلى أرض الوطن لتسلم السلطة الدستورية في ٢ أيار (مايو) ١٩٥٣. تيسير ظبيان، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

متمشياً مع قرار الوحدة وما نص عليه مكن أسس دستورية، ومصوراً للأوضاع والأفكار الجديدة التي كانت مطروحة آنذاك.

نص الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ في الفصل الأول (الدولة ونظام الحكم فيها) من المادة (١-٤) على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي. دينها الإسلام واللغة العربية لغتها الرسمية وعاصمتها عمان ثم شكل الراية وقياساتها.

أما الفصل الثاني (حقوق الأردنيين وواجباتهم) من المادة (٥-٢٣) فتضمن تحديد الجنسية الأردنية والمساواة أمام القانون وصيانة الحرية الشخصية، وحماية الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية والحريات العامة وحق المواطن في العمل والتعليم.

وجاء في الفصل الثالث (السلطات – أحكام عامة) من المادة (٢٤-٢٧) أن الأمة مصدر السلطات، وأن السلطة التشريعية تناط بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان والنواب وتناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور. والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

واشتمل الفصل الرابع (السلطة التنفيذية) القسم الأول (الملك وحقوقه) من المادة (٢٨-٤٠) على أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور. وأن يقسم الملك إثر تبوئه العرش أمام مجلس الأمة الذي يلتئم برئاسة رئيس مجلس الأعيان – أن يحافظ على الدستور وأن يخلص للأمة. وهو رأس الدولة مصون من كل تبعة ومسؤولية، يصدق على القوانين ويصدرها، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية، وأن الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب ويعين أعضاء مجلس الأعيان، ويدعو مجلس الأمة إلى اجتماع ويفتتحه ويؤجله وفضه ويحل مجلس الأمة، وهو الذي يعين

رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء كما له الحق في أن ينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة والألقاب. ولا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد تصديق الملك الذي يمارس صلاحياته بإرادة ملكية.

أما القسم الثاني (الوزراء) من المادة (٤١-٦١) ويتضمن تأليف مجلس الوزراء وقسم رئس الوزراء قبل مباشرتهم أعمالهم اليمين أمام الملك (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة)، وأن يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية. ومسؤولية الوزير عن جميع الأمور المتعلقة بوزارته.

عند استقالة رئيس الوزراء أو إقالته يعتبر جميع الوزراء مستقلين أو مقالين بطبيعة الحال، وإن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدول كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته، لرئس الوزراء أو للوزير الذي يكون عضواً في مجلس الأعيان أو النواب حق التصويت في مجلسة وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذي ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم أن يتكلموا فيهما دون أن يكون لهم حق التصويت، يحاكم الوزراء أمام مجلس عال على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، ويحق لمجلس النواب إتهام الوزراء ويصدر قرار الإتهام بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذي يتألف منهم مجلس النواب ويتولى مجموعة من الأعضاء تقديم الاتهام وتأييده أمام المجلس العالي.

ونص الفصل الخامس (السلطة التشريعية – مجلس الأمة) على قسمين:

القسم الأول (مجلس الأعيان) من المادة (٦٣-٦٦) على أن يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ويشترط في عضو المجلس أن يكون قد أتم الأربعين سنة من عمره وأن يكون من إحدى

الفئات التالية: رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون ومن أشغل سابقاً مناصب السفراء الوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون الذي انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين من مسائل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن، ومدة عضوية المجلس ورئاسته، على أن يجتمع مجلس الأعيان عند اجتماع مجلس النواب وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين، وإذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الأعيان.

أما القسم الثاني (مجلس النواب) من المادة (٦٧-٧٤) فنص على أن يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب، يجري الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي سبق انتهاء مدة المجلس فإذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى في بدء كل دورة عادية رئيساً له لمدة سنة ويجوز إعادة انتخابه. إذا حل ملس النواب فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر.

القسم الثالث: (أحكام شاملة للمجلسين) من المادة (٧٥-٩٦) فقد اشتملت على شروط عضوية المجلسين وعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان أو النواب وبين الوظائف العامة وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان ومجلس النواب. يدعو الملك مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورته العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) من كل سنة ولمدة أربعة أشهر، ويفتتح الملك الدورة العادية لمجلس الأمة بإلقاء خطبة العرش في المجلسين مجتمعين وله أن ينيب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء ليقوم بمراسم الافتتاح وإلقاء خطبة العرش، ويقدم كل من المجلسين عريضة يضمنها جوابه عنها، وللملك أن يؤجل بإرادة ملكية جلسات مجلس الأمة ثلاث مرات فقط، وله أن يدعو عند الضرورة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورات استثنائية. على

كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب قبل الشروع في عمله أن يقسم أمام مجلسه يميناً هذا نصها: (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك، وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي حق القيام)، ويضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم إجراءاته. ولا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرها ثلثاً أعضاء المجلس وتصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية الأصوات، وتكون الجلسات علنية على أنه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب من الحكومة أو طلب من خمسة من الأعضاء حيث يقرر المجلس قبول الطلب أو رفضه. لا يوقف أحد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب ولا يحاكم ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قراراً بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه أو لمحاكمته. ويحق لكل عضو من أعضاء المجلسين ملء الحرية في التكلم وإبداء الرأي في حدود النظام الدالي للمجلس الذي ينتسب إليه، وأن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات حول أي أمر من الأمور العامة.

يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له الحق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الأعيان ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلسان وصدّق عليه الملك، وإذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة يرئسها رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية الأعضاء الحاضرين وعندما يرفض المشروع لا يقدم ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها.

وتضمن الفصل السادس (السلطة القضائية) من المادة (٩٧-١١٠) استقلالية القضاء وأنه لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، ثم أنواع المحاكم ودرجاتها (من محاكم نظامية ومحاكم دينية ومحاكم خاصة).

ويتناول الفصل السابع (الشؤون المالية) من المادة (١١١-١١٩) بحيث

لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون وأن يقدم مشرع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور، وقيام ديوان المحاسبة بمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها.

وجاء في الفصل الثامن (مواد عامة) من المادة (١٢٠-١٢٧) التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسماؤها ومنهاج إداراتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم، وحدود صلاحياتهم، واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك. الشؤون البلدية والمجلس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقاً لقوانين خاصة، وحق المجلس العالي في تفسير أحكام الدستور إذا طلب إليه ذلك. وإذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية.

أما الفصل التاسع (نفاذ القوانين والإلغاءات) من المادة (١٢٨-١٣١) فاشتمل على نفاذ هذا الدستور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وتكليف هيئة الوزراء بتنفيذ الدستور، وإلغاء دستور ١٩٤٧ مع ما طرأ عليه من تعديلات(١).

لقد اشتمل دستور ١٩٥٢ على مبادئ دستورية جديدة تتناسب والتطورات الشاملة التي شهدتها المملكة. فقد تلافى هذا الدستور ما خلا منه دستور عام ١٩٤٧ عن علاقة الشعب الأردنية بالأمة العربية، حيث نصت المادة الأولى من دستور ١٩٥٢ على أن "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية" فأصبحت بذلك الأردن من الدول العربية السابقة للنص على هذه العلاقة. كما نص هذا الدستور على تقرير مبدأ سيادة الأمة وأن (الأمة مصدر السلطات) ثم الأخذ بالنظام النيابي البرلماني الذي يتضمن مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية مشتركة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد رق ١٠٩٣، تاريخ ١٩٥٢/١/٨، ص ٣-١٥

كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته، كما تطرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان قرار عدم الثقة خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه، كما أنه على الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب.

ومن خصائص دستور ١٩٥٢ أنه قرر تشكيل ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها، على أن يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة علها، وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك. وجاء هذا الدستور بتنظيم كامل للحقوق والحريات وأولى هذا الموضوع الأهمية والعناية الجدير بها فخصص له فصلاً مستقلاً ضمنه مختلف الحقوق والحريات وضماناتها[١].

والدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٢ مع تعديلاته اللاحقة هو النافذ حالياً، فتأتي هذه التعديلات مواكبة للتطور وتضفي على الدستور الحيوية والعصرية, فقد تضمن تعديل ١٩٥٤، على أن تتقدم كل وزارة تؤلف إلى مجلس النواب خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تأليفها ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على هذا البيان إذا كان المجلس منعقداً وخلال شهرين إذا لم يكن منعقداً، وإن على الحكومة التي يحل مجلس النواب منعقداً وخلال شهرين إذا لم يكن منعقداً، وإن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل على أن تجري الانتخابات النيابية حكومة انتقالية لا يجوز لأي وزير فيها أن يرشح نفسه لهذه الانتخابات. وتكون دعوة المجلس إلى الانعقاد في شهر تشرين الأول (أكتوبر) بدل من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ولمدة ستة أشهر (المادة ٥٣، ٥٤، ٧٤، ٨٤)[٢].

---

(١) د. عادل الحياري، مصدر سابق، ص ٥٧٥-٥٧٩ وكذلك AQIL HYDERHASAN ABLDI, Jordan Apolitical Study 1948-1957, p. 185-187.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١١٧٩ ، تاريخ١٧/٤/١٩٥٤، ص ٣٢١.

أما تعديل الدستور لعام ١٩٥٥ فقد اشتمل على أن مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم، وإن مدة رئيس مجلس الأعيان سنتان ويجوز إعادة تعيينه. (المادة ٦٥، ٧٣)[١].

ونص تعديل ١٩٥٨ على أن الملك هو الذي يبرم المعاهدات والاتفاقات. وأنه لا يجوز نفاذ المعاهدات والاتفاقات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة. يتولى مجلس الوزراء إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهده به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو دستور الاتحاد العربي. وأن تصدر الأحكام والقرارات من المجلس العالي بأغلبية ستة أصوات. إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه وعلى الوزير الذي ينوي ترشيح نفسه أن يستقيل قبل ابتداء الترشيح بمدة خمس عشرة يوماً على الأقل. وعندما يكون مجلس الأمة غير منعقدة أو منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع القوانين المؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده، وللمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها، أما إذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلانها. ويجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي النواب والأعيان أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس (المادة ٣٣، ٤٥، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٧٤، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١١٣، ١٢٣)[٢].

كما جرى تعديل آخر في العام نفسه نص على أن الملك هو الذي يعلن

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١٢٤٣، تاريخ ١٩٥٥/١٠/٨١٦، ص ٩٥٣

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١٣٨٠، تاريخ ١٩٥٨/٥/٤، ص ٥١٨-٥٢١.

الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات، وحذفت عبارة (أو دستور الاتحاد العربي) الواردة في الفقرة (١) من المادة (٤٥)[١] أما تعديل الدستور الأردني لسنة ١٩٦٠ فقد أضيف إلى المادة (٦٨) من الدستور "وللملك أن يمدد مدة المجلس بإدارة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين"[٢].

وبموجب تعديل الدستور لعام ١٩٦٥ فقد أضيف إلى ولاية الملك (على أنه يجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ولياً للعهد وفي هذه الحالة تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إليه)[٣].

مجلس الأمة والسلطة التنفيذية

أخذ الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، فنص على أن تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، كما قرر إناطة السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور، كما قرر وجود سلطة قضائية مستقلة.

والدستور الأردني لم يأخذ بمبدأ فصل السلطات بصورة مطلقة، بل أوجد تعاوناً وتعاضداً، ومن مظاهر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أن السلطة التشريعية يمكنها التدخل في مختلف أعمال السلطة التنفيذية والتعرف على طريق سيرها. لما لها من حق الرقابة والمساءلة الوزارة، فعن طريق السؤال والاستجواب والاقتراع بالثقة على مركز الوزارة، يستطيع البرلمان أن يقف على كل مجريات الأمور في الدولة، ويراقب كل تصرفات الوزارة وله حق إسقاطها عن طريق سحب الثقة منها إذا أخلت بواجباتها.

ومبدأ مسؤولية الوزارة أمام البرلمان، يتضمن اشتراك البرلمان في أعمال السلطة التنفيذية وتعاونها معها في مباشرتها. وفي الجانب الآخر نجد أن السلطة

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١٣٩٦، تاريخ ١٩٥٨/٩/١، ص ٧٧٦.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ١٤٧٦، تاريخ ١٩٦٠/٢/١٦، ص ١٥٣.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ١٨٣١، تاريخ ١٩٦٥/٤/٤١، ص ٣٦٢.

التنفيذية تشترك في وظيفة السلطة التشريعية، فهي تساهم في بعض جوانب العملية التشريعية، إذ لها حق اقتراح القوانين، وحق تصديق القوانين وإصدارها، وحق تشريع القوانين المؤقتة في حالة قيام الضرورة وعدم انعقاد المجلس أو انحلاله. كما توجد مظاهر لرقابة السلطة التنفيذية على البرلمان، فهي التي تدعو البرلمان إلى الانعقاد في دورته العادية، والى الانعقاد في دورة استثنائية، وهي التي تأمر بفض دوراته العادية والاستثنائية، كما لها أن ترجئ أو تؤجل اجتماع البرلمان(١).

المجلس النيابي الأول (١٩٤٧-١٩٥٠)

اجتهدت كل من السلطتين في ممارسة صلاحياتها وفق الدستور، وبما توجبه مصلحة الأمة والوطن. كل حسب تصوره وتطلعاته لحمل الطرف الآخر على قبول إرادته. فمنذ تشكيل مجلس الأمة الأول في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، تولى مجلس الأمة خدمة مصالح الشعب على كافة الصعد، فجاء في مذكرات مجلس الأمة الأول بصدد مشروع قانون بتعديل الدستور، يقضي بزيادة عدد الوزارات عن خمس وزارات حدد في المادة (٢٧) من الدستور. فكان رد العضو عبد القادر التل: "إنني أرى أن حالتنا المالية لا تسمح لنا بالتوسع قي عدد الوزارات والأولى أن تخصص الأموال لخدمة وتطور الشؤون الزراعية والصحية. ولهذا أطلب عدم التصديق على هذا التعديل". أما العضو سعيد المفتي فقال: "الواقع أن الحالة المالية لا تساعد على إطلاق المادة ولذا فإنني أثني على رأي عبد القادر التل". كما أيد أمين أبو الشعر رأس العضوين السابقين بعدم الموافقة على هذا التعديل. وعند التصويت قرر المجلس بالأكثرية عدم الموافقة على مشروع القانون(٢).

وبصدد مناقشة المجلس لمشروع قانون تشكيل محكمة التمييز أبدى

(١) د. عادل الحياري، مصدر سابق، ص ٥٧٩-٥٨٠. وكذلك الجريدة الرسمية، العدد ١٠٩٣، تاريخ ١٩٥٢/١/٨، ص ٥-١٢.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجس النواب الأول، تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، ص ٢٤.

المجلس عد الموافقة لوجود مصالح وأمور ملحة تفتقر الأمة لها، يقتضي الاهتمام بها قبل التفنن في مشاريع القوانين وأكد ذلك أعضاء المجلس، فتحدث العضو عبد الحليم الحمود قائلاً: "تعليقاً على مشروع قانون محكمة التمييز وتعديل قانون تشكيلات المحاكم، أريد أن أدلي شخصياً بالأمور التالية:

أولاً: إن تأمين العدالة والحرص عليها لا يكون بعدد درجات المحاكم التي تنظر في الدعوى ولا بعدد القضاة الذين يفصلونها وإنما يكون بقدرة القاضي ونزاهته. إنني أتوجه بالسؤال إلى وزير العدلية ومدير العدلية وإلى المجلس القضائي، هل أنتم راضون بتشكيلات المحاكم الحاضرة، وعن القضاة في أعمالهم؟ إنني لا أريد الجواب لأن أعتقد أن إبن الشارع نفسه يعرف الجواب الصحيح. إن كثيراً من تشكيلات المحاكم أوجدت تضخيماً للجهاز الحكومي وترضيه لأكبر عدد ممكن من الناس وتقليداً لا روية فيه للأمم الأخرى. ولهذا كله فزيادة درجات المحاكم والسكوت عن سوء المحاكم الموجودة هو كإبقاء العلة في المرء على حالها مع الاكتفاء برش بعض المساحيق على وجهه ليوهم الناس بالشفاء.

ثانياً: يا أيتها الحكومة الكريمة أنت تعلمين حالة القحط وجوع الشعب ثم أنت تعلمين أن مشاريعك العمرانية التي تفخرين بوضعها محفوظة في الدوسيات والمكاتب فما كان الأجدر والأولى إذن الاستغناء عن بعثرة نقود الدولة فيما لا نفع له وتوفيرها لمحاربة الفقر وللمشاريع العمرانية التي تنهض باقتصاديات البلاد؟

وقال العضو عبد القادر التل في مناقشة هذا المشروع: "إن إيجاد مثل هذه الدائرة التي تكلف الخزانة المالية مبالغ طائلة في مثل هذا الوقت العصيب رغماً عن جميع الأسباب الموجبة لاتخاذ الوسائل الفعالة كتأمين حالة البلاد لاحتياجها الضرورية وتأمين العجز الواقع في الواردات وعدم وجود أسباب أخرى من شأنها لا تتفق مع الواقع وللأسباب الآتية لا أرى مبرراً لإيجاد هذه الدارة".

١- إن تكاليف الدائرة يكلف الخزانة المالية مبلغ لا يقل عن (١٢٠٠٠) جنيه.

٢- محكمة التمييز تكون في دولة ذات عدة محاكم استئناف لتسنى لها الوقوف على الأحكام المتناقضة وبيان الأسباب والتباين في الأحكام الموجبة للنقض والإبرام.

٣- إذا كان هنالك أموال بالأحرى أن تصرف لسد عجز مخصصات المعارف الضرورية ودائرة الأشغال لتأمين المواصلات في البلاد حيث مضى على دائرة الأشغال سبعة وعشرين عاماً لم تقم هذه الدائرة بتعبيد طريق أو جزء من طريق في جميع أنحاء المملكة. لهذه الأسباب لا أرى مبرراً لوجود هذه الدائرة مؤيداً لقرار لجنة القوانين القاضي برد هذا القانون.

وبعد مناقشة مستفيضة لمشروع القانون لم يقتنع المجلس بالأسباب الموجبة له رفض المشروع بأكثرية الأصوات[١].

وسار المجلس سيراً حثيثاً في العمل على حث الحكومة ودعوتها إلى الاهتمام في الشؤون التعليمية والزراعية والنافعة (الأشغال العامة) ومساءلة الحكومة عن مدى استفادتها من الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية فتقدم رئيس المجلس عبد القادر إلى الحكومة باقتراحات بهذا الشأن بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤. فجاء اقتراحه بصدد التعليم دعوة الحكومة للعمل على تعميم المدارس الابتدائية في القرى وبين العربان الرحل محواً للأمية، وفتح فروع ابتدائية في المدن الكبرى لتستوعب الزيادة الحاصلة في الطلبة الجدد، وتأمين مدارس صناعية وفروع أخرى للصناعات المهمة مثل الغزل والنسيج، وإيجاد مدارس زراعية لتطوير القطاع الزراعي.

وفي مجال الزراعة طالب بزيادة رأسمال المصرف الزراعي لمساعدة المزارعين تخلصاً من وطأة الرأسماليين بالفوائد الفاحشة، وتقسيط الديون المسجلة بأقساط معينة تدفع بأوقاتها تخفيفاً من تراكم الديون وعدم بيع

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى لملس النواب الأول، تاريخ ١٩٤٧/١٢/١٠، ص ٨١-٨٥ .

الأراضي، وضرورة تأمين ماكنات لحفر آبار إرتوائية في القرى البعيـدة وفـي الصحراء لزيادة الإنتاج الزراعي وتأميناً للمواشي التي تدر على البلاد بـالمواد الجيدة، وحث الحكومة على الاستفادة من مياه الأزرق في الري لتلافـي خطـر القحط وانحباس الأمطار، والاهتمام بزراعة الأشجار المثمرة والحراج.

وفيما يتعلق بالنافعة قال: (نرى أن هذه الدائرة لم تقم خلال لـ (٢٨) السنة الماضية بأي عمل يذكر رغماً عن اتساع تشكيلاتها فلو قامت خلال هذه المـادة بقدر المستطاع تدريجياً من عمل أرصفة على الأقل في الطرق العامة الضرورية التي يتعذر السير فيها بموسك الشتاء لكانت أمنت السير في قسم كبير منها. كذلك تخصص في ميزانية السنة الحاضرة مبلغ (٧٥) ألف جنيه لتأمين عمـا طريـق عمان – مادبا – الكرك وبعد أن طرح هذا العمل بالمناقصة عادت وقامت بالعمل جهة أخرى، أرى أن هذا العمل لا يخلوا من ضرر وتصرف بالأموال أكثر مـن اللازم الأمر الذي يكلف الخزانة المالية. وتأخير العمل، لهذا ألفت نظر الحكومـة لمثل هكذا عمل يضر بالصالح العام.

وحول الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية أشار قائلاً: كانت قد أعطيت امتيازات لبعض الشركات بالعهد السابق بشروط لم تضمن للبلاد أي حـق مـن الحقوق المكتسبة حسب الأصول لا بل بالعكس والشعب مـسؤوليتها. لهـذا أرى إعادة النظر في هذه الامتيازات وتعديلها بصورة تحفظ حق البلاد من مواردهـا حسب الأصول المتبعة في جميع البلدان.

وتحدث محمد المنور الحديد فقال: "إن طلب عبد القـادر بـك التـل هـو المطلوب والمعقول ولكن هيهات فنحن نطلب ولنا طلبات كثيرة في السنة الماضية والحاضرة فلم تجب طلباتنا، ولم تؤيد اقتراحاتنا، ولكن نرجو مـن الحكومـة أن تسمح اقتراحنا وتصغي إلى طلباتنا وأن لا تضعها موضع الإهمال".

وأضاف عبد الحليم الحمود: "إن الحكومة قائمة علـى تنظـيم موازنتهـا للسنة القادمة فأمل أن تهتم كثيراً بالشؤون الإنشائية والمسائل الإصـلاحية بمـا

يتعلق بكل ميدان من ميادين حياة هذا البلد قدر الجهد وفي ضوء الإمكانيات المالية"[1].

المجلس النيابي الثاني (١٩٥٠-١٩٥١)

تشكل مجلس الأمة الثاني بعد قرار الوحدة بين الضفتين جامعاً لممثلي وأعيان الضفتين من المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، وتمتع أعضاء هذا المجلس بمستوى تعليمي عال إذا قورن بمستوى التعليم الشعبي[2]. دأب المجلس منذ التئامه على النظر في قضايا الوطن والمواطن. فقد ورد في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩ عدد من الاقتراحات ومساءلة الحكومة. فجاء في اقتراح العضو كامل عريقات: ". . . إن شعبنا العربي في هذه البلاد كان شعباً واحداً ولم يفرقه غير الاستعمار . . . وأطالب الحكومة هنا بتأليف لجنة للاجئين وشؤونهم وللإغاثة ولجنة للجيش تقوم كل منها بمهامها الموكولة إليها بإشراف الحكومة والمجلس". كما اقترح عضو المجلس قدري طوقان إنشاء مجلس أعلى للتعليم وقد أيده بشدة لهذا الاقتراح الأعضاء: عبد الرحيم جرار، عبد الله نعواس، شفيق أرشيدات، تحسين عبد الهادي، عبد الله الريماوي. وقرر المجلس بالإجماع تحويل الاقتراح للحكومة

السنوي	نواب الضفة الشرقية	نواب الضفة الغربية	المجموع
الابتدائية	٥	٠٠	٥
الثانوية	٤	٦	١٠
الجامعة	٩	١٢	٢١
أمي	١	٠٠	١
غير معروف	١	٢	٣
مجموع	٢٠	٢٠	٤٠

DR. KAMEL Abu. Jaber, OP .Cit, P123.

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الأول ، تاريخ ١٩٤٩/١/٢٤، ص ٣٠٢-٣٠٥.

(٢) مستوى التعليم لدى أعضاء المجلس النيابي الثاني.

للعمل على إنشاء مجلس أعلى للتعليم. وبصدد مساءلة الحكومة طرح العضو عطا الله المجالي الاستيضاح التالي: (لقد دارت في الآونة الأخيرة همسات وغمزات حول الحكومة وعن تصرف إداري لها وذلك بنقل متصرف السلط وبإحالة متصرف إربد على التقاعد عقب الانتخابات مباشرة ... أرجو معرفة السبب). فرد على ذلك العضو شفيق أرشيدات بقوله: (أقول إن إحالة متصرف إربد على التقاعد كانت بسبب نجاح شفيق أرشيدات حيث أن بعض رجال الحكومة لا يرغبون أن ينجح هذا الشخص في البرلمان ... كنت أحب أن تسمع الحكومة ذلك، وأن من واجب رئيس المجلس سعيد المفتي الذي نحترمه أن يسعى لتحسين الجو بين المجلس والحكومة لتسيير الأمور في مجراها الطبيعي على أساس تبادل الثقة والتعاون. وعقب ذلك قرر المجلس إرسال هذا الاستيضاح للرد عليه. فكان رد الحكومة أنه لا علاقة في ربد موضوع إحالة متصرف إربد على التقاعد والذب تم بناء على رغبته ونجاح أي من المرشحين وأن سياسة الحكومة مبنية على حق الشعب في اختيار ممثليه والتعاون لخدمة الصالح العام[١].

وفي عام ١٩٥١ وقعت الحكومة الأردنية اتفاقاً مع الحكومة البريطانية لتسوية المسائل المالية المعلقة نتيجة انتهاء الانتداب على فلسطين. وقام بالمفاوضة لأجل عقد الاتفاق وزير المالية سليمان النابلسي. وتوصلت الحكومتان إلى توقيع اتفاقية مالية في الأول من أيار عام ١٩٥١ يدفع الأردن بموجبها مليون جنيه إسترليني كمساهمة منه في دفع فوائد الأسهم التي يمتلكها الفلسطينيون ورواتب تقاعد الفلسطينيين المقيمين في الأردن منذ نهاية الانتداب. ويدفع الأردن أيضاً مبلغ خمسة عشر ألف جنيه سنوياً كتعويض عن رواتب تقاعد الموظفين في حكومة الانتداب والمقيمين في الأردن وبالمقابل تدفع بريطانيا للأردن مبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل الفوائد المتجمعة لدى مجلس النقد الفلسطيني.

ولما عرضت الاتفاقية على مجلس النواب الأردني رأى فيها حيفاً وضرراً

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثاني، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجس النواب الثاني، تاريخ ١٩٥٠/٥/٩، ص ٥١-٥٣.

لحق بحقوق الفلسطينيين، وهدراً لحقوق الشعب الأردني. ففي جلسة المجلس المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ تحدث عضو المجلس موسى ناصر قائلا: (. . . إن هذه الاتفاقية مناقضة لقرار الضم الذي ذكر صراحة أن الوحدة تحصل مشرط أن لا يؤثر ذلك على مصالح العرب في فلسطين وكل إجحاف يلحق بهم يكون مغايراً لميثاق الضم)[١].

المجلس النيابي الثالث (١٩٥١-١٩٤٥)

ونتيجة استمرار فقدان التعاون بين المجلس والسلطة التنفيذية صدرت إرادة ملكية يوم ٣ أيار (مايو) ١٩٥١ بحل مجلس الأمة الثاني، وعين يوم ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٥١ موعداً لإجراء الانتخابات لمجلس الأمة الثالث الذي انعقد في عهد الوصي على عرش المملكة الأمير نايف بن عبد الله بتاريخ ١٩٥١/٩/١، وكان مشابهاً لمجلس الأمة الثاني من حيث المستوى التعليمي. وفي فترة هذا المجلس صدر الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ والذي يقضي بمسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ومراقبتها في جميع أعمالها، وأن تتقدم الوزارة إلى المجلس ببيانها الوزاري طالبة منحها الثقة على أساسه[٢].

لقد سهل المجلس نشاطه بمطالبة الحكومة ببحث قضايا المعتقلين وإطلاق سراحهم بمناسبة إرتقاء الملك طلال على العرش. ففي الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٥ تقدم عبد الله نعواس بالأسئلة التالية: (كم جلسة عقدت لجنة النظر بقضايا المعتقلين؟ وكم قضية حققت فيها؟ وكم عدد الذي أوصت بالإفراج عنهم وكم شخصاً توفي في المعتقل وما هي أسباب الوفاة.

وفي ١٩٥١/١١/٩ درت الحكومة على الأسئلة بما يلي:

وكيل وزارة الداخلية: "يقسم المعتقلون إلى فئتين: الأولى الذي ثبت أن

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) المادة ٥١، ٥٤ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢.

في بقائهم أحراراً ما يهدد الأمن والنظام وعددهم ١٢٢ شخصاً، والثانية الذين فيهم ميل لإحداث الفوضى لاعتناقهم المبادئ الهدامة وعددهم ٧٤ شخصاً. وقد طلب رئيس الوزراء من وزير الدفاع النظر في أمر المعتقلين جميعاً حيث شكلت لجنة لدراسة قضية كل واحد منهم وبتاريخ ١٩٥١/٩/٣٠ أفرج عن ٥٣ شخصاً من الفئة الأولى وبقي ٦٩ شخصاً وفي ١٩٥١/١٠/٣ أفرج عن ٤٥ شخصاً من الفئة الثانية وبقي منهم ٢٩ شخصاً. وبقية المعتقلين ستقال الكلمة الأخيرة بحقهم وعددهم ٩٨ شخصاً وليس أحب على الحكومة من إخلاء السجون والمعتقلات ولكن الأمن والنظام الذي يجب أن يتوفر للمواطنين يفرض اليقظة والحرص. ورد عبد الله نعواس أشكر الحكومة على جوابها"[1].

وظهر حزم المجلس في حمل الحكومة على خدمة قضايا المواطن والاهتمام بحقوق الشعب في مناقشة البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١. فجاء على لسان عضو المجلس رشاد مسودي: "لأول مرة في تاريخ المملكة تتقدم الحكومة طالبة ثقة مجلس النواب لتستمد منه بقاءها في دست الحكم بعد أن كان المجلس يستمد بقاءها منها ... إن الحكومات في هذا البلد كانت ولا تزال تؤلف بصورة تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التي تؤلف بموجبها الدول الديمقراطية حكوماتها ... إن العقلية التي تحكم بموجبها الحكومة القائمة لم تتأثر بما يجري حولنا من الأمور .. العقلية والطريقة لا تزالان استمراراً للعقلية القديمة التي نمت في ظل الاستعمار ... وعليه فإنها لن تنال الثقة مني".

ثم تحدث وحيد العوران قائلا: "لا يفوتني أن أصرح لكم باعترافي بذكاء الحكومة المفرط في هذا الصدد فلقد كانت لحركتها البارعة قبل انعقاد المجلس بأيام من إخلاء سبيل بعض المعتقلين دلالة على رغبتها في الترفيه عن هذا المجلس. لذا فإنني أحجب عنها الثقة".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الثالثة من الدورة العادية لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/٩/٢٥، ص ٤٧-٤٩.

وقال سعيد العزة في هذا الصدد: "لاعتقادي بعدن تمكين الحكومة من تنفيذ ما وعدت به من تحسين الوضع الاقتصادي والصحي والاهتمام بالمعارف فإنني أعلن حجب الثقة". وعقب التصويت حازت الحكومة على الثقة بأكثرية الأصوات[1].

وفي الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٢ وجه الأعضاء: عبد الله الريماوي، هاشم الجيوشي، رشاد مسودي، عبد القادر الصالح، عبد الله نعواس، سعيد العزة، حافظ الحمد لله، أنور الخطيب، السؤال التالي إلى الحكومة: "بالنظر لما يحدث بين الحين والآخر من تسليم جزء من أراضي البلاد بحجة تصحيح الحدود وما نشأ عن ذلك من أقاويل ... وعملاً بالمادة ٩٤، ٩٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب جئنا بهذا الاستجواب طالبين المناقشة والإطلاع على كافة الخرائط المتعلقة بهذا الموضوع".

فكان جواب الحكومة الذي جاء به رئيس الوزراء (توفيق أبو الهدى). الحكومة متفقة مع النواب التسعة على أن اتفاقية دروس حوت كارثة لا يمكن نكرانها وهي كارثة منطقة المثلث، وإنني سأوضح الظروف والأوضاع التي كانت سائدة عند عقد الاتفاقية.

١- قرر مجلس الأمن بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٦ عقد اتفاقية لهدنة دائمة بين الدول العربية و (إسرائيل) وأن هذه الدول باستثناء العراق قبلت التفاوض والتوقيع على الاتفاقية وأعطيت التعليمات إلى رئيس الوفد في ١٩٤٩/٢/٢٧ بأن يتم الاتفاق على بقاء الجيش الأردني والعراقي في أماكنهما وأن لا يتفق على قضايا غير عسكرية من السماح لليهود بالوصول على هداسا أو إخلاء مخفر اللطرون أو زيارة المبكى أو زيارة المبكى في القدس. ولقد

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

اعترض اليهود على فكرة تسليم الخطوط العراقية إلى الجيش الأردني وأرادوا أن يضطروا العراق إلى المفاوضة وهددوا باتخاذ إجراءات إذ ما ترك الجيش العراقي مواقعه. أما العراق فظل مصراً على أن لا يفاوض، وعلى أن يسلم الخطوط إلى الجيش الأردني وإن لم يتمكن فتسليمها إلى أهل البلاد (رؤساء البلديات) ليتفاوضوا هم إن شاءوا مع اليهود.

٢- ليس للحكومة علم باتفاقيات ومفاوضات انبثقت عن اتفاقية دروس أما التغييرات في الخرائط فقد كانت موضوع البحث في مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢١ فقد ألقى وزير الدفاع في حكومة سعيد المفتي بياناً جاء فيه أن مندوبي هيئة الأمم لم يروا بالإمكان أن تضاف إلى الاتفاقية خريطة بقياس ١- ١٠٠,٠٠٠ ملم ووجدوا من الأسهل إضافة خريطة من مقياس ١ - ٢٥٠,٠٠٠ ملم فقام موظفهم بعمل خريطتين من هذا المقياس ووقع تحريف فيهما لم يفطن إليه أعضاء الوفد العسكري قبل التوقيع وأن هذا الخطأ قد أخذ طريقه إلى كل خارطة نقلت بعد ذلك عن هاتين الخارطتين. وتسمك اليهود بتطبيق الخارطة الملحقة باتفاقية دروس الموقعة في ١٩٤٩/٤/٣ بمقياس ١ - ٢٥٠,٠٠٠ التي رفضوا التقيد بها عشرات الآلات من الدونمات. فجاء إلى عمان في ١٩٤٩/٤/١٧ من الزعماء الفلسطينيين وطالبوا بإجراء التحقيق في تباين الخرائط واختلافها وفي ٢٢ من الشهر نفسه قدمت مذكرة من وجهاء وأعيان نابلس طالب الموقعون عليها التحقيق في تبين الخرائط. وفي آذار (مارس) ١٩٥٠ عرض على رؤساء البلديات في الضفة الغربية وبعض الوجهاء مشروع بتعديل اتفاقية رودس فرفضوا هذا المشروع الذي كان نتيجة مفاوضات جرت بين العرب واليهود. هذا مجمل الحوادث المتعلق باتفاقية رودس.

رد عضو المجلس هاشم الجيوسي: "إن دولة أبو الهدى بالذات هو الذي وافق على الهدنتين الأولى والثانية، وهو الذي عين وفد المفاوضة في ردوس، وهو

الذي قبل أن يفاوض اليهود بشأن الجبهتين الأردنية والعراقية وهو الذي أقر اتفاقية ردوس مع خارطة ١- ٢٥٠,٠٠٠ وخارطة ١- ١٠٠,٠٠٠ وغريب أن تقع هذه الأمور الجسيمة في عهد دولته وأن يحاول في البيان الذي ألقاه إلقاء التبعية على غيره".

توفيق أبو الهدى: "هذا غير صحيح"

هاشم الجيوسي: "أنا أستطيع إثبات ذلك بالتاريخ. وحدثت مشادة بينهما انتهت بتدخل العضو أنور الخطيب بقوله: "الغاية من بحث اتفاقية رودس هي معرفة الأخطاء حتى نتفادى مثلها في المستقبل.. وقد اطلعنا في الجلسة على الاتفاقية واستفدنا من الأخطاء ونأمل أن لا تتكرر هذه الأخطاء وأقترح الاكتفاء وإغلاق البحث في اتفاقية رودس"(١). حل هذا المجلس بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٢ بحجة التعاون مع السلطة التنفيذية".

المجلس النيابي الرابع (١٩٥٤-١٩٥٦)

وفي يوم ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٤ بدأ الناخبون يدلون بأصواتهم لانتخاب مجلس النواب الرابع، وأعلنت حكومة أبو الهدى أن الانتخابات ستون حرة، إلا أن قائمة سعيد المفتي(٢) شعرت بأن هناك حركة للتزوير في عمان فأعلنت مقاطعتها للانتخابات. وقد ترتب على ذلك قيام مظاهرات في عمان وبعض المدن الأردنية الأخرى، وتدخل الجيش بطلب من رئيس الوزراء لتهدئة المظاهرات. وقتل نتيجة لذلك ما يربو على الأربعين شخصاً كما أسفرت المظاهرات عن اعتقالات كثيرة(٣). وظهر التلميح للأحداث التي رافقت الانتخابات عند مناقشة البيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة توفيق أبو

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

الهدى في ١٩٥٤/١١/١٧ متضمناً ما يلي: "ولا بد من الإشارة أخيراً إلى حرص الحكومة على رعاية حرية المواطنين ضمن حدود القانون على أن لا تتعدى حرية فئة حريات فئات أخرى بالضغط والاعتداء".

تحدث عضو المجلس كامل عريقات قائلاً: "البيان الوزاري مختصر غامض.. ولنا طلبات منها منح الحريات الشخصية وإلغاء المعتقلات وتعديل قانون الدفاع ومساواة المواطنين أطلب من الحكومة التأكيد بتنفيذ طلباتي قبل طرح الثقة".

وقال حكمت المصري: "بيانات هذه الحكومة إن هي إلا استدرار لعطف البسطاء من المواطنين حتى تمكن لنفسها وتستقر في مركزها وعندئذ تسفر عن مهمتها الحقيقية في العمل بشكل لا يحقق المصلحة العامة ... ولذلك فإنه لا يسعني إلا أن أحجب الثقة عن هذه الحكومة".

وقال محمد أخو أرشيدة: "لم يشر البيان الوزاري إلى الانتخابات التي تنشأ عنها مجلسنا... أليس من حقنا أن نتساءل لماذا أضربت عمان يوم افتتاح هذا المجلس؟ وعلى هذا الأساس سوف أمنحها الثقة معطياً إياها فرصة العمل". ثم جرى الاقتراع على الثقة وحازت الحكومة على الثقة بأغلبية الأصوات"[(١)].

وعندما طرح مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٥٥-١٩٥٦ للمناقشة أبدى أعضاء المجلس ملاحظاتهم وتوجيهاتهم للحكومة بشأن الموازنة فجاء في حديث عضو المجلس أحمد الداعور: "يلاحظ في هذا المشروع أنه مشروع موازنة موظفين وليس مشروع موازنة دولة، والأصل في الدولة أن تتولى الإنفاق على تأمين مصالح رعيتها وإيجاد المشاريع اللازمة لها، ودوائر الدولة إنما هي جزء صغير من هذه المصالح. فالدولة لا تجمع المال من الشعب لتنفقه رواتب موظفين وإنما تجمعه لتقوم بواجباتها المفروضة عليها للشعب. والناظر في هذه

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٤/١١/٧، ص ٢٥-٢٩. حازت الحكومة على الثقة بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل ٣ أصوات وغياب نائب واحد.

الموازنة لا يجد فيها مخصصات للمشاريع الحكومية سوى أربعمائة ألف دينار من مجموع (٨٠٩، ١٠٣، ٧) دينار خصصت للدوائر والموظفين فقط".

قال عمر صالح البرغوتي: "قدرت الإيرادات المالية بمبلغ ٥٧٥، ٢٧٨، ١٧ دينار بما فيها من إعانات وهبات ومساعدات، وترصد للنفقات مبلغ ٣٦١، ٨٧٤، ١٧ دينار أي بزيادة قدرها ٧٨٦، ٥٩٥ دينار عن الواردات وكان أجدى للحكومة أن تراعي الوضع المالي وإمكانياتنا المحدودة وتقدر الأمور بمقدورها وتتساءل في أناة لو قطعت المساعدات ماذا يحصل؟ فأي مخلص لوطنه ينظر في موازنتنا ولا يضع يده على قلبه خشية أن ينفطر حسرة فحكومة رشيدة تعتمد مبلغاً ضخماً تستمده من حكومات أجنبية أو حليفة لتسد نفقاتها لهي حكومة خليفة بالشفقة".

وقال جودت المحيسن: "نظراً للواقع المؤلم والمستقبل المحزن لم نر أية بارقة أمل لذا نطالب بإنقاص عدد الوزارات توفيراً للنفقات وإنقاص السفارات ونطالب بتحضير سكان البادية ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية"(١). وكانت تصرفات حكومة أبو الهدى في الآونة الأخيرة والتي اكتنفت سير العمل الوزاري قد أضرت بهيبة الحكم وأساءت إلى سمعة الحكومة وخاصة حوادث القتل التي رافقت الانتخابات النيابية قبل تأليف هذه الوزارة مما أدى إلى فتح باب الإشاعات حول الوزارة واستقلالها(٢).

وظهر حرص أعضاء المجلس على دعوة الحكومة للعمل على تخفيف أعباء المواطن وتحقيق الأمن والاستقرار للشعب وتجلى ذلك من خلال مناقشة أعضاء المجلس النيابي للبيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة السيد سعيد المفتي في جلسة المجلس المعقودة بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١ وتحدث فيها عدد من الأعضاء من بينهم" كامل عريقات حيث قال: "... كلنا يعلم أننا في هذا البلد في وضع

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩، ص ٢٨٦-٢٩٠.

(٢) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٥٩.

اقتصادي لا نحسد عليه وأننا بحاجة ماسة لتمويل مشاريعنا الكثيرة والعمل على تنمية اقتصادياتنا التي مضى عليها سنين دون تنفيذ. وإنني ألفت نظر الحكومة لحالة الجفاف التي أصيب بها هذا البلد بهذه السنة وما نتج عنها من قلة المحصول فإنني أطلب من الحكومة أن توقف تحصيل الضرائب من المزارعين وأطلب إليها بمنح القروض والبذار لعموم المزارعين المحتاجين، وأن تسعى الحكومة لإيجاد عمل لعدد كبير من العمال الذي أصبحوا بدون عمل لكي يتمكنوا من إعالة أنفسهم وأهليهم. كما أرجو أن تعمل الحكومة على زيادة رواتب الحرس الوطني وتحسين أحوالهم".

وقال جودت المحيسن: "مما لا شك فيه أن أوضاع البلد حرجة تتطلب من كل مواطن بذل الجهود المخلصة في سبيل المصلحة العامة. ولكن الأوضاع سيئة لدرجة تتطلب التغيير ومن الضروري قيام حركة تهدف إلى تغيير الأوضاع. وذلك بتغير العقلية والأساليب التي تنهجها الحكومات لا استبدال أشخاص بآخرين. وهذا يحتاج إلى دم متحرر من ربقة الماضي ولم يسلبه الاستعمار الإنكليزي خصائصه القومية، ويستمد مزاياه وقوته من الشعب ومصلحته والحكومة التي ترغب في تغير الأوضاع عليها أن تنبذ فكرة إقامة نفسها حكومة بوليسية بل عليها أن ترى أن من واجبها المحافظة على الأمن بالإضافة إلى الاتجاه بالعشب نحو النمو الاقتصادي والنمو السياسي وأن تعتقد أن مثل هذا النمو لا يؤثر على مراكزهم. ومن حسن السياسة أن تهتم كل حكومة بتخفيف عبء الضرائب عن كاهل الشعب".

وقال مصطفى أرشيد: "... لا أدري ما المقصود من قول الحكومة في منهاجها أنها تطلب تعديل الدستور تعديلاً بحفظ التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث يضمن الاستقرار وحسن سير العمل. إن مجلس النواب ليس مجلساً تشريعياً بل هو تجسيد لحكم الأمة من قبل الأمة لصالح الأمة بالرغم من أنه يساهم بالتشريع. إن جميع المجالس السابقة كانت ضحية للسلطة التنفيذية فلم يصدق أن مجلسنا النيابية المتعاقبة استطاع الإتيان بأية وزارة أو

الاحتفاظ بها أو إسقاطها وإن جميع تلك المجالس لم يتم منها دورته لأن أية بادرة خلاف بينه وبين أية حكومة قائمة يجعلها تصدر مرسوم بحله أو تهديده بالحل".

وقال توفيق قطان: "... والكيان الداخلي الهزيل لا يمكن أن تفيض منه عوامل القوة وصيانة العزة القومية والكيان الداخلي في الأردن وخصوصاً ما يتعلق منه بالنواحي الاقتصادية أعجز من أن يصمد لأي طارئ أو يسير بالبلاد إلى مواطن السلامة والاستقرار، فهذه جموع العمال العاطلين لا تجد العمل لتؤمن الكفاف فكيف تستطيع البلاد الوصول إلى شاطئ السلامة إذا كانت عدتها من المواطنين أجسام هزيلة، وأيد عاطلة ومعنويات ضعيفة وإمكانيات شحيحة في التجارة والمال والزراعة وغيرها"[١] وفي عهد هذا المجلس جرت أحداث هامة فقد عارض المجلس انضمام الأردن لحلف بغداد عام ١٩٥٥ بعد زيارة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية إلى الأردن ومباحثاته مع المسؤولين الأردنيين حول رغبة الحكومة التركية. في انضمام الأردن للميثاق التركي العراقي (حلف بغداد) ولكن المجلس والشعب أظهر عدم الرضا بالانضمام إلى الحلف، لأنه يلقي على الأردن تبعات إستراتيجية والتزامات عسكرية، ويد من حرية الأردن المطلقة في مجال العلاقات الدولية، وكان تعريب الجيش الأول من آذار (مارس) ١٩٥٦ بإقصاء كلوب عن قيادة الجيش الأردني لعدم رغبته في تهيئة ضباط أردنيين لتولي مراكز القيادة في الجيش بدلاً من الضباط البريطانيين، خطوة رائدة خلصت الجيش من القيادة الأجنبية. حل هذا المجلس بنفس السبب الذي حلت به من مجالس نيابية[٢].

المجلس النيابي الخامس (١٥٦-١٩٦١)

قدم سعيد المفتي استقالة وزارته بعد حل مجلي النواب الرابع – عملاً بنص الدستور لكي يفسح المجال لتأليف حكومة انتقالية تتولى إجراء

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤، ص ٣٢٦-٣٢٨، ص ٣٥٢-٣٥٩.

(٢) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٥.

الانتخابات النيابية الجديدة. وعهد إلى إبراهيم هاشم بتأليف وزارة يهدف منهاجها إلى القيام بإجراء انتخابات حرة نزيهة، والحرص على كل ما يكفل يادة القانون وتنظيم جهاز الدولة على خير الأسس. وأجريت الانتخابات في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، وكانت انتخابات حرة نزيهة، اعترفت جميع الجهات بتوفير الحرية المطلقة فيها لجميع الكتل والأحزاب[١] ولكن كانت مفاجأة للجميع تكليف سليمان النابلسي بتأليف الوزارة الجديدة، ذلك أنه كان قد أخفق في الانتخابات التي نال فيها الحزب الوطني الاشتراكي أكثرية المقاعد، حيث كان سليمان النابلسي أميناً عاماً لهذا الحزب وأحد أركانه المؤسسين. وجاءت المفاجأة بتكليف سليمان النابلسي بتشكيل الوزارة، لأن العرف النيابي لا يستقيم معه ترئيس من لم يفز بثقة الشعب في الانتخابات. كما أصبح الحزب الوطني، وتاه زملائه من الحزب الوطني، باعتبار أنه إنما جاء للحكم بسببهم ونتيجة لاقتراحهم وتأيديهم. وثمة حقيقة أخرى، وهي أن أكثرية النواب في هذه المرة، وعلى اختلاف نزعاتهم جاؤوا إلى المجلس مرتبطين بسلسلة من الشعارات، كإلغاء المعاهدة البريطانية وقبول المعونة العربية وإقرار الوحدة الاقتصادية والإنفاق العسكري. فكان لا بد للحكومة من أن ترفع هذه الشعارات سواء أمنت بها وبالنتائج التي تترتب على تحقيقها أو تحقيق بعضها، أم

---

(١) توزيع المقاعد في المجلس النيابي الخامس حسب الأحزاب.

الحزب	عدد المقاعد
الوطني الاشتراكي	١١
الشيوعي	٣
البعث	٢
الدستوري العربي	٤
الأمة	١
الأخوان المسلمون	٤
التحرير	١
المستقلون	١٤

DR. Kamel, Abu Jaber. Op. Cit. p. 15.

لم تؤمن، ومن هنا انفتح المزايدات والتنافس في التطـرف ودخلـت الحكومـة طرفاً في ذلك دون أن تلتف إلى الخطوات والإجراءات العلمية التـي تـستلزمها تلك المزايدات. عندما وافق مجلس الأمة على اتفاقية إلغاء المعاهدة، قامت فـي جميع أنحاء المملكة مظاهرات وعمت الخطب على الشرفات ينادي بها كل حزب أنه صاحب الفضل في إلغاء المعاهدة وحدثت المصادمات بـين هـذه الأحـزاب وعمت الفوضى، ومارست الشيوعية نشاطها بشكل علنـي، ضـاربين عـرض الحائط بقانون مكافحة الشيوعية الذي اشترك في وضعه وإقـراره رجـال هـذه الوزارة. وفي هذه الأثناء وجه الملك حسين رسالة ملكية إلى رئـيس الـوزراء حذرت من نشاط الشيوعية، وأنذرت مـن مخالفـة قـوانين الـبلاد وأعرافهـا وتقاليدها. فما كان من مجلس الـوزراء إلا أن اتخـذ قـراراً بتبـادل التمثيـل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي، وأخذت تنتشر الأخبـار حـول قيـام بعـض الوحدات في الجيش باستعدادات عسكرية، لفرض رأي الحكومـة، وبـدت تلـك الأخبار تتسم بما يهيئ لحركة انقلابية يقودها علي أبو نوار رئيس أركان الجيش آنذاك، وإن كان قد قيل في تفسير هذه الحركة أنها لتعداد السيارات الداخلة إلـى العاصمة والخارجة منها. وفي غمرة هذا التطاحن الذي ضاع فيه رئيس الوزراء في لجة الاتجاهات المتضاربة بين زملائه، وفقد سيطرته على نفسه، مع أنه فـي صميم ذاته لم يكن يقر تلك الاتجاهات المتطرفة، طلب الملك مـن الحكومـة أن تقدم استقالتها، فاستقالت حكومة النابلسي بتاريخ ١٠ نيـسان (إبريـل) ١٩٥٧. فعهد إلى الدكتور حسين فخري الخالدي بتأليف الوزارة والتي لم تـستمر سـوى عشرة أيام بعد أن أبلغه أعضاء الحزب الوطني بعدم التعاون معه. ولأول مرة في تاريخ الأردن، ظهرت نزعة العزوف عن قبول الوزارة، ولم يكن ذلك العـزوف لأسباب عقائدية أو مبدأية، وإنما خشية التورط في تخمل المسؤولية. وعلى أثـر استقالة وزارة الخالدي، تألفت وزارة إبراهيم هاشم، وأعلنت الأحكـام العرفيـة، وبدأت البلاد تتجاوز عهد الاضطراب والفوضى[١].

---

(١) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٢٠٢-٢١٥. مستوى التعليم لدى أعضاء المجلس النيابي الخامس.

جرى في عهد هذا المجلس تعديلات لبعض مواد الدستور في سنة ١٩٥٨ بمناسبة قيام الاتحاد بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية. كذلك أدخلت بعض التعديلات على قوانين وأنظمة الانتخاب لمجلس النواب بحيث زيد عدد أعشاء مجلس النواب عشرة، فأصبح عدد أعضاء مجلس النواب خمسين عضواَ، ومددت مدة المجلس سنة واحدة. وتبعاً لذلك أصبح عدد أعضاء مجلس الأعيان خمسة وعشرين عضواً. وقد طرأت على هذا المجلس تغيرات كبيرة منها: فصل تسعة أعضاء من مجلس النواب لصدور أحكام بحقهم، ويحصل الفصل بتوصيت ثلثي أعضاء المجلس، مما استدعى إجراء انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة. ثم انتخاب بعض الأعضاء بقرار من المجلس ليكونوا أعضاء في الاتحاد العربي مما استدعى إجراء انتاخابات فرعة لملء مقاعدهم الشاغر. وأخيراً إعادة نيابة بعض الأعضاء الذي انتخبوا ليكونوا أعضاء في مجلس الاتحاد العري بعد حله[1].

عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة سليمان النابلسي ظهر الإلتئام التام والتعاون بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية وبرز ذلك من خلال كلمات بعض أعضاء المجلس في جلسة الثقة والتي بدأها كامل عريقات عن (المستقلين)

السنوي	نواب الضفة الشرقية	نواب الضفة الغربية	المجموع
الابتدائية	٢	١	٣
الثانوية	٦	٧	١٣
الجامعة	١١	١٢	٢٣
أمي	١	٠	١
غير معروف	٠	٠	١
مجموع	٢٠	٢٠	٤٠

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

قائلاً: "لقد ظهر البيان الوزاري مستوعباً لأغلبية أماني الأردن ملكاً وحكومة وشعباً مما يجعلني أمنح ثقتي للحكومة".

وقال فائق عنبتاوي (عن المستقلين) لا أرى ما يمنعني من منح الحكومة الثقة وإني أعلن إنني أمنحها الثقة حتى يسير الأردن في خدمة الأمة والوطن وعلى الحكومة والمجلس أن يعلما أن الشعب يستطيع في كل وقت أن يحطم المجلس إذا تهاون في مراقبة الحكومة وأن يحطم الحكومة إذا تغافلت عن تحقيق وعودها.

وقال سعيد العزة من الحزب الوطني الاشتراكي: "... وخاض الشعب الأردني معركة الانتخابات الأخيرة فجاءت صورة حية للنضال من أجل أهدافه وميثاقه الوطني انبثق عنها هذا المجلس الوطني وانبثقت عنه هذه الحكومة الوطنية ... وإنني بلسان الحزب الوطني الاشتراكي ونوابه أؤيد سياسة الحكومة وأمنحها الثقة".

وقال محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام للإخوان المسلمين: "إن اهتمام العرب بالإسلام وإحلاله المكان اللائق به هو ضرورة قومية لا يحاربها إلا عدو أو جاهل ... إننا نقابل بالارتياح ما سجلته الحكومة على نفسها وقطعت به عهداً أن لا تتوجه في جميع أعمالها إلى ما قد يشتم منه رائحة الحزبية أو المصالح الشخصية بالرغم من إغفال الحكومة للتعرض للنواحي الصحية والزراعية والاجتماعية والتربوية ونظراً لدقة الظروف نعطي هذه الحكومة الثقة"(١).

وفي الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٢ تقدم ستة عشر نائباً باقتراح من أجل العمل على إصلاح الجهاز الإداري ووافق المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح وتداول الأعضاء هذا الموضوع في كلماتهم فجاء في كلمة أحمد الداعور "أن موضوع البحث هو إصلاح الجهاز الإداري الوضع الداخلي في البلاد ومعنى ذلك أن الوضع الداخلي في فساد وفوضى متأتية من سوء الأعمال الصادرة

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧، ص ٣٣-٤٢.

من الموظفين. فالإصلاح لم يتم بإبدال موظف بآخر وأم الإصلاح الحقيقي أن توضع العقيدة في الشعب أي أن يعمل على إحياء مبدئه وهو الإسلام".

وقال عبد القادر الصالح (الجبهة الوطنية): "إذا صح أن هذا المجلس يمثل الشعب فمعنى ذلك أن الشعب كله يعتقد فساد الجهاز الإداري والوضع الداخلي وأنه يشكو من ذلك ويطلب الإصلاح. وهذا الفساد كما أنه عام فهو قديم والشكوى منه قديمة. وإن من الواجب وضع قانون للإصلاح الإداري يعتمد على تنقية الضمائر وتربية المواطنة الصالحة. فوافق المجلس على ضرورة الإصلاح الإداري بوضع القوانين المطلوبة لذلك"(١).

كما أكد البيان الذي تقدمت به حكومة هزاع المجالي في ٥٩/٦/٣ على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري والذي جاء فيه: "... إن أبرز العوامل التي أدت إلى تشرب الضعف إلى بعض أجزاء هذا الجهاز تتلخص فيما يلي:

أولاً: المحسوبية والساطية بأشكالها النفعية والشخصية والحزبية.

ثانياً: وجود قلة من المنتفعين خارج جهاز الحكم استطاعت بما تملكه من مؤثرات أن تؤثر على بعض أجزاء الجهاز الإداري وتحرفه عن العدل والاستقامة.

ثالثاً: عدم وجود ضمانات قوية تضمن للموظف القدير الحق والاستقرار النفسي والمادي وتضمن للموظف حقه الطبيعي في عدل الجزاء والمكافأة.

إن برنامجنا لمعالجة وإصلاح الجهاز الإداري يتكون من شقين:

الأول: القضاء على المحسوبية النفوذية والحزبية قضاءاً مبرماً وقطع أيادي المنتفعين الذي يستخدمون الجهاز لمأربهم ومصالحهم الشخصية سواء كان هؤلاء داخل الجهاز أو خارجه.

الثاني: إقامة وسائل تنفيذية تؤمن تحقيق هذه الأهداف لإعادة بناء الجهاز

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٢، ص ٣٦-٣٨.

الإداري على أسس تكفل العدل وتساوي الفرص وتؤمن الاستقرار النفسي لكافة أفراد الجهاز الإداري. وقد أيد أعضاء المجلس الحكومة في سياستها وبرنامجها وأكدوا على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري. فقال عضو المجلس جودت المحيسن: " ... إن المحسوبية بأنواعها سببت تسرب عدد من الموظفين لا يملكون المؤهلات الفنية والعلمية إلى جهاز الدولة وسببت نكسة أصابت بوئسها المؤهلين من انفراد الجهاز وأضعفت انتاجهم وعمقت المحسوبية الحزبية اتجاهات الفوضى والفساد، وإن الحكومة في برنامجها لإصلاح الجهاز الإداري قد وضعت العلاج الشافي له".

وقال فائق العنبتاوي: "... إن أساس علة الجهاز الإداري هو وجود بعض المنتفعين ممن يملكون وسائل الإغراء فقد استطاعت هذه الفئة في الجو الذي أنتجته المحسوبية وعدم تأمين الاستقرار النفسي استطاعت هذه الفئة أن تجد لها بعض الأنصار داخل الجهاز لمساعدتها على تحقيق منافعها الشخصية ... إنني أؤيد الحكومة بضرورة انتهاج الحزم والجدية لإصلاح الجهاز الإداري"[(١)].

وجاء اقتراح ثروت التلهوني في الجلسة المعقودة بتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ دليلاً على استمرارية المجلس في حث الحكومة على الإصلاح. حيث قال في اقتراحه "إنني اقترح على المجلس الكريم تشكيل لجان مختلفة من المجلس وظيفتها القيام بزيارات دورية للوزارات والاستماع للشكاوى ومراقبة كل ما يختص بالصرف وسير الأمور هناك من كافو النواحي ... إن الأمة تسجل عليكم كل صغيرة وكبيرة ولا تجعلوا همكم الكسب الآني بالخطب الرنانة ولا بالمعارضة السلبية حتى يقال فلاناً معارض. إني أدعوكم إلى العمل الجدي،

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، تاريخ ١٩٥٩/٦/٣، ص ٢١٤-٢١٧.

أدعوكم إلى خدمة أبناء بلدنا والرفع من شأنهم"[1].

وتوالت جهود المجلس من حيث الحكومة على إنجاز المشاريع التي من شأنها رفع مستوى الحياة الاقتصادية والتي بدورها تساهم في تطوير البلاد في شتى المجالات. وتأكد ذلك عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني في الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ حيث جاء في كلمة كامل عريقات: "إنني أرجو الحكومة أن تعمل جاهدة على تنفيذ المشاريع الاقتصادية لتحقق للبلاد الوسيلة التي بها تتطور جوانب الحياة الأخرى العلمية والفنية والعسكرية والاجتماعية".

وقال صالح المجالي: "... ما افتتحت دورة من دورات هذا المجلس الأربعة الماضية وما جاء عهد من عهود الحكم التي رافقتها إلا وتبارى النواب بخطابات الافتتاح وجلسات طرح الثقة بالحكومات والتي تغض بعشرات الاقتراحات والمشاريع فتجيبهم الحكومات في حينه بكل كياسة ولباقة بعدالة طلباتهم وإمكانية تنفيذها في المستقبل القريب، حتى إذا ما حصلت على الثقة ومارست صلاحياتها ومضى الوقت وطالب النواب بالوفاء بالوعود لجأت إلى حجة ضآلة المخصصات تارة وإلى قبول طلب التأجيل إلى الوقت المناسب تارة أخرى إلى أن ينتهي عهدها، وهكذا دواليك، من هنا فإنني أطلب من الحكومة تنفيذ ما وعدت به من مشاريع اقتصادية لتجاوز الضآلة المادية التي تقف عثرة في وجه تطور هذا البلد".

ودعا عضو المجلس الدكتور داود الحسيني إلى ضرورة التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في سبيل تحقيق مصلحة الأمة ورقيها فقال: "... إن الحياة النيابية والانتخابات البرلمانية مدرسة يتكون فيها الرأي العام وتنضج مع الوقت الأفكار الشعبية السليمة، ففي مقدور النائب أن يجعل من نيابته عن الأمة فرصة صالحة للإرشاد والإصلاح فيسهر على المصالح العامة ويرفض

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٧، ص ١٧١.

المطامع الشخصية وبهذه المعاني السامية لا بد أن تمهد الطريق لازدهار الأمة وسيادتها والحكمة كل الحكمة أن تغرس الحكومة التي تجري في زمنها الانتخابات النيابية هذه المعاني وتوجه المواطنين توجهاً سديداً لا أن تقتل في نفوسهم كل أمل في التقدم النيابي السليم ....، ففي حياتنا الاقتصادية والثقافية والسياسية الحاضرة المملوءة بالمشكلات والمصاعب والتي تتطلب الحلول في جو مليء بالحرية والصراحة والإخلاص وتبادل الرأي السليم تحت قبة برلمان نوابه انتخبهم الشعب، نواب يناقشون ويعترضون، ولا بد لنا من حكومة قوية ثابتة تتحمل الأعباء وتنجز الأعمال وتحمل المناقشات ومسؤولية ما تقول وما تعمل، لا أن تحتمي وراء الدستور بحل المجلس أو فصل نائب أو سجنه ولكن لا بد من المشاركة وتشاطر المسؤولية بين السلطتين لتنجز الأعمال ويرتفع شان البلاد"[١].

المجلس النيابي السادس (١٩٦١-١٩٢)

ظل المجلس النيابي الخامس يمارس مسؤولياته إلى أن أنهى مدته الدستورية في ٢٠/١٠/١٦١. وجرت انتخابات المجلس النيابي السادس بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦١ والذي تم في عهده تعديل قانون الانتخاب بحيث زيد عدد مقاعد الدوائر الانتخابية فأصبح عدد أعضاء مجلس النواب ستين بدلاً من خمسين، وتبعاً لذبك زيد عدد أعضاء مجلس الأعيان فأصبح ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين. ويرى الدكتور كامل أبو جابر أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة هو من أجل أن يصبح التسلط أسهل على مجموعة كبيرة غير منتظمة بما هو بمجموعة صغيرة محكمة الأطراف[٢]. ولكن الحقيقة والواقع غير ذلك فإن زيادة الأعضاء جاءت من منطلق تمثيل البلاد تمثيلاً حقيقياً في ضوء الزيادة السكانية وحتى يكون النائب على إطلاع دائم وقريب من احتياجات من مثلهم. وقد جرت في فترة هذا المجلس تطورات سياسية ودستورية هامة فقد تشكل

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الخامسة لمجلس النواب الخامس، تاريخ ٨/١١/١٩٦٠، ص ٧٤-٧٧.

(٢) د. كامل أبو جابر، "المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة بالتطور السياسي"، ص ٢٦.

مجلس الأعيان مرتين بسبب استقالة المجلس الأول الجماعية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٨ لإتاحة الفرصة للملك لإعادة النظر في تشكيل المجلس، وتم تعيين أعضاء المجلس الجديد في ١٩٦٢/١١/٢٩. ثم انتخاب أعضاء مجلس النواب مرتين. فقد حل المجلس الأول بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١ بحجة انعدام التعاون بين المجلس والسلطة التنفيذية والذي لم يبرر خلال مناقشة المجلس للبيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة بهجت التلهوني في ١٩٦١/١١/٢١ وإنما تضمن الاستحسان والثقة الكاملة بالحكومة وتأييدها على بيانها من خلال كلمات الأعضاء التالية:

السيد أحمد اللوزي: " ... لقد جاء بيان الحكومة ميثاقاً جامعاً لسياسة الأردن الداخلية والخارجية، كما جاء شارحاً ومفصلاً رسالة هذا البلد. وإنني أقرر في موقفي هذا أن الحكومة قد كانت وفية لأهداف الأردن أمينة على رسالته منذ اضطلاعها بالمسؤولية ... وإنني بوحي من الضمير وتقدير المسؤولية والواجب أمنح الحكومة الثقة".

وقال السيد فطين طهبوب: "... لقد كان ما ذكر في البيان الوزاري والدال على الأعمال التي تسعى الحكومة إلى إنجازها مما يحتم علينا أن نرسل تحية إعجاب وإكبار لدولة رئيس الوزراء وزملائه الوزراء الكرام، الذي يعملون مخلصين مستهدفين خدمة هذه الأمة ... وعلى هذا فإنني أمنح الوزارة ثقتي".

وقال نعيم طوقن: "... إن البيان الوزاري تضمن الخطوط العريضة للسياسة التي ستنتهجها الحكومة وهي رفعة هذا الوطن وكرامته مستنيرة بالتعاليم السماوية ... لجميع ذلك وبما أن سياسة الحكومة الداخلية والخارجية تتمشى مع مصلحة الأمة والوطن فإنني امنحها ثقتي"(١).

وسار المجلس على منوال ما سبقه من مجالس في توجيه الأسئلة للحكومة بِشأن الأمور العامة، فجاء بصدد التعليم وإنشاء الجامعة الأردنية سؤال من

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس، تاريخ ١٩٦١/١١/٢١، ص ١١٩-١٢٨.

العضو ضيف الله الحمود: "... أوجه سؤالي هذا إلى معالي وزير التربية والتعليم ليتكرم مشكوراً بالإجابة على هذا السؤال: المواطنون مختلفون في الرأي، حول إنشاء جامعة علمية في الأردن، فمنهم من يستعجل إنشاءها، ومنهم الذي يرى الخطأ في السرعة، في حين يرى آخرون بأنه لا ضرورة لها لعدم توفر المال، والمدرّسين، ولأهمية هذا الموضوع، فإنني أرجو بيان رأيكم مدعماً بالدراسات الموجودة في الوزارة، وبكشوف تبين أعداد طلابنا الجامعيين في الخارج، والمبالغ التقديرية التي تصرف عليهم". فجاء رد وزير التربية والتعليم فيما يلي: "... أن تأسيس جامعة أردنية أو كليات جامعية من المستوى الرفيع سيؤمن للبلاد سد حاجاتها من المعلمين وموظفي البحث العلمي والإرشاد الزراع وموظفي الدوائر الحكومية وبدون تحمل نفقات باهظة. وإن مخطط السنوات الخمس للتنمية أقر ضرورة تأسيس الجامعة لرفع مستوى الإعداد للكوادر المؤهلة في كافة التخصصات وتألفت لجنة ملكية لدراسة برامج إنشاء الجامعة وتوفير كل احتياجاتها على أن تنتهي هذه اللجنة من أعمالها قبل ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢"(١).

المجلس النيابي السابع (١٩٦٢-١٩٦٣)

جرت الانتخابات لمجلس النواب السابع بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ ومارس نشاطه في دوره الموكول إليه في خدمة البلاد ودعوة الحكومة للقيام بواجباتها، وظهر ذلك من خلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة وصفي التل في ١٩٦٣/١/٦ والذي تضمن في السياسة الداخلية أن الحكومة تهدف إلى تعزيز الحكم المحلي وتخليص مسؤوليات الأسرة الأردنية من القيود البغيضة للمركزية وإشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات العمل والبناء وضمان الحريات الإيجابية وتقوية الجيش الأردني وإشاعة العدل واختصار السبل إليه وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وبصدد سياسة الحكومة مع الأمة العربية أكد البيان أن الحكومة تؤمن

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس، الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس، تاريخ ١٩٦١/١١/٢٤، ص ٥٣٩-٤٥٢.

بأن الكيان الأردني كان وما زال مركز تجمع الأحرار العرب والتقاء أمانيهم القومية. وأن ذرى المجد والكفاح العربي في سبيل التحرر والوحدة والحياة الأفضل. وستبقى قضية فلسطين قضية الأردن الأولى لا يفرط في حق من حقوقها ولا يعز البذل والعطاء من أجلها. وأن سياسية الحكومة الخارجية تنبثق من الرغبة الأكيدة في التعاون مع الهيئات الدولية والحكومات الصديقة على هدى الكرامة والتكافؤ والمصالح المتبادلة والخير المشترك والعمل لإقرار دعائم الحق والعدل والسيادة القومية. وعند مناقشة المجلس للبيان ورد على لسان شكيب الجيوسي: "أويد كل التأيد ما جاء في بيان الحكومة من إعطاء المرأة الأردنية حقها في التصويت في الانتخابات النيابية ورأى أن الوقت قد حان لتمارس المرأة الأردنية هذا الحق ... إنني وللأسف الشديد دهشت عندما وجدت أن بيان الحكومة لم يتعرض إلى الخطوط الأمامية التي يريد اليهود أن تخلى من سكانها ليحتلوها بعد أن أخذوا أراضيها ومياه شربها ... لذلك أرى أن الواجب الأول على الحكومة أن توفر لسكان هذه القرى سبل العيش الشريف، وأن تزودهم بجميع مقومات الحياة، وأن تهيئ لهم فرص العمل لكي يبقوا في قراهم يمارسون إنتاجهم ونشاطهم في تعمير المنطقة وتطوريها".

وقال عاكف الفايز: "... لما كان الرخاء الاقتصادي هو الدعامة الأساسية للوطن، ولما كانت التنمية في حقول الزراعة والإنتاج تساعد على رفع مستوى هذا البلد ... فإننا نطلب من الحكومة أن تعمل على زيادة وتحسين الدخل العام للدولة بخلق المشاريع واستغلال الموارد الطبيعية، كما نطالب الحكومة باتخاذ كافة الاحتياطات السريعة لمواجهة حالة الجفاف ونتائجه الخطيرة لما يصيب الثروة الزراعية والحيوانية. ونجد من واجبنا مطالبة الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أوضاع الموظفين العامة والتي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعاشي لهم".

وقال محمد الخمشان: "... إنني أرى أن الحكومة لم تنجح في تطبيق قانون تنظيم جهاز الدولة، ولم تصل يد الحكومة إلى بعض الموظفين الذين كان

ينبغي أن تنالهم يد العدالة وجرى الاعتداء على بعض الأبرياء كما لم تقم الحكومة وزناً للدستور وعي تصدر عشرات القوانين المؤقتة التي تحتمل التأجيل خلافاً لتصريح دولة الرئيس أمام مجلس النواب السابق"(١).

حل هذا المجلس بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢١ بسبب عدم منح وزارة سمير الرافاعي الثقة الدستورية، حيث مارس المجلس حقه في حجب الثقة عن الحكومة وبرز ذلك من خلال مناقشات الأعضاء للبيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة سمير الرفاعي في ١٩٦٣/٤/٢٠ طالبة الثقة على أساسه. فجاء في كلمة كامل محي الدين: "... في هذا اليوم الذي يستفتى فيه ممثلو الأمة للاقتراع على الثقة بالحكومة، لا بد لي من إشارة إلى وجوب تعديل الدستور لضمان إبداء الآراء بصراحة تامة حتى يتسنى لهذا البلد الاستفادة من الآراء النافذة والنقد الموجه البناء، وهذا لا نستطيع ضمانه إلا في ظل دستور يضمن للمجلس هيبته وبحفظ بقاءه لتكون السلطة التشريعية موجهة ومراقبة للسلطة التنفيذية لأن الأولى تنبثق من صميم إرادة الشعب والشعب مصدر السلطات. لهذا وجب أن يضمن الدستور عدم التوليح أو التهديد من قريب أو بعيد بحل السلطة التشريعية إذا ما وقفت في وجه السلطة التنفيذية أو حجبت الثقة عنها. إفما آن يلبس هذا البلد ثوبا جديداً لم تمتد إليه مآسي الأحكام العرفية وأحزان السجون والتشديد. وإلى أن تتحقق هذه المطالب أحجب الثقة عن الحكومة".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني السابع، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع، تاريخ ١٩٦٣/١/٦، ص ١١٦-١٢٤. وجاء في بيان الحكومة أن برنامجها لإصلاح الجهاز الإداري يقتضي رسم الخطط وتنفيذها لإيجاد جهاز حكومي سليم تتوافر له الكفاءة والأمانة النزاهة والعلم الغزير والرغبة الصادقة في خدمة الشعب وتيسر أموره، وضمان سلامة هذا الجهاز من المحسوبية والحزبية والشوائب والشبهات، والتي لوجودها الزمني دور كبير في وضع العراقيل أمام إصلاح الجهاز الإداري منذ عقد وزارات سلفت، ولا بد لتحقيق الإصلاح فترة زمنية وتربية وطنية يشعر فيها الجميع أنهم أبناء أسرة متعاونة متكافئة، على أن يصحب ذلك من جانب الحكومة تقدير سخي كريم للعمل المنتج السليم. ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السابع، تاريخ ١٩٦٣/١/٦، ص ١١٣-١١٥.

وقال الدكتور أحمد خريس: "... جاء في البيان الوزاري ما يلي (إننا سنعمل على تأمين العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف ...) هذا القول الفضفاض والذي لا يلزم الحكومة بشيء لا يمكن أن ينعش المعنيين به، فالعامل لا يكفيه الكلام، فهنالك خطوات إيجابية فعالة يحسن بالحكومة تبينها، وإل فلا نصيب له في هذه الحكومة، فمن حق العامل أن يمثل في مجالس إدارة الشركات وأن يتقاضى قسطاً معقولاً من أرباحها، فإذا كانت الحكومة جادة في إنعاش العامل فما عليها إلا تبنى ما أسلفت ... فالعامل لا ينعشه زيادة وزير الشؤون الاجتماعية للمصنع والنقابة ... إنني لن أثق بهذه الحكومة".

وقال نجيب الأحمد: " ... تقدمت هذه الحكومة ببيانها الوزاري الذي اشتمل على الكثير من الوعود الداخلية منها والخارجية وإذا جاز لنا أن نناقش هذا البيان فإني أجد أنه لا يخرج عن مضمون بيانات الحكومات السابقة والعبرة بالأعمال لا بالأقوال.. فإذا كانت هذه الحكومة ترغب في العمل وفق بيانها فعليها أن تثبت حسن نواياها. وباسم الشعب نطلب من هذه الحكومة أن تتنحى عن الحكم وبذلك تؤدي خدمة للوطن تشكر عليها. وإلا فإني أحجب ثقتي عنها".

وعندما جرة التصويت على الثقة بالحكومة لم يكن لدى الحكومة سوى أحد عشر صوتاً، في حين حجب الثقة عن الحكومة بقية أعضاء المجلس من أصل ستين عضواً.

فما كان من رئيس الوزراء إلا أن قال: "لقد أقسمنا يميناً بالمحافظة على الدستور، فاحتراماً للدستور، ونزولاً عند رغبتكم، أعلن أن الوزارة سترفع استقالتها إلى الملك هذه الليلة"[١].

إن تاريخ المجلس النيابي الأردني لم يسجل إلا سابقة واحدة في حجب

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السابع، الجلسة السابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب السابع، تاريخ٢٠/٤/١٩٦٣، ص ١٠٥٨-١٠٧٥.

الثقة عن الحكومة وهي حكومة سمير الرفاعي. وكانت أول سابقة في المجلس النيابي الأردني.

المجلس النيابي الثامن (١٩٦٣-١٩٦٦)

عهد إلى الشريف حسين بن ناصر بتأليف وزارة جديدة وقد أشرفت هذه الوزارة على إجراء الانتخابات النيابية في ١٩٦٣/٧/٨ للمجلس النيابي الثامن. ومارس هذا المجلس مهماته في حث حكومة وصفي التل على النهوض بالمصالح العامة للمواطنين. ففي جلسة المجلس المعقودة بتاريخ ١٩٦٥/١١/٤ تقدم نواب الكرك (سابا العكشة، صالح المجالي، عمران المعايطة، صلاح السحيمات) بموضوع فتح وتعبيد طريق القطرانة – الكرك وإصلاح طريق الموجب، والطالبة بتعديل تعليمات التأمين الصحي، حيث أن التعليمات جاءت مناقضة لمصلحة الفقير كما يقول هؤلاء النواب[١].

كما ناقش مجلس الأمة الثامن مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين. وتضمنت كلمات أعضاء مجلس الأعيان ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمكفوفين. فجاء على لسان عضو المجلس عبد الرحيم الشريف: "... يجب أن تكفل الدولة تعليم المكفوفين وتوفير كافة الفرص لتحقيق ذلك وتلتزم بواجب إنشاء معاهد مهنية خاصة تعلم فيها الصناعات أو أية مهنة أخرى يمكن للمكفوفين الاكتساب منها".

وقال رياض المفلح: "... يجب أن تلزم الحكومة الوزارات والشركات باستخدام المكفوفين بنسبة ٢,٥٪ من عدد موظفيها وعماله، وأن يسري حكم هذا الالتزام على كل مؤسسة أو شركة أخرى يزيد عدد عمالها وموظفوها عن العشرين شخصاً. وعلى ديوان الموظفين أن يتيح الفرص لتوظيف ذوي

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٥/١١/٤، ص ٢٢٧-٢٢٩. وتأتي أهمية طريق القطرانة – الكرك، وطريق الموجب كما حددها النواب في تأمين الاتصال بين الكرك والعاصمة عمان، وتشجيع الزراعة والاستقرار وبعض النشاط الاقتصادي.

المؤهلات العلمية من المكفوفين على قدم المساواة مع البصرين"[١].

وتمثل نشاط المجلس في حث الحكومة على إيلاء جميع المجالات والأنشطة في البلاد مزيداً من الرعاية والاهتمام من خلال مناقشة الموازنة لعام ١٩٦٧/١٩٦٦ حيث قال عضو المجلس إبراهيم كريشان: "... إنني أطالب أن تحول الواردات في الميزانية دون إرهاق المواطن الأردني بفرض أية ضرائب أو زيادة الرسوم لأن المكلف الأردني أثقل كاهله بالضرائب وزيادة الرسوم وأصبح في وضع لا يساعده على تحمل أكثر من ذلك وعلى الحكومة أن تعتمد في زيادة وارداتها لتغطية العجز وتنمية مصادر الدخل على الثروات الطبيعية والمعدنية والأثرية والسياحية التي تعتبر من أهم مصادر دخل الأردن ... أما من جهة النفقات الإنمائية المخصصة للمشاريع الإنمائية ذات الجدوى الاقتصادية خاصة وأن البلاد ما زالت بحاجة إلى المزيد من وسائل العمران والتقدم لتحقيق مزيداً من الازدهار".

وقال وصفي ميرزا: "... الموازنة هي صورة لسياسة الدولة ونشاطها والمبالغ التي ترصد تعبر عن اتجاهات الدولة في جميع الميادين. لهذا اقترح على الحكومة أن تعتمد في إعداد الموازنة على أسس ثابتة، وأن توضع النفقات بمقدار الواردات، وأن تؤمن للمشاريع الإنمائية والعمرانية، وأن تطبق أسلوب الأفضلية في تنفيذ المشاريع".

وقال محمد بشير الغزاوي: "... إن لي بعض الملاحظات الحيوية والمهمة أود طرحها على الحكومة أولاً: دعوة الحكومة للعمل على تشجيع الصناعات المحلية وذلك بشراء اللوازم الحكومية منها ما دانت هي متوفرة وصالحة والتي كثيراً ما تفوق بجودتها الصناعات الأجنبية فنوفر بذلك على الأقل أجور النقل الباهظة وفرق أجور الأيدي العاملة. ثانياً: متابعة مشروع البوتاس ليظهر إلى حيز الوجود بعد أن أكل الدهر عليه وشرب أعواماً عديدة لكي يكون مصدراً

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الخامسة من الدورة الثالثة لمجلس الأعيان الثامن، تاريخ ١٩٦٦/١/١٨، ص ١٨٥-١٩٠.

ضخماً ومورد وموردا ماليا يعود والخير على البلاد عند استغلاله وكذلك متابعة التنقيب عن البترول والاتفاق مع أي جهة كانت ضمن شروط مشرفة وفي حالة عدم وجود هذه الجهة الحسنة النية تقوم الحكومة بهذه العملية على نفقتها وتحت إشرافها لا سيما ونحن نملك الخبرة المحلية والعربية. ثالثاً: الإقلال من إحالة الموظفين على التقاعد إلا لمن يثبت عدم استطاعته وذلك لأن الخزينة تتكلف مبالغ متزايدة وهي بحاجة إليها لسد قسم من عجزها"(١).

المجلس النيابي التاسع (١٩٦٧-١٩٧٤)

جرت الانتخابات النيابية للمجلس التاسع في ١٥ نيسان (إبريل) ١٩٦٧. الذي أبدى حثه ومساندته للحكومة للقيام بمسؤولياتها بما يخدم الوطن والمواطن وبرز ذلك من خلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة سعد جمعة في الجلسة المعقودة بتاريخ ١١ أيار (مايو) ١٩٦٧. حيث تحدث عضو المجلس خالد الحاج حسن قائلا: "... أما وقد اعتمدت الحكومة برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية أساساً للسياسة الإنمائية وخطة للعمل في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، والمالية، والعمرانية، والثقافية، والتزمت به، تهدف لزيادة الدخل القومي الذي من شأنه تحقيق استقلال مالي لبلدنا، فإننا نرى عزم الحكومة على إعادة تقييم هذا البرنامج على ضوء مقتضيات المصلحة العامة ... إننا نبارك خطة الحكومة في مختلف مجالات التنمية والتطوير بدفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام".

وقال عبد الله الخطيب: "... إن ما جاء في بيان الحكومة من تأكيد وإيمان بأن تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية هو قاعدة أساسية من قواعد الحكم الصالح في أي بلد ديمقراطي وبأن الحكومة ستحافظ على هذه القاعدة، وتنتهجها وتسترشد بها، فإن هذا التأكيد من الحكومة يحدو بهذا المجلس لأن يتعاون بكل إخلاص مع الحكومة في تطبيق برنامجها ... إن منهاج الحكومة في

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٦/٤/١٦، ص ٦٠٦-٦١٧.

الحقل الداخلي يتوقف نجاحه إلى حد بعيد على توفر بعض الأمور منها: كفاءة القائمين على تنفيذه، تجردهم وإخلاصهم وبعدهم عن الأنانية، وإيمانهم بأنهم خدام للشعب وليسوا ساداته. ولتأمين ذلك فعلى الحكومة أن تراجع أجهزتها وتنفي تلك الأجهزة من شوائبها وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب دون أي اعتبار آخر".

وقال رزق البطاينة: "... إننا نطالب الحكومة – انطلاقاً من وعدها بالعمل الجاد لتوفير العيش الكريم للمواطنين – بالعمل السريع على القضاء على موجة الغلاء السائدة الآن فيما يتعلق بالمواد الغذائية والسلع الضرورية وذلك بإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عن المستورد منها والعمل على توفير الناقص منها كما نطالب الحكومة بوضع خطو سريعة لمراقبة الأسعار ومحارة الاحتكار والاستغلال ومراقبة الصناعات الأهلية وتوجيهها توجيهاً سليماً بعيداً عن الجشع والتحكم ... وتعميق الشعور بالمسؤولية وتشجيع الإخلاص الواعي المسؤول لدى عناصر جهاز الدولة ومراقبتهم مراقبة دقيقة في تصديق واجباتهم بمنتهي التجرد والنزاهة ... وخلق جو من الثقة بين الشعب والحكومة"(١).

ولم يمر وقت طويل على قيام هذا المجلس حتى وقعت نكبة حزيران (يوليو) ١٩٦٧ باستيلاء القوات الصهيونية على الضفة الغربية من الأردن وسيناء ومضائق تيران المصرية ومنطقة الجولان السورية. فأعلنت الأحكام العرفية في المملكة الأردنية الهاشمية وأجلت جلسات مجلس الأمة لمدة شهرين اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١(٢).

هكذا كان مجلس الأمة الأردني خلال الحقبة التاريخية الممتدة من عام ١٩٤٧ وحتى عان ١٩٦٧، حيث فوضتهم الأمة ليكونوا لسان صدق لها يسعون في خيرها ويتكلمون باسمها ويقرون من القوانين ما يجب أن يكون من وكيل

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع، الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب التاسع، تاريخ ١٩٧٤/٤/١١، ص ٦٢-٧٠.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع، الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٠، ص ٢٩٦.

أمين لموكل وضع في عنقه تلك الأمانة المقدسة، لكل ذلك بات مجلس الأمة أداة للمراقبة ومنبراً للحوار والمناقشة والتوجيه، وجهازاً للتنظيم والبناء بحثه ودعوته السلطة التنفيذية لانتهاج ما فيه الصلاح والفلاح للبلاد.

مجلس الأمة والحريات العامة

تعتبر الحريات العامة ركناً أساسياً لإقامة الحكم السليم وعنصراً هاماً في بناء الأمة وضمان تقدمها. وإن تحقيق الأماني وبلوغ الأهداف لا يتم إلا لمجتمع حر سليم واع، يمارس الحرية المسؤولة بإيجابية مستمرة ويتفاعل الفرد من خلالها مع سائر أعضاء مجتمع تفاعلاً يشد الجميع إلى الغاية الوطنية السامية، ويدفعهم لبلوغ الأهداف القومية الجلية.

الحرية الفردية

لا تختلف الأردن عن بقية الأقطار العربية الأخرى التي بقيت أحكام الطوارئ قائمة فيها منذ استقلالها الوطني، وإن كانت أحكام الطوارئ هذه تتمايز من حيث مدى ما تسلب المواطن من الحرية والحقوق ومن حيث ما تعطي الحاكم الصلاحية. كانت حالة الطوارئ تعلن في الأردن بين الحين والآخر منذ قيام الإمارة في شرق الأردن. إلا أن تشريع الطوارئ أخذ صفة الثبات منذ عام ١٩٣٥ بصدور قانون الدفاع.

ومنذ قيام المجلس النيابي الأول. دعا إلى تحقيق الحرية الشخصية في الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٤٨/١١/٦. فتحدث عضو المجلس شفيق الرشيدات قائلاً: "... مع العلم بأن الدستور أعطى الحق لكل مواطن أن يشتكي بما يتراءى له، إلا أن طريقة النفي والسجن طريقة قاسية وقديمة، ما زالت قائمة ... وأن حرية الق والرأي والشكوى مصونة من الدستور".

وقال عاكف الفايز: "... إن تقديم الوثائق والطلبات من قبل أفراد الشعب للمجلس النيابي هو حق دستوري مقدس ... وإن حرية القول

والكتابة والفكر مضمونه بحكم الدستور والقانون. نطالب بالإفراج عن السجناء وتحقيق طالباتهم وصيانة حرياتهم"[١].

وأكد المجلس النيابي الثالث عند مناقشة لبيان حكومة توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٩٥٢/١١/١١ على ضرورة إطلاق الحرية الفردية كما جاء في حديث عبد الله الريماوي: "... الحريات لم تطلق ... الأمة فوق الحكومة وإرادتها ومصلحتها هي الحق والحق فوق القوة"[٢].

أبدى المجلس النيابي الخامس تأييده لبيان حكومة سليمان النابلسي في ١٩٥٦/١١/٢٧ لتبنيه سياسة إطلاق الحريات العامة، فورد على لسان العضو يعقوب معمر: "... قال الحكومة بأنها ستقدم في وقت قريب التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحد من حرية المواطنين وتعيق نمو الحياة الديمقراطية النيابية وستستبدلها بقوانين تقدمية أخرى تتمشى مع سياسة الحكومة القومية التحررية ... وبموجب ما ذكرت فإنني أمنح هذه الحكومة ثقتي راجياً لها النجاح والتقدم لما فيه خير بلدنا ورفعته"[٣].

وبعد إعلان الأحكام العرفية في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٧ نتيجة المؤامرة التي كان يقودها علي أبو نوار وفوضى الأحوال وتخبط الأحزاب في أهدافها وسياساتها، جاءت مطالبة عضو المجلس فائق عتبتاوي بإطلاق الحريات الفردية لدى مناقشة المجلس لبيان حكومة إبراهيم هاشم في ١٩٥٧/١٠/٢٠ حيث قال: "... إن هذا العشب يطلب من الحكومة أن ترفع عنه الأحكام العرفية فوراً، لأن الملك حسين قال في خطاب العرش بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١: "لقد استتب الأمن وانتهى الاضطراب وتركز الاستقرار في هذا البلد ما دام الوضع

---

(١) د. جمال الشاعر، مصدر سابق، ص ١١٧-١١٨ وكذلك ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، تاريخ ١٩٤٨/١١/٦، ص ١١٣-١١٤.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث، تاريخ ١٩٥٢/١١/١١، ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧، ص ٣٢-٣٤.

هكذا فقد أصبح من الواجب أن تشعر الحكومة بان بقاء الشعب يرزح تحت أعياء الأحكام العرفية أمر غير طبيعي، ومخالف لخطاب الملك ولنص الدستور الصريح[١] وألغيت الأحكام العرفية في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

ولم يدخر أعضاء المجلس النيابي جهداً في مناشدة الحكومة على تحقيق الحرية الفردية، فجاء في حديث العضو نعيم طوقان عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني بتاريخ ١٩٦١/١١/٢١ قوله: "... لقد أمر جلالة الملك في خطاب العرش بالعفو عن عدد من المحكومين والموقوفين بجرائك مختلفة، نطلب من حكومتكم الرشيدة النظر في أمر الآخرين وشمولهم بالعفو أيضاً وإتاحة الفرصة أمامهم للعودة إلى صفوف المواطنين الصالحين أسوة بمن شملهم أمر جلالته".

وقال عبد الباقي جمو: ".... إذا لم يتوفر الأمن الداخلي لكل مواطن في بلده ويشعر أنه مؤتمن وأمين على نفسه، وعلى عرضه وماله ومصلحته، فإن هذا الفرد لا يمكن أن يكون لبنة صالحة في بناء الأمة ... إن دوائر الأمن بحاجة إلى إعادة النظر فيها والى تنظيمها بحيث تطهر من العناصر التي استغلت ظروفاً معينة واصطنعت أحوالاً غير حقيقة إشباعاً لرغبات شخصية أو الحصول على منافع مادية، مما أدى إلى زج الكثيرين من المواطنين في السجون، وظلمت كثير من الأسر بحجزه ولاة أمورها لا لشيء إنما لخدمة مصالح ذاتية وتحقيق رغبات آنية"[٢].

كما ورد في جلسة الثقة بحكومة سمير الرفاعي ١٩٦٣/٤/٢٠ ما يدل على عزم الأعضاء على تأكيد الحريات العامة حيث قال عضو المجلس الدكتور حاتم أبو غزالة: "... لقد ورد في البيان قول رئيس الوزراء ستكون نظرتنا إلى الفرد منبثقة من إيماننا بوجوب احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٠، ص ٥١.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس، تاريخ ١٩٦١/١١/٢١، ص ١٣٧-١٤٥.

الفكرية والعملية فيما لا يؤذي المجتمع والقانون ... كلام جميل ورائع يناقض بعضه بعضاً... هل إن احترام الفرد واحترام كيانه وحريته يؤديان إلى إيذاء الفرد للمجتمع ومخالفته للقانون أم أن كبت حريته وامتهان كرامته ومنع الانطلاقة الأصلية في نفسه للحرية والكرامة لا يجبران الفرد على تحدي القانون والتنكر لكل ما هو متعارف عليه من التقاليد الاجتماعية والإنسانية ... إنني أطالب بإيقاف كل الأعمال التي تحجب نور الحرية عن الفرد وتهدر كرامته وتنزع عنه حقه في النشاط الفكري الروحي الذي هو حق قدسي خلق بولادته".

وقال إسحق الدزدار: "... إن قانون الدفاع كان دائماً وفي أيدي الحكومات المتعاقبة ... الستر الذي استظلت به دائماً كان مقتضيات الأمن ومتطلبات الدفاع... ولكن لا رقيب ولا حسيب، وأرى أنه يتوجب على الحكومة الحاضرة أن تلغي قانون الدفاع. إن قوانين الدفاع لا يصار إليها إلا في حالات استثنائية وفي حدود المنطق والتعقل ولا أظن أن من الحكمة في شيء أن تبقى في حالات الهدوء والاستقرار"[١].

واستمرت جهود المجلس في حث الحكومة على تأمين حقوق الفرد وحريته، فجاء على لسان العضو محمد سالم الذويب عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة سعد جمعة بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١ قول: "... لقد أعلنت الحكومة إيمانها بالديمقراطية أسلوباً للحكم ونرجو أن يطبق هذا قولاً وعملاً... فمن واجب الحكومة أن تطبق الديمقراطية في المحافظة على اللامركزية فقد سمعت عن بعض السجناء الذي لا يعرف أهلهم عن مصيرهم شيئاً من جراء نقلهم من مناطقهم إلى مناطق أخرى يتعذر معرفتها والوصول إليهم, كما أنه ليس من الديمقراطية أن يضطر المواطن إلى قضاء الأسابيع الطويلة في المراجعات المتكررة للحصول على جواز سفر ... إن المواطنين يعانون صعوبات كثيرة ونرجو من الحكومة إيجاد الحلول السريعة لهذه الأمور التي تعطل المصالح وتلحق الضرر بالموطنين".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السابع، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع، تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١، ص ١٠٨٥-١٠٨٩.

وقال بشارة غصيب: ".... أرجو أن أوجه نظر الحكومة إلى أن تعمل على إعادة الطمأنينة والاستقرار لفئات الشعب وترسيخ قواعد الأمن والحرية، وأن تعيد للموظفين الحصانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها والتي امتدت اليد إليها فشوهتها حيث بات الموظف كقارب تتقاذفه الأمواج"(١).

لقد ركز مجلس الأمة في مسيرته وتفاعله مع السلطة التنفيذية على الحريات العامة باعتبارها حاجة أساسية من حاجات الإنسان الحياتية تمنحه الاستقرار والطمأنينة وتدفعه للعمل والعطاء بثقة وثبات، وبدونها يبقى أسير الاضطرابات والتقلبات وتتلاشى لديه كل بواعث الطموح والانجاز، والتي تورث المجتمع الدمار والانهيار.

حرية الصحافة

لم يدخر مجلس الأمة جهداً منذ قيامه بدعوة الحكومة إلى إطلاق الحريات العامة وصيانتها من المساس بها أو الاعتداء عليها. فأعطى اهتماماً عظيماً للصحافة التي هي رمز الحرية وعنوان الديمقراطية ورسالة الفكر واللسان والناطق المعبر لكل فرد في المجتمع. وبرز ذلك الاهتمام في مناقشات مجلس الأمة الأردني في دوراته المتعاقبة. فقد تحدث أعضاء المجلس الأول في الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣ حول موضوع حرية الصحافة أمر لا بد منه.. ولا بد من أن يركن إلى قانون المطبوعات عند محاكمة الصحفيين ولا يلجأ إلى محاكمتهم إدارياً".

وقال عبد الحليم النمر: "إذا كانت الحكومة لا تنظر للناس التي هي خادمة لمصلحتهم في كثير من الاحترام وتطبق عليهم القانون تطبيقاً سيئاً فلا معنى من إشاعة الفساد في الأمور ... إنني لا أرى سبباً لاستعمال قانون إدراري ضد الصحفي مهما كان الخطأ الذي ارتكبه في حدود مهنته فالمحكمة هي صاحبة الحق في النظر في جريمته وليس الوزير والموظفين".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٥/١١، ص ٦٨-٧٦.

وقال عبد الله نعواس: "حرية الصحافة من الحريات الأساسية.. يجب أن يكون بوسع الصحفي أن ينام مطمئناً إذا ما تقيد بنصوص القانون، وعلى الحكام أن يدركوا أن الدولة وجدت لخدمة الناس وكان يجدر بهم أن يوجهوهم ليجملوا رسالة الأمة"[١].

وفي إحدى جلسات مجلس النواب الثالث بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٥ طرح العضو رشاد مسودي السؤال التالي على الحكومة: "بما أن حرية الصحافة هي المادة التي تتألف منها الحياة الديمقراطية وبما أن مجلة الصريح هي إحدى الصحف الأردنية فإنني أطلب من الحكومة بيان سبب التعطيل؟ فأجاب مراقب المطبوعات والنشر (سعد جمعة): إن هذا الحق ممنوح للمراقب بموجب نظام الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ الصادر بموجب المادة الرابعة من قانون الدفاع سنة ١٩٣٥ والذي يقضي (بأنه لمراقب المطبوعات في أن يمنح طبع أو نشر أي مادة مطبوعة أو مكتوبة يرى بأنها تضر أو يحتمل أن تصبح مضرة بالطمأنينة العامة ...)" إن سبب التعطيل جاء من أن تلك المجلة ترمي إلى غايات شيوعية لا تتفق مع مصلحة البلاد والحكومة عازمة على تعطيل أية صحيفة تهدف بأي شكل من الأشكال ترويج تلك المبادئ فضلاً عن اتخاذ الإجراءات الضرورية إذا اقتضى الأمر ذلك"[٢].

وفي ١٩٥٢/١٢/١٧ وردت برقية إلى مجلس الأمة من رجا العيسى صاحب جريدة فلسطين وهذا نصها: "سعادة رئيس مجلس النواب. سبب عدم نشر كلمات النواب في جلسة مجلسكم أمس ومنع مراقب المطبوعات لذلك. مع أن ما يقال في المجلس لا يخضع للرقابة نشرت كلمات النواب في صحف أخرى مما يدل على التفريق في المعاملة، نحتج بشدة" ودار نقاش داخل المجلس حول هذه البرقية فتحدث عبد الله نعواس قائلاً: "عطلت الحكومة جريدة فلسطين في

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثاني، الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني، تاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣، ص ٦٢-٦٣.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/٩/٢٥، ص ٥١-٥٢.

الوقت الذي أكد فيه رئيس الحكومة أكثر من مناسبة أن الصحافة تتمتع بحريتها التامة ضمن حدود تتعلق بالأمن العام فهل للحكومة أن تبلغ المجلس الأسباب التي حددت بها إلى اتخاذ هذا الإجراء؟".

وقال عبد الله الريماوي: "على الرغم مما يؤكده رئيس الوزراء المرة تلو المرة من إدعاء حرية الصحافة فإننا نجد الاعتداء على حرية الصحافة يتكرر كل يوم فما هي الأسباب التي أدت إلى تعطيل جريدة فلسطين"؟

فرد رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى قائلاً: "لقد رجا المراقب العام للمطبوعات الصحف المحلية أن لا تشير إلى الجمل المثيرة التي يتبادلها لعض أعضاء المجلس وأنه بناء على ما بلغه من أن بعض أصحا الصحف المحلية ومنها جريدة فلسطين قد حصلوا على خطب نواب المعارضة سواء التي ألقيت أو التي لم تلق... وقد رجا مراقب المطبوعات أصحاب الصحف تأخير نشر الخطب التي ألقيت إلى صباح اليوم التالي وكان صاحب الجريدة الشاكي هو وحده الذي استجاب للرجاء.. ولا يسعني إلا أن أرى الشكوى محقة وأقول: لا يجوز منع نشر أي شيء يقال في المجلس ويدخل في محضر الجلسة وقد أبلغت المراقب ذلك"[(١)].

ومن خلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى في جلسة المجلس المعقودة بتاريخ ١٩٥٤/١١/١١ ركز الأعضاء على المطالبة بحرية الصحافة فقال عضو الجملس رشاد مسودي: "... إن سيادة حكم القانون هي التي تضمن حرية الرأي التي يجب أن تطلق من عقالها ... إننا نطالب الحكومة بإطلاق حرية الصحافة الذي مر وقت ليس بالقصير على تقييدها وكذلك إطلاق سراح المعتقلين الذي اعتقلوا بدون أحكام صدرت ضدهم من المحاكم العادية بذلك يستقيم قولها في بيانها (أنها ستعمل على تحقيق الأمن والاطمئنان للمواطنين وحقهم في حياة كريمة)".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث ، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥٢/١٢/١٧، ص ٨٧-٩١.

وقال عبد القادر الصالح: "... ولما كانت الحريات ركناً أساسياً لإقامة الحكم السليم، فإنه لا بد أن تتعهد الحكومة باحترام الحريات ورعايتها وممارستها في حدود الدستور وحماية المصلحة العامة ... ولكن ما بال صحف الرأي معطلة، وما بال شبابنا بين مطارد وملقى في غياهب السجون ... والواقع الذي لا مراء فيه، أنه لا يمكن لهذا البلد أن ينعم بالحريات العامة التي هي من حقوقه الطبيعية، والتي هي الهواء والماء لكل مجتمع لا يمكن أن يتم ذلك وما زال النفوذ الأجنبي على ما هو عليه من قوة"[١].

وعندما طرح قانون المطبوعات لعام ١٩٥٥ على المجلس لمناقشته وإقراره أبدى الأعضاء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم بشأن حرية المطبوعات بشكل لا يتعرض وسيادة القانون وشيوع الأمن والاستقرار. ونص هذا القانون في إحدى مواده، أن الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفي إذاعة الآراء والأنباء الصحيحة بمختلف وسائل النشر ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القانون.

فجاء في مداولات المجلس بصدد الشروط الواجب توفرها في صاحب المطبوعة والتي منها "أن لا يمارس أي مهنة أخرى غير مهنة الصحافة" رد عضو المجلس أنطون عطا الله قائلاً: "معنى هذا الشرط أن المحامي أو الطبيب يحرم عليهم تعاطي مهنة الصحافة إلى جاني مهنته أو يحرم من مهنته لتعاطي مهنة الصحافة، وأقول بأنه يجب أن يلغى هذا الشرط، وأحيل إلى المجلس للتصويت عليه، فلم يوافق المجلس على الإلغاء بحجة ضرورة التفرغ لمهنة الصحافة للوصول إلى الدقة والإبداع".

وقال رشاد مسودي: "... أرجو من المجلس أن يستعمل حقه في عدم الضغط على أصحاب الصحف أو على المحررين المسؤولين وأن يوافق على حذف المادة المتعلقة بوضع ضمانة نقدية على صحاب المطبوعة وذلك لأنها ترهق

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع ، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٤/١١/١١، ص ١٦-١٩.

كاهلهم بوضع مبالغ باهظة كضمانة فهذا لا يقره المنطق السليم ولا العدل، ولكن المجلس لو يوافق على هذا الاقتراح وبقيت المادة كما وردت"[١].

وتوالت جهود مجلس الأمة في العمل على تحقيق الحرية للصحافة، فقد تقدم العضو فائق وراد في ١٩٥٧/١/٨ بالسؤال التالي: "الموضوع حرية الصحافة وطلبات إصدار الصحف. لقد جاء في البيان الوزاري الذي نالت الحكومة الثقة على أساسه أن الحكومة ستعمل على إباحة الحريات العامة للمواطنين ومن ضمنها حرية الصحافة وإنها بصدد استبدال قانون المطبوعات النافذ حالياً بقانون آخر يضمن حرية الصحافة... وكما هو معلوم فإن عدد من الأشخاص سبق وتقدموا بطلبات للسماح لهم بإصدار صحف وقد مضى على طبلاتهم وقت طويل ولغاية الآن لم يبت في طلباتهم مع أن الأردن في أمس الحاجة لهذه الصحف فهل لوزير الداخلية أن يبين لنا الأمر الذي أدى إلى هذا التأخير غير المرغوب؟".

وقال عبد الحليم النمر (وزير الداخلية): "قدمت عدة طلبات للترخيص بإصدار صحف ومجلات وكانت هذه الطلبات تقدم بأوقات مختلفة وبعضها بشكل غير أصولي وبطبيعة الحال فإن هذه الطلبات تحول للحكام الإداريين لإبداء الرأي وبعضها يحول لوزارة التربية والتعليم لتقدير الشهادة الجامعية وقد أتمت وزارة الداخلية هذه الشكليات بالنسب إلى جميع الطلبات التي سبق وقدمت إليها. ويبقى دور مجلس الوزراء في منح الترخيص على ضوء توصيات الحكام الإداريين وحاجة البلد. أما بالنسبة لقانون المطبوعات فإن الحكومة سوف تؤلف لجنة لتقديم مشروع لقانون جديد يعرض على المجلس لمناقشته".

وقال فائق وراد: " نشكر الحكومة على استجابتها... ونرجو من الحكومة أن تكون وافية للعهد الذي قطعته على نفسها فنأمل منها أن تمنح الحرية

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع ، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣، ص ٢٥٢-٢٤٥.

للصحافة وأن تمنح التراخيص اللازمة لإصدار الصحف"[١].

تعتبر فترة الخمسينات فترة ولادة الصحافة الأردنية الحديثة لأنها دخلت المرحلة النقابية إذ تأسست لأول مرة في الأردن نقابة للصحفيين الأردنيين في ١٩٥٣/٣/١٧. بالإضافة إلى أن فكرة إنشاء الصحف والمجلات أخذت تتبلور أكثر في عقلية القارئ والكاتب ويمكن اعتبار هذا العقد فترة ازدهار للنشاط الصحفي ككل وخاصة في الأعداد المتزايدة من الصحف والمجلات وتباين موضوعاتها فقد ظهرت دوريات متخصصة في مختلف المواضيع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية. ومن أشهر الصحف التي صدرت في عقد الخمسينات مجلة الميثاق الناطقة بلسان الحزب الوطني الاشتراكي – عمان في الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٧ وهي مجلس سياسة اجتماعية أسبوعية صاحب الامتياز ورئيس التحرير المحامي شفيق أرشيدات المحرر المسؤول ضيف الله الحمود، ومجلة الكفاح الإسلامي – عمان من ١٩٥٤- ١٩٥٧، صاحب الامتياز والمحرر المسؤول عيسى الناعوري، ومجلة حول العالم – عمان من ١٩٥٠-١٩٥٧ وهي مجلة أسبوعية سياسية انتقاديه صاحب الامتياز فيها والمحرر المسؤول صبحي زيد الكيلاني، هذا بالإضافة إلى العديد من المجلات الثقافية والدينية مثل مجلة رسالة الأردن والتي صدرت عن دائرة المطبوعات، مجلة رسالة المعلم تصدر عن وزارة التربية والتعليم مجلة هنا عمان تصدر عن إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الشريعة تصدر عن كلية الشريعة في عمان[٢].

ظل مجلس الأمة يعمل على دعوة الحكومة لتحقيق مزيد من الحرية للصحافة لتكون مرآة صادقة للواقع القائم. فجاء في جلسة المجلس بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١ عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني فيما يتعلق بحرية الصحافة قول العضو نقولاً قطان: "... والرقابة بأنواعها المختلفة، سوء استعمال هذه الرقابة – ولو كانت نسبة ضئيلة – تعود في أغلب الأحيان،

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٨، ص ١١-١٣.

(٢) أمية بشير شريم، الصحافة الأردنية، ص ٥٣-٥٥.

بالضرر الفادح على مستعملها. والرقابة الرصينة العادلة ضرورية في أوقات السلم والحرب. ولكن الرقيب العاقل الرصين، المؤمن بمعتقداته ومبادئه لا يلتجئ إلى إخفاء الأخبار وتشويهها، ولا إلى قص بعض أجزاء الصحف والمجلات، بل يتيح إلى العشب الإطلاع عليها، ثم يرد عليها مفنداً إياها تفنيداً صحيحاً، مقدماً الحجج والأدلة القاطعة.. فلا بد والخالة هذه من إفساح المجال للصحافة وأرباب الأقلام للقيام بالواجب الموكول إليهم بجلاء الحقيقة وتوضيحها في جو من الحرية والاستقرار"[١].

وظلت المطالبة من أساسيات توجيهات مجلس الأمة. فقد ورد في جلسة المجلس بتاريخ ١٩٦٨/٥/١١ لدى مناقشة المجلس للبيان الوزاري لحكومة سعد جمعة، قول العضو محمد سعيد اليونس: "... يجب على الحكومة أن تتبنى الصحافة وتفسح المجال لها والعمل على مساعدتها، لأن حرية الصحافة تدل على حرية الرأي وتطور البلد وتقدمه في جميع المجالات".

وقال بشارة غصيب: "... أما الصحافة فأمرها يبعث على الرثاء والحزن بل طعنة نجلاء في أغلى ما نفاخر به في هذا البلد فعلى الحكومة أن تعمل على ما ينهض بها ووضعها في المكان اللائق بها والتي خلقت من أجله"[٢].

من أشهر صحف هذه الفترة جريدة عمان المساء والت صدرت منذ عام ١٩٦٢-١٦٧٥ وكانت جريدة أسبوعية ورئيس تحريرها عرفات حجازي، وجريد الشعب وهي جريدة يومية صدرت من ١٩٦٠ في القدس ورئيس تحريرها أكرم الخالدي، وجريدة الدستور والقدس والمنار وأخبار اليوم والحوادث وغيرها، بالإضافة إلى عدد من الدوريات المتخصصة بالشؤون العسكرية مثل مجلة الجندي صدرت من ١٩٦٥-١٩٧٦ عن القيادة العامة للقوات المسلحة،

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس ، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس، تاريخ ١٩٦١/١٢/٢١، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع ، الجلسة الرابعة من غير الدورة العادية لمجلس النواب التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٥/١١، ص ٧١-٧٧.

ومجلة طب الأسنان – ١٩٦١ تصدر عن نقابة أطباء الأسنان، مجلة رسالة الصناعة – ١٩٦٤ تصدر عن غرفة صناعة عمان، مجلة المهندس المدني – ١٩٦٦ تصدر عن نقابة المهندسين وغيرها من المجلات المتخصصة[١].

كانت الصحافة الأردنية فيما بين وحدة الضفتين وحرب حظيران عام ١٩٦٧، تسير ضمن الإطار العام لسياسة البلاد. ولكنها في الوقت نفسه كانت تتمتع بقدر كبير من الاستقلال، وكان يأبى أصحابها الإصغاء لتوجيهات الحكومة في أن تكون وسيلة لتحقيق غايات الحكومة الدعائية والإعلامية[٢].

النقابات

تعتبر الحركة النقابية في الأردن استمراراً للحركة النقابية في فلسطين، فقد انتشر العمال الفلسطينيون في أنحاء مختلفة من العالم العربي ولا سيما في الأردن بعد نكبة عام ١٩٤٨، وتجمعت القوى العمالية في عمان عاصمة البلاد، وبدأت الجمعية العربية للعمال في ١٨ آذار (مارس) ١٩٥١ ببدء النشاط النقابي بعمان، إلا أن القوانين في ضفة الأردن الشرقية لم تكن تسمح بإيجاد المنظمات العمالية، لذا فلم تتمكن الجمعية من تنفيذ قرارها. وفي عام ١٩٥٢ عادت الجمعية بعد أن أصبح اسمها (جمعية العمال الأردنية) إلى تجدد نشاطها فافتتحت فروعاً لها في عمان، إلا أن الحكومة أغلقتها مع جميع مكاتب الجمعية في ضفة الأردن الغربية، فنشط العمال في تقديم العرائض وشكلوا الوفود واتصلوا بفريق من نواب البلاد الذين تبنوا طلبات العمال. وما إن جاء عام ١٩٥٣ حتى صدر أول قانون أعطى للعمال الحق بتشكيل النقابات بحيث حدد القانون شروط التسجيل ودستور النقابات وأموالها وحقوقها والتبعات المترتبة عليها ثم الجرائم والعقوبات وسجلت أول نقابة قي ١٩٥٤/١/٧ هي نقابة عمال البناء، وبعد ذلك بدأ عدد كبير من عمال مختلف المهن والصناعات يتقدمون بطلبات تسجيل النقابات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت تمنح الترخيص آنذاك، وهكذا

---

(١) أميمية بشير شريم، مصدر سابق، ص ٦٢-٦٥.

(٢) وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، ص ٦٢.

تم في النصف الأول من سنة ١٩٥٤ تسجيل عشر نقابات إلا أنها كانت متفرقة ضعيفة، لا رابط يربطها، وجهودها فردية، حيث وجدت هذه النقابات دون أن يسبق وجودها الوعي العمال الصحيح الذي يعتبر شرطاً أساسياً لازدهارها، إلى أن تأسس اتحاد العمال في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٤، وكان وجوده إيذاناً بنمو الحركة النقابية وتوحدها. وقد نص النظام الأساسي للاتحاد أن الغايات التي أنشىء من أجلها في ما يلي:

١- الإشراف على نقابات العمال المسجلة للاتحاد.

٢- السعي لتنظيم العمال في نقابات ضمن الاتحاد والعمل على كل ما فيه خير لهم عملياً وأدبياً واجتماعياً.

٣- الدفاع عن مصالح العمال، والسعي لإيجاد تشريع خاص لحماية العمال إزاء أصحاب رؤوس الأموال والمصالح وأرباب العمل وذلك بتحديد ساعات العمل وتنظيم الأجور والترقيات والإعانات.

٤- تمثيل النقابات المنصفة للاتحاد أمام الدوائر وأصحاب العمل.

٥- العمل على تأليف جمعيات تعاونية.

وقد لاقى تكوين الاتحاد تشجيعاً من العمال، وخصوصاً عندما نجح في حل بعض القضايا العمالية. وأصبح الاتحاد رمزاً لتكاتف العمال ووحدتهم فبلغ عدد النقابات التي انضمت إليه حتى أواخر عام ١٩٥٥ خمساً وعشرين نقابة، ويمكن تقسيم النقابات العمالية في الأردن، بالنسبة إلى أعمال أعضائها إلى أربعة أنواع هي: النقابات المهنية، النقابات الصناعيةـ ونقابات الموظفين الذي يشغلون وظائف حكومية، ونقابات المهنية، النقابات الصناعية ونقابات العمال الزراعيين الذي يعملون في الزراعة[١].

وحول دعوة مجلس الأمة الأردني للحكومة من أجل الاهتمام بالعمال وتنظيم العمل النقابي، ما جاء في جلسة المجلس بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤ لمناقشة

---

(١) علي خريس، صلاح الصفدي، الحركة النقابية العمالية في الأردن، ص ٥٣-٦١، وكذلك الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٣/٢/١٦، ص ٥٤٣-٥٤٨.

البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى من حديث العضو رشاد مسودي: "لا تزال هذه المملكة تفتقر إلى وجود قوانين للعمال والعمال تكفل لهم التنظيم النقابي الحر الذي يكفل للعامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية، وتقدير تعويض خاص للعمال في أحوال التسريح والمرض والعجز وتعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث وتوفير الشروط الصحية للعامل... إن العالم اليوم عالم العمل وإن الحكومة التي تحب الخير للمواطنين تسعى إلى تحسين حالة العمال وتنظيم نقاباتهم وإن مقياس رقي أية أمة هو مقدار رقي عمالها وحسن حالهم".

وكان لاتحاد العمال الأردني مساهمات جليلة في نصرة القضايا العربية ودعم الجهود القومية، ففي ١٩٥٦/١١/٣، اجتمع ممثلو نقابات العمال المركزية في الأردن بدعوة من الاتحاد العام للنقابات العمالية وبحثوا بروح جدية الاعتداء الوحشي المسلح الذي قامت به كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر لسلبها حريتها وسيادتها، معتبرين أن الاعتداء على مصر اعتداء على الأمة العربية، وبعد ذلك قرروا ما يلي:

١- يحيي المجتمعون الملك حسين لمواقفه البطولية في قيادة الجيش والشعب لنصرة مصر والقضايا العربية.
٢- كما يحيي المجتمعون تحية إكبار وإعجاب ببطولة الجيش والشعب المصري في التضحية التي أظهروها في مقاومة قوى الاستعمار دفاعاً عن القومية العربية.
٣- يؤيد المجتمعون الإجراءات التي قام بها الاتحاد بمطالبة الحكومة والبرلمان بقطع العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية مع فرنسا وبريطانيا.
٤- الإبراق إلى جميع الدول العربية لتقديم المعونة العسكرية لمصر[(١)].

أثرت الإدارة العرفية على سير الحركة النقابية في عام ١٩٥٧ حيث أوقفت هذه النقابات عن العمل على الرغم من ضعف هذه النقابات لمحدودية ثقافة العمال وانشغالهم بتوفير المتطلبات الأساسية لهم ولأسرهم بعيداً عن التوجه

(١) محمد سليمان القميري، الحركة العمالية النقابية في الأردن، ص ٧٣-٧٤.

لممارسة العمل النقابي. فقد ورد في البيان الوزاري لحكومة إبراهيم هاشم بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٥ قوله: "وفي هذا الجو المضطرب لم يكن أمام الوزارة الحالية إلا إن تلجأ إلى الوسائل والتدابير الزاجرة، مستهدفة إنقاذ البلاد من حكم الفوضى، وتوطيد حكم القانون، حقناً للدماء وصيانة للطمأنينة العامة، ومحافظة على الأرواح والممتلكات، فأعلنت الأحكام العرفية وفرضت من القيود ما رأيناه ضرورياً لسلامة البلاد دفع الأخطار الأكيدة عنها". فكان رد أعضاء المجلس المطالبة بإطلاق الحريات وممارستها في حدود المصلحة العامة. حيث قال عضو المجلس صالح المجالي: ".... لا يمكن لأي أمة من الأمم أن تعيش بدون إرادة وحرية ولكنها حرية الأمن والطمأنينة والاستقرار لا حرية النزوات والرغبات والفوضى، من هنا لا بد من إطلاق الحريات العامة التي يقودها العقل المتزن وتحمها مصلحة الأمة في الاستقرار والاطمئنان والواقعية"[١].

ورفعت الأحكام العرفية في عام ١٩٥٨ وتميزت الفترة اللاحقة بالانفتاح على العالم بمشاركة اتحاد نقابات العمال الأردنية في نضال الأمة العربية، فوقف الاتحاد مع النضال العربي في ثورة الجزائر، واتخذ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٤م قراراً بمقاطعة فرنسا والمساهمة في كل النشاطات والتبرعات لنصرة ثورة الجزائر، كما أبرق لمنظمة العمل الدولي في جنيف محتجاً ومستنكراً لكل ما يلاقيه العمال العرب في عدن على يد السلطات البريطانية من ظلم وتعسف[٢].

وانتظمت جهود مجلس الأمة في حث الحكومة على إعطاء التنظيمات العمالية مزيداً من الحرية، ويؤكد ذلك ما تحدث به الدكتور أبو غزالة عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة وصفي التل في ١٩٦٣/١/٦ حيث قال: ".... لقد جاء في البيان الوزاري أن الحكومة ستقوم بمضاعفة جهودها في الخدمة الاجتماعية للمواطنين عن طريق رعاية الأسرة وحمايتها وتشجيع التنظيمات النقابية في البلاد ... إن تفضلكم بتشجيع التنظيمات النقابية في البلاد لشيء

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس ، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١٠/١٥، ص ٢١٨.

(٢) محمد سليمان القميري، مصدر سابق، ص ١٠٤.

عظيم تشكرون عليه ولكن كيف يمكن للنقابات أن تثبت وجودها وهي لا قيمة لها بالإشراف على إصدار بطاقات للعمال العاطلين لتكون محط أنظار العامل في علاقته مع صاحب العمل ... فالنقابة لا بد وأن تكون موضع ثقة منتسبها من خلال قدرتها على صيانة حقوقه وتنظيمها بما تتمتع به النقابة من صلاحيات واسعة تمنح لها بموجب القانون"[١].

كما دأب المجلس على تبني حقوق العمال وتوسيع نشاط النقابات العمالية بما يكفل تحقيق الغاية منها، حيث برز ذلك من خلال حديث العضو زرق البطاينة لدى مناقشة المجلس للبيان الوزاري لحكومة سعد جمعة بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١ فقال: "إن منهاج الحكومة في الحقل الداخلي يتركز على إيمانها بالديمقراطية أسلوبا للحكم، فقد أكدت احترامها لحرية الرأي في حدود القانون، كما أكدت رغبتها في الاستمرار في دعم النقابات المهنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إن تعمل جاهدة لما فيه سعادة المجتمع ... لذا فإننا نطالب الحكومة بإنشاء مكاتب للاستخدام، وتعديل قانون العمل الأردني بحيث يضمن حق العامل من الأرباح في الشركة التي يعمل فيها، وحذف كل نص يعطي الحق في الفصل التعسفي لصاحب العمل ووضع تشريع ينص على الضمان الاجتماعي وحماية العامل من العجز والشيخوخة، وحق العامل في العلاوات السنوية والعائلية والفنية، وتنظيم ذلك من خلال توسيع صلاحيات النقابات العمالية، ووعدت الحكومة في درها في تحقيق هذه المطالب"[٢].

بهذه الجهود الحثيثة التي بذلها مجلس الأمة، أصبحت النقابات تتمتع بانتخاب مجالس إداراتها بحرية تامة، ونهضت بمسؤولياتها تجاه من تمثلهم على أحسن وجه.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السابع ، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع، تاريخ ١٩٦٣/١/٦، ص ١٣١.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع ، الجلسة الرابعة من الدورة غير العادية لمجلس الأمة التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٥/١١، ص ٦٧.

الإدارة والحكم المحلي

بعد أن أصدر المجلس التشريع في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٦، قراراً بإعلان الأردن دولة مستقلة على أساس النظام الملكي النيابي وأطلق عليها اسم المملكة الأردنية الهاشمية، صدر الدستور الأردني الجديد لعام ١٩٤٧، حيث نص على أن التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية ودرجاتها ومنهاج إداراتها تعين بأنظمة يضعها مجلس الوزراء بموافقة الملك، وأن الشؤون البلدية في مدن المملكة الأردنية الهاشمية وبلدياتها تديرها مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص. بقيت التقسيمات الإدارية في الأردن قائمة، إلى أن أعلنت وحدة الضفتين، وصدر قانون معدل لقانون الإدارة في فلسطين الذي أبقى على التقسيمات الإدارية الموجودة في الجزء الباقي من فلسطين قائمة مع تغيير في التسمية، كما بقي الوضع الإداري في المملكة الأردنية الهاشمية على ما هو عليه حتى بعد صدور الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، إلى أن صدر نظام التقسيمات الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ وبموجب هذا النظام قسمت المملكة إلى الأقسام الإدارية التالية:

١- محافظة العاصمة عمان.
٢- محافظة القدس.
٣- لواء نابلس.
٤- لواء الخليل.
٥- لواء عجلون.
٦- لواء البلقاء.
٧- لواء الكرك.
٨- لواء معان[١].

وكان قد صدر قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى قانون البلديات لعام ١٩٣٨ وينص القانون الجديد على أن يتولى إدارة البلدية، مجلس البلدية

---

(١) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن في خمسين عاماً من ١٩٢١-١٩٧١، ص ٩٥-٩٩.

ينتخب أعضاءه انتخاباً مباشراً، ويعتبر مجلس البلدية شخصاً معنوياً له أن يقاضي بهذه الصفة بالإضافة إلى الاختصاصات العامة التي يمارسها المجلس البلدي في أمور تنظيمية وتقديم الخدمات الموكولة إليه بموجب القانون.

ثم صدر نظام التشكيلات الإدارية لسنة ١٩٦٢، حيث يعتبر صدور هذا النظام، خطوة في تطوير الإدارة المحلية في المملكة، فاشتمل لأول مرة، على اختصاصات محددة للحكام الإداريين، وبموجب هذا النظام يعتبر المحافظ رئيس الحكم المحلي في محافظته، وهو يشرف على جميع الأجهزة الحكومية والمجالس البلدية والقروية فيها، وممثل للحكومة في محافظته، ورئيس الإدارة العامة والأمن العام فيها. كما اشتمل هذا النظام على أن يمارس المتصرف نفس الاختصاصات في لوائه، وحددت اختصاصات أقل اتساعا، لكل من القائم مقام ومدير الناحية[١].

هذا وقد نبته مجلس الأمة إلى موضوع التقسيمات الإدارية، فعقد جلسة خاصة لمناقشتها في ١٩٦٥/١٢/١٩، في الوقت الذي كان المجلس يدعو فيه إلى تنمية الحكم المحلي في مذاكراته السابقة من خلال حث الحكومة على تحقيق الحريات العامة.

وتضمنت هذه الجلسة مطالبة الأعضاء بتحقيق مبدأ اللامركزية وتنظيم الحكم المحلي حيث قال عضو المجلس وحيد العوران: "... إن كان الغرض من وجود نظام التقسيمات الإدارية هو الحد من المركزية وتحقيق مبدأ اللامركزية لتسهيل أمور المواطن اقترح مراعاة الأمور التالية:

١- النظرة الصحيحة إلى أهمية موقع اللواء والقضاء.

٢- المسافة التي تفصل اللواء والقضاء عن المركز.

٣- المسافة التي تفصل القضاء عن اللواء.

---

(١) نفس المصدر، ص ١٠٢-١٠٥.

٤- الظروف المحيطة باللواء أو القضاء من حيث موقعه الجغرافي ومن حيث وضعه الإداري والعسكري.

إنني أطلب من الحكومة أن ترفع من شأن قضاء الطفيلة بجعله لواء وذلك للأسباب التالية:

أ- بعد عن الألوية المحيطة به، وهي المسافة التي لا توجد من حيث الطول بين أي قضاء عن أي لواء.

ب- لمؤهلاته من حيث سعة مساحته وطول حدوده وما استكمل من انجازات حكومية من حيث تعميم المدارس والعيادات الصحية والشعب البريدية في مركزه وقراه.

ج- ما يتطلبه من النهوض به إلى المستوى اللائق من حيث الإنشاء والبناء وجميع سبل التقدم والازدهار. أرجو أن تحقق الحكومة هذه المطالب لكونها هي وحدها المسؤولة الآن بحكم صياغة النظام موضوع النقاش".

وقال سامي حداد: "... إن اللامركزية التي تطبق في كثير من الدول، والتي من حسناتها تأمين حسن سير العمل الإداري، وكذلك انسجامها التام مع الديمقراطية، ولا يخفى علي أنها هي التي حققت الوصول إلى النظام التمثيلي في معظم الدول الراقية، فأصبح الحكم الإداري الذاتي المحلي لتلك الدول مدرسة لطريقة تيسير الأمور العامة. أما بالنسبة لنا في الأردن، فإن هذا النظام، نظام اللامركزية معمول به منذ وقت ليس بالقصير، وإنني أؤيده لكون اللامركزية خدمة للعشب، ثم تطور بعض الألوية في واقعها الاقتصادي والسكاني والجغرافي مما يقتضي رفعها إلى محافظات".

وقال خالد الحاج حسن: "... إن المواطن في أي بلد هو عماد الأمة، وإن الحكم الصالح في أي بلد يقوم على مقدار ما يقدمه هذا الحكم للبلد من خدمة وإنتاج. إننا كسلطة تشريعية والحكومة كسلطة تنفيذية واجبنا أن نهيء لمواطننا جو سليم يخدم قضاياه ويؤمن كصالحه لتسهيل عمله ويساعده على تحقيق

الإنتاج بشكل أحسن وأفضل. وإنني أؤمن أن اللامركزية هي الحكم الأفضل، وأرى بأن الموضوع المهم هو ليس رفع المتصرفية إلى محافظة والقائم مقامية إلى متصرفية، إنما الأهم من ذلك هي الصلاحيات والمسؤولية التي تمنح للحكام الإداري فأجو أن تكون الحكومة قد وضعت نصب عينيها منح الحاكم الصلاحية الإدارية التي تحقق الهدف"[١].

كما ألمح العضو رزق البطاينة في جلسة المناقشة للبيان الوزاري حكومة سعد جمعة بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١ إلى ضرورة تحقيق اللامركزية فقال : "... لقد أكدت الحكومة في منهاجها الداخلي رغبتها في الاستمرار في تجربة تطبيق الإدارة اللامركزية ... إنني أطالب الحكومة أن توفي بهذه الرغبة خدمة لمصالح المواطنين وتسهيلاً لخدمتهم وتحقيقاً لمبدأ المشاركة والمساهمة في تطوير الحياة الديمقراطية"[٢].

من هنا فإن من أول المهام التي ينتظر من الإدارة المركزية تحقيقها، مبدأ اللامركزية فالحكم المحلي تتحمل مسؤوليته وتمارسه سلطات تنتخب بحرية في مناطق محددة من البلاد، وتقدم خدماتها حسب القوانين التي تضعها السلطة التشريعية المركزية، وتكون تلك الخدمات في حدود كل مجلس محلي هي من صلاحيات ذلك المجلس.

أما المهمة الثانية فهي المشاركة في اتخاذ القرار، وفي نقل الآراء إلى السلطات المركزية أو الإقليمية، وأخيراُ المشاركة في التنفيذ[٣]. وبذلك تكتسب المجالس المحلية من بلديات ومجالس قروية أهمية خاصة في الأردن في بناء وتطوير الحياة الديمقراطية.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن ، الجلسة السابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩، ص ٢٠٤-٢١٠.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع ، الجلسة الرابعة من الدورة غير العادية لمجلس النواب التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٥/١١، ص ٦٧.

(٣) شحادة أبو بقر العبادي، عيون على الأردن، ص ٢٦-٢٧.

مجلس الأمة والنضال السياسي والأحزاب

لقد تأثرت الأحزاب بالتركيبة الاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع الأردني، وهي التركيبة العشائرية، فقامت في البداية أحزاب الزعامات، التي كانت تعتمد في تشكيلها وأهدافها على زعماء العشائر وتحقيق مصالحهم، ولعل من أبرز سمات هذه الفترة، فقدان الشخصية الفكرية للأحزاب، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الفكري في البلاد عموماً.

إن هذه الأحزاب، كانت تضع في برامجها المطالبة بالاستقلال، والتخلص من النير الاستعمار ولكنها كانت تتعامل مع هذه القضية بدون تنظيم وأسس ثابتة. وكان زعماء الأحزاب الذي هم في نفس الوقت زعماء عشائر ينظرون إلى هذه القضية من خلال مصالحهم الخاصة[١].

بعد إعلان الاستقلال تقدم مجموعة من الشباب[٢] ممن يعترفون بزعامة الدكتور صبحي أبو غنيمة بتاريخ ٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ يطلبون من الحكومة أن تسمح لهم بتأليف حزي سياسي يدعى (الحزب العربي الأردني) ولكن رفضت الحكومة الترخيص لهذا الحزب، إلا أن القائمين عليه اعتبروه قائماً وانتخبوا الدكتور أبو غنيمة رئيساً لهم. وقد وضع الطلب ميثاقاً يعملون على السير بموجبه وتتلخص بنود الميثاق بما يلي:

١- وضع دستور ديمقراطي على أساس مبدأ التفريق بين السلطات.

٢- إجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي حر.

٣- حكومة ديمقراطية منبثقة من الشعب ومسؤولة أمام المجلس.

٤- إطلاق الحريات وحمايتها وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

٥- الإخلاص لميثاق الجامعة العربية.

٦- السعي لتعديل المعاهدة الإنجليزية – الأردنية. إلا أن هذا الحزب لم يستمر

---

(١) بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٢) منهم سليمان النابلسي، شفيق أرشيدات، صالح المعشر.

إلا بضعة أشهر حيث انتقل بعض أعضائه إلى دمشق[1].

ثم رخصت الحكومة بتاريخ ٧ أيار (مايو) ١٩٤٧ لحزبين سياسيين مركزهما عمان. الحزب الأول حزب النهضة العربية الذي نص في نظامه الأساسي أن غايته هي:

١- العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة العربية الكبرى.

٢- النهوض بالبلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣- الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية.

٤- تأييد الوحدة السورية.

أصدر هذا الحزب جريدتين لكي تنطقا باسمه، الأولى جريدة (الجهاد) عام ١٩٤٨ والثانية جريدة النهضة عامي ١٩٤٩-١٩٥٠. بقي هذا الحزب حتى أواخر سنة ١٩٥٠ عندما انحل من ذات نفسه.

أما الحزب الثاني فهو حزب الشعب الأردني، الذي نص في قانونه الأساسي على أن سيسعى للنهوض بالبلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتوثيق العلاقات مع الأقطار المجاورة، وكان برئاسة عبد المهدي الشمايلة. وقد قام أعضاء هذا الحزب فور تأليفه بحملة دعاية واسعة، داعين الناس للانضمام إليهم، وانحازت مجلة (الرائد) لصاحبها المحامي أمين أبو الشعر إلى الحزب وأخذت تنطق باسمه. ولكن الرأي العام تألب ضد هذا الحزب فقررت الحكومة حلة بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٤٧ أي بعد شرهين من تأليفه. وجاء في بيان سبب الحل إلى أن الحزب خرج خروجاً واضحاً على القواعد والأساليب المشروعة بحيث كان ذلك مثاراً لتذمر الزعماء ومجموع الرأي العام الأردني، ومدعاة للشكوى من سوء تصرفات الحزب، مع التطرف الشديد فيما نشرته مجلة الحزب من مقالات تبعث على الإخلال بالأمن وإثارة الفتن والتفرقة في صفوف الأمة[2].

---

(١) بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ٢٥٤. وكذلك منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٤٣٠.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدرسابق، ص ٣٤٢-٤٣٥.

هذا وانتظمت البلاد منذ بداية الخمسينات تشكيل عدد من الأحزاب المتباينة في برامجها وتوجهاتها وانتماءاتها وأهمها:

١- حزب الاتحاد الوطني: تأسس هذا الحزب في عمان، ومنح الترخيص بتشكيله في ١٩٥٢/١١/١٧ فنص نظامه الأساسي على أن غايته السعي في توطيد استقلال الشعب الأردني، وتثبيت دعائم حريته واستكمال وسائل نهضته ورفع مستواه في كل جوانب الحياة والعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية ولكن هذا الحزب لم يقم بأي خطوة تؤثر على سير الحياة السياسية في الأردن.

٢- حزب التحرير: طلب الشيخ تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٢ السماح له بتأسيس حزب باسم (حزب التحرير) ولم توافق الحكومة على هذا الطلب وكان يدعو إلى جعل الإسلام هو أساس الحكم في الأنظمة العربية ولا يقيم وزناً للروابط اللغوية والعلاقات السياسية بين الأقطار العربية. ولكن هذا الحزب بقي يقوم بنشاطه بصورة سرية. كما أصدر جريدة الراية في عمان لكي تنطق باسمه في الفترة من ١٩٥٤/٧/٢٨ – ١٩٥٤/١٠/٢٧، ثم منعتها الحكومة من الصدور. إلا أن هذا الحزب لم يحقق شيئاً على الصعيد الواقعي[١].

٣- حزب البعث العربي الاشتراكي: تقدم مجموعة من الأشخاص عام ١٩٥٢ منهم عبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس، وبهجت أبو غريبة، أمين شقير، فرح إسحق وغيرهم باستدعاء إلى الحكومة يطلبون الترخيص بتشكيل حزب سياسي يسمى (حزب البعث العربي الاشتراكي) وكان من أهداف هذا الحزب مقاومة نظام الحكم القائم وكيان الدولة مما جعل مجلس الوزراء يقرر عدم السماح بتأليف هذا الحزب لمخالفته الدستور الذي يشترط على الأحزاب السياسية أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. وعاد هؤلاء الأشخاص بطلب جديد في عام

---

(١) J.G. SBARROW, Modern Jordan, p.39.

١٩٥٣ ثم عام ١٩٥٤ ولكن مجلس الوزراء رفض ذلك ولم يقنع موقعو الطلب بهذا الرفض فقدموا دعوى إلى محكمة العدل العليا في الشهر التالي، فقررت هذه المحكمة بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٨ فسح قرار مجلس الوزراء، واعتبر الحزب قائماً. وهو حزب قومي قيادته العامة في دمشق, وعلى الرغم من أن شعارات هذا الحزب هي شعارات العرب قبل أن يؤسس حزب البعث في سوريا، من دعوة للتحرر والاستقلال، وللقومية العربية والوحدة العربية الشاملة ولمحاربة النفوذ الأجنبي في جميع صوره وأشكاله, إلا أن هذه الشعارات قد أفقدها قادة الحزب في الأردن جمالها ومعانيها، لنفور الناس من أشخاصهم إذ كان همهم تحقيق غاياتهم الذاتية والمساومة على حساب رسالة الحزب والمتجارة بمعتقداته، فكانوا من المنادين باتحاد الأردن مع العراق ومن معارضي اتفاقية القال، ومن أشد خصوم جمال عبد الناصر على اعتبار أنه يحكم مصر حكماً لا أثر للديمقراطية فيه. وإذا بهم يعارضون اتحاد الأردن مع العراق ويرضون عن اتفاقية القنال ويلفتون حول جمال عبد الناصر ويصبحون من أخلص أنصاره. وتركزت أهداف الحزب بالوحدة والحرية والاشتراكية للأمة العربية(١).

٤- حزب الجبهة الوطنية: تقدم سليمان النابلسي وإبراهيم بكر وآخرون في عام ١٩٢٠ للحصول على ترخيص لتشكيل حزب الجبهة الوطنية، ولكن لم يبت في الطلب. ثم تقدموا بطلب آخر عام ١٩٥٤ فرفضت الحكومة السماح بتشكيل هذا الحزب، إذ لم رد في نظامه الأساسي ما يوضح بأنه يسعى لتحقيق غاياته بالوسائل السليمة. وكان معروفاً أن أكثرية المطالبين بتأليف هذا الحزب هم من الشيوعيين أو من المؤيدين لهم. وعلى الرغم من رفض الحكومة السماح بتأليف هذا الحزب إلا أن الشيوعيين استمروا في الدعوة لمبادئهم تحت ستار الدعوة للجبهة الوطنية. وقد حصل الدكتور عبد الرحمن شقير على إذن بإصدار صحيفة أسبوعية باسم (الجبهة) لكي تنطق باسم هذا الحزب.

---

(١) هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٩٥.

٥- الحزب الوطني الاشتراكي: تأسس هذا الحزب في عمان عام ١٩٥٤، انتخب هزاع المجالي أميناً لسر الحزب. وقد نص دستور هذا الحزب على أن يؤمن بما نص عليه دستور المملكة حول نظام الحكم، وإن الشعب الأردني جـزء من الأمة العربية، وبضرورة تحرير المواطنين من الفقر والجهل والمـرض والخوف، وبضمان الحريات العامة الأساسية، وتحرير الوطن العربي مـن النفوذ الأجنبي. أصدر هذا الحزب مجلة الميثاق لكي تنطق باسمه وهي مجلة سياسية اجتماعية أسبوعية تصدر في عمان، صـاحب الامتيـاز ورئـيس التحرير المحامي شفيق أرشيدات. المحرر ضيف الله الحمود[١].

٦- حزب الأمة: تأسس في عام ١٩٥٤ برئاسة سمير الرفاعي، وقد بـين هـذا الحزب نظامه الأساسي المبادئ التي يعتنقها، فأعلن أن من أهدافه العمل على تحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً من الاستعمار والنفوذ الأجنبي، والسعي لاسترداد الجزء المغتصب من فلسطين، والعمل على تأمين رفاهية الـشعب الأردني وتوفير وسائل تقدمه ورفع مستواه، ودعم الأهداف الدستورية بحيث تضمن الحرية الفردية لكل مواطن، والسعي لتأمين الاستقلال الاقتصادي التام ومحاربة الإقطاعية ومكافحة الفقر والبطالة وكان برنامج هذا الحزب مشابه لبرنامج الحزب العربي الدستوري. ولم يمض سوى أربعة أشهر على قيـام الحزب حتى قررت اللجنة التنفيذية للحزب حله من تلقاء نفسه. وجـاء فـي قرار الحل أن الحزب لم يتمكن من أداء واجباته نحـو الـشعب وممارسـة أعماله[٢].

٧- الحزب العربي الدستوري: تأسس عام ١٩٥٦ وقد نص النظام الأساسي لهذا الحزب على أنه سوف يتعامل مع التيارات السياسية والدولية بحسب مصلحة الأمة العربية، وأن يعمل لتحقيق الوحدة العربية واسترداد الجزء المغتـصب من فلسطين، وسيعمل على رفـع مـستوى الفلاحـين والعمـال وحمايـة المزارعين. في حقل السياسة الخارجية سيعمل على التعاون مع كافة

---

(١) A.H.H ABIDI. Jordan – Apolitical study, P.204.

(٢) A.H.H ABDIDI. Op. Cit. p.204-205.

الدول العربية للوصول إلى الأهداف المنشودة. وكان أعضاء هذا الحزب هم من أنصار توفيق أبو الهدى[١].

لم يتقدم الإخوان المسلمون والشيوعيون بطلبات للحصول على ترخيص رسمي. ولكن كان مفهوماً أن الإخوان المسلمون لم يكونوا حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح، وإنما كانوا جماعة دينية يقومون بالدعوة للتآخي بين المسلمين، وحث الناس على التمسك بتعاليم الدين واعتماد الشريعة الإسلامية أساساً للحكم. وقد وجدت هذه الدعوة التي نشأت في مصر على يد حسن البنا، قبولاً في كثير من الأوساط الإسلامية.

أما الحزب الشيوعي فهو حزب سري معترف به من الحكومة الأردنية، ورغم ذلك فقد مارس نشاطه منذ عام ١٩٥٠. وينادي هذا الحزب بمحاربة الرأسمالية وإزالة التقاليد الاجتماعية القديمة والظروف والتركيب والاقتصادي في الأردن. وقد صرح الحزب عن أهدافه في تأسيس نظام شيوعي على النمط السوفياتي. وعلى الرغم من قانون مكافحة الشيوعية، فقد استطاع هذا الحزب أن يؤثر في بعض أفراد المجتمع، حيث وجد التربة الصالحة التي يتمذهب فيها الحاقدون بمذهبه، كما وجد مجالاً له في مخيما اللاجئين في ضوء النقمة على العرب الذي ناصر (إسرائل) وتسبب في تشريد مليون فلسيني عن ديارهم. فأتاح ذلك للشيوعية أن تؤثر في البسطاء والسذج، بحيث سهلت استثارة هؤلاء ودفعهم لإثارة الشائعات والفوضى[٢].

وقد صدر قانون الأحزاب السياسة عام ١٩٥٥ بحيث أعطى للأردنيين حق تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، وأن الحزب السياسي يمثل أية هيبة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقاً لأحكام القانون ثم كيفية التقدم للحصول على الترخيص بتأليف حزب

---

(١) J.G. Sparrow, Op. Cit. p. 38.

(٢) A.H.H. ABIDI, Op. Cit. p. 205 وكذلك هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ١٩٣.

سياسي، والنظام الأساسي للحزب، وحق مجلس الوزراء في حل الحزب إذا اقتنع أن غايته لم تعد مشروعة أو أن وسائله غير سليمة أو ان أنظمته أصبحت تخالف أحكام الدستور.

ناقش مجلس الأمة هذا القانون بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣ فأشار عضو المجلس عبد القادر الصالح إلى بعض نصوص القانون فقال: "... بالنسبة لحق مجلس الوزراء في أن يمنح أو يرفض الترخيص المطلوب ... إنني أرى وفقاً لهذه المادة أن السلطة التنفيذية تريد أن تبرر السلطة المطلقة التي يريد هذا القانون منحها إياها... لا بد أن يتاح لهذا الشعب حرية الانتظام وأن يعودوا إلى القضاء في الحصول على الترخيص لأنهم لا يجدون ملجأ أسلم من القضاء".

وقال رشاد مسودي: ".... هذا القانون من الخطورة بمكان وهو الذي يقرر مصير هذا البلد من حيث التنظيمات الحزبية، أن الأمة وصلت إلى درجة من الوعي تميز فيها بين الخبيث من الطيب، وإذا ما تقدم حزب لطلب الترخيص له فيجب أن يكون نواب الأمة هم خير حكم بمنحه الترخيص أو عدمه".

وقال أنطون عطا الله: ".... هذا القانون يفترض أن لا يعتبر الحزب سياسياً إلا إذا بلغ عدد أعضائه المؤسسين عشرة فإذا كانت هيئة من الناس عددها عشرة فأكثر أسسوا حزباً ثم خالفوا القانون يمكن محاكمتهم لأن عددهم عشرة فأكثر. لكن إذا جاء تسعة وألفو حزباً منهم له مبادئ سليمة لا تدعوا إلى الثورة ونظامه متفق ومنسجم مع الدستور عندئذ لا يستطيع أن ينالهم عقاب لأنهم تسعة ... إنني أعتقد أن التحديد والتعريف لا فائدة منه وأنه لا حكمة من أن يكون أعضاء الحزب عشرة. لذلك أرغب أن تبدي لنا الحكومة ما هي الفكرة التي جعلت أعضاء الحزب عشرة فكان جواب الحكومة أن كل جماعة من الناس يجب أن يمثلوا فئة وليس من المعقول أن تكون الفئة أقل من عشرة، تدعي لنفسها صفة حزب وتنطق باسمه"[١].

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع ، الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣، ص ٢٤٦ – ٢٥٠.

مارست الأحزاب السياسية نشاطها في الأردن بصورة سرية، وخاصة الأحزاب العقائدية منذ وحدة الضفتين، في الوقت الذي لم تتقدم بطلب ترخيص لها إلا في فترة متأخرة من ذلك مما اقتضى وضع قانون ينظم الأحزاب السياسية في الأردن عام ١٩٥٥، بعد أن كانت الجمعيات العثماني. ويعطي الجدول التالي توزيع المقاعد في مجلس الأمة حسب الأحزاب من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٦.

الحزب	النواب الثاني	مجلس النواب الثالث	مجلس النواب الرابع	مجلس النواب الخامس
	١٩٥٠/٤/٢٠	١٩٥١/٩/١	١٩٥٤/١٠/١٧	١٩٥٦/١٠/٢١
	١٩٥١/٥/٣	١٩٥٤/٦/٢٢	١٩٥٦/٦/٢٦	١٩٦١/١٠/٢٠
الوطني الاشتراكي		١١	١	١١
الشيوعي	٢	٢	٢	٣
البعث	٢	٣		٢
العربي الدستوري			١٧	٤
الأمة				١
الإخوان المسلمين			٤	٤
التحرير			١	١
المستقلون	١٦	١٤	١٥	١٤
المجموع	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠

كانت انتخابات مجلس النواب الخامس قد جرت على أساس التكتلات الحزبية، عندما ظهرت نتائجها، تبين أن الحزب الوطني الاشتراكي قد فاز بأحد عشر مقعداً في المجلس النيابي، وهو عدد لم يتوفر لأي حزب آخر، فعهد إلى

سليمان النابلسي الأمين العام للحزب بتأليف الوزارة الجديدة، والتي كانت الوزارة الائتلافية الأولى من نوعها في الأردن[1].

وبرزت النظرة الحزبية لهذا المجلس في مناقشة البيان الوزاري الذي تقدمت به حكومة سليمان النابلسي إلى المجلس طالبة الثقة على أساسه ففازت الحكومة بثقة المجلس المطلقة بأكثرية ٣٩ صوتاً. وجاء في كلمة سعيد العزة: "... لقد كان لأبناء الأردن على مختلف عقائدهم وهيئاتهم وأحزابهم شعارات وطنية، وأهداف قومية، خاض الشعب الأردني معركة الانتخابات النيابية الأخيرة من أجلها فجاءة صورة حية للنضال من أجل شعاراته وأهدافه وميثاقه الوطني، انبثق عنها هذا المجلس الوطني، وانبثقت عنه هذه الحكومة الوطنية".

وقال فائق وراد: "... إنني وزميلي الدكتور يعقوب زيادين نشكر الحكومة على بيانها الذي تضمن عزمها على إطلاق الحريات العامة وإلغاء جميع القوانين الرجعية التي تحد من هذه الحريات واستبدالها بقوانين تقدمية، قد جاء معبراً عن رغائب الشعب... وعندما عدّدت الحكومة ذكر القوانين الرجعية التي تنوي إلغاءها أغلفت ذكر قانون مقاومة الشيوعية الذي لا يقل رجعية عن القوانين الواردة، وأملنا كبير أن يدخل هذا القانون في عداد القوانين التي تعتزم الحكومة إلغاءها".

وقال يعقوب معمر: "... قالت الحكومة بأنها ستقدم التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحد من حرية المواطنين وتعيق نمو الحياة الديمقراطية النيابية وستستبدلها بقوانين تقدمية تتمشى مع سياسة الحكومة القومية التحررية وفي مقدمة هذه القوانين (قانون الأحزاب) و (قانون المطبوعات) ... يجب أن يتم ذلك في عهد هذا البرلمان الحر، وإنني واثق الآن بقدرة هذه الحكومة الأمينة على تنفيذ برنامجها بكل صدق وأمانة".

ورد بعد ذلاك رئيس الوزراء سليمان النابلسي قائلاً: "... إننا نؤمن

---

(١) د. كامل أبو جابر، مصدر سابق، ص ١٥، وكذلك هزاع المجالي، مصر سابق، ص ٢٠٢.

بكل كلمة قلناها لأنها خارجة من عقولنا وضمائرنا وأننا بالتعاون مع هذا المجلس وبتأييده وبقوة هذا الشعب المتحرر سنحقق جميع ما ورد في هذا البيان .... إننا نحترم الحريات من أعماقنا وإننا لن نسمح مهما كانت الظروف بالاعتداء على حريات المواطنين وكرامتهم".

كما طالب بعض أعضاء المجلس بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، والصين الشعبية، حيث جاء في حديث العضو فائق داود: "... عن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي، وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية معه، عدا عن كونه حق تمارسه الأردن كدولة ذات سيادة، فهو فوق ذلك، ضرورة وطنية ... يضاف إلى ذلك أن لإقامة هذه العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وبقية دول المعسكر الاشتراكي سيساهم في إخراج الأردن من وضعه الاقتصادي الصعب وسيساعد على رفع مستوى حياة الجماهير الشعبية... وقد لفت انتباهنا عدم تعرض الحكومة لمسألة الاعتراف بالصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية معها، مع العلم بأن هذه الدولة الأسيوية العظمة قد وقفت منذ نشوئها إلى جانب العرب وكفاحهم التحرري وليست مواقفها من تأييد مصر وشجب العدوان الاستعماري الصهيوني عليها ببعيدة عن الأذهان".

وقال وليد الشعكة: ".... كلنا يعلم موقف روسيا في هيئة الأمم ومناصرتها للقضية المصرية. والحق والعدل أن نقابل الإحسان بالإحسان ويقرّر التمثيل الدبلوماسي فوراً مع الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى المناصرة للعرب. وقد تمت موافقة المجلس على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية"[١].

لقد أتيحت للأحزاب فرصة ذهبية في الأردن بعد الانتخابات التي جرت في البلاد سنة ١٩٥٦ على أساس حزبي، وتشكيل حكومة ائتلافية. ولكن

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧، ص ١٢-٤٧.

الأحزاب جنحت إلى الفوضى، على اعتقاد أنهم حققوا مع الحكومة تلك الأهداف والشعارات التي وصلوا بها إلى المجلس، وعلى اختلاف نزعاتهم، كإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وقبول المعونة العربية ومن هنا انفتح باب المزايدات والتنافس بين الأحزاب كل يدعي بفضله بتحقيق تلك الأهداف.

ودخلت الحكومة طرفاً في ذلك دون أن تلتفت إلى الخطوات والإجراءات التي تستلزمها تلك المزايدات. وإزاء كل ذلك في وجه الملك حسين إلى رئيس الوزراء رسالة يرشده فيها إلى السبيل السوي والعمل على منع تسرب المبادئ الدخيلة التي تسعى إلى استبدال استعمار مضى باستعمار من نوع جديد، وطلب من رئيس الوزراء أن يتخذ هو وزملاؤه الموقف الذي يؤمن مصلحة الوطن والمواطن. غير أن الوزارة مضت في خطتها السابقة، وفقد الانسجام بين أعضائها. وزاد الأمر سوءاً رغبة أبو نوار بعد أن أصبح رئيس أركان الجيش بالقيام بمحاولة انقلابية لولا عصيان غالبية الجيش له. مما جعل الملك حسين يرى أن استمرار الوزارة في الحكم سيؤدي إلى حدوث المزيد من القلق والاضطراب الذي يعرض أمن البلاد إلى وسلامتها للخطر، فطلب من رئيس الوزراء تقديم استقالة حكومته فاستقالت الوزارة بتاريخ ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٥٧. وعهد إلى الدكتور حسين فخري الخالدي بتشكيل الحكومة الجديدة التي تألفت بعد التشاور مع ممثلي الأحزاب، الذي تنادوا إلى عقد مؤتمر وطني في نابلس في ٢٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٧ بعد تشكيل الوزارة بأيام قليلة. وقد دعا المؤتمرون في بيانهم الذي أصدروه عقب الاجتماع إلى القيام بإضراب عام ومظاهرات شاملة طيلة يوم ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٧ وفي اليوم التالي للمؤتمر حضر إلى عمان وفد برئاسة حكمت المصري فقابل رئيس الوزراء وأبلغه مقررات المؤتمر التي تقضي بسحب تأييد الأحزاب له دعوتهم إياه إلى التخلي عن الحكم. وحاول رئيس الوزراء أن يثني هؤلاء عن عزمهم، ويجنب البلاد أخطار المفاجآت. ولكنه لم ينجح في إقناعهم. وعمت المظاهرات الصاخبة معظم المدن في يوم ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٧، وإزاء ذلك كله لم يجد الخالدي بداً من تقديم استقالته. وبعد تكليف إبراهيم هاشم بتأليف الحكومة الجديدة أعلنت

الأحكام العرفية في البلاد، وعين سليمان طوقان وزير الدفاع حاكماً عسكرياً عاماً في المملكة، على الأثر أصدر أمراً بحل جميع الأحزاب القائمة في البلاد في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٥٧[١] وجاء في قرار الحل "أمر صادر عن الحاكم العسكري العام سليمان طوقان. عملاً بالصلاحية المخولة إليّ في المادة (٢) من تعليمات الإدارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ والمادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، آمر بحل جميع لجان التوجيه الوطني التي تألفت في مملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى قرار مجلس الوزراء الأسبق الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ وأية لجان فرعية أخرى تابعة لها في الأحياء والقرى واعتبار ذلك القرار لاغياً من هذا اليوم الواقع في ١٩٥٧/٤/٢٧"[٢].

كما صدرت الإدارة الملكية بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة هذا نصها: "نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى الفترة الأولى للمادة ٨٢ من الدستور نصدر إرادتنا بفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتباراً من ١٩٥٧/٤/٢٨"[٣].

وبعد انتهاء الإدارة العرفية لم يحاول السياسيون تشكيل أحزاب جديدة. وأما الأحزاب التي كانت من قبل فقد اتجه كل منها في طريق خاص به وبارتباطه، ولم يعد لها أي تأثير في توجيه سياسة الحكومة داخلياً أو خارجياً.

تشكلت قيادة قطرية جديدة لحز البعث العربي الاشتراكي في الأردن عام ١٩٦٠ بقيادة الدكتور منيف الرزاز، وبقي مؤيدو عبد الله الريماوي يعارضون هذه القيادة، ولكنهم اكتفوا بالاتصالات الشخصية دون إقامة تنظيم محدد تابع للقيادة القومية التي شكلها الريماوي في القاهرة, وبعد تأليف حكومة وصفي التل الأولى في أوائل عام ١٩٦٢، تقدم قادة الحزب بعريضة لرئيس الوزراء تركزت حول المطالبة بعودة الحياة الحزبية والسياسية للبلاد، ولكن آراء

---

(١)منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٦٣٦-٤٦٠. وكذلك هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٢١٩-٢٢١.

(٢)الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧، ص ٤١٤.

(٣)الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٧/٥/٤، ص ٢٤٠.

الأعضاء اختلفت حول هذا الموقف، وظلت القيادة القطرية مترددة، وعلى أثر نجاح انقلاب البعثين في العراق في أوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٦٣، وفي سوريا في العام نفسه، إلا أن قيادة الحزب في الأردن لم تستطع وضع برنامج سياسية محلي يتناسب مع هذه الأوضاع الجديدة.

لم يكن للشيوعيين بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٧ دور مهم ما عدا إصدار بعض المنشورات التي تتضمن مواقفهم وآرائهم في القضايا الداخلية والعربية والدولية ويعبرون عنها في إصدار المنشورات، أو التلميح لها في المساجد[١].

وخلال هذه الفترة توجهت جهود بعض أعضاء مجلس الأمة إلى مطالبة الحكومة بإعادة تنظيم الحياة الحزبية، حيث جاء في كلمة العضو إسماعيل حجازي عند مناقشة البيان الوزاري لحكومة وصفي التل بتاريخ ١٩٦٣/١/٦ قوله: "... ولعل أبرز ما ورد في البيان الوزاري من إضافات جديدة هو العودة لتنظيم الحياة الحزبية في الأردن. وقد ذكر بعض المسؤولين إلى أنه لن يسمح لأي حزب جديد أن يؤسس له فرع خارج الأردن، وأنا أستغرب هذا التنظيم الجديد الذي يتعارض مع الدستور الذي ينص صراحة أن الأردن جزء من الوطن العربي الكبير ... ولى الحكومة إذا أرادت أن تعيد الحياة الحزبية أن تقتصر رقابتها على منع تأسيس فروع للأحزاب الهدامة أو العملية ... كما إنني لا أدري الحكمة من عدم السماح لحزب أردني أن يؤسس له فروعاً في الخارج. إذا كانت الأحزاب فيها الخير لبلدنا فما هو المانع من انطلاق الخير إلى أشقائنا في العالم العربي"[٢].

وفي جلسة الثقة لحكومة سمير الرفاعي بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠ أكد

---

(١) د. جمال الشاعر، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٣/١/٦، ص ١٢٤.

الأعضاء على مطالبة الحكومة بالسماح للتنظيم الحزبي في البلاد. فدعا إلى ذلك عضو المجلس الدكتور عواد محمود بقوله: "... يجب أن يعلم دولة الرئيس أن نظام الحزبين أو الثلاثة أحزاب لا تفرض من الأعلى، أي من الحكومة، وإنما تنشأ من القاعدة الشعبية وعلى تطور الزمن، ويتكون الحزبان إن كانت هنالك وجهات نظر مختلفة يريد كل حزب أن ينفذ وجهة نظره .. إن كل همنا وكل آمالنا أن ننعم بالحرية وأن تمارس الأحزاب مسؤولياتها بشكل يحقق الرفعة والخير للوطن والمواطن".

وقال ياسر عمرو: "... إنني أؤمن بأن أي نظام حزبي لا يمكن أن يقوم وينجح ما لم ينطلق من الإيمان الصادق بحق الجماهير في أن تختار العقيدة السياسية التي تريد أن تنظم انتظاماً حراً في صفوفها وبالإخلاص الأكيد لهذه الحقيقة... لذا فإنه من واجب الحكومة أن تلجأ إلى إزالة كل خطر على نشاط العمل الحزبي العقائدي على الأسس القومية"(١).

واستمر مجلس الأمة بحثّ الحكومات المتوالية على تنظيم العمل الحزبي وإزالة القيود المفروضة عليه من خلال مطالبته بإطلاق الحريات العامة عند مناقشته للبيانات الوزارية المتعاقبة.

إن الدارس للواقع الحزبي في الأردن درك بكل وضوح أن الأحزاب العقائدية قد ورثت الأحزاب العشائرية، ولم تكن هذه الأحزاب أردنية في نشأتها وقيامها، بل كانت فروعاً وامتداداً لأحزاب عقائدية، قامت في أجزاء أخرى من الوطن العربي، فكان لا بد من أن تتأثر بالواقع الفكري الذي كانت تعيش الأحزاب العربية، لذا فإن فروع هذه الأحزاب العقائدية في الأردن بدأت تعمل وهي تحمل ذات المفاهيم التي تحملها تلك الأصول، فانحازت هذه الأحزاب إلى قياداتها في خارج الأردن، وتجربة اعتمدت نقل الصورة عن الآخرين

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة السابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠، ص ١٠٥٩-١٠٦١.

فكانت هذه التجربة نابعة من تجربة ليست تجربتنا، مما أفقد هذه الأحزاب الارتباط بالقرى والبوادي وبالشارع الأردني[١].

أما الأحزاب السياسية التي نشأت في الأردن، فقد اقتصرت في محصلتنا الأخيرة على حزبين، الحزب الوطني الاشتراكي وحزب الأمة. وكان هناك كتلة تسمّت بالحزب العربي الدستوري وهي مجموعة من الأشخاص الذي تكتلوا مع توفيق أبو الهدى إماماً لهم في السياسة ورئيساً عليهم في الوزارات. وهذه الأحزاب الثلاثة لم يكن لها عقائد حزبية وتبعاً لذلك لم يكن لها قاعدة شعبية واسعة، وكان الإحساس الشعبي العام يحترمها بنسب متفاوتة، ولكنه كان يدرك أن أهدافها جميعاً التوصل إلى الحكم. ولم يكن هناك وضوح في الأهداف الحزبية وإنما طغت المصلحة الذاتية، فظهر ذلك عند أعضاء الأحزاب في الوزارة الائتلافية برئاسة سليمان النابلسي والذين كانوا يتأرجحون بين اليمين واليسار. وقد كشف النقاب عن هذا التأرجح في النهج السياسي سليمان النابلسي عندما قال: "إن وزارتي تضم وزيرين عن الشيوعيين هما: عبد القادر الصالح وشفيق الرشيدات، ووزراء عن الحزب الوطني منهم شفيق الرشيدات طبعاً"[٢] ويدل هذا على عدم تفاعل المبادئ الحزبية مع النهج العملي والممارسة الواقعية لدى دعاة الأحزاب.

نستطيع أن نخرج بنتيجة واقعية من خلال دارسة التجربة الحزبية في الأردن، وهي أن الحياة الحزبية لم يكتب لها عندنا النجاح لفشل هذه الأحزاب في وضع تخطيط مبرمج لها، فلم تعدو هذه الأحزاب أكثر من شلل تجتمع حول مصالح معينة، ودونما رابط فكري يجمعها، ولا هدف واضح يوحدها، وكثيراً ما كان الحزبي يقفز من أقصى اليمين، فإذا هو في أقصى اليسار، لأن المصالح تغيرت. وافتقرت هذه الأحزاب إلى القواعد الشعبية لأنها قصرت نشاطها في المدن وعلى قطاعات شعبية محددة ولم تمتد إلى البوادي والأرياف.

---

(١) بلال حسن التل، مصدر سابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

الفصل الثاني

مجلس الأمة والعلاقات الخارجية

المبحث الأول

مجلس الأمة والعلاقات العربية

لقد حرص مجلس الأمة الأردني على تأكيد العلاقات الطيبة والتعاون المثمر مع الدول العربية الشقيقة في نطاق ميثاق الدول العربية، وأصبحت الدعوة إلى العمل في النطاق العربي مبدأ تتبعه المجالس المتعاقبة وتقليداً تتمسك به، ولا تحيد عنه، وبات الانحراف عن هذا المبدأ انحرافاً عن المبادئ الوطنية التي ارتضى بها الأردنيون لأنفسهم شريعة ودستوراً.

وأصبح مجلس الأمة في توجهاته العربية يستلهم سياسته من حقيقة راسخة هي وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربي الكبير ووحدة القضايا في كل قطر من أقطاره. ولا يدخل هذا القول في مجال التمني، بل النهج العملي الذي سلكه المجلس في علاقته مع السلطة التنفيذية يحثها على تأكيد أواصر الأخوة ونبذ أسباب الفرقة والخلاف.

وتجلت فلسفة المجلس هذه في اتخاذ مواقف ثابتة وصادقة في علاقته مع الحكومة لكي تتبنى مواقف قومية وتجتهد في الإطار العربي الواحد ويبرز ذلك من خلال دراسة الموضوعات التالية: مجلس الأمة وجامعة الدول العربية، مجلس الأمة وقضية فلسطين، مجلس الأمة وحلف بغداد، مجلس الأمة وأزمة السويس.

مجلس الأمة وجامعة الدول العربية

إن الغاية الكبرى من إنشاء جامعة الدول العربية هي العمل على تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات كافة وتوحيد الجهود لحفظ الكيان العربي والدفاع عنه، وتعهد الدول العربية بالتمسك بميثاق الجامعة الذي وقع في الإسكندرية في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، وجاء في المادة الثانية من هذا الميثاق الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية، ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

أ- الشؤون الاقتصادية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب- شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج- شؤون الثقافة.

د- شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

ه- الشؤون الاجتماعية.

و- الشؤون الصحية. حيث أن مصلحة العرب بمجموعهم تقتضي السير بجد وتصميم لتأمين الوصول إلى الأهداف المنشودة بأحسن الطرق وأقربها إلى الصواب[١].

لقد تنبه مجلس الأمة الأردني منذ التئامه الأول مرة إلى العمل على تأكيد أواصر الأخوة العربية في إطار الجامعة، فتضمن رده على خطاب العرش في ١٩٤٧/١١/٣ ما يلي: "... وليس بمستغرب هذا الاهتمام الذي نوه به جلالتكم لجامعة الدول العربية ولميثاقها، الذي استهدف اتحاد العرب وتآخيهم

---

(١) د. محمد عزيز شكري، مصدر سابق، ص ١٧٩-١٨٠. وكذلك د. مفيد شهاب، مصدر سابق، ص ٢٤١.

لتكون نبراس آمالهم وأمانيهم. وإننا نحن نواب الأمة لمقتفون أثركم في تأييد الجامعة والإخلاص لميثاقها ومؤيدون لكل الجهود التي من شأنها توحيد الصف العربي ووضع حد لفرقته"[١].

وتوالت الجهود العربية لتحقيق التعاون والوحدة، فقد قررت اللجنة السياسية لجماعة الدول العربية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ أن يقوم بين دولها عهد عسكري يدفع ما يهددها من خطر، وأطلق على هذا العهد اسم (الضمان الجماعي) وتم الاتفاق على نصوص معاهدة دعيت معاهدة (الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) ووقعت في الإسكندرية بتاريخ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ من قبل سوريا والعراق ولبنان والسعودية ومصر واليمن. وجاءت المعاهدة في ثلاث عشرة مادة وملحق عسكري من خمسة بنود. وتضمنت مواد هذه المعاهدة أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها يعتبر اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، ولأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك انسجام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها. وعلى أن تتألف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائلة وأساليبه. كما تؤلف لجنة تحت إشراف مجلس الجامعة (مجلس الدفاع المشترك) ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة. أما الملحق العسكري الذي اعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة، فقد عين اختصاصات اللجنة العسكرية الدائمة من إعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار المتوقعة، وتقديم المقترحات لتنظيم القوات العسكرية وزيادة كفايتها واستثمار الموارد الطبيعية وإعداد المعلومات والإحصائيات وغير ذلك[٢].

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، تاريخ ١٩٤٧/١١/٣، ص ٨.

(٢) اللواء محمود شيت خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، ص ٤٩–٥٨.

وقد أبرمت الحكومة الأردنية هذه المعاهدة وملحقاتها بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٢ وفوضت الوزير الأردني المفوض في القاهرة بالتوقيع عليها، وكان سبب تأخر الأردن في توقيع المعاهدة حالة التوتر العربي على أثر إعلان وحدة الضفتين من المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ وأيد مجلس الأمة كل الجهود المبذولة لزيادة التقارب والانسجام بين الأقطار العربية، ففي جلسة المجلس المعقودة بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٦ لمناقشة البيان الوزاري لحكومة فوزي الملقي تحدث عضو المجلس توفيق قطان قائلاً: "... إنني أثق بالحكومة بعد أن لمست الرغبة الأكيدة في المساهمة بزيادة وحدة الصف العربي وحشد طاقاته واتخاذ خطوات إيجابية فعالة لتحقيق وحدة اقتصادية بين جميع أقطار العرب أو أي عدد منها تطبيقاً واحتذاءاً لما تم إنجازه على الصعيد العسكري في اتفاقية الضمان الجماعي لتمكين الروابط السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية وغيرها، وفي إباحة حرية التنقل والعمل بين الأقطار العربية لكل عربي وفي جميع أنحاء العروبة"(١). كما جاء في رد مجلس النواب الثالث (١٩٥١/٩/١ – ١٩٥٤/٦/٢٢) على خطاب العرش في ١٩٣٥/١١/٥: ".... إن المجلس الذي تبنى مبدأ التعاون الوثيق مع الدول العربية كوسيلة حتمية لمواجهة الأخطار التي تحيق بالأمة والذي يدرك أن هذا التعاون هو سبيل القويم لتحقيق البناء القويم والتحرر الوطني المنشود ليسره أن تقوم الحكومة على توثيق روابط المودة والأخوة بيننا وبين الدول العربية ليس لبناء تعاون اقتصادي فحسب. وإنما لبناء تعاون عسكري سياسي ثقافي عربي صحيح"(٢).

وسارت جهود المجلس الحثيثة في تبصير الحكومات المتتالية لمهمة دعم التعاون والتأزر العربي وظهر جلياً في مناقشة البيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤ حيث جاء حديث العضو سليم البخيت:

---

(١) مذكرات مجلس الأمة الثالث، الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الثالث، ص ٢٧٨، وكذلك د. سيد نوفل، العمل العرب المشترك، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) مذكرات مجلس الأمة الثالث، الرد على خطاب العرش، ص ١٧٦.

"... إن من واجبنا نحو الدول العربية الشقيقة ضرورة محافظتنا ورعايتنا للالتزامات المترتبة علينا بموجب ميثاق الجامعة العربية وأن تقوم علاقتنا مع الدول العربية على أساس التعاون الوثيق والتآزر المطلق في جميع الميادين وعلى أن تعمل الحكومة على إزالة الجفاء بين الدول العربية، إن هذه المبادئ تتفق ورغبات الأمة وأمانيها وعلينا أن نتبناها ونتقيد بها".

وقال نائب حكمت المصري: "... وتحقيقاً لهدف الوحدة العربية ونتيجة للمآسي التي ترتكبها فرنسا اتجاه إخواننا في المغرب العربي في سياسة التقتيل والإفناء والتي يذهب ضحيتها كل يوم مئات من المجاهدين شهداء ظلم فرنسا، ومنا ننتظر أن يتضمن بيان الحكومة خطوات عملية للتعبير عن الشعور بهذه الوحدة العربية، كوضع ترتيبات لمقاطعة فرنسا اقتصادياً والاتصال بالجامعة العربية لإقرار مقاطعتها سياسياً حق ترتدع عن غيها وتتوقف عن بطشها وظلمها وتعيد للبلاد حقوقها وسيادتها"[(١)].

كما أكد مجلس النواب الرابع (١٧-١٠-١٩٥٤ - ١٩٥٦/٦/٢٦) على التعاون العربي في معرض دره على خطاب العرش في ١٩٥٥/١١/٧ والذي جاء فيه: "... إنه ليسعدنا أن نلاحظ ونعلم أن السياسة الخارجية للحكومة الحاضرة إنما هي امتداد للسياسة العامة التي أصبحت سياسة الدولة التقليدية إلا وهي الإيمان بأننا جزء من الأمة العربية، وبأن واقعنا يفرض علينا التعاون الأخوي المطلق في جميع الميادين لتحقيق الأهداف القومية المشتركة، وتعضيد كل تدبير أو جهد يهدف إلى وحدة الصف بين جميع الدول العربية على السواء"[(٢)].

ولم يمض وقت طويل بعد نتيجة جون كلوب في الأول من آذار (مارس) ١٩٥٦ عن قيادة الجيش العربي الأردني، حتى اجتمع في القاهرة ثلاثة من الزعماء العرب وهم الملك سعود ملك المملكة الأردنية السعودية والرئيس جمال

---

(١) مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤، ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، تاريخ ١٩٥٥/١١/٧، ص ٤٠٢. ٨.

عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المصرية، والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية، وتباحث هؤلاء في الوسيلة التي تستجيبون بها لنداءات الحسين بوجوب مساندة الأردن في تأمين تقوية الجرس الوطني وتحقيق الاتحاد والتعاون. وبعض الرؤساء الثلاثة برسالة إلى الملك حسين تضمّنت الرغبة بالاجتماع به لاتخاذ الخطوات اللازمة في سبيل الترابط المتين والتفاهم الكامل بين الدول العربية، وأبدوا استعدادهم الأكيد لمعاونة الأردن والوقوف بجانبه. ورد الحسين برسالة ركزت إلى ضرورة توحيد القرى بين الدول العربية كلها وليس قصرها على الدول الأربعة هذه. وعادت الدول الثلاث تؤكد تقديم معونة للأردن محل المعونة البريطانية في حالة قطعها أو التخلي عنها والتي عبر الحسين بصددها أنها تقدم للأردن كجزء من الالتزامات المترتبة على الفريقين المتعاقدين (الأردن وبريطانيا). وأبدى استعداده التام بشأن تنسيق التعاون العسكري حيث عقدت عدة اتفاقيات عسكرية بين الأردن وكل من مصر وسوريا والعراق والسعودية ولبنان في عام ١٩٥٦. كما تم توقيع اتفاقية التضامن العربي في ١٩٥٧/١/١٩ بين الأردن ومصر السعودية وسوريا والتي تعهدت بموجبها مصر والسعودية وسوريا أن تدفع للأردن مبلغ إثني عشر مليون ونصف مليون جنيه مصري في السنة لمدة عشر سنوات. وأن يقسم هذا المبلغ بين الدول الثلاث، فتدفع مصر خمسة ملايين وتدفع السعودية خمسة ملايين وتدفع سوريا مليونين ونصف[١].

رحب مجلس الأمة الأردني بالمعونة العربية واعتبرها خطوة على الطريق الصحيح لدى مناقشته للبيان الوزاري لحكومة سليمان النابلسي في ١٩٥٦/١١/٢٧ فقد جاء على لسان عضو المجلس سعيد العزة: "... إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن تكون سياسة الحكومة السير مع الدول العربية المتحررة من أجل تصفية الاستعمار في الوطن العربي وتطبيق حرية العرب ووحدتهم وتوفير أسباب القوة لهم...، ونلاحظ بكل اعتزاز تمسك الحكومة

---

(١) د. سليمان نوفل، مصدر سابق، ص ١٥٣-١٥٥. وكذلك Peterssnow, Hussein, pp 78-82.

بالاتفاقات العسكرية مع مصر وسوريا وبقية الأقطار العربية وقبول المعونة العربية التي من شأنها تعزيز البناء الذاتي للأردن ورفع الهيمنة الأجنبية عنه".

وقال عمران المعايطة: "... إنني أحيّي الحكومة في شعورها النبيل تجاه الدول العربية التي أسهمت بنصيب وافر في توحيد الصف العربي وتسابقت لتقديم المعونة العربية للأردن لتحل محل المعونة البريطانية بدون قيد أن شرط وهي وسيلة لتحريرنا من القيود الاستعمارية البغيضة وسبيل لقوية جيشنا العربي الأردني ليكون بمقدورنا السير مع الدول العربية المتحررة في جميع الميادين من أجل تصفية الاستعمار ونفوذه في الوطن العربي وأن هذه أمنية كل عربي في مشارق الأرض ومغربها"(١).

وجاء في رد مجلس النواب الخامس (٢١-١٠/١٩٥٦ - ١٩٦١/١٠/٢٠) في الرد على خطاب العرش بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧ حول التعاون العربي: "... إن نواب الأمة مع تقديرهم للمحاولات والمساعي التي بذلتها الحكومة لتأمين التعاون العربي الموحد، يأملون أن يكون هذا التعاون بين أجزاء الأمة العربية الواحد، تعاوناً واقعياً وعملياً بحيث يكون أشد قوة، وأقوى ارتباطاً حتى يضمن دفاعاً موحداً وفي جبهة عربية واحدة. إن نواب الأمة يقابلون بارتياح كبير هذا التعاون العربي الذي بم يكن باعثه التدخل في شؤون البلاد الداخلية، أو الانتقاص من سيادتها، وإن ينوب الأمة يدعون الحكومة أن تعمل على تعزيز الحدود بالأسلحة الثقيلة حتى يصبح الدفاع عن الحدود سبيلاً لاطمئنان النفوس"(٢).

وانتهت المعاهدة الأردنية - البريطانية عام ١٩٥٧، وانقطعت المعونة المالية الأجنبية، واستحق موعد الدفع من الأشقاء العرب ولم تفِ بالتزاماتها سوى المملكة العربية السعودية، أما مصر وسوريا فلم تدفعا شيئاً مما ألزمتا نفسيهما

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧، ص ٢٥-٢٧.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١٠/٧، ص ٢١٨.

بدفعه، وادعتا أنهما غير متهيئتين لدفع المعونة، فمصر خرجت من حرب الفتاة وهي بحاجة إلى إصلاح ما خربته الحرب، وسوريا لا تكاد تستطيع تدبير أمورها. وإن عرض سوريا ومصر للمعونة للأردن، كان بمثابة تهديد لبريطانيا – كما أوضح ذلك القضماني سفير سوريا في عمان – كي لا تستغل حاجة الأردن للمساعدة المالية فتفرض عليه سلوك سياسة معينة"[١].

ولم يغفل مجلس الأمة الأردن الدعوة إلى العمل في إطار جامعة الدول العربية لتأمين الوحدة والانسجام بين الأمة الواحدة، فقد ركز على ذلك ودعا إليه في الجلسة المعقودة بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ لمناقشة البيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني حيث جاء على لسان عضو المجلس إسماعيل حجازي قوله: "... إن الواجب القومي يقتضي تآلف الأمة العربية واحتكامها إلى مضمون ميثاق جامعة الدول العربية لتحقيق ضاتيتها وتحمي وجودها ... وإنني أرى من الواجب أيضاً أن أحيي أبطال الجزائر في عامهم السابع وأطالب الحكومة بوجوب مقاطعة فرنسا اقتصادياً ما دمنا قاطعناها سياسياً، ليتم لإخواننا النصر على الطغاة".

وقال تعليم طوقان: "... إنني أؤيد الحكومة لما ذهبت إليه في بيانها الوزاري من العمل مع شقيقتها في إطار الجامعة العربية لقيام كيان موحد كامل السيادة والاستقلال وتأييد الحركات الاستقلالية في جميع البلاد العربية تأييداً فعالاً، لتكون الوحدة العربية مؤسسة على استقلال سياسي سليم"[٢].

كما ناقش مجلس الأمة مع الحكومة في جلسة خاصة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٨ العلاقات العربية بشكل شامل وموضوعي فجاء في حديث العضو عبد المجيد الشريدة: " ... إن سياسة الحكومة تجاه الدول العربية هي أمل كل واحد فينا لأننا نريد أن تكون علاقتنا مع الدول العربية علاقات تقوم

---

(١) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٢٠٧.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثالثة من الدورة العادية الخامسة لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٦٠/١١/٨، ص ٧٤-٧٥.

على الأخوة والإصلاح، وإننا لا نستطيع في الأردن أن نعيش في هذا الجو العارم وحدنا ولا بد لنا أن نتكاثف مع أشقائنا في الدول العربية للوصول إلى الأسباب التي تقودنا إلى طريق الوحدة".

وقال أمين الخصاونة: "... لا شك أن الفرقة بين الأقطار العربية مها كانت أسباها وبواعثها، أمر مؤسف، إذ لا يستفيد منها إلا أعداء العرب، الاستعمار والصهيونية. ولما كان من ضمن رسالتنا الوطنية والقومية، وحدة الصف العربي، فإن من واجبنا أن يكون لنا دائماً نصيب عملي في وسائل تحقيق وحدة الصف. ورأيي أن على الحكومات العربية من ضمنها حكومتنا أن تلجأ عند كل حالة تتعرض فيها العلاقات العربية للارتباك والتشويش إلى جلاء الحقيقة وتلافي الصدع، بأسرع وقت ممكن، حتى لا يتفاقم مع طول الوقت سوء الحالة وتتباعد الصفوف، والمسؤولية في مثل هذه الحالة وإن كانت تقع على الدول العربية مشتركة، إلا أن نصيبنا من هذه المسؤولية يحتم علينا أن بنادر إلى علاج الوضع بأنجح الوسائل وأسرعها وأكثرها فعالية"[1].

ولكن المجلس انتقد مسعى الحكومة في تحقيق الوحدة العربية عند مناقشة البيان والوزاري لحكومة سمير الرفاعي بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠ حيث قال عضو المجلس الدكتور عواد محمود: ".... تعيش أمتنا العربية الآن فترة بالغة الأهمية والخطورة، فترة تقرر مصير الأجيال العربية القادمة، وتشكل نقطة تحول شامل في تاريخها يتصل بوجودها وكيانها وصميم حياتها ... ولقد استمعنا إلى البيان الوزاري ... ونحن نعلم ونوافق بأن المجتمع الأردني جزء من المجتمع العربي، غير أننا نصبو إلى أن يلتحم هذا الجزء الهام من الوطن العربي بأجزائه الأخرى الزاخرة بالحيوية والعزيمة والزاحفة بخطى واسعة نحو تحقيق الأهداف الأساسية، وأن لا يبقى متخلفاً وراءها وكأنه غريب عنها. فما الذي فعلته هذه الوزارة، بل ما الذي تستطيع أن تفعله في هذا السبيل لو أرادت أن تفعل

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس، الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس، تاريخ ١٩٦٢/١/٢٨. ص ١٠٦٠-١٠٦٢.

شيئاً؟ إن العشب العربي في الأردن يعز عليه أن يرى أشقاءه في الأقطار العربية الأخرى يرتبطون بروابط الوحدة المقدسة ويجد الأبواب موصدة في وجهة تحول بينه وبين أمنيته الغالية في الإسهام الفعلي في إقامة الوحدة العربية والاشتراك في أعيادها".

وقال ياسر عمرو: "... إن قضية الوحدة لم تعد قضية تقارب تفرضه مرحلة معينة أو مصلحة سياسية آتية من ظرف من الظروف ولكنها عملية بناء مصير وإذا كانت الجامعة العربية قد مثلت دور المؤسسة التي ترضي بمجرد الإطار الخارجي دون مضمون والمحتوى. ولكن طبيعة التفاعل الذي يهز أعماق الحياة العربية اليوم قد اجتاز الجامعة العربية منطلقها ومفهومها ليضع مستويات جديدة من الفهم لقضية الوحدة ... إن الدول العربية التي أنجزت وحدتها في هذه الأيام قد تنازلت لدولة الوحدة الكبيرة عن الكثير من مقومات السيادة الهزيلة المجزأة لتستمد من سيادة الوحدة كل اعتزازها وعزتها ولتنطلق إلى آفاق التقدم والتطور ... ونحن في هذا البلد نجد أن قلوب شعبنا تخفق فرحاً للوحدة تتحقق لوطننا في بعض أجزائه وشعبنا يتجرع الغصص لأنه لم يجد مكانه بعد في هذه الوحدة ولم يلتق بعد مع نفسه ونزعاته وأشواقه.. إن نوعاً من الاستعداد هو القادر على تحقيق أمل شعبنا في السير مع الركب العربي الذي يفسح لنا المجال الرحب للمشاركة الإيجابية الصادقة"(١).

وخلال هذه الفترة فقد عمدت القيادات العربية إلى إجراء الحوار والاجتماعات في إطار الدول العربية، فقد عقد مؤتمر القمة العربية الأول بمقر الجامعة في القاهرة في الفترة الواقعة بين ١٣-١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ بناء على اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر. وقد تدارس أعضاء المؤتمر التهديدات وأعمال العدوان التي مارسها الكيان الصهيوني منذ إخراج الشعب العربي

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السابع، الجلسة السابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع، تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠، ص ١٠٥٨-١٠٦٤.

الفلسطيني من وطنه واتخاذ هذا الكيان سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لــه. كما بحث ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ما أوشك عليه الكيان الــصهيوني من القيام بعدوان خطير على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه واستهدافاً لتحقيق المطامع الــصهيونية التوسيعية بجلب المزيد من قوى العدوان وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن الــبلاد العربية وتقدمها.

فاتخذ مؤتمر القمة العربي الأول عدة قرارات منها:

١- إقرار الخطط التنفيذية لاستغلال روافد نهــر الأردن فــي لبنــان، وســوريا والأردن رداً على المشروع (الإسرائيلي) في استغلال مياه نهر الأردن.

٢- إنشاء القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية سيراً في سبيل الوحــدة ودعمــاً للموقف العربي ومواجهة لاحتمالات العدوان.

٣- تنظيم الشعب الفلسطيني بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينه مــن أداء دوره في تحرير وطنه.

٤- تنظيم علاقات الأقطار العربية مع الدول الأجنبية على أساس مواقفهــا مــن قضية فلسطين[(١)].

وتناول مجلس الأمة في جلسة الثقــة بحكومــة بهجــت التلهــوني فــي ١٩٦٤/٤/٢٩ موضوع مؤتمر القمة العربي الأول في معرض حديثهم، فجاء في قول العضو سامي حداد: "... إن المرحلة التاريخية التي بدأتها أمتنا العربية فــي اجتماع قادتها في مؤتمرهم العظيم في القاهرة تشكل خط دفاع عربي جديد يقــوم من أقصى غرب العالم العربي حتى أقصى شرقه في وجه الأخطار الــصهيونية والمطامع الاستعمارية. ومن هنا فإن من واجب الحكومــة دعــم هــذه الجهــود ومناصرتها وتعميقها لتحقيق لأمتنا المكاسب والآمال المطلوبة ... والعمل علــى توفير الصفاء الكامل للجو العربي وتدعيم علاقات المحبــة والأخــوة انتــصاراً

---

(١) أحمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، ص ١٥-١٦. وكذلك Petter Snow, Op, cit, pp. 93-95.

للرسالة القومية في الحرية والوحدة والحياة الأفضل"[1].

وعقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الفترة من ٥-١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ في الإسكندرية بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة والذي يدعو إلى عقد اجتماعات دورية للقادة العرب. وتمخض عن هذا المؤتمر إصدار القرارات التالية:

١- البدء فوراً بالعمل في مشروع استغلال مياه نهر الأردن وتحويل روافده.

٢- أقر المؤتمر الإجراءات التالية: أ- إنشاء الكيان الفلسطيني. ب- قيام منظمة التحرير بممارسة مهامها. جـ- تكوين جيش التحرير الفلسطيني.

٣- أن يكون اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى الملوك والرؤساء في شهر أيلول (سبتمبر) من كل عام، وأن تستمر لجنة المتابعة في عملها لتنفيذ القرارات على أن تجتمع مر كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نوابهم على الأقل.

وتضمن رد مجلس النواب الثامن (١٩٦٣/٧/٨-١٩٦٦/١٢/١٣) على خطاب العرش بتاريخ ١٩٦٤/١/٧ إشارة إلى مؤتمر القمة العربية الأول والثاني فيما يلي: "... لقد التقى الأردن مع الأشقاء العرب في مؤتمر القمة الأول والثاني، حيث ذابت الأبعاد حرارة ذلك اللقاء وانصهرت المجموعة في الحقيقة الأزلية، إننا أمة عربية، ترنو نحو غد مشرق، وإن مجلس الأمة، ليسجل بكل فخر ذلك التوجه لإنجاح تلك المؤتمرات التي أدت إلى صفاء السماء العربية، والتقاء أبناء العروبة في مشرق أرضها ومغربها لأول مرة في تاريخها الحديث"[2].

ثم عقدت مؤتمر القمة العربي الثالث في الفترة من ١٣-١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ في الدار البيضاء، حيث أقر المؤتمر ميثاق التضامن العربي والذي جاء فيه: "إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، ١٩٦٤/٧/٢٩، ص ٢٤٧.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، تاريخ ١٩٦٤/١٠/٧، ص ٢٨٤.

العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي ويقيناً منا بالحاجة لتوفير الطاقات العربية تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين, وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية لكي يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً في إقرار السلام ورغبة في توفير جود يسوده الود والإخاء بين البلاد العربية فلا بد من الالتزام بأحكام ميثاق التضامن الآتية:

١- العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين.

٢- احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها.

٣- مراعاة قواعد اللجوء السياسي وفقاً لمبادئ القانون والعرف الدولي.

٤- استخدام وسائل الأعلام لخدمة القضايا العربية.

٥- مراعاة حدود التضامن في معالجة القضايا العربية.

تم متابعة تنفيذ ما جاء في مؤتمر القمة العربي الأول والثاني من مقررات[١].

أكد مجلس الأمة الأردني على أهمية مؤتمرات القمة العربية في وحدة الصف العربي ووحدة الهدف والجهد لتحقيق أهداف الأمة. وجاء ذلك لدى مناقشة المجلس لبيان الوزاري لحكومة وصفي التل بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٤١ في حديث العضو محمد أرشيد: "... إننا نؤمن بأن الأردن جزء من الأمة العربية وإن من واجباته الأساسية السير نحو تحقيق الوحدة العربية لأنها سبيل المنعة والقوة والرخاء للعرب أجمين ولأنها الوسيلة الوحيدة المثلى لمجابهة الأخطاء الداهمة وإحقاق الحق العربي وإعلاء شأنها بين الأمم... وتؤكد حتمية اللقاء العربي على صعيد المسؤولية المشتركة واندماج الجهد العربي في كل متناسق متكامل كما جاء في قرارات مؤتمرات القمة العربية لتحقيق المزيد من التعاون بين الدول

---

(١) أحمد عصام عودة، مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

العربية في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في ضوء تلك القرارات وما انبثقت عنه اجتماعات مجالس الجامعة العربية ولجانها المتخصصة لأن مصيرنا مرتبط بقوة التعاون العربي وفعاليته واستمراره"[١].

وبصدد مناقشة البيان الوزاري لحكومة سعد جمعة في ١٩٦٧/٤/١١ ركز أعضاء المجلس على ضرورة العمل العربي لتدعيم التضامن وخدمة القضايا العربية، فجاء على لسان العضو محمد سالم الذويب: ".... وقد أثلج صدورنا كثيراً أن نسمع في البيان الوزاري عزم الحكومة على السعي لإعادة لقاء القمة العربي وتضامن العرب في سبيل قضية العروبة الكبرى لاسترداد الكرامة المهدورة... لذا فإننا نطالب الحكومة أن تسعى بالتعاون الحثيث مع الحكومات العربية لكي تحقق ما تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية من تجسيد لآمال الأمة وأهدافها نحو مستقل مشرق ومضيء وكريم".

وقال عبد الله الخطيب: "... إن وسائل الإعلام بالنسبة للمواطن العربي بدل أن تكون نعمة لشعوبنا كوسيلة للتثقيف والتوعية أصبحت نقمة ولعنة وهذا حال إن دام سيضع الأجيال العربية في وضع يفتت عقائدها وتقاليدها وأخلاقها... فالحكومة مدعوة للعمل على رأب الصدع بالدعوة إلى اجتماع إعلامي في نطاق جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الأعلام للتداول في هذا الأمر الخطير وأثره السيئ على مستقبل الأمة العربية بأسرها"[٢].

هكذا كانت جهود مجلس الأمة الأردني بعلاقته مع الحكومة منطلقة من إيمان عميق بأن على العرب أن يلتقوا على صعيد العمل المشترك وحشد الجهد والقدرات العربية المختلفة لخدمة أهداف الأمة العربية في بناء مجتمع عربي موحد صحيح البنيان، يلتزم بمبادئ الأمة ومواثيقها ويعمل على تعزيزها ويبذل

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن، تاريخ ١٩٦٥/٣/١١، ص ٣١٨-٣١٩.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب التاسع، تاريخ ١٩٦٧/٤/١١، ص ٦٩٣-٦٥.

كل جهد وكل طاقة لخدمة القضايا العربية ويؤكد التكاتف العربي علـــى أســـاس الالتزام المتبادل والنوايا المخلصة.

مجلس الأمة وقضية فلسطين

لقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام عظيم في مناقشات مجلـــس الأمـــة الأردني ومذكراته مع الحكومات المتتالية انطلاقا من مسؤولية الأردن في السعي للعمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة على إعـــادة الحقـــوق العربيـــة إلـــى أصحابها الشرعيين. موقناً أن قضية العرب عامة، ولا يجوز لأية دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، بل عليها جميعاً عبء معالجتها وحلها.

فعندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نـــوفمبر) ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة عربية وتضم الجليـــل الغربـــي ومقاطعة نابلس والسهل الساحلي من مدينة أشدود إلى الحدود المصرية، والمنطقة اليهودية وتضم الجليل الشرقي ومعظم السهل الساحلي والنقب، ومنطقـــة دوليـــة تشمل مدينة القدس. وجاء في قرار الجمعية العامة (ينتهي الانتداب فـــي أقـــرب وقت ممكن وفي الأول من آب (أغسطس) على أبعد تقدير ... وتقـــوم الـــدولتان المستقلتان العربة واليهودية أو النظام الدولي الخاص بمدينة القدس بعد شـــهرين من انسحاب القوات المسلحة لدولة الانتداب)[1].

وعلى أثر صدور قرار التقسيم هذا عقد مجلس الأمـــة الأردنـــي بتـــاريخ ١٩٤٧/١٢/٢ جلسة مشتركة بحضور مجلـــس الأعيـــان والنـــواب، ودار فـــي المجلس نقاش مستفيض حول تقسيم فلسطين فجاء على لـــسان العـــضو ســـعيد المفتي: "... علم الجميع وبلغ مسامعهم بأسف شديد وبدهشة متناهية مـــا قـــرره ممثلو القوات الغاشمة في الغرب فيما يختص بتمزيق فلسطين أن قـــراراً جـــائراً ومجحفاً كهذا وقد كشف عن حقيقة المدينة الغربية المجحفة في القرن العـــشرين

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ١٦٢.

ظاهرة بوجه قبيح شرّير.. وقد كشرت عن أنيابها البشعة عند بحث قضية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة. وقالوا كلمتهم بعد المساومة في سبيل مطامعهم ومصالحهم المشتركة الجشعة على حساب فلسطين... ولا يسعني في موقفي هذا إلا توجيه الاستنكار الشديد على التواطؤ والمؤامرة في إقرار قرار لم يصادف مثله على هذا البلد، قرار أقل ما يمكن أن يقال عنه بأنه كارثة قوية على فلسطين.

وقال عاكف: "... باسم الله. باسم فلسطين. باسم حقنا المشروع في عروبتها الخالصة. أعرض لكم ما يترتب علينا القيام به نحو فلسطين الشقيقة العربية المجاورة إزاء قرار هيئة الأمم بتقسيمها، هذا القرار الظالم الفاشل الذي أهاجنا وسائر العرب والمسلمين. إن واجبنا هو أن نكون سابقين للجهاد ... إنني أطلب من حكومتنا الجليلة – وحال هي هذه الحالة – أن تحضن كل مشروع تنفيذي يقوم بع الشعب الأردني من أجل فلسطين وأن تمد للشعب كل مساعدة فعالة وأن تفسح له كل مجال يراه ليقوم بواجبه المقدس في هذه المحنة الوطنية، فلقد عقدنا العزم أن نبادر إلى دفع ضريبة الدم بكل طيبة خاطر وبأوسع قدر ممكن".

وقال النائب أمين أبو الشعر: "... أرى أن يقرر مجلس الأمة إعلانه أشد الاشمئزاز والاستنكار لقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين العربية وتمزيقها... كما لا بد لمجلسنا من تأييد الحكومة فيما تتخذه بالاشتراك مع دول الجامعة العربية من تدابير وإجراءات للدفاع عن عروبة فلسطين"(١).

وكانت ردة فعل الصحافة عنيفة على قرار التقسيم فقد نشرت جريدة الجزيرة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ مقالاً بعنوان "المملكة الأردنية الهاشمية تغضب لكرامة فلسطين الجريحة الإضراب العام في عمان وسائر المدن الأردنية – ألوف الشباب تنهال على مكاتل التطوع. وتقول الجريدة: ويا لها من ساعة رهيبة أخذ تجار العاصمة وشبابها وطلابها وأرباب الواجهة فيها يتجمعون

---

(١) محلق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الأول، تاريخ ١٩٤٧/١٢/٢، ص ٦٨-٧٤.

ثم تألف منهم موكب رهيب وهم ينشدون الأناشيد الوطنية ويـــرددون الهتافـــات العالية بحياة فلسطين العربية وسقوط الصهيونية المجرمة, واستأنفت المدينة فـــي اليوم التالي إضرابها وتألفت مظاهرات كبرى، وقد هاجم المتظـــاهرون شـــركة البترول الأمريكية وأحرقوا بعض السيارات الأمريكية التي عثروا عليها. وفـــي اليوم الثالث اجتمع مجلس الأمة الأردني حيـــث دارت جلـــسته حـــول مـــصير فلسطين وما يترتب على الأمة العربية فعله. كما نشرت الجزيرة بهذه المناســـبة قصيدة للشاعر عبد المنعم الرفـــاعي بعنـــوان فلـــسطين الداميـــة بـــين الجـــلاء والتقسيم"(١).

لقد رفض العرب قرار الجمعية العامة للأمم المتحـــدة، القاضـــي بتقـــسيم أراضي فلسطين بين العرب واليهود، في حين وافق اليهود عليه. ونتيجة ل هـــذا الاختلاف حول القرار، بدأ الصراع المسلح على أرض فلسطين. وفي الوقت الذي كان قصد اليهود من هذا الصراع المسلح تحقيق حلمهم بإنشاء دولتهم، كان قصد العرب منع تنفيذ هذا القرار. ومع الاختلاف الكلي في الهدف بين العرب واليهود، كما هنالك، أيضاً اختلاف في الاستعداد وفي المقدرة لمتابعة الهدف، فقـــد كـــان العرب منقسمين على أنفسهم، تعوزهم مقومات الاستعداد العسكري، وخاصة في السلاح والذخيرة، في حين كان اليهود مستعدين لهذا الصراع، وكانوا يمتلكـــون الجنود المدربين والسلاح والذخيرة(٢).

وتعددت الزيارات واللقاءات بين القادة العرب. واتجه وفـــد مـــن اللجنـــة السياسية التابعة للجماعة العربية مؤلف من رئيس الحكومة اللبنانيـــة ريـــاض ا لصلح والوزير العراقي أحمد الراوي، إلى عمان في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٨. واجتمع الوفد بالملك عبد الله وانضم إلى المباحثات الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق واللواء صفوت باشا وبعض كبار الضباط مندوبين عـــن قيـــادات الجيوش العربية المختلفة، واقترح الملك عبد الله أثناء هذا الاجتمـــاع أن ينفـــرد

---

(١) جريدة الجزيرة، العدد ١٢٠٣، تاريخ ١٩٤٧/١٢/٨، ص ١.

(٢) د. سعيد التل، الأردن وفلسطين.

الجيش الأردني بمحاربة اليهود باعتبار أن شرق الأردن لم تكن آنذاك عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وهي في حل من مسؤولية الالتزام بقرار الأمم المتحدة تاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين. وطلب الملك تقديم معونة مالية عربية تجل محل المعونة المالية البريطانية في حالة قطع بريطانيا لهذه المعونة عن الأردن. إلا أن المجتمعين رفضوا هذا الاقتراح، وقرروا اللجوء إلى الجيوش النظامية للدافع عن فلسطين واستمرت المباحثات في عمان يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، واشترك فيها رؤساء الحكومات العربية ووزراء الدفاع العرب. وأعلن في أعقاب هذا الاجتماع تولي الملك عبد الله القيادة العليا للجيوش العربية وتعيين الزعيم صفوت باشا قائداً عاماً لجيش الإنقاذ[١].

وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً أعلنت فيه قرارها بالتدخل في فلسطين جاء فيه: "... إن فلسطين هي خط الدفاع الأول ضد أطماع الصهيونية التي لا تقف عند حد ... وقضية فلسطين بعد الذي رأيناه من الصهيونية الأثمة العاتية ولمسناه من الهيئات الدولية المتحيزة التي أثبتت الوقائع أنها لا تميل إلا مع القوة ولا تتأثر إلا بالقدرة والأمر الواقع، لا تحل إلا بالقتال تتعاون فيه جميع الشعوب العربية على صعيد واحد من الإيمان والتضحية والتنظيم، لأن الحق المسلوب بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".

وصادق مجلس النواب على قرار الحكومة هذا في جلسته المعقودة بتاريخ ١٩٤٨/٥/٦ والذي جاء فيه: "... إننا نحن نواب هذه الأمة نغتنم الفرصة لنؤكد أن قضية فلسطين هي الآن عندنا مقدمة على كل القضايا التي نعنى بها جميعاً. ففلسطين هي خط الدفاع الأول ضد أطماع الصهيونية الباغية المتجاورة كل حد، وبعد الذي رأيناه من طغيان الصهيونية في تشريد الأهل من منازلهم وسلب ممتلكاتهم بالقوة والتعسف... وإن الحق المسلوب بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وإننا لنتطلع إلى وارث الثورة العربية الكبرى ومقعد رجاء الأمة العربية، لحمل هذا العبء القومي العظيم والنهوض بهذا الواجب الوطني

---

(١) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٦٣-٦٤.

المقدس بما يكفل لنا ولفلسطين العزيزة تحقيق هذه الأماني والغايات ... وأن مجلسنا لا يسعه إلا أن يعلن تأييده لهذا القرار"[١].

كانت الخطة الحربية العامة للجيوش العربية تقضي بتقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق عسكرية هي:

١- المنطقة الشمالية المحاذية للبنان وسوريا وتمتد من الناقورة إلى بحيرة طبريا وهي من اختصاص جيش الإنقاذ والجيشين السوري واللبناني.

٢- المنطقة الوسطى وتمتد من طبريا إلى الخليل وهي من اختصاص الجيش الأردني والعراقي.

٣- المنطقة الجنوبية وتمتد من الخليل إلى البحر المتوسط غرباً وهي من اختصاص الجيشين المصري والسعودي.

٤- تلتقي الجيوش اللبنانية والسورية والعراقية في حيفا ويلتقي الجيشان المصري والأردني في تل أبيب[٢].

دخل الجيش العربي الأردني فلسطين ليلة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ وتمركز في بعض المواقع المخصصة له، غير أنه منذ جلاء القوات البريطانية عن القدس تركزت القوات اليهودية فيها وشرعت في الهجوم عن المدينة القديمة. وجاء إلى عمان وفود من القدس تتطلب العون من املك عبد الله في القوت الذي كانت فيه هذه المدينة تحتل مكانة خاصة في نفس الملك. فقد قال في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء العربية "أما القدس الشريف فعلى منظمة الأمم المتحدة أن تنصح للصهيونيين بأن لا يفكروا ساعة من الزمن في الدنو إليها. ففي ذلك الوقت حز الحلاقيم والقدس وسيتجنب العرب الأعمال الشاقة في هذه الأرض المقدسة إلا إذا حملوا عليها"[٣].

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة السادسة عشرة من الدورة الاستثنائية الثانية، تاريخ ١٩٤٨/٥/٦ــ ص ٤١٧.

(٢) عبد الله التل، كارثة فلسطين، ص ٨٠-٨١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣.

مما جعل الملك عبد الله يحبذ فكرة إرسال الجيش الأردني لإنقاذ المدينة المقدسة الرغم من أن هذه القرار له نتائج سياسية وعسكرية خطيرة. فبموجب قرار التقسيم كانت مدينة القدس قد وضعت تحت إدارة دولية، وأن الهجوم على القدس لم يرد ذكره في الخطة العامة للجيوش العربية. وقد أدخل الملك عبد الله في حسابه جميع هذه الاعتبارات وأمر الجيش الأردني في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ بدخول القدس. وخاض هذا الجيش معارك حامية ضد اليهود. وبعد أحد عشر يوماً من المعارك الضارية اضطرت القوات اليهودية المحاصرة في المدينة القديمة أن تطلب التسليم. وبعد هذا النصر واصل الجيش الأردني القتال محاولاً احتلال القدس الجديد والسيطرة على منطقتي باب الواد واللطرون حيث دارت معارك عظيمة أبدى فيها الجيش الأردني بسالة رائعة على الرغم من نقص الذخيرة والعتاد(١).

وبعد أن حققت الجيوش العربية الفوز في بعض المواقع المحددة لها. اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على الحكومة البريطانية لفرض عقوبات عسكرية على الدول العربية المشتركة في الحرب الفلسطينية. وفي ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨ تبنى مجلس الأمن مشروع قرار بريطاني يدعو الحكومات إلى الامتناع عن كل عمل عسكري في فلسطين والإيعاز إلى قواتها العسكرية وشبه العسكرية بوقف إطلاق النار في فترة لا تتجاوز (٣٦) ساعة دون الإضرار بحقوق ومطالب الأطراف المعنية. واشترطت الدول العربية شروطاً مسبقة لوقف القتال منها: إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم التي احتلها اليهود. وواصلت الدول الكبرى مساعيها لإيقاف القتال في فلسطين. عندها اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اليوم الأول من حزيران (يونيو) ١٩٤٨ في عمان. وأبدى معظم المندوبين رغبتهم في الاستجابة لقرار المذكور، عندها بدأت الهدنة الأولى صباح يوم ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨(٢).

---

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٤٩١-٤٩٣، وكذلك عبد الله التل، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٠٤-٥٠٥. وكذلك عبد الله التل، نفس المصدر، ص ٢٠٢-٢٠٣.

وفي أثناء الهدنة الأولى وجدت الدول العربية نفسها محرومة من التزود بالأسلحة والعتاد وفقاً لقرار مجلس الأمن الخاص بوقف القتال، باعتبار أن الدول الغربية كانت المورد الوحيد للسلاح. في حين اشترى اليهود صفقة كبيرة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، واستوردوا كميات ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت الهدنة الأولى في ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨. وبعد أن ضمنت إسرائيل توفقها على الدول العربية قامت بسلسلة من الهجمات العسكرية أتاحت لها احتلال معظم الأراضي الفلسطينية المخصصة للعرب في قرار التقسيم الدولي لسنة ١٩٤٨. وفرضت الهدنة الثانية في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨، بعد هزيمة ساحقة منيت بها الجيوش العربية في فلسطين على أن القوات الإسرائيلية لم تتقيد بإعلان وقف القتال بل تابعت هجومها على المواقع العربية حتى تمكنت من احتلال المواقع الإستراتيجية الهامة[1].

والحقيقة أن أسباب الهزيمة العسكرية العربية عام ١٩٤٨ والفشل في إنقاذ فلسطين استناداً إلى وثائق الجامعة العربية، وتقارير الوكالات الدولية في بيروت هي:

١- لم تمن الدول العربية باستطاعتها الحصول على أسلحة من الخارج لتغطية النقص في العتاد والذخائر. وامتناع بريطانيا وسائر دول أوروبا الغربية والشرقية والاتحاد السوفياتي عن تزويد العرب بالأسلحة.

٢- القوات العربية التي خاضت الحرب كان عددها ٢٣ ألف ومفتقرة إلى التجهيز والتدريب.

٣- كان لدى اليهود قوات مدربة للقتال وقوات مساندة وقوات للدفاع عن المدن والمستعمرات ومجموعها ٦٥ ألف مزودة بالأسلحة المختلفة التي كانت تتدفق على اليهود من الخارج وخاصة من دول أوروبا الشرقية.

٤- بعد الهدنة التي فرضها مجلس الأمن في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ عزز اليهود قواتهم بالأسلحة الثقيلة والطائرات وفصائل من الشباب اليهود

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

المدرب قدموا من دول أوروبا الشرقية. وفي ٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨ قامت القوات اليهودية بهجوم خاطف واستولت على مناطق شاسعة. ثم عادت وخرقت مراراً اتفاقية الهدنة واستولت إلى ٧٦ بالمئة من مساحة فلسطين منها ٥٤ بالمئة فرضتها مشروع التقسيم(١).

وفي أعقاب حرب عام ١٩٤٨، وما نجم عنها من ضياع الأرض وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين، كان لا بد من إيجاد حل لهذا التمزق السياسي وذبك الدمار الاقتصادي اللذين أحاقا بفلسطين. ولمواجهة الوضع الجديد، انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في عمان في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، أكد عدم اعترافه بحكومة غزة التي نشأت في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ من قبل جامعة الدول العربية باسم (حكومة عموم فلسطين) بالتعاون مع الهيئة العربية العليا لفلسطين حيث اتخذت الحكومة الجديدة غزة مركزاً لها. وطالب المؤتمر الملك عبد الله بإنقاذ فلسطين وبسط حماية عليها(٢).

جاء في رد مجلس النواب الأول (١٩٤٧/١٠/٢٠ – ١٩٥٠/١/١) على خطاب العرش في ١٩٤٨/١١/٤ بخصوص فلسطين: "... إن الفترة التي تجتازها البلاد العربية اليوم، هي أحرج فترة تمر بها في تاريخ الحديث فهذا المصير الخطير الذي آلت إليه فلسطين العزيزة ... يهزنا هزاً عنيفاً وينهبنا إلى ما نحن فيه وما صرنا إليه ... وإنه لمما يحز في النفوس ويبعث الأسى والأسف، أن نرى إخواننا الفلسطينيين في الوقت الذي تدخل الجيوش العربية بلادهم لإنقاذها، يشردون من ديارهم وتهدم منازلهم وتسلب ممتلكاتهم، وتحتل عصابات الصهيونية مدنهم وقراهم الواحدة تلو الأخرى دون أن تأبه تلك العصابات بأوامر الهيئة الدولية أو أن تتقيد بالهدنة ... وإننا لنرجو أن لا يطول تشرد إخواننا الفلسطينيين وأن لا تتبع سياسة يكون نتاجها استبقاؤهم في البلاد التي لجأوا إليها، ليعودوا إلى أراضيهم ومنازلهم معززين مكرمين"(٣).

---

(١) أحمد الشقيري، قضايا عربية، ترجمة خيري حماد، ص ٢٥٧-٢٥٩.

(٢) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٣٧٤.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، تاريخ ١٩٤٨/١١/٤، ص ٢١٩.

انعقد مؤتمر وطني فلسطيني يمثل سكان المناطق الواقعة تحت إشراف الجيشين الأردني والعراقي والفلسطيني الذي التجأوا إلى تلك المناطق وإلى شرق الأردن، في مدينة أريحا في اليوم الأول من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨، وحضره حوالي مائتي شخصية فلسطينية بارزة. واتخذ المؤتمر القرارات التالية:

١- المناداة بالوحدة الأردنية الفلسطينية.

٢- اعتبار فلسطين وحدة لا تتجزأ، وإن كل حلّ يتنافى مع هذا لا يعتبر حلاً نهائياً.

٣- اعتبار توحيد فلسطين والأردن مقدمة للوحدة العربية الشاملة التي لا يمكن بدونها أن تقاوم البلاد الأخطار التي تحابهما ولا تستطيع تحرير فلسطين.

٤- مبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على فلسطين كلها[١].

وبناء على هذه المقررات اجتمع مجلس الوزراء الأردني وقرر من جانبه قبول مقررات المؤتمر الوطني الفلسطيني في أريحا. ثم رفعت هذه القرارات إلى مجلس الأمة الأردني الذي اجتمع في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وصادق على قرار مجلس الوزراء بخصوص قبول مقررات مؤتمر أريحا حيث جاء في مذكراته: "إن مجلس الأمة الأردني بجلسته المشتركة المنعقدة في ١٩٤٨/١٢/١٣ بعد أن أطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ تاريخ ١٩٤٨/١٢/٧، الذي اتخذته بناء على مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد بأريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١، يقرر بالإجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور"[٢].

وباشرت الحكومة الأردنية في اتخاذ التدابير لتنفيذ الوحدة، ففي ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ألغي الحكم العسكري الأردني عن فلسكين وحلّت محله إدارة

---

(١) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٣٥٧-٣٧٨. وكذلك تاريخ الأردني المصور، ص ١٥٦؟

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الأولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الأول، تاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣، ص ٢٦٩.

مدينة. وفي ٦ كانون الأول (ديسمبر) ألغي منصب الحكام العسكري العام. وعين متصرفون للمناطق العربية من فلسطين أحلقوا بوزارة الداخلية الأردنية. وفي اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ حل مجلس النواب الأردني، وانتخب مجلس نيابي جديد يوم ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٥٠ ضم عشرين نائباً عن الضفة العربية ومثلهم عن الضفة الشرقية(١).

اتخذ مجلس الأمة الجديد قراراً في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠ صادق بموجبه على الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واندماجهما في دولة واحدة وجا فيه: "تأكيداً لثقة الأمة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستنادا على حق تقرير المصير وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، ويقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠ يعلن ما يأتي:

أولاً: تأييد الوحدة التاحة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

ثانياً: تأكيد المحافظة على الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً: رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بتهيئة الأعيان والنواب الممثل لضفتي الأردن إلى صاحب الجلالة واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

---

(١) إدارة الصحافة والنشر بعمان، وحدة الضفتين وقائع ووثائق ص ٨.

رابعاً: إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية[1].

ولكن على أثر إعلان وحدة الضفتين طلبت الحكومة المصرية من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الاجتماع للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من توحيد الضفتين. وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة بإجماع الآراء ما عدا المندوب الأردني أن ما وقع من حزمة المملكة الأردنية الهاشمية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرخ في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٠ والذي جاء نصه فيما يلي:

أولاً: تأكيد القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون.

ثانياً: إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة تعهدها وأحكام ميثاق جامعة الدول العربية

ثالثاً: اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

رابعاً: عند وقوع الإخلال بهذا القرار تدعى اللجنة السياسة للاجتماع واتخاذ ما يلزم من إجراء وفقاً لأحكام الميثاق.

ثم نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لأحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوب سوريا والسعودية ولبنان ومصر على توصية بفصل المملكة الأردنية الهاشمية من عضوية مجلس الجامعة. إلا أن وجهة نظر الأردن بالنسبة إلى توحيد الضفتين وموقف الدول العربية منه

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثاني، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس الأمة الثاني، تاريخ ١٩٥٠/٥/٢٤، ص٧.

فقد جاء في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي عقب صدور بلاغ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فيما يلي: "إن موقف الدول العربية من قضية وحدة الضفتين موقف تنافس في تقدير الأصلح للأمة العربية، ولا يشترط في هذا أن تكون الأكثرية أصوب نظراً من الأقلية بل المهم أن يكون الجميع متطلعين في تقديرهم واجتهادهم إلى خدمة المصلحة العربية والأمة العربية الخالدة.

في الحقيقة أن الخلاف بيننا خلاف بين نظريتين تتعلقان بمصير فلسطين العربية، وهل يجب أن تكون إقليماً منفصلاً أو متحداً، ول شك أن النظر في مسألة كهذه يتأثر إلى حد كبير بالأغراض السياسية وإن كنا نعتقد أنه لا يختلف عربان في أن الاتحاد خير من الفرقة – وإن القوة لفلسطين نفسها هي في أن تصل إلى هذه الوحدة التي تضمن دفاعها عن نفسها واستكمال قدرتها القومية في النضال. أما ما ذهب إليه إخواننا من نظرهم إلى أن هذا الأمر كان فيه خروجاً على ميثاق جامعة الدول العربية فهذا ما لم نسلم به مطلقاً ولذلك فقد اقترحنا تحديد مخالفات الميثاق من قبل أية دولة تدعي ذلك إزاء دولة أخرى من دول الجماعة مع التفريق بين مخالفة قرار غير ملزم وعدم القيام بواجبات الميثاق الأمر الذي يستلزم التدقيق القانوني الصحيح"(١).

وقد اعترفت بريطانيا بقرار مجلس الأمة الأردني المؤرخ في ١٩٤٠/٣/٢٤ والمتعلق بتوحيد الضفتين: فجاء ذلك على لسان وزير بريطانيا المفوض بقوله: لقد أمرني وزير الخارجية بحكومة جلالته البريطانية أن أنقل إليكم الرسالة التالية: "يسرني أن أعلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن حكومة المملة المتحدة بعد أن أعلمت رسمياً بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤ من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن توحيد الضفتين أي الضفة الشرقية مع القسم الذي كانت تشرف عليه من فلسطين، قررت الاعتراف رسمياً بهذا التوحيد. وتغتنم هذه المناسبة لتصرح بأنها تعتبر نصوص معاهدة الصداقة البريطانية – الأردنية لسنة

---

(١) إدارة الصحافة والنشر، مصدر سابق، ص ٢٣-٢٥.

١٩٤٨ شاملة لجميع المناطق الداخلة في نطاق ذلك التوحيد"[١].

هذا وقد اتخذ ملس الأمة قراراً عقب الجلسة السرية التي عقدها في ١٩٥٠/٥/٢٨ في النص التالي: "إن مجلس الأمة بعد أن استمع في جلسته المنعقدة إلى بيان معالي وزير الخارجية عن اجتماع اللجنة السياسية المنعقدة بالقاهرة في ١٩٥٠/٥/١١ وبعد المناقشات المستوفية يقرر بالإجماع شكره لمعالي وزير الخارجية وأعضاء الوفد الأردني ويؤكد تمسكه المطلق بقرار الوحدة التاريخي الصادر عن مجلس الأمة بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠، وحرصه التام على استمرار التعاون العربي ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية"[٢].

إن تصرف المملكة الأردنية الهاشمية في توحيد الضفتين ليس مبنياً على الرغبة في التوسع، بل هو تصرف أملاه الواقع الإقليمي ورغبة أهالي فلسطين نفسها والمملكة الأردنية الهاشمية تعتبر الضفتين قضية وواقع واحد بحكم الواقع الإقليمي وأمن الضفتين وسلامتهما ولما بينهما من روابط وثقة شاملة منذ زمن بعيد. وقد كان شعور السكان جميعاً بضرورة الاتحاد شعوراً صادراً عن ضرورات حياتهم وأمنهم، وتمت الوحدة على أساس دستوري سليم مع تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل لوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ظلت قضية فلسطين تشكل ركناً أساسياً في اهتمامات مجلس الأمة الأردني ومذكراته. فجاء في مناقشات المجلس في الجلسة التي عقدت في مدينة القدس بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ قول العضو عبد الله نعواس: "... باسم هذه المدينة المجاهدة المرابطة في شموخ وكبرياء والتي شرفتني بتمثيلها أرحب بكم أجمل ترحيب ... إن الذي تطلبه منكم القدس أن تحثوا رجال الحكم في هذا البلد

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني الثاني، الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس الأمة الأردني الثاني، تاريخ ١٩٥٠/٥/٢٨، ص ٥٤.

وفي كل بلد عربي إلى أخذ زمام المبادرة لإحباط المؤامرات الاستعمارية التـي تحاك للقدس... فد طال بنا فراق فلسطين وإني لأخشى أن تنكرنا فلسطين، إن إنقاذ وطننا السليب وتحقيق وحدتنا الكبرى هي أملنا الأوحد وقدسيتنا بمقام قدسية هذه المدينة المباركة".

وقال هزاع المجالي: "... إن هذه الخطوة الجريئة من مجلسكم الكريم لعقد هذه الجلسة في القدس وعلى أثر نقل إسرائيل) وزارة خارجيتها لها.. إنما جاء في الوقت الذي تعلن فيه أبواق الدعاية الإسرائيلية لاحتمالات تهويد فلسطين. ونحن نود أيها الإخوان يا أهل القدس أن نؤكد لحكم ملكاً حكومة وشعباً أننا نحافظ على كل شبر من هذه المدينة المقدسة مهما كلف الثمن"

وبعد ذلك قرر المجلس الإعلان برفض الإقرار بالواقع القائم سواء كان في القدس أو في أي جزء من فلسطين والمجلس يرفض أن يعترف أن لمدينة القدس قضية سياسية قائمة بذاتها وإن قضية القدس جزء من قضية فلسطين ويجب أن تحل وتعالج على هذا الأساس"(١).

وعند مناقشة المجلس للبيان الوزاري لحكومة سعيد المفتي في ١٩٥٥/٨/٢٤ أكد الأعضاء على تحديد الخطوات المطلوبة من الحكومة الأردنية والحكومات العربية تجاه قضية فلسطين، فقال عضو المجلس رشاد مسودي: "... إننا نطلب من الحكومة أن تتبنى سياسة واضحة فيما يتعلق بقضية فلسطين، ومن المعلوم أن حل الحكومة قضية فلسطين يتعلق بأمور ثلاثة هي:

١- الوطن المغتصب سواءا كان يعني جميع فلسطين أم ذلك الجزء المغتصب للعرب في فلسطين حسب قرارات هيئة الأمم.

٢- قضية القدس وموقف هذه المملكة منها بالنسبة لمقررات هيئة الأمم ولوجهات نظر الدول العربية الأخرى.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث، الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس الأمة الثالث، تاريخ ١٩٥٣/٨/٦، ص ٢١٨-٢٢٠.

٣- عودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض عن الأضرار التي لحقتهم ومصير أراضيهم وممتلكاتهم... لقد أصبح لزاماً على العرب تغيير وسائل العمل في إنقاذ فلسطين ومن وسائل التغيير المجدية في هذا المضمار أن تتاح الفرصة لأن نيمم وجوهنا شطر الشعوب العربية بدل حكوماتها وأن يحمل الشعب الأردني رسالة الإنقاذ ويجب أن تكون رسالتنا ليست بالخطب فحسب كما كان الحال قبل النكبة بل الاستعداد وبدعوة ممثلي الشعوب العربية ونوابها وهيئاتها الشعبية للتشاور ورسم خطط العمل لتحمل إلى شعوبها رسالة الإنقاذ هذه."

وقال إسماعيل حجازي: "... إنني أقدر للحكومة قولها بأن قضية اللاجئين ليست قضية اقتصادية وإنما قضية سياسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضيتنا الكبرى قضية فلسطين، كما أقدر سعيها من وكالة غوث اللاجئين لصرف بطاقات مؤن للأطفال ولسكان الخطوط الأمامية، إلا أنني أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى أن اللاجئين قد أعلنوا مراراً رفضهم لعمليات الإحصاء العامة والخاصة – أي الفردية – كما أنهم يستنكرون بحث الوكالة عن قضية دخلهم وإسكانهم".

وقال سليم البخيت: "... إنني أود من هذه الحكومة وكل حكومة أخرى تأتي إلى الحكم بأن لا يكون مفهوم القضية الفلسطينية عندها – هذه العبارات لا صلح ولا تفاوض، فهذا أمر طبيعي واعتقد جازماً بأنه لا يجرؤ أحد مهما علت مكانته وقويت شوكته أن يقدم على حل لهذه القضية لا يتفق ورغبات الأمة العربية. إنما الذي يتوجب علينا أن نعمله هو السعي المتواصل بدون انقطاع وبشتى الوسائل للوصول على مركز يمكننا من استرداد كرامتنا ووطننا السليب"(١).

واستمرت جهود المجلس في مواصلة العمل الجاد المخلص مع الحكومة

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤، ص ٣٣١، ٣٥٦-٣٥٨.

لدفع مسيرة التعاون مع الدول العربية من أجل إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين واتضح ذلك في مناقشة المجلس للبيان الوزاري لحكومة بهجت التلهوني في ١٩٦١/١١/٢١ حيث جاء على لسان العضو كامل عريقات بهذا الشأن: "... بما أن قضية فلسطين هي قضية العرب عامة ولا يجوز لأية دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، لذلك أرجو من الحكومة الرشيدة أن تجري الاتصالات والمشاورات فيما بينها وبين الدول العربية لتوحيد الكلمة والنفاق على الكيفية التي يجب أن تحل هذه القضية على أساسها".

وق النعيم طوقان: "... فيما يتعلق بقضية فلسطين بالرغم من أن هذه القضية هي قضية العرب أجمعين ولا يحق لأية دولة عربية أن تنفرد بها وبالرغم من أننا في الأردني نرحب بالمشاركة العربية إلا أن الأردن باعتباره خط الدفاع الأول ولأنه يضم الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين فهو أكثر من غيره شعوراً وتحسساً بقضية فلسطين ويجب بالتالي أن يكون له زمام المبادرة في سياسة قضية فلسطين ضمن إطار مخطط مدروس"[(١)].

وجاء في رد مجلس النواب الثامن (١٩٦٣/٧/٨ – ١٩٦٦/١٢/٢٣) على خطاب العرش بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٧: "... لقد كانت فلسطين هدفاً لمطامع الصهيونية، منذ أمد بعيد فوضعوا خطة مكر ودهاء، واستطاعوا أن يقحموا دولاً كبيرة لتساهم في هذه الجريمة المنكرة التي لم يسجل لها التاريخ الإنساني مثيلاً في أسلوبها ونتائجها، ولقد كان هذا البلد، أول من تأثر بالنكبة، فكان ذلك اللقاء التاريخي بين الأخوة على ضفتي النهر الخالد، فعادوا كما كانوا أسرة واحدة شعارها المقدس أن لا استقرار ولا حرية ولا حياة فضلى للأمة العربية بدون فلسطين"[(٢)].

لقد نظمت قضية فلسطين في كل مذكرات المجلس ومناقشاته مع

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة السادس، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السادس ، تاريخ ١٩٦١/١١/٢١، ص ١١٨-١٢٢.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، تاريخ ١٩٦٤/١٠/٧، ص ٣٥٨.

الحكومات المتتالية بالتركيز على أن قضية فلسطين واجب قومي ملقى على عاتق الأمة العربية في المحافظة على مقومات هذه القضية، وضرورة تـوفير الـسبل الكفيلة بتحرير الأرض وإعادة أهلها المشردين إليها.

عقد مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٦ جلسة خاصـة لبحـث تطـورات العمل من أجل القضية الفلسطينية، والتي استهلها رئيس الوزراء وصـفي التـل باستعراض خطة الأردن تجاه القضية الفلسطينية بقوله: "... لقد كانـت سياسـة المملكة الأردنية الهاشمية منذ نكبة عام ١٩٤٨ تسير في اتجاهات ثلاث: الاتجاه الأول ولذي بدأ أثناء القتال في فلسطين ويهدف إلى المحافظة على أكبر مـساحة من الأرض بأيدي الجيوش العربية لتكون منطلـق للـسيطرة علـى الأراضـي الفلسطينية بأكملها. الاتجاه الثاني حيث تطور فتحول إلى مسعى لـرد العـدوان الصهيوني عن الضفة الغربية. والاتجاه الثالث تنفيذ سياسة رسم الخطط الماليـة والعسكرية للوصول إلى مرتبة القوة لإحقاق الحق العربي في فلسطين، وكانـت مناهج هذه الخطة تتبعها الحكومات المتعاقبة بدون استثناء. وقـد أيـدت الـدول العربية خطة العمل العربي الشاملة ولإيجاد هيئة تمثل شـعب فلـسطين، بـرز موضوع الشخصية الفلسطينية أو الكيان الفلسطيني في عـام ١٩٦٢ كـضرورة دبلوماسية لمساعدة المجهود العربي الدبلوماسي في المجالات الدوليـة ولتـأمين عملية الحد والتجنيد والتوعية للفلسطينيين المقيمين في الدول العربية وخارجهـا كمنطلق وكقاعدة للتحرير، هذه هي حدود وصلاحيات الكيان الفلـسطيني التـي أقرت في مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة. وأن أي خروج عـن حـدود هـذه الصلاحيات يعني بعثرة للجهود وتعطيلاً للحشد والعودة بالقضية الفلسطينية مـن نطلق الخطة المدروسة الواقعية العربيـة المـشتركة إلـى نطـاق المتـاجرات والمزايدات التي لا تخدم إلا أعداد ولا تنع إلا في تصديع الجهود وبـذر بـذور الفرقة، والتي انطلقت من هذا الجهاز الذي نسانده ونعتقد أن وجوده بشكل صحيح يخدم قضية فلسطين". وتذاكر أعضاء المجلس بصدد هذا الموضوع، فجاء على لسان عاكف الفايز: "... لقد مر العمل العربي، من أجل القضية الفلـسطينية بعـد حلـول

نكبة ١٩٤٨ في مراحل ثلاث: كانت أولها مرحلة ما قبل مؤتمر القمة وهي مرحلة اتسمت بتشتيت الرأي وبعثرة الجهود، وكانت ثانيها المرحلة التي يصح أن نسميها بمرحلة القمة العربية وهي المرحلة التي دخل فيها العمل العرب مرحلة التنظيم والعمل البناء والتخطيط الهادف المدروس، وأما المرحلة الثالثة، فهي المرحلة الحاضرة التي أريد لها أن تكون استمرار للمرحلة الثانية كي يدخل العمل العربي الواحد أولى مراحل التنفيذ المرتجى لكنها، بكل أسف، تعرضت لانتكاسة ارتدت بها عن اتجاهها الخير الجليل، وكادت أمتنا أن تعود إلى المرحلة الأولى التي بذلت من أجل تخطيها جهود عظيمة ... إن هذا المجلس، لم يتوان عن التعاون مع الحكومة في سبيل الوصول إلى حلول لاجتياز العقبات التي نسأت بيننا وبين أشقاءنا العرب، وضرورة الابتعاد بالقضية الفلسطينية عن كل نزاع يقوم بين الدول العربية أو خلاف ينشأ بينهما".

وقال وحيد العدوان: "... إن القضية الفلسطينية تحتاج لنجاحها إلى رفعها عن مستوى الخلافات السياسية العربية، وجعلها بمنأى عن المزايدات والمتاجرة لأغراض سياسية ذاتية، كما أن أكبر الأخطار التي يمكن أن تتعرض لهال قضية الفلسطينية أن تتسرب الشيع الحزبية من أي جهات كانت، ومن أي مصدر كان، إلى أي تنظيم من تنظيماتها، لأنها قضية مقدسة لا تحتمل الزج بها ولا إقحامها في أية منازعات حزبية أو تيارات عقائدية أو خلافات معسكرات دولية" وفي نهاية الجلسة اتخذ المجلس المقررات التالية:

١- يرى مجلس الأمة الأردني أن من أولى الواجبات العربية في قضية فلسطين والإعداد لمعركتها دعم الأردن بكافة الوسائل المادية والمعنوية تعزيزاً لوقفتها المساندة والتأييد.

٢- يرى مجلس الأمة أن الكيان الفلسطيني بكيانه وتنظيمه، يجب أن يكون ساعداً للدول العربية عامة وعضداً للأردن بوجه خاص لا أن يكون بديلاً منافساً للكيان الأردني. وعلى هذا يرى مجلس الأمة أن أي تنظيم فلسطيني شامل يجب أن يستهدف تعبئة الطاقات الفلسطينية في الوطن العربي

وخارجه وأن يتجنب الإضرار بالجهد العربي القائم في الأردن أو أن يعطل هذا الجهد القائم من أجل التعبئة والاستعداد والحشد ليوم الثأر.

٣- يناشد مجلس الأمة الأردني، ملوك ورؤساء الدول العربية الاستمرار في عقد مؤتمرات القمة، وتنفيذ مقرراتها نصاُ وروحاً من أجل الوصول بالتنظيم العربي والخطط العربية إلى مراحل التنفيذ التي تحقق للأمة العربية آمالها وأهدافها[١].

وظل مجلس الأمة يتحمل مسؤوليته تجاه القضية العادلة قضية فلسطين في دعوته للحكومة بتأمين السياسة القادرة على تحقيق التضامن العربي الذي يهيئ للأمة استرجاع حقوقها المسلوبة، واتضح ذلك في مناقشة المجلس لبيان حكومة سعد جمعة بتاريخ ١٩٦٧/٤/١١، فتحدث عضو المجلس عبد الله الخطيب في هذا المجال قائلاً: "... إن المسؤولية الكبرى التي ألقاها التاريخ على الأردن بالنسبة للقضية الفلسطينية. والتي جعلت من الأردن المنطلق الأول للتحرير. كل هذه المعطيات تحدوا بالحكومة إلى أخذ زمام المبادرة في سبيل تدعيم التضامن العربي والعودة إلى اللقاء العربي على أعلى مستوياته ومهما بذلت الحكومة من جهد ومهما قدمت من تنازلات وتضحيات فالقضية أكبر من كل ذلك وكل تضحية في سبيلها ترخص".

وقال رزق البطاينة: "... ولما كان استرداد الحق السليب في فلسطين مسؤولية الأمة العربية بمجموعها وفرصتها التاريخية لتوحيد جهودها وتنظيم عملها وتعبئة طاقاتها المادية والمعنوية على كافة المستويات... إن ما أصابنا من نكسة وهزيمة كان نتيجة الفرقة والانشقاق ... ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نؤكد إيماننا بوجوب العودة إلى لقاءات القمة وتأييد كل مسعى لاستئناف هذا اللقاء وفاء لأهداف قضيتنا المقدسة"[٢].

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثامن، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس الأمة ، تاريخ ١٩٦٦/٩/١٦، ص ٢٩-٤٦.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة التاسع، الجلسة الرابعة من الدورة غير العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع، تاريخ ١١١٩٦٧، ص ٦٤-٦٦.

لقد كانت قضية فلسطين حجر الزاوية في علاقة المجلس مع الحكومة وتوجيه سياستها الداخلية والعربية والدولية. باعتبار أن الأردن خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني ولأنه يضم الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين شردتهم قوى البغي والإرهاب. لذا فإنه يعيش قضيته الفلسطينية بكل آلامها وآمالها وينأى بها عن المتاجرة والمناورة ويؤمن بقدسية الحق العربي السليب وشرعية استرداده، وأن سياسته تجاه قضية فلسطين تستند إلى ضرورة العمل بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة على إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها الشرعيين انطلاقا من الإيمان بحقهم في ديارهم وأرضهم، ورفض إخضاع هذه القضية إلى أية تسويات تخرجها عن إطارها الصحيح باعتبارها قضية شعب اعتدي على وطنيه واغتصب حقه، أو تعرضها لأية محاولات ترمي إلى تجزئتها وطمس حقيقتها، وأن هذه القضية لا يمكن أن تحل الحل الذي يضمن لأهلها استرداد حقوقهم المغتصبة إلا إذا توافرت للعرب في كل قطر إرادة النضال المشترك وسمت بهم وحدة المصير والأخطار الداهمة عن الخلافات العرضية والسياسات المحلية.

مجلس الأمة وحلف بغداد عام ١٩٥٥

اتجهت الحكومة الأردنية، بعد توقيع اتفاقية الجلاء المصرية – البريطانية عام ١٩٥٤، إلى عقد مباحثات استطلاعية في لندن في كانون الأول ١٩٥٤ مع الكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٤٨. وطلب الوفد الأردني في هذه المفاوضات تعديل المعاهدة بحيث تأخذ المعونة المالية البريطانية شكل أجرة سنوية للقواعد العسكرية البريطانية في الأردن وأن تدفع هذه الأجور إلى الخزينة الأردنية، يضاق إلى ذلك طلب وحدات طيران، وزيادة المخصصات من أجل نفقات الحرس الوطني. وانتهت هذه المباحثات بصدور بلاغ مشترك من الجانبين، بأنه قد تم تبادل وجهات النظر في المسائل التي تحتاج إلى تعديل، وإن المباحثات النهائية

أرجئت إلى ما بعد نتيجة التطورات المرتقبة في ذلك الحين في الشرق الأوسط وبصورة خاصة في العراق[١].

أسفرت المفاوضات التركية – العراقية عن توقيع (ميثاق التعاون المشترك) في بغداد في ١٩٥٥/٢/٢٤ من قبل نوري السعيد وبرهان باش أعيان عن الجانب العراقي وعدنان مندريس وفؤاد كوبدولو عن الجانب التركي[٢]. أكد الميثاق التركي – العراقي على أن يتعاون الفريقان المتعاقدان لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقاً لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز أن تثبت التدابير التي يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذاً باتفاقات خاصة تعقد بينهما (المادة الأولى). وركز على تعهد الفريقين بالامتناع عن التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحدهما الآخر ويقومان بفض أي نزاع بينهما بالطرق السلمية (المادة الثالثة). وعلى أن لا تتناقض أيا من أحكام هذا الميثاق والالتزامات الدولية التي يرتبط بها أحدهما مع دولة أو دول ثالثة أو الإخلال بتلك الالتزامات. (المادة الرابعة) أما بالنسبة لانضمام الدول الأخرى إلى الميثاق فقد نصت المادة الخامسة منه على أن يكون الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الفريقين المتعاقدين ويصبح هذا الانضمام نافذاً اعتبارً من تاريخ إيداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الأمر لدى وزارة الخارجية العراقية. وأنه لأية دولة مضمنة إلى هذا الميثاق أن تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الأولى منه مع دولة أو كثر من الدول الأطراف في هذا الميثاق. وعلى أن يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا الميثاق لا يقل عن الأربعة. ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي (المادة السادسة) ويكون هذه الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات ويعتبر مجدداً لمدد أخرى كل منها خمس سنوات. ولأي طرف متعاقد أن ينسحب من

---

(١) هزاع المجالي، هذا بيان للناس قصة محادثات تمبلر، ص ٣.

(٢) The Middli East Journal, Washington, Volg, Spring 1955, p. 177-178.

الميثاق بإبلاغ الأطراف في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الأخرى (المادة السابعة). وأن تم إبرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين المتعاقدين ويجري تبادل وثائق الإبرام في أنقرة، ويعتبر نافذاً من تاريخ تبادل وثائق الإبرام المكتوبة باللغات العربية والتركية والإنجليزية ويكون النص الإنكليزي هو المعول عليه في حالة الاختلاف (المادة الثامنة)[١].

وبعد خمسة أسابيع قررت الحكومة البريطانية الانضمام إلى الميثاق التركي – العراقي وعقد اتفاق خاص مع العراق جاء فيه: "نظراً لعزم المملكة المتحدة على الانضمام لميثاق التعاون المتبادل بن العراق وتركيا المعقود في بغداد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥. ولما كانت حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة العراقية ترغبان في عقد اتفاق خاص وفقاً لنصوص المادة الأولى من الميثاق باعتبارها شريكين متساويين ومتمتعين بالسيادة الكاملة. فقد اتفقتا على عقد اتفاق خاص تضمن ما يلي: تقوم الحكومتان المتعاقدتان بإدامة وتنمية السلم والصداقة بين بلديهما وتتعاونان من أجل سلامتهما والدفاع عن كيانهما (المادة الأولى) وإلغاء معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا المعقودة في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ (المادة الثانية). ونص أيضاً على أن لا تتحمل الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق أية مسؤوليات خارج حدود العراق (المادة الثالثة) وأن تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق وحراسة جميع منشآت الدفاع فيه (المادة الرابعة). وأن يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين للدفاع عن العراق ويشمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية والتدريب المشترك وكذلك توفير التسهيلات لجعل القوات المسلحة العراقية في جميع الأحوال بحالة كفاءة واستعداد (المادة الخامسة) وتعهدت حكومة المملكة المتحدة بناء على طلب الحكومة العراقية العمل من أجل تقديم المساعدة للعراق وذلك بتأسيس وإدامة قوة جوية عراقية فعالة عن طريق إجراء التدريب والتمارين المشتركة في الشرق الأوسط، وإدامة المطارات والمنشآت

---

(١) هزاع المجالي، مصدر سابق، ص ٢٤-٢٦. وكذلك د. سيد نوفل، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٤٧.

الأخرى التي يتفق على ضرورتها، وتقديم الأفراد الفنين من القوات البريطانية للعراق (المادة السادسة) وفي حالة هجوم مسلح أو تهديد بهجوم مسلح على العراق تعتبره الحكومتين المتعاقدتين خطراً على سلامة العراق، تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية بناء على طلب الأخيرة مساعدات تشمل عند الضرورة القوات المسلحة للمعاونة في الدفاع عن العراق. وتقدم الحكومة العراقية جميع التسهيلات والمساعدات لجعل هذه المعونة سريعة وفعالة (المادة الثامنة) وأن ينفذ هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ انضمام المملكة المتحدة للميثاق ويكون نافذاً طيلة بقاء الطرفين عضوين في الميثاق[1].

وإزاء هذا الوضع وقبل دعوة الأردن للانضمام إلى هذا الميثاق فد ألمح مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ إلى موضوع الأحلاف العسكرية. حيث أشار عضو المجلس حكمت المصري قائلاً: "... إن أي حلف أو ارتباط مع الدول الأجنبية لا يمكن أن يصدر عن إرادة الأمة أو أن يعبر تعبيراً صادقاً عن ضميرها ما لم تكن طليقة من كل قيد محررة من نوازع الاستعمار مبرأة من أسباب الخوف والجوع. فإذا كان الغرب يحاول بشتى الوسائل والأساليب كسب الأمة العربية إلى صفة فقد كان حري أن لا يعيق تحرر الأمة العربية من استعماره وأن لا يقف في وجه انطلاقها وتقدمها ورفع مستوى شعوبها وأن لا يكون عاملاً من عوامل سلب أوطانها وتشريد أبنائها وتقوية أعدائهم بتقديم العون والحماية لهم في المجالات العسكرية والسياسة والاقتصادية أن أي تحالف أو ارتباط مع الغرب وهو على ما هو عليه معنا ومن مساندة إسرائيل عدونا إنما هو تحالف الظالم مع المظلوم والقوي مع الضعيف يحالفه ليقدمه طعاماً سائغاً لمصالحة وأصدقائه. فهذا الحلف لا يثبت ولا يدوم فهو رباط من خيوط العنكبوت وبناء على الرمال. ونحن نعلم علم اليقين بأن ارتباطنا مع بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٤٨ يقودنا إلى السبيل الذي تريده. وما هذه التمثيلات التي تقوم بها الحكومة على مسرح السياسة إلا ملهاة نتمنى أن لا تنجر إليها لنحفظ لأنفسنا على الأقل بالكرامة والاحترام وكان علينا أولا أن

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٧-٢٨.

نعمل على تحررنا ثم ندخل السياسة في لباس الجد الوقار".

وقال عبد القادر الصالح: "... أبرز ما في حقل سياستنا الخارجية الآن هذه الأحلاف العسكرية العدوانية التي يريد الاستعمار جرنا إليها، بالضغط المقنع حيناً والسافر أحياناً، بالوعد والتمني تارة وبالتهديد والوعيد تارة أخرى، هذه الأحلاف التي يمهد بها دعاة الحروب ومصاصو دماء الشعوب إثارة حرب عالمية ضروس، لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ولكن لتمكن لنفوذ الاستعمار في ديارنا، وتعرقل سيرنا في التحرر من رقبته، واستئصال جذوره السامة الوبائية، وتحيل أوطاننا بفعل قنابله وأسلحته خراباً ودماراً، وتضحي بشبابنا على مذبح أطماع الاستعمار وجشعه، وتجعل من الشيوخ والنساء والأطفال وقوداً لأتون حربه الاستعمارية الفاجعة"[(١)].

كانت بريطانيا قد أجلت ردها على المطالب الأردنية بشأن تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية لسنة ١٩٤٨الى حين انتهاء المفاوضات التركية – العراقية. فبعد توقيع بريطانيا على الميثاق ومصادقة مجلس العموم البريطاني عليه في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٥. أصبح الأردن الدولة العربية الأولى المرشحة للانضمام لهذا الميثاق. ولكنها ترددت في اتخاذ أي موقف منه أمام الحملات الإعلامية الدائرة بين بغداد والقاهرة. وكان الأردن بحاجة إلى تأييد ودعم الدول العربة جمعاء. وتكونت لدى المسؤولين الأردنيين قناعة بأن وضع بلدهم الخاص قد يبرر له الانضمام إلى حلف بغداد. إلا أن الخلاف بين العراق ومصر قد اتعست شقته ووجد الأردن نفسه في وضع حرج جداً مما اضطره في المؤامرات التي عقدت في نطاق جامعة الدولة العربية إلى معارضة العراق أحياناً أو الامتناع عن اتخاذ أي موقف في أحيان أخرى[(٢)].

وعند مناقشة مجلس الأمة للبيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى في

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩، ص ٢٨٢، ٣٩٣.

(٢) هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٥٣-١٥٤. وكذلك A.H.H. ABIDI, Op. Cit. pp 110-113.

١٩٥٥/٨/٢٤، انتقد المجلس بيان الحكومة لغموض موقفها وعدم وضوحه من الأحلاف والأوضاع القائمة الخطيرة فجاء على لسان العضو جودت المجسين قوله: ".... وفيما يتعلق بقضية الأحلاف فقد اكتفت الحكومة بأن تقف موقفاً يتسم بالتهرب والغموض لذا فإننا نطالب بسياسة عربية واضحة المعالم تنبثق من مصلحة الأمة العربية ومعبرة عن أمانيها في السيادة والاستقلال".

وق الرشاد مسودي: "... أغلفت الحكومة إعلان سياستها حول الأحلاف وهذا لا يمنعنا من تذكير الحكومة بأن الرأي العام العربي يرفض الأحلاف التي ينادي بها ويسعى إليها الاستعمار كما أعلنتها من حيث السعي لإزالة الجفاء الذي طرأ بين الدول العربية وهو من صنع الاستعمار من جراء حلف تركيا – العراق هي سياسة حكيمة إلى حد ما إلا أن هذا لا يمنعها من تبيان الخطأ والخطر في الدخول في أي حلف مع الدول المستعمرة وإذناً بها لأن المصلحة العربية العامة ومصلحة السلام العالمي تحتمان علينا أن نسعى جهدنا في إقرار السلام في العالم عن طريق امتناعنا عن الدخول في حلف مع أي معسكر غير المعسكر العربي. الأحلاف قيد على حرية التصرف وسياسة الأحلاف ليست في مصلحة الدول العربية وليست في مصلحة الشعوب الصغيرة ولماذا يقيد الإنسان نفسه دون مصلحة ظاهرة أو غير ظاهرة ول اتجهت الدول العربية إلى سياسة الأحلاف لانتهى أمرها بأن تصبح تابعة. ومما لا شك فيه أن إسرائيل وراء حلف تركيا – العراق وقد ورد في البروتوكول الثاني الملحق بالحق كما قال أحد الأتراك ما يلي: لا يحق للعراق إرسال أي جندي أو ذخيرة حربية للحدود الإسرائيلية حيث يكون استعمالها للاعتداء أو الحرب إلا بموافقة الطرفين أو مجلس الحلف. من هنا فإن الأحلاف بالإضافة لما فيها من منفعة للمستعمر وجعل الدول الصغيرة تابعة فإن فيها تثبيت لكيان إسرائيل الفاجر"(١).

وتولى جلال بايار الرئيس التركي مبادرة ضم الأردن إلى الحلف. فوصل

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤، ص ٣٢٧، ٣٣٣-٣٣٤.

إلى عمان في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ في زيارة رسمية، رداً على زيارة كان قد قام بها الملك حسين إلى تركيا وبدأت المباحثات الرسمية حول انضمام الأردن إلى حلف بغداد في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) في القصر الملكي في الشونة في (غور الأردن). وكان الجانب الأردني في هذه المباحثات مؤلفاً من الملك حسين ورئيس الوزراء سعيد المفتي ورئيس أركان الجيش الفريق غلوب. بينما كان الوفد التركي مؤلفاً من الرئيس التركي جلال بايار ووزير الخارجية فؤاد فطين زورلو. أوضح الرئيس التركي في هذا الاجتماع الفوائد التي سيجنيها الأردن إذا ما انضم إلى الميثاق التركي – العراقي. فأبدى الملك حسين رغبة الأردن في الانضمام إلى الميثاق. ولكنه قال: يعيش الأردن في وضع غريب قائم على الخوف الدائم من عدو قوي وشرس. كما إننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ فلسطيني دون عمل. ونحن بحاجة للمال لتنفيذ مشاريع التنمية. فأجابه الرئيس التركي بأن بلاده لا تستطيع أن تقدم معونة مالية للأردن. واقترح على الحكومة الأردنية أن تجري اتصالات مع لندن لهذا الغرض. ووعد بدعم تركيا للمطالب الأردنية[1].

وقد جاءت خلاصة هذه المحادثات مركزة في مذكرة سعيد المفتي إلى السفير البريطاني في ١٩٥٥/١١/٦ في النص قائلاً: "لقد قامت الحكومة الأردنية في العام الماضي بسعي لدى الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة المعقودة بين البلدين عام ١٩٤٨، وقد أسفرت المحادثات الاستطلاعية التي عقدت في لندن عن تبادل وجهات النظر في المسائل التي تحتاج إلى تعديل وأرجئت المحادثات النهائية لنتيجة التطورات المرتقبة في ذلك الحين في الشرق الأوسط وحيث أسفرت هذه التطورات عن إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية والاستعاضة عنها باتفاقية بين الجانبين، كما تم من قبل إلغاء المعاهدة المصرية – البريطانية والاستعاضة عنها باتفاقية القنال، فإن الحكومة الأردنية ترى أن الوقت قد حان لاستئناف المحادثات بين الفريقين من أجل تحديد نوع العلاقة التي ستقوم بينهما على ضوء هذه التطورات. وبهذه المناسبة تود الحكومة الأردنية أن

---

(١) هزاع المجالي، مذكراتي، ص ١٦٥-١٦٦.

تحيط حكومة صاحبة الجلالة البريطانية علماً بأن الرئيس بايار ووزير خارجيته السيد فطين زورلو قد انتهزوا فرصة زيارتهما للأردن فأعربا عن رغبة تركيا في انضمام الأردن إلى الحلف العراقي التركي، وعرضا وجهة نظرهما وما سيحصل عليه الأردن من فوائد نتيجة انضمامه لهذا الحلف". وقد ذكر الجانب الأردني في هذا الصدد أن سياسة الأردن تهدف تأمين ما يلي:

أولاً: المحافظة على الضمان الجماعي العربي بحيث يتمكن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

ثانياً: تأييد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين ودفع العدوان عن الأردن أيا كان مصدره.

ثالثاً: اعتبار القوى الآتية حداً أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ- فرقة مشاة. ب- فرقة مصفحة. جـ- مدفعية ثقيلة. د. لواء مظلين. هـ- مجموعة موماندوز. و- قوة جوية من قاذفات ومقاتلات وتأمين ما يلزم من أجل استلام القواعد اللازمة لها. ز- قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة.

رابعاً: الأخذ بعين الاعتبار الوضع في الداخل والخارج وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئة الجو المناسب.

فالحكومة الأردنية هي التي طلبت من الحكومة البريطانية استئناف المحادثات والدخول في مفاوضات نهائية لتحديد العلاقة بين الأردن وبريطانيا على ضوء التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط، أي على ضوء إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية واستبداله بالميثاق العراقي – التركي الذي انضمت إليه بريطانيا[١].

اجتمع رئيس الوزراء الأردني سعيد المفتي في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ بسفراء العراق وتركيا والولايات المتحدة وأعلمهم بالخطوة الأردنية،

---

(١) هزاع المجالي، هذا بيان للناس، ص ٤-٥.

وشرح لهم وجهة نظر حكومته وأعرب عن أمله في أن تؤيد حكوماتهم انضمام الأردن إلى الميثاق التركي – العراقي[(١)].

وبعث الملك حسين برسالة شخصية إلى الرئيس جمال عبد الناصر أعرب فيها عن رغبة حكومته في الانضمام إلى حلف بغداد. وسلم هذه الرسالة إلى الفريق عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيش المصري، الذي كان آنذاك في زيارة للأردن، وقد أعرب عن ترحيبه بالخطوة الأردنية ومباركته لها. وظن الملك حسين أن الوضع الخاص بالأردن ومواجهته للخطر الإسرائيلي وعلاقاته مع بريطانيا قد يشجع الحكومة البريطانية في الاستجابة للمطالب الأردنية. أما المبررات التي ساقها المسؤولون الأردنيون للانضمام إلى حلف بغداد فتتلخص بما يلي:

١- الحاجة إلى تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨ وتقليص مدتها من أثنتي عشرة سنة إلى أربع سنوات.

٢- زيادة القوات المسلحة الأردنية عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتمويل هذه القوات.

٣- مساعدات اقتصادية للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.

٤- التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربعة أعوام[(٢)].

وبعد تسلم المذكرة الأردنية المؤخرة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، اختارت الحكومة البريطانية الجنرال جيرالد تبملر رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية، لرئاسة الوفد البريطاني الذي سيفاوض الحكومة الأردنية، وكان يرافقه مايكل روز رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، وشره الوفد البريطاني بإجراء محادثاته مع رئيس الوزراء سعيد الفتي والسيد فرحان الشبيلات وزير الدفاع.

---

(١) هزاع المجالي، مكذراتي، ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٨-١٧٠.

وكان الوفد البريطاني يحمل مشروع اتفاقية أردنية – بريطانية أعدتها وزارة الخارجية البريطانية. ودامت المفاوضات أربعة أيام دون الوصول إلى مقترحات محددة، في الوقت الذي لم تشكل فيه الحكومة الأردنية وفداً رسمياً للتفاوض مع الوفد البريطاني، بل اكتفت باستدعاء الجنرال تمبلر لحضور اجتماعات مجلس الوزراء من أجل إقناع الوزراء بفوائد الانضمام إلى حلف بغداد. وانتفت بذلك صفة السرية عن المفاوضات وانتقلت تفاصيلها إلى الشارع وانتشرت الشائعات حول التنازلات الأردنية ومخاطر الانضمام إلى الحلف(١). وقد قدم تمبلر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ مذكرة إلى الحكومة الأردنية تضمنت رد الحكومة البريطانية على المطالب والشروط الأردنية وجاء في نص المذكرة:

١- تتعد الحكومة الأردنية بالموافقة على توقيع حلف بغداد وتوافق بأن يبلغوا باقي أعضاء الحلف بذلك.

٢- حالما تعطى وثيقة موافقة الأردن لحلف بغداد لحكومة بريطانيا تتعهد بريطانيا بالنسبة لمسؤوليات الأردن الجديدة بأن تقر ما يلي:

١- تجهز وتحفظ الوحدات التالية من الجيش العربي:

أ،ب- زيادة عدد قوات الجيش العربية بنسبة ٦٥٪ عما هو عليه الآن.

ت،ث- أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين دينار ونصف.

جـ- معاضدة في حالة كشف مستعجل لطلبات الأردن العسكرية لحلف بغداد.

ح- بأن تدخل في مفاوضات حالاً لأبدل المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تحت المادة الأولى من الحلف.

هذه الاتفاقية الخاصة ستشمل الشروط التالية:

١- إعادة تأكيد نية البلدين لحفظ السلام والصداقة.

٢- إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨.

٣- الموافقة بالمساعدة بين الحكومتين للدفاع عن الأردن وما يشملها من خطط

---

(١) هزاع المجالي، هذا بيان للناس، ص ٦.

مشتركة مع تدريب إجماعي ومساعدة متبادلة.

المساعدة المتبادلة تشمل ما يلي:

١- تزويد المساعدة من الحكومة البريطانية للأردن لمثل هذه القوات كما سيتفق عليه من وقت إلى آخر.

٢- تزويد التسهيلات من قبل الأردن للقوات البريطانية في الأردن.

٣- التعاون في بناء وصيانة قوة الأردن الجوية الملكية.

٤- على الأردن أن تتعهد حسب الاتفاقية الجديدة بعدن دخولها في التزامات خارج نطاق حلف بغداد.

٥- تعهد من قبل حكومة جلالتها بأن تنجد الأردن حالاً في حالة هجوم مسلح على الأردن وتزويد المشورة في حالة اعتداء على وشك الوقوع يهدد الأردن.

٦- تسهيل استقبال وطيران الطائرات الحربية للبلدين في بلديهما.

٧- الاتفاقية الخاصة ستكون مدتها اثنتا عشرة سنة. وفي حالة وصول الحلف إلى نهايته قبل ذلك التاريخ سيعاد النظر بالاتفاقية الخاصة حسب الظروف إذا كانت تحتاج لتمديد.

٨- حكومة جلالتها توافق على أن التعهد في الفقرة (٢) أعلاه ما عدا المادة (ث) ينشر للجمهور في نفس الوقت الذي تعطى به الحكومة الأردنية قرار الموافقة بالتوقيع على حلف بغداد[١].

تباحث مجلس الوزراء الأردني في ١٩٥٥/١٢/١١ بالمذكرة البريطانية، وتقرر تحديد الحد الأدنى للمطالب الأردنية لتكون شروطاً جوهرية للدخول في حلف بغداد وتألفت لجنة وزارية قوامها السادة: عزمي النشاشيبي، ونعيم عبد الهادي، وسمعان داود، وهزاع المجالي، لوضع صيغة مشروع بالمطالب الأردنية وتم وضعها ونالت موافقة مجلس الوزراء كمشروع لموضع الاتفاقية التي تضمنت:

---

(١) نفس المصدر، ص ٧-٨؟

توافق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على الانضمام لحلف بغداد شريطة تحقيق ما يلي:

١- تؤمن الحكومة البريطانية الوحدات العسكرية التالية لقوات صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

أ،ب زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥٪ عما هو عليه الآن.

ت،ث أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملاين.

٢- تؤيد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وجهة نظر الأردن لدى اللجنة العسكرية بالنسبة لحاجاته وذلك من أجل تمكينه من القيام التام بمسؤولية الدفاع عن الأردن وفق برنامج عسكري يوضع لذلك.

٣- تشرع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالبدء في مفاوضات مع حكومة صاحب الجلالة الأردنية وذلك من أجل استبدال معاهدة ١٩٤٨ الأردنية البريطانية باتفاقية خاصة وذلك بموجب المادة الأولى من ميثاق بغداد على أن تتضمن الاتفاقية ما يلي:

أ- توكيد الصداقة والسلم بين البلدين المتعاقدين.

ب- إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وملاحقها والرسائل المتبادلة بموجبها والمعقودة عام ١٩٤٨.

ج-قيام تعاون بين الحكومتين المتعاقدتين للدفاع عن الأردن ويشمل ذلك وضع الخطط العسكرية والمساعدات المتبادلة والتدريب المشترك وتتضمن هذه المساعدات ما يلي:

١- تدفع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لخزينة حكومة صاحب الجلالة الأردنية مساعدة مالية. من أجل نفقات القوى الأردنية وتأمين مستلزماتها ويتفق على حد أدنى لها.

٢- تقدم لحكومة صاحبة الجلالة الأردنية التسهيلات اللازمة لإقامة وحدات الطيران البريطانية في عمان والمفرق.

٣- تتعاون حكومتا صاحبي الجلالة في إنشاء وصيانة سلاح الطيران الأردني.

د- الاعتراف بأن الاتفاقية الجديدة لا توجب على حكومة صاحب الجلالة الأردنية أية التزامات خارج المملكة.

ه- تتعهد الحكومة البريطانية بأن تبادر فوراً لمساعدة الحكومة الأردنية في حالة وقع اعتداء مسلح عليها وأن تتشاور الحكومتان في حالة احتمال وقوع خطر أو أعمال عدوانية تهدد الحكومة الأردنية دون الماس بالتزامات الأردن مع ميثاق الضمان الجماعي العربي.

و- توفير التسهيلات اللازمة لطائرات الدولتين المتعاقدتين داخل بلد كل منهما.

ز- لا تخل هذه الاتفاقية بالالتزامات المترتبة أو التي ستترتب على أي من الفريقين المتعاقدين وفقاً للاتفاقات الدولية المرعية والعاهدات وميثاق الأمم المتحدة.

ح- يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول طيلة مدة بقاء الطرفين المتعاقدين أعضاء في ميثاق بغداد[١].

وتم الاتفاق في مجلس الوزراء الأردني على تقديم هذه المذكرة (مشروع اتفاقية) إلى الجانب البريطاني، غير أن أربعة من الوزراء[٢] أثاروا ضرورة عرض المشروع الأردني على الحكومة المصرية، ووافق مجلس الوزراء على عرض المشروع على مصر فحسب، بل على أكثر الدول العربية، على أن يكون العرض، بعد تقديم مذكرة المشروع إلى الجانب البريطاني، ذلك أنه ما تزال هناك نقاط اختلاف بين وجهتي النظر الأردنية والبريطانية، قد تؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق، واستمرت حالة التردد في الاولوية في تقديم المذكرة لأي من الطرفين طيلة جلسة المجلس في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، وأبقت على المذكرة الأردنية بغير تقديم، وكان موقف الوزراء الأربعة متأتي من الخشية أن تؤدي هذه الاتفاقية الجديدة مع بريطانيا إلى تجميد القضية الفلسطينية. إلا أن الجنرال تمبلر اتجه إلى انهاء الخلاف في مجلس الوزراء بمبادرة شخصية منه فبعث

---

(١) نفس المصدر، ص ٩-١٠.

(٢) الوزراء الأربعة هم: عزمي النشاشيبي، سمعان دواد، نعيم عبد الهادي، علي حسنا.

إلى رئيس الوزراء الأردني في كانون الأول (ديسمبر) برسالة جاء فيها: لقد اتضح لي وللسفير بصورة قوية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية بأن أحد مزعجاتكم الرئيسية هو خوف بعض أعضاء وزارتكم بأن الانضمام إلى ميثاق بغداد سيضعف بطريق ما وضع الأردن بالنسبة إلى أية تسوية لقضية فلسطين في المستقبل. إنني مفوض بالنيابة عن حكومة جلالتها البريطانية بأن أعلمكم بأنه بالنسبة إلى حكومتي فإن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر وال بشكل من الأشكال على وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين. إن تأكيد بهذا المعنى يمكن أن يضم إذا رغبتم إلى مشروع الاتفاقية التي أرسلتها إليكم الليلة الماضية. إلا أن مبادرة تمبلر لم تثن الوزراء الأربعة عن تقديم استقالتهم التي قدموها في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥. وفي اليوم نفسه قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته إلى الملك حسين[١].

بعد استقالة وزارة سعيد المفتي كلف الملك حسين، في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ هزاع المجالي بتأليف حكومة جديدة. وتمكن هزاع في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) من تقديم أسماء أعضاء حكومته إلى الملك وأعلن بصراحة تامة عزم حكومته على ضم الأردن إلى حلف بغداد. إلا أن تشكيل الحكومة الجديدة أثار موجة واسعة من المظاهرات والاضطرابات في أنحاء الأردن[٢]، واستمرت حتى ١٩ كانون الأول (ديسمبر). فقدم بعض الوزراء

---

(١) هزاع المجالي، هذا بيان للناس، ص ١١-١٢.

(٢) Glubb, J.B.A Soldier With the Arabs, p. 298-300.

بدأت الاضطرابات في مدينة عمان بمظاهرات الطلاب التي أعقبتها أعمال العنف وقد رمى المتظاهرون في القدس قنصليات بريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة بالحجارة. وقتلت الطالبة رجاء أو عماشة أمام القنصلية البريطانية وهي تحاول إنزال اللم البريطاني عنها. وجرت مظاهرات أيضاً في بيت لحم وأريحا، حيث أحرقت مزرعة السيد موسى العلمي التي كانت تمولها الحكومة العراقية. وفي الخليل أحرق اللاجئون مخزن المواد الغذائية. وفي طولكرم دمر المتظاهرون عربة عسكرية وألقى المتظاهرون في نابلس الحجارة على جنود الجيش الأردني. كم أحرق متظاهرو أربد سيارات تابعة للنقطة الرابعة الأميركية وجرح في السلط أحد عشر متظاهراً بينما قتل المتظاهرون في الزرقاء ضابطاً بريطانياً هو الكولونيل لويد. وفي عجلون أحرقت مدرسة تابعة لمشروع النقطة الرابعة، كما شبت النيران في مستشفى المدينة.

استقالتهم، فاضطر هزاع المجالي إلى تقديم استقالة حكومته. واقتراح على الملك حل المجلس النيابي وأجراء انتخابات جديدة ليتاح للشعب الأردني أن يعطي رأيه في مسألة الانضمام إلى حلف بغداد، فقام الملك بحل مجلس النواب في اليوم نفسه الذي قبل فيه استقالة الوزارة. إلا أن عدداً من النواب في المجلس النيابي المنحل اعتراض على حل المجلس ولم يعتبره دستورياً[(١)]. وقدم هؤلاء اعتراضاً إلى الملك حسين فأحله بدوره إلى المجلس العالي لتفسير الدستور. والذي جاء في تفسيره في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ ما يلي: "بناء على طلب مجلس الوزراء اجتمع المجلس العلي من أجل تفسير حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من الدستور وبيان ما إذا كانت هذه المادة تجيز حل مجلس النواب بإرادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء وحده أم لا بد من أن يوقع – مع الملك – الوزير أو الوزراء المختصون علاوة على توقيع رئيس الوزراء. وهل أن الإرادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ بحل مجلس النواب التي لم توقع إلا من رئس الوزراء مستوفية الشروط الدستورية أم لا. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء المشار إليه وتدقيق نصوص الدستور تبين أن الفقرة الثالثة من المادة (٣٤) المطلوب تفسيرها وإن كانت أناطت حق حل مجلس النواب بجلالة الملك، إلا أن المادة (٤٠) قد رسمت الطريقة التي يمارس جلالته بواسطتها هذا الحق أو أياً من حقوقه الأخرى المتصلة بالشؤون العامة فنصت على أن الملك يمارس صلاحياته بإدارة ملكية موقعة من رئيس الوزراء الوزير أو الوزراء المختصين.

وهذه القاعدة مستمدة من المبدأ الأساسي الذي يرفع المسؤولية عن الملك ويقصرها على الوزراء طبقاً لحكم المواد ٣٠و ٤٩ و ٥٠ من الدستور، إذ ما دام أن الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسؤولة عن السياسة العامة فيجب أن تشترك في التوقيع على الإدارات التي يمارس فيها جلالة الملك صلاحياته حتى تتحمل المسؤولية وفقاً لواعد المسؤولية المنصوص عليها في الدستور.

ولهذا فأن أية إرادة ملكية يباشر فيها جلالة الملك إحدى صلاحياته

---

(١) الحسين بن طلال، ص ٥٠-٥١.

المتصلة بحياة الدولة العامة لا تكون مستوفية شروطها الدستورية بموجب المادة (٤٠) إلا إذا وقعها مع الملك كل من:

١- رئيس الوزراء.

٢- والوزير أو الوزراء المختصين.

وهذا واضح من الصيغة التي استعملها واضح الدستور في المادة (٤٠)، إذ أن عبارة (الوزير أو الوزراء المختصين) الواردة في هذه المادة قد عطفت على عبارة (رئيس الوزراء) (بواو) العطف التي هي لمطلق الجمع لا (بأو) التي هي للتخيير بين الأمرين.

وتخرج من هذا أن الإرادة الملكية بحل مجلس النواب لا تكون مستوفية شروطها الدستورية إلا إذا وقعها الوزير أو الوزراء المختصون علاوة على توقيع رئيس الوزراء. فيكون بذلك قد قضى المجلس العالي لتفسير الدستور بأن الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ غير دستورية(١). وبذلك وجدت حكومة إبراهيم هاشم نفسها في وضع حرج فقدمت استقالتها في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦. وبعد ذلك بيومين شكل سمير الرفاعي حكومة جديدة وفي غضون ذلك استمرت المظاهرات وتوالت الاضطرابات في جميع إنحاء البلاد. فطلب سمير الرفاعي من القائم بالأعمال البريطاني في عمان إرسال كتيبتين من الجنود البريطانيين إلى الأردن لتعزيز قوات الجيش الأردني. وفي ١٠ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٥٦ قررت بريطانيا إرسال كتيبتين من المظليين وكتيبة من جنود المدفعية من قواتها في قبرص إلى الأردن، كما تلفت القوات الجوية البريطانية المرابطة في ماركا وكتيبة الدبابات البريطانية المعسكرة في العقبة، تعليمات بالتوجه إلى العاصمة الأردنية. ومن جهة أخرى بعث سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا برسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، عن طريق السفير البريطاني في القاهرة بين فيها، أن مستقبل العلاقات المصرية البريطانية يتوقف على امتناع مصر عند دائها الشديد

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ١٢٥٥، تاريخ ١٩٥٦/١/٥، ص ١١٤٩-١١٥٠.

لبريطانيا. خاصة وأن أجهزة الأعلام المصرية ما انفكت تدعو الشعب الأردني إلى الحرب الأهلية والثورة على حليفته بريطانيا. وما لبث أن أكد جمال عبد الناصر للسفير البريطاني في القاهرة في أنه سيعمل على إيقاف الحملة الموجهة ضد الأردن[١].

أما المملكة العربية السعودية، حليفة مصر في معركتها ضد حلف بغداد، فقد لعبت دوراً رئيساً في إفشال المحاولة البريطانية لضم الأردن إلى هذا الحلف. فقد جاء في تقرير سلوين لويد المقدم المقدم إلى مؤتمر دول حلف بغداد الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ "... لم يقتصر دور المملكة العربية السعودية في الأزمة الأردنية على الناحية الإعلامية بل تعداه إلى محاولة للتدخل العسكري. إذ تجمع حوالي ألفي جندي سعودي في منطقتي الجوف والكاف على الحدود الأردنية – السعودية. أما رد بريطانيا على هذه الاستعدادات العسكرية السعودية فكان سريعاً وحازماً. إذ اتصلت بالحكومة السعودية وأبلغتها أن اعتداء عسكرياً سعودياً على الأردن سيقضي تدخل بريطانيا وفقاً للالتزامات المترتبة على المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨. فما كان من السعودية أمام هذه التهديد إلا أن سحبت قواتها المرابطة على الحدود الأردنية"[٢].

وجاء في رد مجلس النواب الخامس (١٩٥٦/١٠/٢١ – ١٩٦١/١٠/٢٠) على خطاب العرش بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ فيما يتعلق بالأحلاف الدولية: " ... إن نواب الأمة مع تقديرهم للماسي التي بذلتها الحكومة الانتقالية لتأمين التعاون العربي الموحد، يأملون أن يكون هذا التعاون بين أجزاء الأمة العربية الواحدة تعاوناً واقعياً وعملياً، بحيث يكون أشد قوة وأقوى ارتباطاً حتى يضمن دفاعاً موحداً وفي جبهة عربية واحدة بعيدة عن الأحلاف الدولية التي تسعى لإعادة الهيمنة والسيطرة على منافع الأمة"[٣].

---

(١) Eden, A. Full circle, pp. 345-349

(٢) Abid, pp. 342-343.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠، ص ٢٤١.

ورغم التدابير الزجرية التي اتخـذتها حكومـة سـمير الرفـاعي ضـد المحرضين على المظاهرات وإعلان حالة الطوارئ وفرض منع التجـول فـي جميع البلاد واعتقال عدد كبير من قادة الأحزاب السياسية، ونفي عدد إلى سجون الصحراء. ير أنه وجد نفسه مضطراً على أن يعلن عـن امتنـاع الأردن عـن الانضمام إلى أية أحلاف جديدة، وإن القضية الفلسطينية تحظى باهتمام حكومتـه باعتبارها قضية الأردن الأولى. وتأكيد سياسة الأردن في المحافظة على علاقته الودية مع البلاد العربية التي نالت الاستقلال ومع الأقطار العربية التي ما زالـت تناضل من أجل الاستقلال. حيث جاء ذلك في البيان الوزاري الذي أدلى بع سمير الرفاعي بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٦ قائلاً: ".... ولما كانت المملكة الأردنية الهاشمية مرتبطة بمواثيق دفاعية وبمعاهدات صداقة ومودة مع بعـض الـدول العربيـة المستقلة، وتأتلف مع جميع تلك الدول الشقيقة في تعاون عربي مـشترك ضـمن نطاق جامعة الدول العربي ... لذا فإنه ليس من سياستنا أن ندخل أو نرتبط بأيـة أحلاف جديدة وإننا سنعمل على تمكين التساند والتماسك العربي ونؤمن بأن وحدة الأمة العربية هي الشرط الأساسي والركن الأساسي والركن الأول في حياتهمـا وسلامة كيانها".

وفي معرض رد أعضاء المجلس على بيان حكومة سمير الرفـاعي قـال عضو المجلس إسماعيل حجازي: ".... إنني أؤيد الحكومة في رفض الأحـلاف التي ترتبط البلاد بمصالح المستعمر وحاجاته... ونتمنى أن نتهج سياسة إيجابيـة واقعية تتجاوب تاماً مع أماني الشعوب العربية وآمالها".

وقال انطون عطا الله: ".. إنني أرغب أن أسجل بالثناء والتقدير للـوزارة بتوجيهها وتعهدها بعدم التفكير في دخول الأحلاف الدولية التي تستهدف النيل من حقوق الأمة واستبعادها وسلب مقدراتها والعودة بها إلى حالة الهيمنـة والإذلال ... وأدعو الحكومة إلى بذل أقصى الجهود للحفاظ على صلات القربى وتمتـين عرى المودة والإخاء بين جميع الحكومات العربية الشقيقة ومع الشعوب العربيـة في شتى أقطارها وتدعيم الوسائل والـسبل الكفيلـة الناجحـة لمـساندة جهـود

الأقطار التي تكافح في سبيل التحرر والاستقلال والسيادة"[١].

وتعهد الملك حسين في رسالة وجهها إلى الشعب الأردني في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ بمواصلة النضال من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مؤكداً ما قدمته الأسرة الهاشمية من تضحيات للبلاد. وشكر الحكومة والجيش على دورهما في إعادة الهدوء والطمأنينة للبلاد[٢].

أما الحكومة البريطانية فقد رأت أن الوضع في الأردن في غاية الخطورة وأنه من الأنسب تأجيل انضمام الأردن إلى حلف بغداد. وأعرب الملك حسين للسفير البريطاني في عمان عن رغبته في إرجاء الدخول إلى الحلف إلى موعد لاحق أكثر ملائمة وقال: إذا استعجلنا الأمر أفسدنا كل شيء[٣].

وفي ضوء هذه التطورات، أدرك الوطنيون الأردنيون مدى الفشل البريطاني في ضم الأردن إلى حلف بغداد. فذهبوا إلى أبعد مما كانوا يطالبون به من عدم الارتباط بالأحلاف الدولية، ونادوا بإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨ وبقطع العلاقات مع العراق والتحالف مع مصر وسوريا. وللحيلولة دون عزلة العراق لابتعاد الأردن عن حلف بغداد، دعا الملك حسين إلى عقد مؤتمر على مستوى القمة العربية لتحقيق المصالحة العربية، إلا أن مصر والسعودية وضعتا شرطاً مسبقاً وهو أن يعلن العراق رسمياً الامتناع عن دعوة الدول العربية للانضمام إلى حلف بغداد. لذا بقيت العلاقات العربية متأزمة[٤]. وانتهت الضجة العارمة التي قامت في الأردن حول الرغبة في دخول الأردن حلف بغداد.

وأكد مجلس الأمة الأردني رفض الأردن للانضمام إلى حلف بغداد وأية أحلاف دولية أخرى لدى مناقشة المجلس للبيان الوزاري الذي تقدمت به

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الرابع، ص ٤٧٩-٤٨١.

(٢) هاني خير، خطب العرش، ص ٢١٤.

(٣) Eden. Op. Cit. p 345.

(٤) The Middle East Journal, Washington, Spring 1956, p. 149

حكومة سليمان النابلسي بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٧. وبصدد هذا الموضوع قال العضو عبد الخالق يغمور: "..... نادى الشعب بسقوط حلف بغداد وقدم الضحايا في سبيل تجنب الأردن الدخول فيه واتفق هذا النداء وهذا النداء وهذا النضال مع البيان الوزاري الذي قال (إن الحكومة تعتبر الأحلاف الاستعمارية ومنها حلف بغداد خطراً على الأمة العربية والوطن العربي وأعلنت محاربتها لهذه الأحلاف)".

وقال فائق وراد: "..... لقد اتجه الاستعمار البريطاني إلى ربط بعض الأقطار العربية بمصالحه وأهدافه وتقسيم صفوف العرب وعزل سوريا ولبنان والأردن عن شقيقتهما الكبرى مصر وتكبيلها بأغلال حلف بغداد البريطاني... ولقد كانت الحكومة على حق عندما أعلنت في بيانها بإصرار عن مقاومتها لحلف بغداد البريطاني".

وقال محمد عبد الرحمن خليفة: "... أقدم شكري وعظيم امتناني للحكومة على إعلانها رفض الأحلاف العسكرية مهما اختلفت أسماؤها وأشكالها، وعزمها على تجنب الأردن الدخول فيها أو الاشتراك في أي جهاز من أجهزتها وعلى الأخص حلف بغداد البغيض في كل نفي شريفة"[(١)].

وهكذا قرر نواب الأنة وأعيانها عدم ارتباط الأردن بحلف بغداد وأية أحلاف دولية أخرى، وباتت تلك المحاولة في ذمة التاريخ.

مجلس الأمة وأزمة السويس ١٩٥٦

وافق انتصار الأحزاب السياسية في الانتخابات الأردنية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ تفاقم أزمة السويس. هذه الأزمة التي تعود إلى تأميم مصر لشركة قناة السويس في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦، كرد على امتناع الدول الغربية عن تمويل مشروع السد العالي. ولما كانت غالبية الأسهم في الشركة المذكورة

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٧، ص ١٥-٣٢.

تعود إلى مساهمين بريطانيين وفرنسيين، فقد وجدت حكومتنا بريطانيا وفرنسا أنهما معنيتان مباشرة بالتأميم أكثر من أية دولة في العالم. وقد جرى التأميم في وقت كانت العلاقات المصرية – البريطانية فيه قد وصلت إلى درجة كبيرة من القطيعة والتدهور، بسبب قيام حلف بغداد والأزمة الأردنية وعزل الفريق غلوب. وحبذت بريطانيا آنذاك القيام بعمل عسكري ضد مصر والإحاطة بحكم جمال عبد الناصر. وكان أمامها ثلاث اختيارات، إعادة الوضع إلى مصابه باستعمال القوة بصورة منفردة، أو بالتعاون مع فرنسا، أو بالتعاون مع (إسرائيل) وشن هجوم إسرائيلي على مصر، أو الانتظار والترقب. أما شريكتها فرنسا فكانت تحبذ أيضاً عملاً عسكرياً ضد مصر رداً على ما كانت تقدمه مصر من عون للثورة الجزائرية. وكان المسؤلون الفرنسيون يرون أن نصراً مصرياً في أزمة السويس سيؤدي إلى نتائج خطيرة على وضع فرنسا في الجزائر. أما (إسرائيل) فكانت تستعد منذ عام ١٩٥١ لمجابهة جديدة مع العرب. ولقد تبيّن جاكوب تسور سفير (إسرائيل) في باريس بين عام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ تفاصيل الاستعدادات العسكرية والاتصالات السياسية خلال فترة إقامته في فرنسا انتظاراً للحرب المقبلة مع العرب[١].

وقد درست الحكومة البريطانية إمكانية التعاون مع (إسرائيل) في عمل مشترك ضد مصر، إلا أن الأردن كان نقطة الضعف في خطة كهذه، بسبب التزامات بريطانيا نحوه والمستمدة من معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨. ولو أخذ بعين الاعتبار تطور الوضع في الأردن بعد عزل غلوب فإن هجوماً (إسرائيلياً) على الأردن في حالة توقيع اتفاقية تحالف أردنية مصرية سيجعل بريطانيا في وضع حرج جداً[٢].

أما في الأردن فقد أثارت أزمة السويس عواطف الناس وألهبتها. ووجه الملك حسين رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٥٦ أكد

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٥٣–٢٥٤. وكذلك Eden, op. cit. p. 358

(٢) نفس المصدر، ص ٢٥٤. وكذلك: Abid, p. 453

فيها تضامن الأردن مع مصر ووقوفه مع شعبه وجيشه إلى جانبها في مواجهة العدو المشترك حيث قال في رسالته: "…. نحن مع مصر في محنتها وشدتها. وإنني بكل قواتي وإمكانياتي سأخوض المعركة إلى جانبكم، حتى النهاية أنني أدعو العروبة في مختلف أقطارها، وأهيب بالأمة في شتى أمصارها إلى الوقوف صفاً واحداً بجان الحق، وتأييد مصر ومشاركتها في نضالها القومي الجبار، بعد أن تألبت عليها عناصر الشر وغزت أرضها قوى الظلم. وإن على العرب جميعاً أن يعملوا يداً واحدة، لضمنوا لأجيالهم الصاعدة مستقبلاً حراً شريفاً، يتفق ومجد أمتهم وتاريخ عروبتهم، حيث لا معنى للعيش بدون كرامة، ولا قيمة للحياة بدون حرية. فعلينا بالصبر والبذل والتضحية، فالله معنا، والمستقبل لنا، والنصر لأمتنا"[(١)].

هذا وقد اجتاحت الأردن موجة عارمة من الحماس في أعقبا تأميم شركة قناة السويس فقد طلب موظفو وزارة الاقتصاد الوطني من الحكومة تدمير أنابيب البترول التي تمر بالبلاد في حالة العدوان على مصر. كما قرر جمع تجار البلاد سحب ودائعهم من البنك العثماني ووضعها في البنوك العربية. وتجمع الآلاف من الشباب أمام مكتب الملحق العسكري المصري في عمان للتطوع في جيش التحرير المصري. ونظمت المظاهرات المؤيدة لمصر في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٥٦ في جميع المدن الكبرى الأردنية، فارتفعت في عمان هتافات المتظاهرين في اجتماع عام ضم قادة الأحزاب السياسية ضد بريطانيا وفرنسا. واتخذت عدة قرارات في نهاية الاجتماع تضمنت تأييد السياسة المصرية تأييداً مطلقاً وتقديم العون العسكري لمصر في حالة الاعتداء عليها، وتدمير القواعد العسكرية البريطانية في الأردن إذا ما قامت بريطانيا بعدوان على مصر، وتوجيه نداء إلى العراق والى العربية السعودية ليتوقفا عن تزويد الدول التي تمارس سياسة التهديد ضد مصر، بالبترول، وتقرر أيضاً إرسال برقية إلى الحكومة العراقية للانسحاب من حلف بغداد[(٢)].

---

(١) الحسين بن طلال، ص ١١٠-١١١.

(٢) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

وفي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٦٥ وقعت معاهدة دفاع مشترك نصت على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة أردنية – سورية – مصرية، على رأسها الفريق المصري عبد الحكيم عامر. وعلى أن لا تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ إلا في حالة حرب عربية – إسرائيلية وغادر عبد الحكيم عامر العاصمة الأردنية مساء اليوم الذي شنت في القوات (الإسرائيلية) عدوانها على مصر في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ وفي اليوم التالي بعثت الحكومتان البريطانية والفرنسية بإنذار إلى مصر (وإسرائيل) لوقف الحرب وسحب قواتهما إلى مسافة ١٦ كيلو متراً بعيداً عن قناة السويس وقامت القوات البريطانية والفرنسية المتجمعة في جزيرة قبرص باحتلال مدن السويس والإسماعيلية وبر سعيد بحجة تأمين الملاحة الدولية في قناة السويس. وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) حقق (إسرائيل) أهدافها العسكرية في شبه جزيرة سيناء وبلغت الضفة الشرقية لقناة السويس. وفي الأردن، دعا الملك حسين مجلس الوزراء إلى الانعقاد ليلة العدوان، لاتخاذ قرار بالتدخل إلى جانب مصر ووضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التنفيذ. ولكن الوزارة ورئيس الأركان علي أبو نوار وقفوا من مطالبة الملك، ومن التزامات الأردن الرسمية وما تقتضيه وحدة النضال العربي موقف الحائر الذي لا يقطع برأي. وقطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ واكتفى بتقديم احتجاج شديد اللهجة للحكومة البريطانية. وصدرت إرادة ملكية بالدعوة إلى النفير العام ودخلت القوات العراقية والسورية (حوالي ١٠ آلاف مقاتل) إلى الأردن بناء على طلب الحكومة الأردنية[١].

وفي غمرة الأزمة وجه الملك حسين دعوة إلى الأمة العربية لنصرة مصر فقال في خطاب قومي: "أبناء أمتي العزيزة إن العرب لم يكونوا في أي يوم مضى أحوج منهم في هذا اليوم إلى تقدير الفترة التي تمر بها أمتهم، والمرحلة التي تمتحن فيها قدرتهم على مجابهة الأحداث وإيمانهم في حقهم بالحرية والسيادة. بل إننا نقدر أن تأثير المعركة التي تخوضها أمتنا في مصر العزيزة، سيحدد سير حياتنا

---

(١) نفس المصدر، ص ٢٥٨.

القومية وعزتنا العربية إلى مدى بعيد، بالنسبة ليقظتنا الحديثة ونهضتنا الفتية. وأنا في هذا الموقف، أمام حكم التاريخ، أخاطبكم جميعاً وأشهد العالم كله، وإننا أمة سلام، وطلاب حق، ورسل عدالة وإنسانية، في هذه الفترة الحاسمة تواجه أمتنا في أرض الكنانة العزيزة عدواناً جائراً تقوم به على سمع العالم وبصره، ربيبة الشر وعدوة السلام، الصهيونية الغاشمة واليهودية الظالمة، تدفعها وتؤيدها دولتان كبيرتان هما بريطانيا وفرنسا. وبذلك أصبح السلام الذي يدعي الغرب حمايته، مهدداً على يد أدعياء التمدن والحضارة ، الذين انتهكوا بعلمهم أبسط مبادئ الإنسانية. فأصابوا العدالة والحق خيبة أمل ونحروا مبادئ الشرف على مذبح أطماعهم الجشعة ونواياهم المفضوحة"(١).

وعلى المستوى الشعبي أعلنت الأحزاب السياسية الأردنية تضامنها مع مصر. وفي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمعت لجنة وطنية في نابلس وقدمت إلى الحكومة عدد من المقترحات منها: - إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية ١٩٤٨ وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية فوراً اعترافاً بالجميل وخدمة للمصلحة العربية العامة، وقيام اتحاد فدرالي بين الأردن وسوريا ومصر تمهيداً لوحدة عربية متينة، وأخيراً تعبئة الجماهير الشعبية استعداداً لكل طارئ. وقد أكد مجلس الأمة هذه المطالب وغيرها بشأن أزمة السويس لدى مناقشة للبيان الوزاري لحكومة سليمان النابلسي بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦. فقد ورد على لسان عضو المجلس فائق وارد: "... أن الوقائع الدامغة تبين بوضوح أن العدوان الاستعماري الصهيوني على مصر كان نقطة البداية في المشاريع الاستعمارية التي تستهدف ليس إعادة السيطرة على قناة السويس وحسب، بل وعلى مصر جميعها، وإعادة الاحتلال الاستعماري إلى سوريا ولبنان، وسلب الشعب العربي الأردني المكاسب الوطنية التي حصل عليها بوحدة نضاله وبكفاحه البطولي وتضحياته الغالية ... إلا أن كل فرضيات المستعمرين قد تلاشت كالهباء واجه المعتدون في مصر العربية بطولات رائعة وقفت تزرع الموت الغزار وتذود ببأس وشدة عن

(١) الحسين بن طلال، ص ١١٢.

استقلالها وكرامتها وعن كرامة العروبة وشرفها، وتجسدت تلك البطولات العملاقة في مدينة بور سعيد التي دخلت تاريخ البطولة بتضحيات أبنائها... ولم تبق مصر وحدها أمام جحافل الغزاة فإلى جانب مصر وقفت العروبة كلها. وإلى جانب مصر وقفت كل الإنسانية التقدمية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. ولقد نالت مصر أوسع وأشمل مناصر شهدها العالم، وتبين بجلاء أن المعتدين الإنكليز والفرنسيين والصهاينة هم الذين وقفوا وحيدين وعزلوا عزلاً تاماً، وفضحت مؤامراتهم الخسيسة على أوسع نطاق... وينسجم مع هذا الاتجاه، تمام الانسجام، ما أعلنته الحكومة من أنها تدرس توصية المجلس النيابي فإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول. فالمحنة الأخيرة التي تعرضت لها مصر من قبل الاستعمار والصهيونية قد بينت بما لا يقبل الجدل ما للصداقة والعلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفياتي من أثر إيجابي في الدفاع عن الحرية ورد العدوان الاستعماري الصهيوني الغادر، وفي دعم الوضع التحرري لمسألة الاعتراف بالصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية معها، مع العلم بأن هذه الدولة الأسيوية العظمى قد وقفت منذ نشوئها ولا تزال تقف إلى جانب العرب في كفاحهم التحرري وليست مواقفها الأخيرة من تأييد مصر، وشجب العدوان الاستعماري الصهيوني عليها ببعيدة عن الأذهان".

وقال يعقوب معمر: "... وإنه لجميل من الحكومة أن تبعث بتحية إكبار وإجلال إلى البطل العربي في الشقيقة الكبرى مصر سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وإلى تلك الفئات التي اشتركت جميعها في معركة التحرير ضد قوى البغي والشر... لقد كنت أنتظر من الحكومة تنفيذ قرارها في إيجاد تمثيل دبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى المناصرة للعرب. وكلنا يعلم موقف الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحدة مناصرتها للقضية المصرية. والحق والعدل هنا أن نقابل الإحسان بالإحسان ويقرر التمثيل الدبلوماسي فوراً".

وقال سليم البخيت: "... هناك التصريح الثلاثي الكاذب والذي ثبت أنه أعطي ضدنا لصالح (إسرائيل) المغتصبة ولتنفيذ مآرب معينة ظهرت لنا في الاعتداء على الشقيقة الكبرى مصر فالكثير من إخواني نواب الأمة يطلبون أن نقيم علاقات مع الدول الشرقية لحماية حدودنا من اعتداء المستعمرين الإنكليز وزبانيتهم إسرائيل. وأن نتعاون مع هذه الدول بما يضمن سيادتنا وعزتنا القومية لننفض عنّا نير الاستعمار البغيض الذي مزق الكيان العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ننفهم العالم أننا نطلب العزة والرفاهية للعرب غير متأثرين بأي مذهب إلا مذهب الكيان العربي والوحدة العربية والعزة والرفاهية والقومية العربية"[1].

أما على المستوى الدولي، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في الأمم المتحدة لصالح مصر. وأعلن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور أن التدخل البريطاني – الفرنسي يعتبر شرخاً في الجبهة الأطلسية وضربة قاصمة لمبادئ الأمم المتحدة، وتمرداً على زعامة واشنطن للعالم الغربي. والواقع أن اهتمام الرئيس أنزنهارو كان منصباً إلى مستقبل الصداقة العربية – الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة البترولية في البلاد العربية، ولم يكن لبلاده مصلحة في قناة السويس. وقد وصف جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية موقف حكومته بقوله: "إننا نعترف بوجود خلاف بين الدول الثلاث حول مسألة السويس، ناشئ عن وجهات نظر أساسية متباينة. ونحن في الوقت الحاضر على اتفاق في آرائنا، وآمل أن نستمر في ذلك متمسكين بمعاهدة منظمة شمال الأطلسي. ولما كانت المنطقة بأسرها ما تزال تعاني من مسألة الاستعمار فإن الولايات المتحدة ستنفرد بدور مستقل إلى حد ما"[2].

وكانت أزمة السويس بالنسبة للدول العربية والآسيوية تظاهرة دولية ضد الاستعمار وكانت بالنسبة لدول أوروبا الغربية دلالة على تفسخ حلف الأطلسي.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدولة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧م ص ٢٧-٤٥.

(٢) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٦٠.

واتفقت للمرة الأولى في تاريخ الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مسألة هامة كادت تهدد السلم العالمي. وعلى أثر اتخاذ بريطانيا وفرنسا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الأمريكي الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة المصرية – الإسرائيلية وإيقاف القتال فوراً، فقد أدى ذلك إلى إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اجتمعت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، واقترعت على مشروع قرار أمريكي يطالب بوقف إطلاق النار فوراً (بـ ٦٤ صوتاً ضد ٥ أصوات فقط). إلا أن هذا القرار لم يحل دون استمرار القتال عل جبهة القناة، إلا أن تدخل الاتحاد السوفياتي، بعد أن فشل في إقناع الولايات المتحدة بعمل عسكري مشترك. وجهت الحكومة السوفياتية إنذاراً إلى فرنسا وبريطانيا وإسرائيل واستنكر المارشال بولفانين في برقية الموجهة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) إلى الحكومات المعتدية، العدوان الغربي، وهدد باستعمال أسلحة التدمير الحديثة بما في ذلك الصواريخ. وخلقت الإنذارات السوفياتية ذعراً حقيقاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. واتخذ الرئيس الأمريكي وأيزنهاور عدة تدابير عسكرية وقائية. وضغط على أيدن لإيقاف العمليات العسكرية، فاستجابت بريطانيا وفرنسا بعد أن تمرغت سمعتها بالتراب. وانتهت حملة السويس في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، وخرج منها جمال عبد الناصر أقوى مما كان عليه. وفضل التدخل الأمريكي والسوفياتي تحولت الهزيمة العسكرية إلى نصر دبلوماسي[1].

وجاء في رد مجلس النواب الخامس (٥٦/١٠/١٢ – ١٩٦١/١٠/٢٠) على خطاب العرش بتاريخ ١٩٦٥/١١/٧ بخصوص أزمة السويس "... إن مجلسنا يغتنم هذه الفرصة ليعلن استنكاره الشديد للاعتداء الثلاثي الآثم على الشقيقة مصر ويؤيد ويفاخر بموقفها الحازم الشديد تجاه هذا الاعتداء، ويدعو إلى التعاون العربي لتكوين جبهة واحدة قوية تقف في وجه العدوان وتحقق

(١) المصدر انفسه، ص ٢٦٠٢٦١.

للعرب أمانيهم في الوحدة المنشودة والاستقلال التام"[١].

وعلى المستوى العربي، اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت يومي ١٣، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦. وكان الملك حسين على رأس الوفد الأردني. وعندما طرحت على بساط البحث مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وتقديم المعونة والتأييد إلى مصر، طالبت سورية وأيدتها في ذلك السعودية، بقطع العلاقات مع الدول المعتدية قطعاً تاماً. فأحرج العراق ووجد الوفد الأردني نفسه منقسماً بين المعتدلين والمتطرفين. وأخيراً قرر الوفد الأردني وضع شرط لقطع العلاقات مع بريطانيا وهو مساهمة الدول العربية بمعونة مالية للأردن تحل محل المعونة البريطانية. وصدر بيان مشترك في نهاية الاجتماع تضمن الإشارة كالقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي نصت على انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية. وظهر ضعف موقف الملوك والرؤساء العرب في القرار الذي اتخذوه فيما لو رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة أو امتنعتا عن سحب قواتهما بدون قيد أو شرط وبدون تأخير من الأراضي المصرية، وإذا أدت وافق بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى توتر جديدة قد يدعوا إلى استئناف القتال. وهو اعتبار هذه الدول الثلاث مسؤولة مسؤولية مشتركة عن العدوان، وقيام كل دولة عربية ممثلة في هذا الاجتماع، بدون أبطاء، بتطبيق نصوص المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ كافة التدابير الفعالة، في حدود إمكاناتها، ووقف ما تمليه عليها المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك[٢].

وقد بعث مجلس النواب الأردني بمناسبة جلاء القوات المعتدية على مصر برقية إلى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر هذا نصها "سيادة الرئيس جمال عبد الناصر – رئيس الجمهورية المصرية الأفخم – القاهرة بمناسبة جلاء القوات المعتدية على أرض الكنانة إلى غير رجعة، أبعث إلى سيادتكم باسم مجلس

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٧، ص ٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٦١. وكذلك ملحق الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٤، ص ١٩-٢١.

النواب الأردن التهاني الحارة لهذا النصر المبين الذي أحزته القومية العربية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية. مغتنماً هذه الفرصة لأدعو الله أن يسدد خطاكم في سبيل نصرة العرب ووحدتم". وكانت هذه البرقية مرسلة من قبل رئيس مجلس النواب السيد حكمت المصري(١).

هذا بتاريخ ١٩٥٧/١/٢ تقدم النائب فائق عنبتاوي باقتراح موقع من أربعة عشرة نائباً(٢) يطلبون فيه بحث مشكلة غزة بعد العدوان الثلاثي وتضمن الاقتراح: "معالي رئيس مجلس النواب الأكرم اقتراح بطلب المناقشة: أن النواب الموقعين أدناه يقترحون اليوم بحث مشكلة غزة والمحاولات الرماية إلى احتفاظ إسرائيل بها أو وضعها تحت إشراف جيش الطوارئ الدولي نظراً لأهمية هذا الأمر وقلق الرأي العام الأردني الشديد بسببه، كما يقترحون إرسال برقيات إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسيادة الملك سعود والرئيس القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر لاتخاذ الإجراءات الفعالة لإنقاذ أهالي غزة، كما نقترح إرسال برقية إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة للعمل على وقف الاعتداءات على الأهلين في غزة ولإرسال لجنة دولية لتحقيق في الجرائم التي يرتكبونها وهذا نص البرقيات المقترحة:

جلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية – الرياض.

فخامة رئيس الجمهورية السورية – دمشق.

سيادة الجمهورية المصرية – القاهرة.

إن المجلس النيابي الأردني يرى في محاولات الاستعمار لإبقاء غزة أما تحت السيطرة اليهودية أو تحت السيطرة الدولية خطراً كبير يهدد بفصل مصر عن شقيقتها الدول العربية الأخرى لتمكين إسرائيل والاستعمار من تنفيذ أغراضهم

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١٢/١٨، ص ٦٥.

(٢) النواب هم (تروث التلهوني وسعيد العزة وحافظ عبد النبي وعبد الخالق يغمور وفائق وراد وكمال ناصر ويعقوب زيادين وجودت المحسين ووليد الشكعة وفائق عنبتاوي ويعقوب معمر وعاكف الفايز وداود الحسيني وسليم البخيت).

بالوصول إلى إضعاف الجبهة العربية المكافحة. نطلب اتخاذ العمل السريع. لإجلاء اليهود عن قطاع غزة وفقا لقرارات هيئة الأمم وإرسال لجنة تحقيق محايدة ومستعجلة للتحقيق في الجرائم الوحشية التي يرتكبها اليهود في هذه المنطقة) وعند مناقشة هذا الاقتراح حدث خلاف بين الحكومة ومجلس النواب حيث رد رئيس الوزراء على الاقتراح قائلا: (وليسمح لي رئيس المجلس والنائب المحترم "أن أتشكك إذا كان هذا المجلس ما يزال يولي هذه الحكومة ثقته أم لا، إنني أشعر بمرارة بأن الاتجاهات تدل على أن هذا المجلس سحب ثقته من الحكومة، هذا الذي تقترحونه من صلب عمل الحكومة وأرجو أن تتقدموا بهذه الاقتراحات كتوصية تتبناها الحكومة وتنفذها أما أن يجعل المجلس من نفسه أداة تنفيذية للاتصال بالملوك والرؤساء فهذا تدخل ونزاع للسلطة التنفيذية التي تتولاها الحكومة أما أن يتولى المجلس عمل السلطة فهذا شيئ غريب).

وقال فائق عنبتاوي: (ما كنت أتوقع أبدا أن يخاطب دولة رئيس الوزراء المجلس بهذه اللغة وأن يستعمل كلمة غريب).

فقال سليمان النابلسي: (مقاطعا من حقي أن أقول غريب وعجيب).

فرد فائق عنبتاوي: (ومن حقي أيضا أن أعترض على وجه الغرابة الذي تستغربون أن المجلس وهو يبدي رأيه في موضوع خطير من حقه أن يبحثه وهو شغل الشعب الشاغل لا يسمح أن يخاطب المجلس بهذه اللهجة).

سليمان النابلسي: (أنت لا تسمح لنفسك أن تتكلم بلسان المجلس).

فائق عنبتاوي: (ولا يمكن أن أسمح للحكومة أو لرئيس الحكومة أن يخاطب المجلس بهذا الشكل .. أطرحوا اقتراحي على المجلس فإذا رفضه المجلس فلي الشرف أني تقدمت بهذا الاقتراح ورفض وإني كنائب أدافع عن حقي وعن كرامتي التي هي كرامة المجلس).

سليمان النابلسي: (أنا لا أقول أنه ليس من حق النائب المحترم أن يطرح أي موضوع للبحث وإنما من حقي أن أثير هذه لنقطة أنها تدل على عدم الثقة وعدم الاطمئنان إلى الحكومة التي قامت وتقوم بواجبها خير قيام. نحن

لا نقل غيرة حضرات النواب المحترمين على هؤلاء الــذين لحقــتهم الــويلات والمصائب).

وقال عبد الله الريماوي :(وزير الدولة للشؤون الخارجية ليس بين أعضاء هذه الحكومة من لم يكن في يوم من الأيام نائبا ومعارضا وليس بــين أعــضاء الحكومة من لم يكن معارضا في خارج مجلس النواب إذن لقد اختبرنا المعارضة ورغبتها بل لوصول بالقضايا إلى الحلول الصحيحة. إننا نرحــب بــأن يكــون التعاون تاما بين المجلس والحكومة التي تقرر احترامها لحرية النائب بكــل مــا لديها تنفيذ مطالبه القومية) .

وقال يعقوب معمر: (عندما اقترحنا إرسال البرقيات لم نشك أن الحكومــة قصرت بواجباتها ولكن قرارنا بإرسال البرقية يعتبر مشاركة من المجلــس إلــى الحكومة في الموضوع الخطير. لقد كنت آمل من دولة الرئيس أن لا يتعــرض لمسألة الثقة لأننا نقدر هذه الحكومة ونوليها ثقتنا لإيماننا بأنها ساهرة على مصالح البلاد).

وقال عبد الخالق يغمور : (أما الثقة بالحكومة فلا تزال قائمة ونعتز به كما تعتز بها الحكومة. أما بالنسبة للبرقيات فلا يوجد بالدستور والنظــام مــا يمنــع المجلس من إرسالها. تأكدوا أن الثقة قائمة لأن الحكومة سائرة على الطريق الذي يقبله الشعب والمجلس وإذا خرجتم عن هذا الطريق سنقف لكم بالمرصاد).

وقال سعيد العزة: (زوبعة في فنجان، ورأي الجميع المصلحة العامــة ولا أدري ما الشيء الذي أغضب دولة رئيس الوزراء وما الشيء الذي أهاج الزميل فائق عنبتاوي، إلا أنني لو نصبت نفسي حكما لحكمــت علــى الزميــل فــائق عنبتاوي).

وبعد الأخذ والرد في مناقشات كثيرة قرر رئيس المجلس تأجيــل مناقــشة

البرقية[1]. ولعدم إرسال البرقية التي أثارت الجدل بين الحكومة والمجلس وجه عضو المجلس سعيد العزة سؤال التالي: (معالي رئيس مجلس النواب الأكرم. أرجو توجيه السؤال التالي إلى دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الخارجية. ما هو موقف الحكومة من مجرمي الحرب إنكلترا وفرنسا(وإسرائيل) وهل اتخذت الحكومة أي إجراء مع الهيئات الدولية من أجل محاكمتهم وإجبارهم على دفع التعويضات عن الأضرار والجرائم التي اقترفوها ضد مصر وقطاع غزة؟).

ورد رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالإجابة التالية:(ومعالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، لقد رأت الحكومة أن لا يمر هذا الاعتداء الإجرامي المثلث دون جزاء فلقد كان عدوانا أثيما صارخا ولقد كان سابقة ليس له ما يبرره في التاريخ ولقد رأت الحكومة أن هذا العدوان يجب أن ينال مرتكبوه جزاءهم حتى لا تتشجع الدول الكبرى التي تعتز بقوتها على تكرار مثل هذه المآسي التي تصيب الإنسانية جمعاء. فاتصلت بدول مؤتمر باندونع هذه الحكومة ورجت منهم أن يساندوا الطلب المصري القاضي بوجوب التعويض عن المآسي والأضرار والأرواح في مصر وفي قطاع غزة، وطلبت من مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة أن يعمل لدى الأمين العام بالتعاون مع ممثلي الدول العربية الشقيقة لإقرار هذا الإجراء الذي لا يزال معروضا أمام الأمم المتحدة)[2].

غير أنه إذا انتهت أزمة السويس بنصر دبلوماسي لمصر أنقذ سمعه جمال عبد الناصر من الهزيمة العسكرية فقد كانت لها نتائج سياسية هامة على وضع بريطانيا في الشرق الأوسط وعلى الأردن بشكل خاص، ويمكن إجمالها بما يلي:

١- أثبتت أحداث السويس صحة وجهة نظر المعارضة وأحزاب اليسار التي كانت تضع بريطانيا دوما في صف إسرائيل. وغالبا ما شكك الوطنيون في الأردن بنوايا بريطانيا وفي إمكانية الوفاء بالتزاماتها المترتبة على معاهدة

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس ، تاريخ ١٩٥٧/١/٢، ص٢-٦.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات مجلس الأمة الخامس الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس تاريخ ١٩٥٧/١/٨.

١٩٤٨. وكانوا يقولون: عند الحرب ستجدون بريطانيا في صف اليهود وليس في لأردن.

٢- أكدت حملة السويس ما ساقته أجهزة الإعلام المصرية من اتهامات بريطانيا وحلف بغداد. وظهر للعرب صحة القول: بأن كل تحالف مع الغرب تشترك فيه بريطانيا لن يكون ف صلح العرب بل يهدف قبل كل شيء إلى حماية مصالحها في المنطقة وضمان استمرار وجود (إسرائيل) وتفوقها العسكري.

٣- أدى انتصار مصر الدبلوماسي في هذه الأزمة إلى تأكيد زعامتها للعالم العربي.

٤- فتحت الهزيمة السياسية التي منيت بها بريطانيا وفرنسا في أزمة السويس باب التنافس واسعاً بين السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في المشرق العربي.

٥- أظهرت أزمة السويس ضعف التضامن العربي وخاصة بين الدول المشتركة في القيادة العربية المشتركة الأردن وسوريا ومصر. ولذا لم تدخل مصر في حسابها الاعتماد على التضامن العربي منذ تلك الأزمة، بل حاولت الاستفادة من التنافس بين الأمريكان والسوفياتي في الشرق الأوسط.

٦- برز الإتحاد السوفياتي حليفا قويا للعرب يعتمد عليه في مواجهة المخططات الغربية في المنطقة وبالمقابل فقد حلف بغداد أهميته.

٧- أثبتت الأزمة أن معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية بقيت حبرا على ورق على المستويين السياسي والعسكري، بعد أن تعاونت بريطانيا مع (إسرائيل) ضد مصر[١].

لقد انطلق موقف مجلس الأمة الأردني من أزمة السويس من إيمانه المطلق بالتضامن العربي في وجه أخطار الصهيونية وأطماع الاستعمار الاستبدادية، وتأكيدا منه للأخوة العربية القائمة على المقومات السرمدية التي تجمع أوصال

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق ص٢٦٢. وكذلك الحسين بن طلال مصدر سابق ص١١٦- ١١٨.

هذه الأمة، وتشد أزرها بالتعاون في مجال الخير ومبادئ الصراحة والوضوح في كل أمر يتصل بمصلحة الأمة المستمدة من ماضيها وحاضـــرها ومـــن آمالهـــا المشتركة، ويدفع بوادر الشر والأخطار التي تهدد مقوماتها واستقلالها.

المبحث الثاني

مجلس الأمة والمعاهدة الأردنية – البريطانية

حرص مجلس الأمة الأردني منذ التئامه على تكوين العلاقة مع بريطانيا علاقة الند للند وأن تكون هذه العلاقة قائمة على أساس المساواة التامة واحترام حقوق السيادة والمراعاة الفعلية لهذا المبدأ الأساسي، ومستهدفة المصلحة الوطنية والقومية دون غيرها، ومرتكزة على القاعدة الداعية إلى مصادقة من يصادقنا ويصادق أمتنا ومعاداة من يعادينا أو يعادي أمتنا.ورفض الهيمنة والاستبداد والسيطرة الأجنبية أيا كان لونها وشكلها، والسعي لبلوغ المقاصد الوطنية في الحرة والسيادة والاستقلال.

مجلس الأمة والمعاهدة الأردنية - البريطانية

توالت المذكرات التي أرسلتها حكومة شرق الأردن إلى بريطانيا مطالبة بمنحها الاستقلال بعد مشاركتها بعد مشاركتها لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية، ففي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ قدمت حكومة إمارة شرق الأردن مذكرة جديدة للحكومة البريطانية أشارت فيها إلى انتهاء لحرب وإلى أن الوقت قد حان لكي تبر بريطانيا بوعودها ، وتدعو الحكومة الأردنية إلى عقد مفاوضات تنتهي بإعلان الاستقلال لإمارة شرق الأردن في أقرب وقت. ولكن حدث أن جرت انتخابات نيابية في بريطانيا في تموز (يوليو) ١٩٤٥ فاز فيها حزب العمال الذي جاء في أحد بياناته: " أن بريطانيا ستلتزم بتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على أساس التعاون المشترك وتنمية مجتمعاتها واقتصادياتها" وكانت الخطوة الأولى التي خطتها الكومة العمالية نحو أمارة شرق الأردن أن قابل اللورد غورت المندوب السامي البريطاني، في١٦ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٤٦، الأمير عبد الله في قصر الشونة بحضور رئيس وزرائه إبراهيم هاشم ووزير خارجيته محمد والشريقي والمعتمد البريطاني أليك كيركبرايد. وأبلغ اللورد غورت الأمير ببيان المستر بيفن الذي سيلقيه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، والذي جاء فيه:" في ما يتعلق بمستقبل شرق الأردن، فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعتزم، في المستقبل القريب ، اتخاذ الخطوات السريعة للاعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة ذات سيادة، وبذلك يصرف النظر عن وضع شرق الأردن تحت أية وصاية"[١]. وبناء على دعوة وجهت من الحكومة البريطانية إلى الأمير عبد الله في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)

(١) الكتاب الأردني الأبيض ص١٤١-١٤٣.

١٩٤٥ لزيارة لندن، والشروع في المفاوضات الأولية لعقد معاهدة تحل محل اتفاقية عام ١٩٢٨، توجه الأمير إلى لندن رافقه رئيس وزرائه إبراهيم هاشم فبلغها في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٦، ودارت المفاوضات بين المستر بيغن ، وزير الخارجية البريطانية، والمستر أرثر كريش جونز وكيل الوزارة عن الجانب البريطاني والسد إبراهيم هاشم عن الجانب الأردني . وفي ختام هذه المفاوضات وقعت معاهدة التحالف والصداقة الأردنية – البريطانية في ٢٢آذار (مارس).١٩٤٦[١].

وبموجب معاهدة التحالف هذه والتي جاءت في أربع عشرة مادة واتبعت بملحق في عشر مواد ، ألغي الانتداب البريطاني على إمارة شرق الأردن كما ألغيت الاتفاقية الأردنية – البريطانية الموقعة في ٢٠شباط (فبرار) ١٩٢٨والأتفاقات المكملة الموقعة في ٢حزيران (يونيو) ١٩٣٤وفي ٩تموز (يوليو) ١٩٤١(والمادة الثانية من المعاهدة) واعترفت بريطانيا بشرق الأردن دولة كاملة الاستقلال وبالأمير ملكا عليها (المادة الأولى من المعاهدة).

وفي ميدان السياسة الخارجية للبلاد نصت المعاهدة على أن يؤسس بين الفريقين المتقاعدين تحالف وثيق توطيدا لصادقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية التي قد يكون لها مساس بمصالحها المشتركة. ويتعهد كل من الفريقين المتقاعدين أن لا يقف البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يسفر عن صعاب للفريق الآخر.

ونصت المعاهدة أيضا على أن جميع الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة الملك فيما يتعلق بشرق الأردن وفيما يتعلق بأية وثيقة دولية لم تنته قانونيا يجب أ تترتب على صاحب السمو أمير شرق الأردن وحده. وأن كل معاهدة دولية عامة أو ميثاق طبقة صاحب الجلالة البريطانية بصفته منتدبا (أو حكومة في المملكة المتحدة بصفتها منتدبة على شرق الأردن يظل مرعيا من قبل صاحب السمو الأمير إلى أن يصبح صاحب السمو الأمير (أو حكومته) فريقاً

---

(١) منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص٤٠٣– ٤٠٤.

متعاقدا أو تنتهي قانونيا الوثيقة المبحوث عنها فيما يتعلق بشرق الأردن. كما نصت المعاهدة على إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين (وفقا للأصول المرعية (المادة الثانية). وحصرت المادة الثالثة مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في شرق الأردن ومسؤولية الدفاع عن البلاد إزاء أي اعتداء خارجي، في الأمير، ونصت المادة الخامسة على أنه إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في عمل عدائي، كنتيجة لهجوم مسلح يقوم به فريق ثالث، فعلى الفريق الآخر أن يتقدم فورا لمساعدته كإجراء للدفاع عن النفس الإجماعي. وفي حالة خطر اشتباك عدائي مداهم يقوم الفريقان المتعاقدان فورا بالتشاور مع بعضهما البعض حول الإجراءات الضرورية للدفاع. أما إذا نشأ نزاع مع دولة ثالثة مما قد يهدد دوام السلم والأمن الدوليين فيجب على الفريقين المتعاقدين قبل كل شيء، أن يتشاورا مع بعضهما البعض للبحث عن حل بالوسائل السلمية كما جاء في نص المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة (المادة الرابعة).

أما ما يتعلق بالمحافظة علة الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد فقد وعدت الحكومة البريطانية بتقديم مساعدة مالية إلى الأمير لتسديد تكاليف الأقسام الحربية في قوات سموه اللازمة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة .

إلا أن هذه المعونة المالية كانت مقيدة بالشروط التالية:

١- أن يتفق الطرفان المتعاقدان في كل سنة على قوة الأقسام الحربية في القوات المسلحة الأردنية.

٢- أن يمكن الأمير ممثل بريطانيا في شرق الأردن من التأكد من أن المساعدة المالية تنفق في سبيل الغرض الذي من أجله قد أعطيت.

٣- أن تقدم بريطانيا الضبط الذين تلتزم خدماتهم لضمان كفاءة الأقسام الحربية من القوات المسلحة الأردنية.

٤- تقدم الحكومة البريطانية:

أ- جميع التسهيلات الممكنة من أجل إعطاء دروس حربية وجوية إلى الضباط الأردنيين في مدارس التعليم المعدة للقوات البريطانية.

ب- الأسلحة والذخيرة والتجهيزات والطائرات والمواد الحربية الأخرى إلى القوات الأردنية.

٥- يقوم شرق الأردن بالمقابل:

أ- بدفع تكاليف التعليم والتجهيزات المشار إليها.

ب-وبالتأكيد من أن أسلحة قواته وتجهيزاتها الضرورية لا تختلف من نوعها عن تلك التي تستعملها القوات البريطانية.

ج- وبإرسال من يمكن إرساله إلى الخارج من أفراد قواته، قصد التدريب إلى المدارس الحربية والكليات ومراكز التدريب المعدة لقوات جلالته.

أما الوجود العسكري البريطاني في إمارة شرق الأردن فقد ضمنته المواد ١،٢،٣،٤،٥،٦،٧، من ملحق المعاهدة.

إذا نصت المادة الأولى من الملحق على أنه يجوز لملك بريطانيا إقامة قوات مسلحة في إمارة شرق الأردن في الاردن في الأماكن المقيمة فيها عند وتوقيع لمعاهدة وفي أماكن أخرى يتفق عليها. ويقدم أمير شرق الأردن من جانبه جميع التسهيلات الضرورية لإيواء هذه القوات وصيانتها أي حق خاص على هكذا أرض إذا وجد ذلك ضروريا.

ونصت المادة الثانية من الملحق المذكور على أن يمنح الأمير، في جميع الأوقات تسهيلات لحركة القوات البريطانية المسلحة وتدريبها ولنقل الوقود والأسلحة والذخيرة والمواد الأخرى اللازمة لهذه القوات بطرق الجو والبر والسكك الحديدية والماء وخطوط الأنابيب وبواسطة موانئ إمارة شرق الأردن.

وأكدت المادة الرابعة من الملحق أن يقوم الأمير بعد المشاورة مع الحكومة البريطانية بحراسة وصيانة وتحسين الموانئ وخطوط المواصلات في داخل إمارة شرق الأردن وغيرها الضرورية لحركة القوات البريطانية وصيانتها.

ويطلب الأمير المساعدة البريطانية عندما تمس الحاجة في سبيل هذا الغرض.

وبالمقابل تدفع الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنية جميـــع النفقـــات التـــي تتكبدها الحكومة الأردنية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات المذكورة بالمواد الأولـــى والثانية والربعة من ملحق المعاهدة وإصلاح إي ضرر ينشأ من أعمـــال أفـــراد القوات المسلحة البريطانية. أو بدفع تعويض عنها باستثناء الضرر النـــاجم عـــن العميات الحربية المتخذة بموجب المادة الخامسة من هذه المعاهدة كنتيجة لهجـــوم موجه إلى شرق الأردن.

ثم حددت المعاهدة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وقضت المادة التاسعة بالشروع في عقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالما يمكن ذلـــك. وإلى أن تعقد الاتفاقية المشار إليها تنتهي سنتان من تاريخ توقيع هذه المعاهـــدة يحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين في ماله علاقة برعايا وتجارة الفريق الآخـــر بالحالة السائدة وقت توقيع المعاهدة على شرط أن لا يعامـــل أي مـــن الفـــريقين المتعاقدين رعايا وتجارة الفريق الآخر في أي حال من الأحوال معاملة دون مـــا يعامل بها رعايا وتجارة أحب قطر أجنبي له. أما الامتيازات التجارية الممنوحـــة في إمارة شرق الأردن قبل توقيع المعاهدة فتظل مستمرة فـــي مفعولهـــا للمـــدة المعينة في متونها. (المادة العاشرة من المعاهدة)

وعلى الحكومة البريطانية مقابل ذلك أن تسعى لتزويد الحكومة الأردنيـــة بالخبرات والموظفين من ذوي المؤهلات الفنية الذين قد تحتاج إليهم إمارة شرق الأردن (المادة السابعة من المعاهدة) وتوافق الحكومة البريطانية أيضا على ان تستمر سكك حديد فلسطين بإدارة القسم الأردني من الخط الحديدي الحجازي نيابة عن الحكومة الأردنية.

أما مصائد السماك التي أنشأتها حكومة فلسطين في العقبة في أرض إمارة شرق الأردن فستظل مستمرة في عملها بموجب الشروط الحالية انتظارا لتعـــديل هذه الشروط باتفاق ينتج عن مفاوضات بـــين حكـــومتي إمـــارة شـــرق الأردن وفلسطين يشرع فيها في أقرب وقت ممكن. ويضاف إلى ذلك استمرار اســـتعمال النقد الفلسطيني في إمارة شرق الأردن إلى أن تعدل هذه الترتيبات بالمشاورة بين حكومتي إمارة شرق الأردن والمملكة المتحدة.

وأخيرا نصت المعاهدة على أن تظل نافذة المفعول لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ بدئ تنفيذها[١].

يتضح من مواد معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية أنها ضمنت الهيمنة البريطانية على إمارة شرق الأردن من خلال وجود القوات البريطانية على الأرض الأردنية والسيطرة على الجيش الأردني بواسطة الضباط الإنجليز، والمعونة المالية السنوية المقدمة لإمارة شرق الأردن. فكانت بذلك تشرف على الشؤون الداخلية للبلاد وتراقبها مراقبة دقيقة. أما الجيش الأردني فظل تعداده وتجهيزه وحتى وجوده مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الحكومة البريطانية في الاستمرار بدفع نفقاته. ولهذا يمكن القول أنه بالرغم من إعلان استقلال إمارة شرق الأردن بقيت تعتمد اعتماداً كلياً على بريطانيا فظل استقلالها وسيادتها على أراضيها غير تامة.

وبعد توقيع معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية اجتمع المجلس التشريعي الأردني في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٦ واتخذ قراراً ينص على إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، والمبايعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها ووريث النهضة العربية، عبد الله بن الحسين، بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وإقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس طبقاً لما هو مثبت في لائحة قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا القرار[٢].

ونتيجة توقيع معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية وإعلان استقلال المملكة الأردنية الهامشية تم صياغة دستور جديد صدر في الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٧. واتخذ المجلس التشريعي الأردني قرار بإلغاء القانون الأساسي في جلسته الخامسة من دورته العادية الخامسة المنعقدة في ٢٦٩ تشرين الثاني

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية ، رقم ٨٦٥، تاريخ ١٩٤٦/٦/١٧، ص ٢–٧.

(٢) الجريدة الرسمية ، عدد ٨٦١، تاريخ ١٩٤٦/٥/٢٥، ص ٢٠٩.

(نوفمبر) عام ١٩٤٦[١]. كانت درة فعل الشعب الأردني على معاهدة التحالف والدستور الجديد ضعيفة، لأن الوعي السياسي واليقظة الوطنية في البلاد كان في طور النمو، فقد وجدت معارضة شعبية إلا أنها كانت على المستوى الفردي وغير منظمة. ومع ذلك كانت تعبر عن آمال الجيل الأردني الجديد في التحرر من السيطرة البريطانية. وانتقلت هذه المعارضة إلى مجلس النواب. ففي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ تقدم النائبان شفيق أرشيدات وعبد القادر التل باقتراح إلى الحكومة بإلغاء الامتياز الممنوح لشركة كهرباء فلسطين باعتبارها شركة صهيونية[٢]. وفي ١٩٤٧/١٢/٢٤ قدمت الكتلة البرلمانية المستقلة في مجلس الأمة الأول بياناً إلى الحكومة طالبت فيه تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٦ وإلغاء الأحكام العسكرية من معاهدة ١٩٤٦، واستكمال استقلال البلاد وحريتها، وتخليص البلاد من أحكام الامتيازات الاقتصادية التي أوجبتها ظروف الانتداب[٣].

وعلى أثر رفض الوطنيين الأردنيين لمعاهدة التحالف الأردنية البريطانية، وانتقاد رجال السياسة العرب ومهاجمة الصحافة العربية لهذه المعاهدة. تضايقت الحكومة الأردنية من هذا الموقف وأعربت مراراً لدى الحكومة البريطانية عن رغبتها في تعديل بعض بنود هذه المعاهدة كما أدى فشل الحكومة الأردنية في الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، بسبب المعاهدة[٤]. إلى طلب تعديلها سعياً إلى رفع سمعة الدولة الفتية، الحليفة الوفية لبريطانيا في العالم العربي، خاصة وأن بقية الدول العربية المجاورة كانت قد قبلت أعضاء في هيئة الأمم.

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية ، عدد ٢٦١، تاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية ، رقم ٢٦٣، تاريخ ١٩٤٧/١/٦، ص ٢٨٢.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأول، تاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٤، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) تنص المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة على وجوب عدم وجود أية قوة أجنبية على أرض أية دولة عضو في الأمم المتحدة إلا في حالة الحرب أو وفق لما تقتضيه أحكام المادة ٤١ من الميثاق. كما تنص المادة ٨٢ من الميثاق على أنه يمكن باتفاقية وصاية أن تعين منطقة إستراتيجية أو أكثر تشمل جزءاً من الأراضي الواقعة تحت نظام الوصاية التي تشملها الاتفاقية، أو كلها، دون أن تنقض أحكام أية اتفاقية خاصة أو اتفاقيات خاصة وفقاً لأحكام المادة ٤٣ من الميثاق.

يضاف إلى ذلك تدهور الوضع في فلسطين، بعد إعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من البلاد في الأول من آب (أغسطس) ١٩٤٨، الذي دفع الحكومة البريطانية إلى تعديل معاهدتها مع الأردن بشكل يجعلها تتجنب أي تعهد عسكري، في المواجهة المقبلة بين العرب واليهود في فلسطين. إذ كانت الحكومة البريطانية ترى أن معاهدة ١٩٤٦ يجب أن تعدل بشكل يجعل نصوصها متفقة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وقد أكد المستر بيفن، وزير خارجية بريطانيا هذا الاتجاه في حديثه أمام مجلس العموم البريطاني في الثاني من حزيران (يونيو) عام ١٩٤٨ إذ قال: "بالنظر للصعوبات الناشئة عن تعريف العدوان فقد رؤي من الأنسب اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في المعاهدة الجديدة، لتحديد الحالات التي لا يكون فيها التزاماً بالتعاون المشترك في خطر. ولهذا لم نحاول تعريف كلمة العدوان في المادة الثالثة، ولكننا جعلنا التزاما بالتعاون المشترك في المادة الرابعة يعتمد على التزاماتنا المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة"(١). وبعد أن عقدت بريطانيا معاهدة بروتسموث مع العراق في أوائل عام ١٩٤٨، أصبحت لديها النية في تعديل معاهدتها مع الأردن لسنة ١٩٤٦. وقد أكد المستر بفين هذه النية أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عندما قال: "إنني آمل أن تكون المعاهدة (مع العراق) التي أعدت بدقة وعناية، نموذجاً يحتذى، خاصة وإن خط الدفاع عن الشرق الأوسط سوف يعاد النظر فيها باهتمام بالغ، وسوف أدرس أولاً علاقتنا بشرق الأردن التي سيصل رئيس وزرائها إلى هنا خلال بضعة أيام للتفاوض معنا". وبعد ثلاثة أيام من تصريح بيفن هذا وصل وف أردني إلى لندن، مؤلف من رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية فوزي الملقي ورئيس أركان الجيش الفريق غلوب باشا وسكرتير رئيس الوزراء حمد الفرحان. كما التحق الرئيس داونز، أحد الضباط الإنجليز في قيادة الجيش العربي. بالوفد الأردني بصفته خبيراً في ميزانية الجيش. وشارك في وضع مواد الملحق العسكري للمعاهدة الجديدة. وانتهت المفاوضات الأردنية البريطانية في لندن في ٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨ بالتوصل إلى اتفاق مبدئي على

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ١٦٧-١٦٨.

نصوص المعاهدة الجديدة، وعاد الوفد الأردني إلى عمان في ذلك اليوم. وتم توقيع المعاهدة في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨ في عمان، من قبل توفيق أبو الهدى وأليك كيركبرايد الوزير المفوض البريطاني[1].

وعند دراسة نصوص معاهدة ١٩٤٨ دراسة مقارنة مع نصوص معاهدة التحالف لعام ١٩٤٦ لم نجد في المعاهدة الجديدة ما يرضي طموح الشعب الأردني وتطلعاته، وإنما كانت محاولة من الحكومة البريطانية لتشديد قبضتها على البلاد من جهة والتحرر من أي التزام تفرضه معهادة التحالف لسنة ١٩٤٦ في حالة نشوب حرب عربية يهودية في فلسطين، من جهة أخرى وجاءت هذه المعاهدة في سبع مواد.

لقد أكدت معاهدة ١٩٤٨ بشكل خاص على عدم خروج أحكامها عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إذ تنص مقدمة المعاهدة على أن الغاية منها هي الرغبة الصادقة في تمكين الصداقة والعلاقات الودية القائمة بين الطرفين وتثبيت هذه العلاقات على أسس ملائمة للتأكد من تنمية هذه الصداقة، ولرغبتها في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لم ترد نصوص المواد ٢، ٣، ٨، ١٠ من معاهدة ١٩٤٦ في المعاهدة الجديدة والمتضمنة على تمثيل كلاً من الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق المتعاقد الآخر ممثلي سياسي، وإن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في إمارة شرق الأردن والدفاع عنها إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في سمو أمير شرق الأردن والدفاع عنها إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في سمو أمير شرق الأردن. وأن جميع الالتزامات والمسؤوليات المرتبة على ملك بريطانيا فيما يتعلق بإمارة شرق الأردن وحده، وكل معاهدة دولية عامة أو ميثاق أو اتفاق طبقه ملك بريطانيا (أو حكومته بصفتها منتدبة) على إمارة شرق الأردن يظل مرعياً من قبل الأمير عبد الله إلى أن يصبح الأمير (أو حكومته) فريقاً متعاقداً مستقلاً أو تنتهي

---

(١) نفس المصدر، ص ١٦٨-١٦٩.

قانونياً الوثيقة المبحوث عنها فيما يتعلق بإمارة شرق الأردن. وإن من المتفق عليه بين الفريقين المتعاقدين بأن الامتيازات التجارية الممنوحة فيما له علاقة بأرض شرق الأردن قبل توقيع هذه المعاهدة تظل مستمرة في مفعولها للمدة المعينة لها. إلا أن غياب نصوص هذه المواد في معاهدة عام ١٩٤٨ لا يعني إلغاء أحكام هذه المواد التي وردت ضمناً.

في حين وردن نصوص المواد ٣، ٤، ٦، من معاهدة ١٩٤٨ مطابقة لنصوص المواد من ٤-١٣ من معاهدة ١٩٤٦. حيث تنص المادة الثالثة من معاهدة ١٩٤٨ على التزام الطرفين بالتعاون المشترك في حالة الحرب. وتنص المادة الرابعة على أنه ليس في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الإخلال أو يخل بأي حل من الأحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتبت على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لأية اتفاقيات دولية مرعية وعهود ومعاهدات.

نصت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٤٨ على حلول هذه المعاهدة محل معاهدة ١٩٤٦ باستثناء المادة التاسعة من معاهدة ١٩٤٦ التي تتناول العلاقات التجارية بين البلدين. أما في ما يتعلق بالمحلق العسكري للمعاهدة، فقد جاءت المواد ١، ٢، ٣، ٤،٥، ٦، من ملحق معاهدة ١٩٤٨ مطابقاً تماماً للمواد ١- ٤ -٥ و ٥و ٢، ٦-٧ و ١-٢-٣ من ملحق معاهدة ١٩٤٦. فقد تناولت المادة الأولى من ملحق معاهدة ١٩٤٨ سبل التعاون المشترك في حالة الحرب. وتنص المادة الثالثة من الملحق نفسه على أن تدفع الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنية التكاليف الناجمة عن ترتيب التسهيلات العسكرية المقدمة إلى القوات البريطانية في حالة الحرب وبموجب المادة الرابعة تتعهد الحكومة الأردنية بتقديم كافة التسهيلات الممكنة إلى القوات البريطانية المرابطة في الأردن. وتؤكد المادة الخامسة من الحصانات القضائية والمالية التي يتمتع بها أفراد القوات المسلحة البريطانية منذ قيام الدول الأردنية. كما تحدد المادة السادسة أساليب التدريب التي ستقدم للقوات المسلحة الأردنية والتسهيلات التي تقدمها بريطانيا لهذا الفرض.

ونصت المادة الثانية من ملحق معاهدة ١٩٤٨ على تشكيل هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين الحكومتين الأردنية والبريطانية ضمن نطاق هذه المعاهدة. وهذه الهيئة التي تعرف باسم هيئة الدفاع الأردني – الإنجليزي المشترك تؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من حكومتي الفريقين المتعاقدين بأعداد متساوية.

أما مهام هذه الهيئة فهي:

أ- وضع خط متفق عليها للمصالح الإستراتيجية المشتركة بين البلدين.

ب- التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

ج- تنسيق التدابير على وجه يمكن كلا الفريقين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة وعلى الأخص الإجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات.

د- التشاور في ما يتعلق بالتدريب وإعداد التجهيزات وستقوم هيئة الدفاع المشترك بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد وتوصيات لكلا حكومتي الفريقين المتعاقدين.

ه- الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة (٦) من هذا الملحق.

و- البحث وعند الضرورة إصدار التوصيات في ما يتعلق بوضع قوات جلالته البريطانية في مواقع في المملكة الأردنية الهاشمية غير التي ذكرت في المادة الأولى من فقرة (د) من هذا الملحق.

وبالمقابل نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من ملحق معاهدة ١٩٤٨ على تعهد الحكومة البريطانية، بتقديم التسهيلات اللازمة في المملكة المتحدة وفي أي مستعمرة بريطانية أو محمية تدار من قبل حكومة المملكة المتحدة من أجل تدريب القوات المسلحة الأردنية, بينما نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من ملحق معاهدة ١٩٤٦ على أن تدفع حكومة شرق الأردن تكاليف التدريب والتجهيزات العسكرية المقدمة إلى القوات المسلحة الأردنية. حذفت المادة الثامنة من ملحق معاهدة ١٩٤٦ التي تقول بأن المعونة المالية المقدمة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنية هي من أجل تسديد تكاليف الأقسام

الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنية هي من أجل تسديد تكـــاليف الأقـــسام الحربية في القوات الأردنية. إلا أن المذكرة المؤرخـــة فـــي ١٥ آذار (مـــارس) ١٩٤٨ الموجهة من الوزير البريطاني المفوض في عمان إلى رئـــيس الـــوزراء الأردني تؤكد استمرار هذه المعونة المالية، وذلك من أجـــل تمكـــين الحكومـــة الأردنية من تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة الثالثـــة مـــن المعاهـــدة. وألغت المعاهدة الجديدة حق الوزير البريطاني المفوض بالإشراف على المعونـــة المالية البريطانية المقدمة للأردن[١].

وما أن وقّعت المعاهدة الجديدة في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، ونشرت بعد ثلاثة لأسلم في الجريدة الرسمية الأردنية، حتى اندلعت المظاهرات فـــي جميـــع أنحاء البلاد، وبلغت أشدها في منطقة أربد حيث جرت اعتقالات واسعة, وقدمت نخبة من الشخصيات الأردنية بينهم المحامي شفيق الرشيدات احتجاجاً إلى الملك عبد الله عن ربط الشعب الأردني بمعاهدة لم يدع ليعبر عن رأيه فيهـــا[٢]. ومـــن جهة أخرى، حملت الصحف السورية على المعاهدة الجديدة، واعتبرتها جريـــدة (بردى) الصادرة في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨، محاولة لجعل شرق الأردن ثكنة عسكرية تهدد على الدوام الشرق العربي. والحقيقة أن هذه المعاهدة التي نـــصت على الوجود العسكري البريطاني في شرق الأردن ضمنت السيطرة البريطانيـــة على البلاد وضمنت الدفاع عن المواقع العسكرية البريطانية في قناة السويس وفي العراق. واعترت هذه المعاهدة حجر عثرة في طريق الحركة القومية العربية التي ناصبت بريطانيا العداء منذ الحرب الفلسطينية. ولعل خذا يلقي ضوءاً على ردود فعل الشعب العراقي الذي تلقى بغضب واستنكار إعلان عقد المعاهدة الأردنية – البريطانية. ونظمت المظاهرات من قبل الطلبة العراقيين في بغداد مما اضـــطر رئيس الوزراء الأردني إلى إلغاء زيارته إلى العاصمة العراقية التي كـــان مـــن المقرر أن تتم في شهر آذار من عام ١٩٤٨[٣].

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٣٩٣، تاريخ ١٩٤٨/٣/١٨، ص ١٢٣–١٣٠.

(٢) هزاع المجالي، مذكراتي، ص ٦٤.

(٣) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ١٧٢.

رفع مجموعة من المحامين[١] عريضة إلى مجلس الأمة بتاريخ ١٩٤٨/١١/١ تضمنت عرض الأحوال السائدة في البلاد ومطالبة المجلس مناقشتها مع الحكومة وألمحوا من خلال هذه العريضة إلى معاهدة ١٩٤٨ والتي جاء فيها: "معالي رئيس مجلس النواب الأفخم. معالي رئيس مجلس الأعيان الأفخم. يشرفنا أن نرفع إلى مجلسكم الوقر هذه العريضة. متضمنة حقيقة الأوضاع السائدة في البلاد ورأي العشب فيها مع الشكاوى المريرة التي تتردد على ألسنة المواطنين والأهداف السامية التي تصبو إليها في هذه البقعة ذات المركز الحساس من العالم العربي. والدافع إلى عرض تلك الأوضاع والشكاوى والأماني الشعبية والقومية هو اجبنا كمواطنين عليهم واجبات ومسؤوليات تجاه الوطن الذي يعيشون فيه والشعب الذين ينتمون إليه. ولهم حقوق عامة شرعية هي جزء من حقوق هؤلاء المواطنين الذين وإن سكت بعضهم عن المطالبة بها فإنما يسكتون عن ظلم وينطوون على ألم ومرارة. وإنه لمن العار أن نسكت عن مصارحة المسؤولين بما يساور الأردنيين من قلق شديد على حاضرهم السيئ والمصير القائم الذي ينتظرهم إذ استمرت هذه الفوضى الضاربة أطنابها في مختلف الشؤون وهذه السلاسل والقيود التي تكبل حرية الوطن وأبنائه... وذا ما تقدمنا من معاليكم وحضرات زملائكم المحترمين أعضاء مجلس الأمة بهذه العريضة المعبرة عن مشعر كل مواطن فشعورنا يملأنا غبطة وطمأنينة إننا نبهنا، وإننا ذكرنا وبين أيدي من جاؤوا يمثلون البلاد في مجلسها الكبير نضع في عريضتنا هذه ما يخال الشعب من شك وخوف على مقدراته، وما يطالب به لتحقيق استقراره وازدهار حياته... وما يطعن كرامة هذا البلد في الصميم ويحول دون نهضته واستقراره تلك المعاهدات المتتابعة وآخرها المعاهدة البريطانية الأردنية لسنة ١٩٤٨ التي ينكرها الشعب الأردني والعالم العربي معاً، والتي ينظر إليها الفريق الثاني بمنظار مصلحته فقط، فهو قد أخل بأهم التزاماته فيها حينما

(١) والمحامون هم: ضيف الله الحمود، ومحمد عبد الرحمن خليفة، والدكتور نبيه الرشيدات، ومحمود المطلق، وعطا الله المجالي، وراتب دروزه، وعبد الرزاق خليفة، وعبد الكريم معاذ، وحمدي فريز.

وقت ساعة الحرب والجهاد في الأراضي المقدسة، والوزارة الحاضرة كما أنها مسؤولة عن عقد تلك المعاهدة فهي مسؤولة كذلك في حالة عدم قيام الفريق الآخر بتعهداته الأصلية، وعرقلة سراً وعلانية مجهود شرق الأردن الحربي في فلسطين، ولقد كان الواجب وما يزال يقضي بأن يعاد النظر في أمر تلك المعاهدة المشؤومة والتحلل منها ما دام الفريق الثاني قد أخل وتحلل من أهم التزاماته فيها ولاسيما بعد موقفه المتخاذل من قضية العرب الكبرى في فلسطين"[١].

وناقش المجلس هذه العريضة في ١٩٤٨/١١/١٨ حيث أكد الأعضاء على شرعية هذه المطالب، وحث الحكومة على تحقيق رغبات الشعب. فورد على لسان عضو المجلس شفيق رشيدات: "... إن هذه العريضة تعبر عما يساور الفئة المتعلمة في هذا البلد من الشك الذي يخالط أنفسهم على مصير بلادهم ومن القلق الذي يهدد مستقبلهم.. ألم يذكر في المعاهدة الجديدة أنها ألغت الامتيازات الأجنبية ولكن امتيازات روتمبرغ والبحر الميت وهما أساس الصناعة اليهودية الحربية. لقد ضمنت الحليفة بريطانيا مصالحها ولكنها تحللت وأنكرت التزاماتها تجاه شرق الأردن".

وقال عبد الحليم النمر: "... إن تقديم العرائض والشكاوى من قبل الشعب للمجلس النيابي هو حق دستوري مقدس نصت عليه مواد الدستور ١٧، ١٨، ١٩. لقد جاءت هذه العريضة جامعة مانعة لأحوال البلاد ... ومن ضمن ما تعرضت له، معاهدتنا مع الحليفة بريطانيا التي اشتملت على الحيف والجور على البلاد وأثقلت كاهلها بالتزامات نحو بريطانيا، ولكن الحليفة بريطانيا تنصلت من مسؤولياتها بل وعملت على خلق أمة يهودية وثبتت أقدامها في فلسطين وإن هذه الأمة قوية في أطماعها وعملها وأسلحتها فماذا أعددنا وما الذي سنعده لنقف أمامها؟ ونحن عندنا الفقر وعندنا الجوع فكيف نتمكن من التغلب عليها إذا بقينا سائرين نحو التقدم بهذا البطء الشديد الذي نشاهده فإن

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الأردني الأول، تاريخ ١٩٤٨/١١/١، ص ٢٢-٢٢٣.

الفناء مكتوب علينا ولا شك. إذن ماذا نعمل؟ أنركن إلى حليفتنا والتي غدرت بنا وتآمرت على حقوقنا والغد مليء بالتطورات الدولية وعلى هذا فعلينا نحن أنفسنا أن نجابه الموقف بكل حزم فتتحد قوانا الشعبية بالنهضة والإصلاح"(١).

كما نوه مجلس الأمة إلى احتذاء نهج مصر في إلغاء المعاهدة مع بريطانيا ففي جلسة المجلس المعقودة بتاريخ ١٩٥١/١١/١٩ تحدث عضو المجلس عبد الله الريماوي قائلاً: "... بعد أن اقتنعت الحكومة المصرية بما أراده الشعب المصري أعلنت إلغاء المعاهدة فأعلنت أنها ترفع عن كاهل القطر المصري نيراً... إننا ندعو الحكومة لتأييد مصر في قرارها وأن نتهج نهج مصر في إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الجديدة لتحرير الشعب من التبعية والسيطرة الاستمارية.

وقال أنور الخطيب: "... قامت في اللواء الشمالي مظاهرات ابتهاج ومطالبة بحذو مصر، ولكن جرى الاعتداء على الطلاب المتظاهرين وقتل وجرح اثنين منهم. طلاب أرادوا أن يظهروا شعورهم بمظاهرات سليمة في مدينة لا يوجد فيها أجانب ولا مفوضيات حتى يخاف على الأمن ويخشى من اعتداء الطلاب على المفوضيات... إنني أطالب بوجوب فتح باب التحقيق ومعاقبة المسؤولين عن الاعتداء على هؤلاء الطلاب"(٢).

ولم يغفل مجلس الأمة عن التنبيه وحث الحكومة على تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨ والعمل على تخفيف وطأتها عن كاهل البلاد واتضح ذلك في مناقشة المجلس للبيان الوزاري لحكومة توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٤ حيث تحدث عضو المجلس جودت المحيسن قائلاً: ".... وفي موضوع العلاقة مع الدول الحليفة فقد حز في نفسي أن تلجأ الحكومة الحالية

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الأردني الأول، تاريخ ١٩٤٨/١١/١٨، ص ٢٣٤-٢٣٦.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث، الجلسة السادسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥١/١١/١٩، ص ٧٣-٧٤.

بالذات إلى الصمت المطبق بصدد تعديل المعاهدة البريطانية الأردنية لعام ١٩٤٨ بما يكفل للبلد كرامته وإيضاح علاقتنا مع بريطانيا إيضاحاً وافياً. فهل تعلم الحكومة أن للمنح مقابلاً وأي مقابل جنته الأردن من معاهدتها مع بريطانيا".

وقال رشاد مسودي: "... لقد جاء بيان الحكومة خلواً من الإشارة للمعاهدة لا من قريب ولا من بعيد. لا شك أن الحكومة القائمة تشعر بمقدار الغبن الذي لحق بنا من جراء هذه المعاهدة وأنها ترى أن للمنح مقابلاً وأي مقابل ولكن لا أرى سبباً يدعوها لعدم التعرض لطلب تعديل المعاهدة التي أحكم الإنجليز بها الطوق حول عنق الشعب الأردني وتم لهم ما أرادوا بربط مصير هذا البلد بعجلتهم. إن معاهدة التحالف هذه لم تكن بن ندين متساويين بل كانت بين حاكم ومحكوم بين قوي وضعيف خرج معها القوس بالغنم والضعيف بالغرم وإنه لمن الواجب إذا لم يكن بالمستطاع إلغاؤها بالنسبة للظروف التي تحيط بنا وللتفكك الذي يلازم الكيان العربي العام الآن نتيجة الخطط والمؤامرات الاستعمارية ونتيجة التعلق بدول الاستعمار أي من الواجب السعي لتعديل هذه المعاهدة بشكل يتفق مع مصلحة البلاد ورغبات سكانها ويزيل الحيف الذي لحق ويلحق بنا من جرائها لأنها تسلبنا كرامتنا وهيبتنا وتقف حائلاً أمام اندماجنا مع الأجزاء العربية الأخرى كما هو المقتضي"[(١)].

وبدا واضحاً منذ توجه الملك حسين إلى تعريب الجيش العربي أنها خطوة رائدة لإنهاء المعاهدة البريطانية – الأردنية لعام ١٩٤٨. فمنذ بداية تكوين الجيش الأردني شغل الضباط البريطانيون المناصب العليا في قيادته العامة. وكان رئيس أركانه الفريق جون باجوت غلوب قد دخل صفوف الجيش عام ١٩٣٠ بتربة ميجور كخبير في شؤون البادية. وتولى قيادة أول قوة للبادية أنشئت في البلاد لمراقبة الحدود الجنوبية والشرقية ورقي بعد عام من دخول الجيش إلى رتبة زعيم. وتولى منصب رئاسة الأركان للجيش بعد تسعة أعوام، إثر استقالته

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الأول، الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الأردني الأول، تاريخ ١٩٤٨/١١/١، ص ٢٢-٢٢٣.

الزعيم بيك باشا، أول رئيس للأركان العامة للجيش. ومنذئذ أصبح الزعيم غلوب المسؤول الأول عن الأمن في الأردن. وطوال فترة الانتداب البريطـاني علـى شرق الأردن كان غلوب والمعتمد البريطاني في عمان الممثلين للنفوذ البريطاني في البلاد. وعندما حصلت البلاد على استقلالها عام ١٩٤٦ بقـي غلـوب فـي منصبه إلا إنه ظل في أعين الأردنيين رمزاً للهيمنة البريطانية. وفـي الحـرب اليهودية – العربة عام ١٩٤٨ اتهم غلوب بمحاولة منع الجـيش الأردنـي مـن احتلال القدس بأكملها، وبالتخل عن مدينتي اللد والرملة لتسقطا في أيدي اليهود، وبمساعدة اليهود على احتلال النقب الجنوبي والمنطقة المحاذية للعقبة[١] ومنذئـذ أصبح مجرد ذكر غلوب يثير عواطف الجماهير الشعبية. وكان عدد من الضباط الأردنيين يشعرون بأن غلوب يقيد من نشاط الجيش وفاعليته ضـد (إسـرائيل). وتحول هذا الشعور إلى كراهية وحقد لتباطؤه في ترقيتهم.

ومن جهة أخرى، لعب غلوب دوراً رئيسياً في تاريخ الأردن، وخاصة في تدخله في الشؤون الداخلية للبلاد وبالأخص في الانتخابات النيابية. فلـم يقنـع غلـوب بالسيطرة على الجيش بل وسع نطاق نفوذه إلى الحكومة والإدارة. وكان قـانون الانتخابات النيابية يسمح للجيش بالاقتراع في ثكناتـه. وهـذا يجعـل مـصير المرشحين في الانتخابات بين يدي غلوب. فكان يوعز إلى الـضباط بـالاقتراع لمصلحة النواب الذي يختارهم. وكانت نتائج الاقتراع تصل إليه فيبلغها بدوره إلى الحكومة[٢].

وضاعفت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٦ من هجوم الوطنيين الأردنيين على غلوب. وعلى أثر الغارات الإسرائيلية على قرى الحدود الأردنية (قبية ونحالين) نظمت المظـاهرات الـشعبية وشـنوا هجومهم إلى الضباط البريطانيين في قيادة الجيش واتهمـوا غلـوب بالتخـاذل والتآمر. كما برز مثل هذا الموقف في مجلس الأمة في الجلسة المعقودة بمدينـة

---

(١) عبد الله التل، كارثة فلسطين، ص ٢٠٣.

(٢) King Hussein, Uneasy Lies the Head p. 115

القدس بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ فقد جاء على لسان العضو عبد الله الريماوي قولـه: "... إن جلسة المجلس هذه والتي تعقد في مدينة القدس لتؤكد تلاحكم الـضفتين وتشاطر الأعباء وتحمل المسؤولية في دفع رجال الحكم في هذا البلد وفي كل بلد عربي إلى أخذ زمام المبادرة لإحباط المؤامرات التي تحاك للقـدس اسـتعمارية أنجلو أمريكية كانت أم دولية... وتحقيق عروبة الجيش وتحريـره مـن النفـوذ البريطاني ممثلاً في قيادته وضباطه أمر يجب أن نواجهه ونحرر قيادة الجيش من قيادة غلوب الذي تمر على بصره وسمعه المخططات والاعتداءات الإسـرائيلية على قرى الحدود بل ويمهد لها كل سبل العون والمساعدة برفضه السماح للجيش بالرد على تلك الاعتداءات".

وقال عبد القادر الصالح: "... إن مصلحة البلاد ورغبات سكانها تقتـضي إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وتحرير قيادة جيشه من القيادة الأجنبية التي تقيد طموحاته وتحد من رده على الغارات الآثمة وتقتل في ضباطه مقومات العزة والرجولة بممارسة غلوب تنحية من يرى فيه عدم الامتثال لتخاذله وانحيازه مـع إسرائيل".

وبعد ذلك سرد رئيس الوزراء فوزي الملقي نتائج التحقيقات حول حـادث قبية وجاء فيه: "لقد وجهت اللجنة الوزارية المسؤولة عن التحقيق في حادث قبية القائد اللواء الثالث الزعيم أشتون وأركان حربه القائد عكاش الزبن لتقصيرهما في واجباتهما بالدفاع عن الحدود وصد الاعتداء. وعلى قائد الكتيبة العاشـرة كامـل عبد القادر لإهماله في أداء واجبه وعلى قائد مخفر قبية النائب محمود عبد العزيز لتركه ميدان المعركة في القرية الموكل إليه الدفاع عنها وتوجيه المسؤولية علـى بعض الموظفين المدنيين والأطباء لتقصيرهم في الاهتمام العاجـل بـالمنكوبين وإهمال العناية الكافية بالحادث، وبعد أن اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة الوزارية قرر ما يلي:

١- إنهاء خدمة الزعيم أشتون في الجيش.

٢- تأخير أقدمية وكيل القائد عكاش الزبن ستة أشهر مع الحجز وحسم الراتـب ٢٨ يوماً.

٣- إحالة القائد كامل عبد القادر على التقاعد.

٤- الحكم على النائب محمود بعد العزيز بالتنزيل لجندي ثاني مع سجن شهرين وطرده من الخدمة[١].

أخذ الملك حسين يتصل بالشباب الوطني ويرحب بأفكار المعارضة ونشأت بينه وبين أحد الضباط الشباب علاقة وديه بين عـامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥. هـذا الضابط هو الرئيس علي أبو نوار الذي كان يشغل في هذه الفترة منصب الملحق العسكري في باريس. قام أبو نوار بنقل تظلمات الضباط الأردنيـين ووجهـات نظرهم إلى الملك. وكان املك حسين يدرك جيداً أن الفريق غلوب يهمـن علـى الحياة السياسية العامة. وأن وضعه يجعل رؤساء الحكومات الأردنية والـوزراء على اتصال دائم به أو بالسفارة البريطانيـة لإطلاعهمـا علـى كـل صـغيرة وكبيرة[٢].

وكانت لغلوب وجهة نظر خاصة بشان الجيش. فمن رأيه أن يبقى الجـيش الأردني جيشاً مترفاً يشكل البدو والفلاحون قوامه. أما المعارضة الأردنية مـن الجيل الجديد المتأثر بالآراء الناصرية والأفكار اليسارية التي أدخلها الـشيوعيون فكانت تطالب بتغير تكوين الجيش وطابعه العام، وتحويله من جيش محترف إلى جيش وطني يقوده ضابط عرب ذوو كفاءة عالية وثقافة سياسية رفيعة.

وإذا كان عام ١٩٥٥ بداية لاهتمام الملك حسين بشؤون مملكتـه الداخليـة وتكوين فكرة واقعية عن دوره المقبل، فقد تأثر ف ذلـك بالـضباط الأردنيـين الشباب الذي كانوا حوله، وبموجة القومية العربية التي عمت المنطقـة، فألهبـت خياله فكرة البطل الشعبي والقائد القومي، فكانت وراء معظم تصرفاته.

وبدأ الخلاف بينه وبين قائد جيشه في ذلك العام، واشتدت حـدة الخـلاف

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الثالث، الجلسة التاسعة عشرة من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الثالث، تاريخ ١٩٥٣/٨/٦، ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٢) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

تدريجياً ففي ٩ نيسان (إبريل) ١٩٥٥ دعا الملك رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى ووزير الدفاع أنور نسيبة ووزير العدلية أنسطاس حنانيا ورياض المفلح وسليمان طوقان وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وبعض كبار الضباط الإنجليز والعرب إلى اجتماع خاص لبحث بعض الشؤون العسكرية وألقى الملك في هذا الاجتماع كلمة تناول فيها الوضع العسكري وحالة الجيش الأردني. وأكد على النقاط التالية:

١- إن عدداً كبيراً من الضباط في الجيش والحرس الوطني بشكل خاص، لا تتوافر فيهم الشروط من مستوى تعليمي واتساع مدارك. بل إن أكثرهم وصل إلى مركزه بحكم أقدميته، ولم تراع في الموضوع الكفاءة والمقدرة. كما لم تترك الفرصة للكثيرين من شبابنا للتدرج. وفي هذا أسجل بأننا لا نسعى إلى خلق القادة الأكفاء بل نحطم العناصر القليلة التي يمكنها أن تصل إلى المستوى المطلوب. وقد يقول بعضهم إن لدى هؤلاء القلة روحاً ثائرة. إلا أنه من غير الممكن أبداً أن يقول بعضهم إن لدى هؤلاء القلة روحاً ثائرة. إلا أنه من غير الممكن أبداً أن يقال إن ولاء شبابنا هؤلاء هو لغير بلادهم. وبالنسبة للولاء... فإنني أؤمن بأن الولاء الشخصي هو عين الخطأ فالشخص قد يخطئ وقد ينحرف عن طريقه في الخدمة العامة ولكن الولاء يجب أن يكون للبلاد وللقضية العامة وليس لأشخاص معينين، ولا مانع عن أن يكون لهؤلاء ما داموا يعلمون لخير الأمة وصالحها. فالمراكز لا قيمة لها إلا بما يقوم المرء في سبيل أبناء بلده وإخوانه، وواجبنا أن نسعى لرفع مستوى الضباط وأخذ كفاءاتهم وقدرتهم على قيادة رجالهم بعين الاعتبار. إننا نستطيع أن نستخدم قواد أولية من شبابنا خريجي الأركان البريطانية، الذين أحرزوا عن جدارة نتائج جداً موفقة. وأنا أضمن بأنهم لن يلقوا في مستواهم من نواحي العمل، عن قواد الأولية الحاليين (الأجانب).

٢- إن جهاز القيادة في الجيش العربي الأردني يضطلع كثيراً بأمور ليست من اختصاصه أو نطاق عمله في شيء. وهو يحتاج إلى تغيير وتنقيح وإعادة تنظيم... فالطيران يجب أن يكون اتصاله من قيادته إلى وزارة الدفاع مباشرة... والشرطة والدرك والمباحث يجب أن تكون مسؤولة أمام وزارة

الداخلية حتى تؤدي الهدف المطلوب في حين تعمل استخبارات الجيش على جمع المعلومات عن أحوال العدو وخططه وما يعده.

٣- وعند قيامنا بوضع أية خطة عسكرية يجب أن نتوخى سلامة البلاد ليس فقط بصدد العدوان وإنما الاحتفاظ بالأمن والطمأنينة اللذين هما من حق كل مواطن أردني.

٤- لا يمكن لأحد أن ينكر بأن هناك إسرافاً في موازنة الجيش فكلما جاءت زيادة عملنا على رفع رواتب الضباط والأفراد حتى عدلنا في سنوات ما يتقاضاه الضابط أو الجندي في إحدى الدول الكبرى... بينما أهملنا الحرس الوطني... ثم إننا في الوقت الذي يمكننا الحصول على شيء من هذه الجهة أو تلك بسعر زهيد لا نفعل ذلك، وإنما نبتاعه من الحليفة بأضعاف ثمنه.

٥- إن وضعنا الآن في داخل البلاد لا يتفق مع واقعنا وهو إننا في حالة حرب مع اليهود، فالذخائر غير كافية ومستودعاتها غير محمية, فواجبنا أن نسعى إلى زيادة الذخائر وتخزينها في أماكن سرية مع السعي لإنشاء مصنع للذخائر على غرار ما يقيمه إخواننا في الجوار.

٦- إننا في أمس الحاجة إلى سلاح طيران قوي يصد عنا العاديات ويحمي خطوط مواصلاتنا ومراكزنا الحيوية ويقصف مواقع الأعداء ومراكزهم.

٧- يجب أن توضع الخطط، وقبل وفوات الأوان، لاستبدال أسلحة الجيش الصغيرة بالحديث من الأسلحة. وضرورة تقوية قلم الاستخبارات العسكرية ليقوم بمهمته في جمع المعلومات عن العدو. والسعي لوضع الدفاع المدني في حيز التنفيذ بحيث تنظم صفوف الشعب ويعرف كل إنسان ما يجب عليه عمله إذا قامت الحرب تحاشياً للفوضى[(١)].

وقد بلغ التوتر أشده بين الملك ورئيس أركان جيشه في هذا الاجتماع. وزادت حملات الإعلام المصرية من وحدة هذا الخلاف بين الرجلين. وغدت الصحف والإذاعات المصرية والعربية والأجنبية تعتبر غلوب رجل النظام القوي والحكام الفعلي للأردن. واستغل الضباط الأردنيون هذه الأزمة لمضاعفة

---

(١) الحسين بن طلال، ص ٦٢-٦٧.

نشاطهم. وقاموا بتوزيع منشورات موقعة من قبل مجموعة الضباط الأحرار في الجيش العربي. وقد جاء في هذه المنشورات مختلف التهم الموجهة للفريق غلوب والضباط البريطانيين. مما دفع الملك حسين إلى أن يأمر في الأول من آذار (مارس) ١٩٥٦ مجلس الوزراء بإصدار قرار بإعفاء الفريق غلوب وثلاثة من كبار الضباط البريطانيين في القيادة العامة للجيش من مناصبهم[١] وعهد إلى الزعيم راضي عناب برئاسة أركان الجيش[٢].

أثار هذا الإجراء ردود فعل لدى بريطانيا، فقد طلب السفير البريطاني في عمان تشارلز ديوك مقابلة مع الملك حسين لبيان الدوافع لهذا القرار، فأجابه الملك بأنه يرغب في الحفاظ على العلاقات الودية مع بريطانيا وكرر أمامه الانتقادات التي أثرها الملك في اجتماع ٩ نيسان (إبريل) ١٩٥٥ ضد غلوب. وب١لت جهود كبيرة لإقناع الملك بالعدول عن قراره. غير أنه صمم على التمسك به مما دفع بريطانيا إلى طلب سحب جميع الضباط البريطانيين العاملين في الجيش الأردني. فكان هذا الطلب مفاجأة للحكومة الأردنية. ولذلك طلبت من الحكومة البريطانية إلى طلب إعادة النظر في طلبها هذا ورجتها بضبط الأعصاب. فكان جواب أيدن الموجه إلى السفير البريطاني في عمان دليلاً على مدى التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين: أرجو إبلاغ رئيس وزراء الأردن أن قراري قد اتخذ بعد أربعة أيام من الدراسة لرفض الأردن قبول العدول عن قرارها الذي يجب التمسك به. أما بخصوص إشارته إلى ضرورة التحلي بضبط الأعصاب والاتزان، فباستطاعتك أن تؤكد له بأنني أستغرب أن أتلقى مثل هذه النصائح من جانب الأردن بعد أحداث الأول من آذار[٣].

يعتبر إعفاء الفريق غلوب من منصبه نهاية فعلية للهيمنة البريطانية على الأردن وضربة شديدة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط حيث أكد ذلك

---

(١) الضباط البريطانيون الذين نالهم قرار الإعفاء هم الزعماء: Hutton, Galletly والعقداء: Sir Patrich Goghills, Griffith, Grey.

(٢) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٤٨، وكذلك Eden, op, Cit, pp, 349-350.

كثير من رجال السياسة البريطانيين فقد أورد غيتسكل، زعيم المعارضة البرلمانية، ثلاث نتائج خطيرة لإعفاء غلوب هي: تزايد احتمال قيام حرب بين الدول العربية وإسرائيل، وتدهور سمعة بريطانيا والتحالف مع العرب في الشرق الأوسط، وتراجع لكل سياسة تعتمد على حلق بغداد. وأكد غيتسل بأن الأردن سينضم إلى المعسكر المصري. وقال أيضاً ليم يبق بين الرجال الذين تعتمد عليهم بريطانيا في المنطقة، بعد إعفاء غلوب، سوى نوري السعيد في بغداد[١].

وكان من نتائج إعفاء غلوب تزايد بريطانيا لجمال عبد الناصر الذي اعتبرته مسؤولاً عن فشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، وعن عزل غلوب من منصبه.

وعلى المستوى الأردني، استقبل الجيش أمر التعريب بفرحة عارمة اجتاحت البلاد من أدناها إلى أقصاها وصدر في الثالث من آذار (مارس) بيان رسمي تضمن الأسباب التي دفعت بملك حسين إلى عزل غلوب[٢]. وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس النواب الأردني قراراً بتهنئة الملك حسين على قراره التاريخي: وجاء في قراره: "... يا صاحب الجلالة يشرفنا نحن نواب الأمة أن نتقدم إلى مقام جلالتكم بالولاء والإخلاص لله وجلالتكم وللوطن. إن نواب

---

(١) نفس المصدر: ص ٢٤٩.

(٢) Abidi, A, op, cit. p. 134 وكذلك الحسين بن طلال، ص ٧٠-٧٣. أعطى البيان الأردني تسعة أسباب لإعفاء الفريق غلوب من منصبه هي:

١- ما لاحظه الملك حسين من عدم تقيد الفريق غلوب بالنظام منذ اعتلائه العرش.

٢- عدم رضى الضباط الشباب في الجيش.

٣- المعلومات غير الدقيقة التي كان ينقلها إلى الملك بخصوص كمية الذخائر لدى الجيش.

٤- السرقة في مخازن الجيش.

٥- الخلاف على الإصلاحات الواجب إجراؤها في الجيش وحول الإستراتيجية العسكرية.

٦- جولات غلوب في أنحاء البلاد.

٧- الخلاف حول تواجد القوات العسكرية وتحركاتها وانسحابها من الضفة الغربة.

٨- دور غلوب في هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين.

٩- الخرائط المتمثل في وجوده بالنسبة للجيش والبلاد.

الأمة يتقدمون بشكرهم العظيم للقرار التاريخي الحاسم الذي أصدره جلالتكم بإعفاء الفريق غلوب من قيادة الجيش العربي الأردني ليصبح جيشاً عربياً خالصاً متحرراً من القيود الأجنبية... إننا نحن نواب الأمة نبكر فيكم الروح المعنوية العالية والتصميم الأكيد والقرار الحكيم الذي ابتهجت له الأمة في شتى بقاعها، مؤمنة بسداد خطاكم وحكمة قيادتكم الهاشمية المظفرة... إننا نبايع جلالتكم على امضي خلف رايتكم وقيادتكم الواعية الصادقة الهادفة على رفعة الأمة وبلوغ مقاصدها"[1].

أما في البلاد العربية فكانت ردة الفعل على تلك التطورات إيجابية وفورية، وخاصة في مصر والسعودية وسوريا. فقد اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي والملك سعود بن عبد العزيز في القاهرة في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٦. وأوفدوا في التاسع من نفس الشهر رئيس وزراء سورية السيد سعيد الغزي إلى عمات حاملاً رسالة خاصة من الرؤساء الثلاثة. وفي القاهرة صدر بيان مشترك عن الرؤساء الثلاثة في ١٢ آذار (مارس) جاء فيه: "الاتفاق قد تم على تأييد الأردن تأييداً مطلقاً ومساعدته في مقاومة كل ضغط أجنبي أو أي عدوان إسرائيلي". إلا أن الملك حسين، وقد أخذ بعين الاعتبار عرض الدول العربية الثلاثة لمعونة الأردن، اتجه بأنظاره نحو العراق. فقام بزيادة لابن عمه الملك فيصل الثاني في ١٤ آذار (مارس) ليخفف من الالتزامات المصرية – السعودية – السورية، ويرى ضرورة إقامة تعاون حقيقي مع جميع البلاد العربية دون استثناء، ولكن رؤساء الدول العربية الثلاث بعثوا في ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٦ برسالة أخرى إلى الملك حسين دعوه فيها إلى المشاركة في أعمال مؤتمر القاهرة ودراسة موضوع المعونة العربية التي ستحل محل المعونة البريطانية. فأجاب الملك حسين على هذه الرسالة في اليوم التالي من وصولها. وكلف رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني بنقل الإجابة. التي أكد فيها الملك حسين رغبته في عقد اجتماع للتشاور في القضايا العربية وفيا يتخذ من خطوات

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الرابع، تاريخ ١٩٥٦/٣/٣، ص ٢١٤.

في سبيلها وسبيل الترابط المتين والتفاهم الكامل بين الدول العربية وضرورة التعاون والتضافر وجمع الصفوف وتوحيد القوى بين الدول العربية كلها، لمواجهة الخطر الصهيوني الأثيم وغيره من الأخطار التي تتعرض لها بلادنا العربية وأوطاننا العزيزة[١].

كان الرأي العام في الأردن في غالبيته ميالاً للتقارب مع مصر وكتلتها، فأقدم الملك حسين على التفاهم مع الكتلة المصرية. فاز سورية في العاشر من نيسان (أبريل) ١٩٥٦ زيارة رسمية, وصدر في أعقاب هذه الزيارة بيان مشترك أكد على اعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن أراضيها، وعلى استمرار الدولتين في انتهاج سياسة مبنية على عدم الانضمام إلى أية أحلاف أجنبية، وتلت هذه الخطوة اتصالات ثنائية بين البلدين انتهت بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٥٦[٢].

كان قد أصدر الملك حسين في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ إرادته بحل مجلس النواب، بعد أن غدا حل المجلس مطلباً تنادي به جميع الأحزاب السياسية في البلاد، منذ عزل الفريق غلوب. فاستقالت حكومة المفتي وتشكلت حكومة جديدة برئاسة إبراهيم هاشم مهمتها إجراء الانتخابات النيابية التي حدد موعدها في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦. فجرت الانتخابات النيابية في موعدها المقرر، وشاركت فيها الأحزاب السياسية على اختلاف اتجاهاتها وميولها. واستبعد الجيش للمرة الأولى من الانتخابات ونجم عن تلك الانتخابات تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة سليمان النابلسي[٣].

وأكدت الحكومة الجديدة في بيانها الوزاري الذي أدلت به أمام مجلس الأمة توجهها لإنهاء المعاهدة البريطانية – الأردنية لعام ١٩٤٨. فجاء في هذا البيان: "... لما كانت المعاهدة البريطانية – الأردنية قد عقدت في ظروف معينة

---

(١) الحسين بن طلال، ص ١٢٤–١٢٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠٠–١٠١.

(٣) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٥٢–٢٥٣. وكذلك منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٦٣٥–٦٣٧.

لم يتوفر عامل التكافؤ بين الفريقين المتعاقدين، جاءت معاهدة غير عادلة بين قوي وضعيف، فهي إذن معاهدة غير متكافئة. وقد خالفت بريطانيا هذه المعاهدة نصاً وروحاً في الكثير من تصرفاتها منذ أن عقدت وحتى الآن، وقد طرأت منذ عقد هذه المعاهدة تغيرات أساسية دولية وداخلية وعربية، تفرض التخلص من هذه المعاهدة ومن كل أثر من آثارها. لذلك تعلن هذه الحكومة أنها بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المعونة العربية ستبادر لاتخاذ جميع الخطوات والإجراءات الدبلوماسية والدولية والمالية والاقتصادية التي تكفل جميع الخطوات الإجراءات والدبلوماسية والدولية والمالية والاقتصادية التي تكفل عزمها على إنهاء هذه المعاهدة وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية قواعدها وفي مقدمة هذه الخطوات والإجراءات تأمين المعونة العربية للجيش والحرس الوطني وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية السورية الأردنية"(١).

كما أسهب مجلس الأمة لدى مناقشة للبيان الوزاري وصدق نية الحكومة في توجيهها بصدد إنهاء المعاهدة، حيث تحدث عضو المجلس فائق وراد قائلاً: "... إن هذه المهمات الخطيرة التي تواجه الأردن تدعونا إلى العمل بالسرعة الممكنة للتخلص من كافة القيود التي كبل بها الاستعمار بلادنا والتي يعرقل بقاؤها مساهمة الأردن الفعالة في معركة العرب المقدسة ضد الاستعمار والصهيونية، ومن هنا تتبين لنا الأهمية العظمى لإعلان الحكومة عن عزمها على السير بحزم مع الدول الشقيقة، مصر وسوريا، في جميع خطواتها من أجل تحرر الأمة العربية ووحدتها الشاملة. ويتفق مع هذا الاتجاه إعلان الحكومة عن عزمها على إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية الجائرة والتخلص من كافة قيودها وآثارها المالية والعسكرية وجلاء القوات البريطانية وتصفية قواعدها ومطاراتها في الأردن بلا قيد ولا شرط. ولا شك أن قبو المعونة العربية من البلدان العربي المتحررة وتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع سوريا خطوات هامة وأساسية في سبيل تصفية النفوذ الاستعماري نهائياً من الأردن وتحقيق الاتحاد مع سوريا ومصر".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٧، ص ٤.

وقال كمال ناصر: "... إن حكومة تقول بصراحة أنها عازمة على إنهاء المعاهدة البريطانية واستبدال القيد المالي البريطاني بالمعونة العربية، والدخول في اتحادات مع الدول العربية، كخطوة في سبيل تحقيق الوحدة العربية، حكومة تأخذ على عاتقها مسؤوليات خطيرة ضخمة، لم تتحملها من قبل حكومة سابقة تربعت على دست الحكم في الأردن. إن لعبء ثقيل المسؤوليات جسيمة، والتنفيذ يحتاج إلى تضامن وتماسك، وتساند شعبي ورسمي يقوم على العلم، والفكر والإيمان، والنضال".

وقال يوسف البندك: ".... أنا في موضوع المعاهدة فإن الحكومة قد عرضت في بيانها كأساس لإلغائها، أنها عقدت بين ضعيف وقوي وأن بريطانيا قد خالفها في كثير من تصرفاتها وإني أن في ذلك ليس سبباً جوهرياً. فقد تعقد المعاهدات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة دون أن تكون معاهدات غير عادلة ولكن المعاهدة الأردنية – البريطانية معاهدة غير عادلة. وصحيح أن بريطانيا قد خالفتها ولكن هل يعني ذلك أنها لو لم تخالفها لقبلنا بها؟ إن المعاهدة غير شرعية لسبب الذي ذكرت ولأنها عقدت والقوات البريطانية تحتل أراضينا، ويجب أن نذك الإنجليز بما قلاه وزير خارجية بريطانيا السابق المستر بيفن في الأزمة الروسية الإيرانية بعد الحرب الماضية بأنه لا يمكن أن تجري مفاوضات سليمة عادلة بين دولة كبيرة ودولة صغيرة ما دامت قوات الدولة الكبيرة تحتل أراضي الدولة الصغيرة. هذا هو السبب الجوهري الذي يجعل المعاهدة غير شرعية وهو سبب يفهمه العقل القانوني الدولي"[١]. ظل الاتجاه إلى تعديل المعاهدة هو الاتجاه الغالب عند الأردنيين. ولكن المعونة المالية البريطانية كانت لحمة التحالف الأردني البريطاني كما كانت الحالة الاقتصادية والوضع على الحدود مع (إسرائيل) تجعلان هذا التحالف ضرورة حيوية. فقد كان الأردن بحاجة لمعونة مالية خارجية للمحافظة على جيشه ولمواجهة الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن وجود مليون لاجئ فلسطيني على أرضه. وكانت (إسرائيل)

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٧، ص ٢٥-٢٦، ٣١-٣٨.

بإمكاناتها الاقتصادية الضخمة وقواتها العسكرية المتفوقة تشكل خطراً دائماً على المملكة الأردنية. ولذا كان من الضروري أن يكون للأردن حليف قوي يرد الجيش (الإسرائيلي) في حالة هجوم عام على البلاد. وكانت مصر تعرف هذا الجانب الضعيف في العلاقات الأردنية – البريطانية فقدمت هي والعروبة السعودية وسورية عرضاً بمعونة مالية عربية تحل محل المعونة البريطانية. حيث كان رؤساء الدول الثلاث قد بعثوا برسالة إلى الملك حسين مقر اجتماعهم في القاهرة في ٨ آذار (مارس) ١٩٥٦ يجددون عرض المعونة المالية لتحل محل المعونة البريطانية للجيش والحرس الوطني، في حالة قطع المعونة البريطانية والترحيب بالمعونة العربية وتأكيد الملك حسين لرؤساء الدول العربية الثلاث إن المساعدة التي تحصل عليها المملكة الأردنية الهامشية من بريطانيا بمقتضى نصوص المعاهدة القائمة بين البلدين فإنه جزء من الالتزامات المترتبة على الجانب البريطاني وفق أحكام تلك المعاهدة[1] بعد هذا كله وما تبعه من تطورات كان إعلان رئيس الوزراء سليمان النابلسي في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، أمام مجلس النواب عن عزم حكومته على إنهاء معاهدة ١٩٤٨ وطلب سحب القوات البريطانية من الأردن وقبول المعونة العربية. وتلا ذلك أن تقرر عقد اجتماع على مستوى القمة يحضره الملك حسين والملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي. فعقد الاجتماع في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ومثل الرئيس السوري فيه رئيس وزرائه صبري العسلي. وأسفر عن توقيع اتفاقية التضامن العربي نصت على تأكيد الحكومات المتعاقدة على إيمانها بضرورة التضامن والتعاون لتدعيم الكيان العربي واستقلاله، وأن تشترك حكومات الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية نتيجة لسياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العري بمبلغ إجمالي قدره إثنا عشر مليون ونصف المليون من الجنيهات المصرية سنوياً، أو ما يعادلها، ويطلق عليه

---

(١) الحسين بن طلال، ١٢٣-١٢٨.

تعبير الالتزامات العربية. وعلى أن تخصص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية المساعدات العربية للقوات المسلحة الأردنية بما فيها قواس الحرس الوطني وإعدادها وحددت مدة الاتفاقية بشعر سنوات من تاريخ تنفيذها. وإذا لم تعدل فبل انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات المتعاقدة، تظل نافذة المفعول إلى حين انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات المتعاقدة، تظل نافذة المفعول إلى حين انتهاء أجلها، وبعد ذلك بانقضاء سنة من تاريخ تقديم إحدى الحكومات المتعاقدة للحكومات الأخرى بالطرق الدبلوماسية أخطاراً بالانتهاء. ونص ملحق الاتفاقية على أن يكون نصيب الدول المشتركة في الالتزامات العربية كما يل:

سورية: مليونان ونصف مليون جنيه مصري أو ما يعادلها.

السعودية: خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها.

مصر: خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها.

وتدفع كل حكومة نصيبها من الالتزامات على قسطين متساويين الأول عندما توضع الاتفاقية موضع التنفيذ، والثاني بعد ستة أشهر من تاريخ استحقاق القسط الأول وهكذا وتتعهد الحكومة الأردنية بالمقابل بشراء جميع احتياجات القوات المسلحة حينما تتوافر في بلاد الحكومات الموقعة، من مهمات وخلافه التي يمكن الحصول عليها من إنتاج بلادها. وتدخل قيمة هذه المشتريات في حسابات خاصة تحسب من نصيبها في الالتزامات العربية. ونص الملحق أيضاً على أن تحل المعونة العربية محل المعونة السنوية التي تقدمها بريطانيا للأردن.

وبصدد مناقشة هذه الاتفاقية من قبل مجلس الأمة بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٢ تحدث عضو المجلس فائق العنبتاوي قائلاً: "... جدير بهذا البلد أن يعتبر هذا اليوم يوماً تاريخاً في حياة كفاحه وتفانيه في سبيل إنقاذ البلد الذي طال استعباده... إنه يتحتم علينا أن نقدر أن اكتمال الانسجام والتعاون بين الحكومة والمجلس والعشب هو الذي يحمل مسؤولية العمل في سبيل تحرير هذا البلد والتعاون مع الأشقاء في تحقيق الوحدة والعزة والكرامة للأمة العربية جمعاء بتعاضد الجهود وتكاثف المقاصد".

وقاد الدكتور حافظ عبد النبي: "..... إننا لنقدر لإخواننا في أجزاء الوطن العربية موقفهم من الأردن أجل التقدير وإننا إذا نظرنا للاتفاقية نرى أنها اتفاقية وليست معاهدة وأنها اتفاقية تضامن ووحدة واتحاد وعلى أن هذا العمل إدراكنا منها للمسؤوليات الجسام واستجابة لرغبة الشعوب وقياماً بالواجب المترتب عليها من منطلق وحدة المصير والهدف المشترك".

وقال جودت المحسين: "... ما أروع هذا اليوم، إن لهذا اليوم ما بعده يوم الاتحاد والوحدة، إن هذا الإيمان يدفعني لأن أقول أن القافلة العربية الجبارة تسير وستسحق كل من يقف في طريقها، إن هذه الاتفاقية جاءت رداً إيجابياً لنظرية الفراغ التي ينادي بها المشروع الأمريكي الاستعماري، إن هذه الاتفاقية مكافأة لنضال الشعب الأردني في سبيل حريته واستقلاله فقد أدرك المسؤولون في الدولة العربية المتحررة عندما تجابوا مع شعوبهم في سد الفراغ الذي يعانيه الأردن. وإنني إذ أتوجه بالشكر والإعجاب إلى جميع المواطنين بالأقطار العربية المتحررة الذي ساهموا بالمساعدة العربية للأردن فإننا نجدد العهد أننا سنحمي حريتنا واستقلالنا وحريتهم واستقلالهم جميعاً ويقتضي الواجب في هذا المجال أن أشكر جميع الذين ساهموا في تحقيق هذا المطلب الوطني الهام"[1].

كانت اتفاقية التضامن العربي مبرراً لإنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨. وكانت بريطانيا راغبة في ذلك من أزمة السويس إلا أنها حرصت على أن لا تكون البادئة بطلب إنهائها. وانتظرت تطور الأحداث في الأردن. فكانت تخشى إذا ما أقدمت على طلب إلغاء المعاهدة أن تبعث الريبة وعدم الثقة في نفوس حلفائها في المنطقة.

وأخيراً جاءت المبادرة من جانب الأردن في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بعد موافقة مجلس النواب الأردني على ذلك، فانتهزت بريطانيا الفرصة

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٢، ص ١-١٦.

وأبلغت الحكومة الأردنية بمذكرة مستعجلة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني (ينـــاير) ١٩٥٧ عن رغبتها في فتح باب التفاوض لإنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية. وطلبت منها تحديد موعد لذلك مشيرة في مقدمة المذكرة إلى البيان الـــذي ألقـــاه السيد سليمان النابلسي في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ في مجلس النـــواب الأردني، ومعتبره إياه مبرراً لطلبها[١].

وبعد التوقيع على اتفاقية التضامن العربي في ١٩ كانون الثـــاني (ينـــاير) ١٩٥٧، أسرعت الحكومة البريطانية ووجهت في ٢٢ من هذا الـــشهر مـــذكرة أخرى إلى الحكومة الأردنية طلبت منها الإسراع في الـــدخول فـــي مفاوضـــات لإنهاء المعاهدة. وفي اليوم نفسه اتصلت الحكومة الأردنية بالحكومة البريطانيـــة لفتح باب التفاوض لإنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية وإخـــلاء قواعـــدها العسكرية في الأردن. واستجابت الحكومة البريطانية لهذا الطلب[٢]. ومـــا لبثـــت الحكومة البريطانية بعد أن تلقت رداً إيجابياً على مذكرتها المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، فأسرعت وبعثت بوفد للتفاوض إلى عمان، فوصلها في ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٧. وعلى الأثر تشكل وفد أردني للتفاوض برئاسة ســـليمان النابلسي رئيس الوزراء. وعقد الوفدان الاجتماع الأول في الرابـــع مـــن شـــباط (فبراير)، وشكلا اللجان المختصة لدراسة المسائل المالية والعـــسكرية المتعلقـــة بإنهاء المعاهدة وسحب القوات البريطانية من الأردن. دامت المفاوضات الأوليـــة عشرة أيام انتهت بصدور بيان مشترك في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٧ وتـــضمن النقاط الأساسية لاتفاقية بين الطرفين حول إنهاء المعاهدة بعد تبادل المذكرات في مدة لا تتجاوز الأول من نيسان (أبريل) ١٩٥٧، وجـــلاء القـــوات البريطانيـــة المرابطة في الأردن خلال ستة أشهر من تاريخ إنهـــاء المعاهـــدة والتـــسهيلات التي ستقدمها الحكومة الأردنية من أجل جلاء القوات البريطانيـــة عـــن الأردن ونقل ممتلكاتها إلى خارج البلاد، وإنـــشاء لجـــان مـــشتركة لدراســـة المـــسائل المتعلقة بإنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية، على أن تقدم اللجان

---

(١) الحسين بن طلال، ص ١٣٦–١٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

المشتركة تقاريرها إلى وفدي البلدين في أقرب وقت ممكن وقبل العشرين من شباط (فبراير) على أبعد تقدير. وعلى ضوء هذه التقارير يعد الوفدان المذكرات اللازمة لتقديمها إلى حكومتيهما. وتابعت الحكومتان المفاوضات حتى الثالث عشر من آذار (مارس) ١٩٥٧، حيث وقعت في عمان الاتفاقية الخاصة بإنهاء معاهدة ١٩٤٨[١].

تضمنت المذكرة الأولى المقدمة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني سليمان النابلسي إلى سفير بريطانيا في عمان شارلز جونستون النقاط التالية:

١- إنهاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية الموقعة في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٨ مع ملحقاتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها، عند إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك أي بعد موافقة مجلس الأمة الأردني على إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك أي بعد موافقة مجلس الأمة الأردني، على أن يكون موعد تبادل المذكرات في ١٣آذار (مارس) ١٩٥٧.
٢- يبدأ جلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة لأغراض معاهدة ١٩٤٨ بأسرع وقت ممكن في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء المعاهدة.
٣- تقدم حكومة الأردنية للحكومة البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية[٢].
٤- الإجراءات اللازمة لنقل ملكية القواعد العسكرية البريطانية وبعض المخازن والتجهيزات التابعة للقوات البريطانية إلى الحكومة الأردنية. وقد اعتبرت هذه المذكرة تسوية نهائية تامة لجميع إدعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة ١٩٤٨.

أما الملحق لهذه المذكرة فقد نص على تفاصيل لتسوية المسائل المالية

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٦٨. وكذلك منيب الماضي وسليمان موسى، مصدر سابق، ص ٦٥١-٦٥٣.

(٢) كانت قاعدة المفرق العسكرية آخر قاعدة بريطانية سلمت للسلطات الأردنية في ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٧. وجلت آخر القوات البريطانية عن العقبة في ٦ تموز (يوليو) ١٩٥٧.

والاقتصادية الناجمة عن إنهاء المعاهدة. فبموجبه تدفع الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية مبلغ ٤,٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني كما يلي:

أ- دفعة مقدارها ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني تدفع في الأول من أيار (مايو) ١٩٥٧.

ب- يدفع الرصيد البالغ ثلاثة ملايين جنيه على ستة أقساط متساوية مقدار كل منها خمسمائة ألف جنيه إسترليني في أول أيار (مايو) من كل سنة ابتداء من عام ١٩٥٨ وانتهاء بعام ١٩٦٣.

ج- تحتفظ الحكومة البريطانية بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، وهي الدفعة الأخيرة المستحقة من المعونة المالية البريطانية للأردن، لتسوية المبالغ التالية:

١- الدفعات المستحقة على الحكومة الأردنية والتي ستدفعها الحكومة البريطانية إلى وزارتي الحربية والطيران ووكلاء التاج البريطاني تسديداً لتجهيزات اشترتها الحكومة الأردنية.

٢- المبالغ المستحقة على الحكومة الأردنية إلى الموظفين البريطانيين الذين خدموا في السابق في القوات الأردنية بموجب شروط الخدمة السارية المفعول أو عن طريق التعويض نتيجة لإنهاء تلك الخدمة المفاجئ[١].

وقد تم مناقشة مشروع قانون إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨ في جلسة مجلس الأمة المعقودة بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٣ حيث جاء على لسان رئيس المجلس حكمت المصري في بداية الجلسة قوله: "... يسعدني في هذا اليوم أن أزف إلى الشعب الأردني والشعوب العربية الشقيقة بشرى إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لسنة ١٩٤٨... لقد كنا نؤمن بأننا سنصل إلى استعادة كرامتنا وجريتنا بفضل وعي العشب وبقيادة الملك لشاب البطل، لقد انتهى اليوم آخر قيد بيننا وبين الإنجليز، فقد أصبحنا سادة في أرضنا

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، تاريخ ١٩٥٧/٣/١٧، ص ٢٣٧-٢٧٩.

والواجب يقتضينا أن نعمل متكافئين لإسعاد بلدنا، ولا يسعني إلا أن أقدم الشكر للحكومة التي عملت على إيصال البلاد إلى هذه المرحلة التاريخية".

وتحدث بعد ذلك رئيس الوزراء سليمان النابلسي بصدد إنهاء المعاهدة قائلاً: "... في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمير) الماضي نالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب على أساس برنامجها الوزاري... وفي مساء يوم التاسع والعشرين من نفس الشهر استقبلت السفير البريطاني وأبلغته نص البيان فيما يختص بإنهاء المعاهدة وبعدها بأيام جاءني بمذكرة من حكومته بأنها تقبل من حيث المبدأ الدخول في مفاوضات تستهدف إنهاء المعاهدة. فلما عقدت اتفاقية التضامن العربي دخلنا في الدور الجدي لهذا الإنهاء... وفي الثالث عشر من شهر شباط (فبراير) ١٩٥٧ صدر التصريح المشترك الذي أقر لإنهاء وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية القواعد البريطانية في الأردن... وبفضل من الله، تم إنهاء المعاهدة وتحقيق النصر المؤزر، في أقصر مدة ممكنة وبأسلوب حفظ للبلاد أمنها وسلامتها واستقرارها وكرامتها، ولقد تضافرت الجهود في هذا النصر المؤزر من جلالة الملك والعشب وأعيان الأمة ونوابها فلكم جميعاً الشكر الوافر والثناء الجزيل". وبعد ذلك جرى مناقشة المجلس لإنهاء المعاهدة فجاء على لسان عضو المجلس سعيد العزة قوله: "... ما أسعد هذه اللحظة التي استمع فيها حضرات النواب بأسرها إلى تحقيق أمنية وطنية حققها نضال شعب أذهل بصلابته وصبره الدنيا... وهذه اللحظة التي جاء فيها نبأ إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، إننا نواب الشعب نشعر باعتزاز، بضخامة هذا الحدث الذي عبر عن أماني كل مواطن في هذا البلد".

وقال عبد الخالق يغمور: ".... إنه يوم خالد من تاريخ العروبة وتاريخ القومية العربية هذا اليوم الذي حطم فيه الأردن بجميع هيئاته ملكاً وحكومة وشعباً ذلك القيد الاستعماري قيد المعاهدة الأردنية البريطانية... إنه يوم خالد في تاريخ الأردن إذ حقق فيه أول مطلب شعبي... فإلى الحرية والوحدة العربية والسيادة القومية أدعوكم وجميع المواطنين ويسعدني أن أعظم قانون إنهاء

هذه المعاهدة وإلغائها فإنني أمزق باسم الشعب هذه المعاهدة ومزق الأوراق التي بين يديه".

وقال ثروت التلهوني: "... إنها لحظة رائعة طالما تخيلتها وطالما تمنيت رؤياها فشكراً لله العظيم على أن سدد خطانا وأوصلنا للنصر الرائع الذي طالما طلبناه وشددنا الرحال في مبتغاه... إنها أيام وسنين مرت مريرة على عالمنا وسجلت في تاريخ أمتنا فلتكن لنا في هذا عبرة ونسير على أضواء هذا التاريخ.... إن هذه الأيام وبفضل جهاد شعبنا وتكاتف جميع أفراده وملكيته مضت تلك الأيام السود وانقضت وأنبتت العزيمة الصامدة والجهود الحثيثة التي انبعث عنها هذه الثمار الطيبة المباركة... فانتهت المعاهدة الجائرة خير إنهاء واطمأنينا على مستقبل بلدنا ليبقى هذا النصر والاستقلال العزيزن(١)".

يعتبر الثالث عشر من آذار (مارس) ١٩٥٧ نهاية التحالف الأردني – البريطاني الذي دام سنة وثلاثين عاماً. ابتدأ بقيام إمارة شرق الأردن، وتحول خلال هذه الفترة من هيمنة مباشرة إبان الانتداب إلى تدخل مستمر في شؤون البلاد في عهد الاستقلال.

استقبل الشعب الأردني إنهاء المعاهدة بحماسة بالغة. وقد عبر سليمان النابلسي رئيس الوزراء، عن العواطف الحقيقة للشعب إذا قال: "هذه أسعد لحظات حياتي. فباستطاعة الأردن الآن أن يلحق بالقافلة العربية نحو المجد ووحدة الأمة العربية".

أما الملك حسين فقد قال أثناء العرض العسكري الذي أقيم في عمان بهذه المناسبة: "... والآن وفي هذه اللحظة الخالدة وبعد أن تحرر الأردن من القيود التي أثقلته ردحاً من الزمن، فإننا نزف البشرى إلى شعبنا في الأردن وأبناء أمتنا في الوطن العربي الكبير، مهنئين بعيد انعتاق الأردن وملبين نداء أمتنا في الاستمرار على حمل الأمانة وتبليغ الرسالة".

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأول، تاريخ ١٩٥٧/٣/١٣، ص ١-١١.

أما الجانب البريطاني فقد عبر عن اغتباطه أيضاً بهذه المناسبة، وأعرب سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية في ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٧، أمام مجلس العموم عن ارتياح حكومته إذ قال: "تعتبر هذه الاتفاقية نهاية لفصل في العلاقات الأردنية – البريطانية. فمنذ سنين عديدة وعلاقاتنا مع هذه الدولة التي نتحمل مسوؤلية إنشائها عرضه للتغييرات. إلا أنها لم تعد في السنوات الأخيرة ذات قيمة إستراتيجية لنا بل ورطتنا بالتزامات باهظة. ولذلك فنحن سعيدون بإنهائها برضى الطرفين"(١).

وإذا كان الأردن قد تحرر بإنهاء المعاهدة من كل نفوذ أجنبي وتخلص من كل وجود عسكري على أراضيه فإنه لم يتحرر من المصاعب الاقتصادية والمالية التي كان يواجهها والتي عجزت الدول العربية المتحررة عن حلها. هذا الوضع الاقتصادي والمالي هو الذي دفع الملك حسين إلى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية ومالية جديدة. وإذا كانت حكومة النابلسي والأحزاب السياسية التي تدعمها قد آمنت بالتحالف مع الدول العربية المتحررة وبقدرته على الرد على الغارات (الإسرائيلية) وحماية الحدود الأردنية مع (إسرائيل) فلم يكن هذا اتجاه الملك. وإذا كانت الحكومة المذكورة قد جهدت في إقناع الرأي العام الأردني بجدوى التعاون الاقتصادي مع بقية الدول العربية وبفوائد اتفاقية التضامن العربي، كحل أمثل للمصاعب الاقتصادية التي تواجه البلاد، فلم يكن هذا رأي بعض السياسيين الأردنيين, واتضح ذلك في البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء سليمان النابلسي في ١٦٥٧/١/٢٢ في مجلس المرجفون والانهزاميون وضعاف الإيمان بأنفسهم وأخرجتهم عن صوابهم، أشاعوا كثيراً من التعليقات والأقاويل، وشككوا في جدوى هذه الاتفاقية ما دام لم يذكر فيها نوع العملات الأجنبية ولهذا أقول أن الكتب المتبادلة لملحقة بهذه الاتفاقية تقضي بأن تنال ما قيمته خمسة ملايين جنيه أي حوالي (١٤) مليون دولار، وأن نشتري كل ما

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٧٠. وكذلك الحسين بن طلال، ص ١٥٤.

نحتاجه من الأسواق الخارجية باعتمادات لفتح ضمن الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الدول الأجنبية والدول العربية الشقيقة. أيها النواب المحترمــون الآن وقــد أصبح في أيدينا مال عربي، وتحقق بذلك استقلال جيشنا وقواتنا المسلحة عن كل عون أجنبي... وبذلك تفتح صفحة جديدة مشرقة في تاريخ هذا البلــد مــا كــان ليحققها لولا وحدة الصف في محيط الشعب ولولا هذا التجاوب الرائع بين الملك وشعبه وهذا التعاون الكريم بين المجلس والحكومة"[١].

كان توجه الولايات المتحدة الأمريكيــة وعزمهــا علــى الحلــول محــل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة منذ حرب السويس، وإمــلاء الفــراغ الــذي تركوه، وكان الأردن أكثر دول المنطقة اهتماما بالسياسة الأمريكية الجديدة، بعــد أن أصبح التحالف الأردني – البريطاني أمراً غير مرغــوب فيــه مــن قبــل الطرفين. فمنذ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ ظهر مبدأ أيزنهــاور إلــى الوجــود وأعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عم عزمها في تقديم المــساعدة إلــى جميع دول الشرق الأوسط التي تواجه أو تخشى مواجهــة التــدخل أو الخطــر الشيوعي. ورأى الملك حسين في العرض الأمريكي الفرصة المؤاتية لتخلــيص بلاده من مصاعبها الاقتصادية والمالي، بينما قاومت حكومته ذلك بشدة. فبينمــا كان وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة النابلسي السيد عبد الله الريمــاوي يعلن في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ معارضة حكومته لمبدأ أيزنهاور أعرب الملك حسين في مقابلة للسفير الأمريكي في عمان عــن تحبيــذه للمبــدأ المذكور وعن استعداد العرب لقبول كل عــون أو مــساعدة لتنميــة اقتــصادهم وتدعيمه وإنشاء القوات المسلحة لصيانة سيادتهم، شريطة أن لا يكون هذا العون أو المساعدة متعارضاً مع سيادتهم أو يعرقل جهودهم لتحقيق الوحدة بينهم[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢١٧، وكذلك ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الرابعة عشرة من الدولة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٢، ص ٢-٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧٢.

كما تقدم إثناء عشر عضواً[(١)] من مجلس النواب باقتراح جاء فيه: "معـــالي رئيس مجلس النواب الأكرم. نظراً للخطورة الكبيرة التي تبدو واضحة فيما ينشر ويذاع عن اتجاهات السياسة الأمريكية للتدخل في شؤون الشرق الأوسط والتهديد باستعمال القوة المسلحة الأمريكية لخدمة هذا التدخل وفرض حلول معينة للمشاكل القائمة، ولما لهذه المسائل من خطوة بالنسبة للأردن وسائر البلدان العربية، لذلك نطلب إجراء مناقشة عامة حول هذا الموضوع الخطير وتبادل الرأي فيه، واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنه". وقد عارض المجلس قبول أية معونة أمريكية وبـــرز ذلك في مناقشات الأعضاء حيث تحدث عضو المجلس جودت المحـــسين قـــائلاً: "... إننا طلاب حرية وسيادة وقد عزمنا وصممنا أن نسود ونتحرر من رجـــس الاستعمار من أي نوع كان: نقرر هنا أننا شعب يأبى ان تمس كرامتـــه بأنفـــسنا وحق تقرير مصيرنا لذلك لم تقرر سياستنا من البيت الأبيض".

وقال فائق رواد: "... إننا أهل الأردن أكثـــر النـــاس معرفـــة بطبيعـــة السياسة الأمريكية، فإننا منذ بضع سنوات قد عانينا الآلام الكثيرة بـــسبب هـــذه السياسة الاستعمارية وعدوان السياسة الأمريكية الذي قامت به الولايات المتحـــدة الأمريكية بخلق (إسرائيل) ثم في مساعدتها على العدوان ثم تـــسليحها لتـــستعمل هذه الأسلحة في تقتيل العرب. ليس هذا الدعم وحده بـــل إن الولايـــات المتحـــدة تمول (إسرائيل) بملايين الدولارات... والولايات المتحدة تـــدعي وتـــزعم أنهـــا وصية على الشرق الأوسط، ومن هذه الزاوية تقول بأن وضع العرب الاقتصادي ذو ارتباط وثيق مع الاقتصاد الغربي تريد أن يبقى في حالة تبعيـــة دائمـــة مـــع الاستعمار الغربي... إن أمريكا تريد أن تقول إن الفراغ الـــذي حـــدث بـــذهاب الاستعمار فراغ يحب أن يملأ من استعمار آخر وكأنه حـــرم علـــى العـــرب أن

---

(١) وهم سعيد العزة، وفائق وراد، وفائق العنبتاوي، وسليم البخيت، وجودت المحسين، وعاكف الفايز، وداود الحسيني، ويعقوب زيادين، وحافظ عبد النبي، وعبد الخالق يغمور، وحافظ الحمد الله، وأحمد محمود حجة.

يكونوا أحراً في بلادهم أنا أقول إن هذا التفكير الاستعماري يحجب أن يزول كما زال الاستعمار ذاته فالشعوب هي صاحبة الحق والسيادة في أوطانها وهي التي تقرر مصيرها وتملأ فراغها".

وقال فائق عنبتاوي: "... لا بأس أن يعلن هذا المجلس عن رأيه في بيان يعلن فيه إلى الشعب الأردني وهو أفقر الشعوب التي لا تقبل المساومة على حريته ولا يرضى بحل مشاكله السياسة على أساس مادي وإنه في الوقت الذي يرفض به المعونة البريطانية لا يقبل استبدالها بمعونة أمريكية ولا بأس أن يرسل مثل هذا البيان في برقية إلى الرئيس الأمريكي يذكر فيها أن الشعب الأردني لا يقبل المساومة على أساس مادي مطلقاً"(١).

إلا أن الملك حسين تابع جهوده في سبيل الحصول على المعونة الأمريكية فتقدمت حكومة النابلسي في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ بطلب معونة مالية مقدارها ثلاثون مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقررت الحكومة الأردنية في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧، بالرغم من توقيع اتفاقية التضامن العربي، قبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ أيزناور، شريطة أن لا تتضمن أي هدف سياسي يمس بسيادة الأردن الوطنية. ولم يكن تحبيذ الملك حسين لمبدأ أيزنهاور ناشئاً عن رغبته في تحسين أوضاع مملكته الاقتصادية فحسب بل أيضاً في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد. إذ وجه في ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٧ رسالة إلى رئيس وزارئه دعاه فيها إلى قف الدعاية الهدامة. واشتد الخلاف بين الملك وحكومته حول نشاط الشيوعيين فقد أعلن سليمان النابلسي في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ بأنه لا يوجد أي خطر شيوعي في الأردن ومصر وسورية كما يدعي أولئك الذي يرددون مثل هذه الدعاية الخادعة. وعند زيارة المستر ريتشاردز مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية إلى الشرق الأوسط. أخطر سليمان النابلسي برغبة من الملك إلى أن يعلن في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧

---

(١) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثالثة عشر من الدولة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢، ص ١-٧.

بأن حكومته لا تمانع في استقبال المستر ريتشاردز، موفد الرئيس إيزنهارو، ولا تجد حرجاً في الإصغاء إلى أي كان في عرض وجهة نظره، ما دامت مواقفنا وآمالنا واضحة وصريحة. وقال أيضاً: "سنستمر في رفض نظرية الفراغ في وطننا العربي. وإننا نرى أنه لا حق لأية دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول". إلا أن الوفد الأمريكي لم يزر الأردن لأن موقف الحكومة الأردنية يدل بوضوح على عدم رغبتها في الدخول في مفاوضات صريحة وجدية حول مبدأ أيزنهاور. ومن جهة أخرى، امتنعت الحكومة الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الأردن. عندما اتجه رئيس الوزراء الأردني إلى الاتتحاد السوفياتي. وكلف أمير اللواء علي أبو أنور، رئيس أركان الجيش الأردني، بمهمة الاتصال الأولي. فزار أبو نوار السفير السوفياتي في دمشق وعرض عليه طلب المعونة الأردنية. وبعد عودته صرح بأن الاتحاد السوفياتي يقبل بإقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن وأنه على استعداد لتقديم معونة عسكرية على شكل شحنات أسلحة تكفي لتجهيز فرقتين عسكريتين. فما كان من رئيس الوزراء إلا أن أوفد شفيق الرشيدات وزير العدلية والتربية والتعليم، إلى دمشق. فاتفق مع السفير السوفياتي على تقديم معونة عسكرية سوفياتية إلى الأردن خالية من أية شروط مسبقة. وعلى أقر عودة شفيق الرشيدات من دمشق قررت حكومة النابلسي إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، أثارت هذه المبادرة غضب الملك حسين, فأمر في العاشر من نيسان (أبريل) ١٩٥٧ رئيس وزرائه بتقديم استقالته. وتشكلت وزارة جديدة محبذة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا فإنه إذا كانت الاتفاقية الأردنية – البريطانية الموقعة في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٧ خاتمة للتحالف الأردني – البريطاني فإن إقالة حكومة النابلسي كانت التعاون الأردني الأمريكي[١].

وكان التركيز على أن يكون هذا التعاون غير مشروط ويبرز ذلك في

---

(١) د. علي محافظة، مصدر سابق، ص ٢٧٢-٤٧٤.

بيانات الحكومات الأردنية المتعاقبة فيما يتعلق بسياساتها الخارجية والتي كانــت تنص على أن تظل علاقاتنا الدولية قائمة على أساس الإحترام المتبادل ومصادقة من يصادقنا ويصادق أمتنا ومعاداة من يعادينا أو يعاديها ولن نساوم على حريتنا أو حرية أمتنا.

الخاتمة

إن أساس الحياة النيابية هو أن الأمة لها الحق الكامل في أن تكون مصدر السلطات، وأن تدير شؤونها بنفسها كاملة وأن تصدر التشريعات والقوانين وتراقب أعمال السلطة التنفيذية وتسهر على مصالح الأمة ورفاهيتها وأمنها وكرامتها. ومن هذه الرؤى وجدت الحياة النيابية، وفيها فوضت الأمة من ينوبون عنها ليكونوا لها لسان صدق يسعون في خيرها ويتكلمون باسمها، ويصدرون من القوانين ما يجب أن يكون من وكيل أمين لموكل وضع في عنقه تلك الأمانة المقدسة، إذ لا يمكن للأمة أن تدير شؤونها بأفرادها مجتمعين، فأصبح من الواجب أن تنيب عنها أولئك النواب، الذين يمثلونها في برلمانها سواءً أكان هذا البرلمان من مجلس أو مجلسين لتحقيق مصلحة الأمة، وعلو شأنها وتنفيذ مقاصدها.

فالتجارب الديمقراطية والبرلمانية، بمفهومها الحديث. هي تجارب حديثة في الأقطار العربية. ذلك أن هذه الأقطار كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مستعمرات أو مناطق واقعة تحت الإنتداب الأوروبي وبالتالي لم تعرف المؤسسات البرلمانية الممثلة لإرادة الشعب بشكل حر وخلاق. ولكن التطور السياسي ليس مقطوع الصلة بالماضي ولا بد له أن يتزود في تقدمه وتطلعه نحو الأصلح والأمثل، بالخبرة ويتسلح بالتجربة التي تفتح له طريق الصواب وتجنبه عوامل الزلل.

لقد ولدت إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ بين أطماع الإنكليز في توطيد نفوذهم في المنقطة ونشر هيمنتهم على المشرق العربي، وبين الآمـال القوميـة العربية في التحرر والإستقلال. فتاريخ شرق الأردن السياسي في عهد الإمـارة من عام ١٩٢١ – ١٩٤٦ هو تاريخ الصراع بين الأطماع البريطانية والتطلعات العربية في الإستقلال والوحدة.

لذلك كان المجلس التشريعي الممثل للسلطة التشريعية طوال عهد الإمـارة على هامش الأحداث الكبرى التي مرت بـالبلاد، لطبيعـة تكوينـه مـن جهـة والصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون الأساسي من جهة أخرى.

ومن ثم لم تصل التجربة النيابية في شرق الأردن في عهد الإمـارة إلـى مستوى النضج والإكتمال المطلوب بمقايسنا العصرية ومرد ذلك حداثة التجربـة النيابية، وضعف المستوى العلمي للمنتخبين وعدم نضج الوعي الشعبي.

إلا أنه من الموضوعية الحكم على الأحداث التاريخية بمنظـور عـصرها وفلسفة ساعتها وظروف واقعها. فإذا ما احتكمنا إلى هذا المنطوق الأساسي فـي دراسة المجلس التشريعي الأردني في عهد الإمارة نجد أنه كان معلماً بارزاً فـي التاريخ السياسي لهذا البلد، حيث اختط سبيل الدعوة والعمل الموجه لرفعة شـأن الإمارة محلياً وخارجياً. وبذلك ارتسمت بجهوده الجادة، الأسس الراسخة لاستقلال هذا البلد وتطوره وعروبته.

ولكن تمت النقلة النوعية العظيمة في الحياة النيابية بتحقيق الإستقلال الناجز وإعلان المملكة الأردنية الهاشـمية فـي ٢٥ أيـار (مـايو) ١٩٤٦ وصـدور الدستور الجديد لعام ١٩٤٧ ، والذي ألغي ليكتمل عقـد الديمقراطيـة بـصدور دستور عام ١٩٥٢ الذي أخذ بمبدأ تقريـر سـيادة الأمـة، وعلـى أن الأمـة النيابية مؤلفة من مجلسين ممثلين لصفتي الأردن، مجلس نواب منتخب ومجلـس أعيان غير منتخب. ويتألف مجلس الأعيان– بما فيهم الـرئيس – مـن عـدد لا تجاوز نصف عدد مجلس النواب والملك هو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ويقبل

استقالتهم، أما مجلس النواب فيتألف من أعضاء منتخبين انتخابا عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الإنتخاب. وهذه المغايرة في كيفية تكوين هذين المجلسين أورثت تكامل الحياة النيابية ورقيها، فمجلس النواب مهمته تمثيل الرأي العام وروح الإصلاح والتغيير والتجديد، أما مجلس الأعيان فيمثل روح الماضي والمحافظة والخبرة والتجربة التي تربط ماضي الأمة بحاضرها. كما أعطى الدستور الحق لمجلس الأمة في سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها في حالة عجزها عن تحقيق مصلحة الأمة إنطلاقاً من المسؤولية الوزارية أمام البرلمان.

وبهذا الدستور بات البرلمان أداة فعالة للمراقبة والمحاسبة ومنبراً للحوار والمناقشة والتوجيه، وجهازاً للتشريع والتنظيم والبناء والتشييد.

وقد مارس مجلس الأمة الأردني صلاحياته ومسؤولياته الموكولة إليه كنائب وممثل للأمة بكل صدق وأمانة وثقة بمهامه، فتاريخ هذا المجلس ومداولاته تشهد بتمام النهوض بدوره وتأدية رسالته كصرح للحرية ومدرسة للديمقراطية ومفازاً للحقوق الشعبية والعزة الوطنية. وهكذا ظل نموذجاً في تزويد البلاد. بحكم نيابي فعّال يمثل المشاركة الشعبية الوافية في تسيير شؤون البلاد ورفعة شأن الأمة.

الملاحق

ملحق رقم (١)

القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن

المقدمة

المادة:

١- يسمى هذا القانون (القانون الأساسي لشرق الأردن) وأحكامه تتناول جمع بلاد شرق الأردن المستقلة.

٢- تعتبر عمان عاصمة شرق الأردن ويجوز إستبدالها بمكان آخر بقانون خاص.

٣- تكون راية شرق الأردن على الشكل والمقاييس التالية:

طولها ضعف عرضها وتقسم أفقياً إلى ثلاث قطع متساوية متوازية. العليا منها سوداء والوسطى بيضاء يوضع عليها مثلث أحمر قائم من ناحية السارية قاعدته مساوية لعرض الراية والارتفاع مساوٍ لنصف طولها وفي المثلث كوكب أبيض مسبع حجمه مما يمكن أن تستوعبه دائرة قطرها واحد من أربعة عشر من طول الراية وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطعِ الخطوط بين زوايا المثلث وبحيث يكون المحور من أحد الرؤوس موازياً لقاعدة المثلث.

الفصل الأول

(حقوق الشعب)

٤- تعين جنسية شرق الأردن وتكتسب وتفقد وفقاً لقانون خاص .

٥- لا فرق في الحقوق أمام القانون بين الأردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين واللغة.

٦- الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الأردن مصونة من التعدي والتدخل ولا يوقف أحد ولا يقبض عليه ولا يعاقب ولا يرغم على تغيير محل إقامته ولا يكبل بالأغلال ولا يكره على الخدمة في الجيش إلا بمقتضى القانون. جميع المساكن مصونة من التعدي ولا يسمح بدخولها إلا في الأحوال والكيفية المعينة في القانون.

٧- المحاكم مفتوحة للجميع غير أنه لا يكره أحد على الإنقياد لمحكمة غير المحكمة ذات الصلاحية في قضيته إلا بمقتضى القانون.

٨- حقوق التملك مصونة ولا تفرض قروض جبرية ولا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة بمقتضى القانون.

يجوز التشغيل الإلزامي أو الإجباري في سبيل المصلحة العامة فقط وهذا التشغيل يكون في كل حال بصفة إستثنائية ولقاء أجر عادل ولا يتناول نقل العمال من أماكن إقامتهم المعتادة.

لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة في الأحوال التي يعينها القانون وعلى شريطة أن يدفع لقاءه تعويض عادل.

٩- لا تفرض ضريبة إلا بقانون والضرائب تشمل جميع الطبقات.

١٠- الإسلام دين الدولة وتضمن لجميع القاطنين في شرق الأردن الحرية التامة في العقيدة وحرية القيام بشعائر العبادة طبقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن العام أو النظام أو منافية للآداب.

١١- لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الإجتماعات معاً وأن يؤلّفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون.

١٢- يحق لرعايا شرق الأردن أن يرفعوا إلى الأمير وإلى المجلس التشريعي الشكاوى والبيانات فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشرائط التي يعينها القانون.

١٣- تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا فيما ينص عليه القانون من حدود وشروط.

١٤- يحق للجماعات المتنوعة تأسيس مدارسها والقوامة عليها لتعليم أفرادها بلسانهم على شريطة أن يراعوا المقتضيات العامة المنصوص عليها في القانون.

١٥- العربية هي اللغة الرسمية.

الفصل الثاني

الأمير وحقوقه

١٦- السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبد الله بن الحسين والوراثة من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون.

١٧- يقسم الأمير عند تبوئه عرش الإمارة يميناً بالمحافظة على الدستور والإخلاص للأمة والبلاد أمام المجلس التشريعي الذي يدعى للإجتماع وفقاً لهذا القانون.

١٨- الأمير مصون من كل تبعة ومسؤولية.

١٩- (١) الأمير رأس الدولة وهو يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها وليس له أن يعدل القوانين أو يرجئها أو يتسامح في تنفيذها إلا في الأحوال والطريقة المبينة في القانون.

(٢) سمو الأمير هو الذي يعقد المعاهدات ولكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الأردن في أية معاهدة تجارية أو معاهدة تسليم مجرمين أو أي إتفاق دولي عام يكون فيه جلالته فريقاً عن بريطانيا العظمى وإيرلانده الشمالية.

(٣) الأمير هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الإنتخابات للمجلس التشريعي ويدعو المجلس إلى الإجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه وفقاً لأحكام القانون.

٢٠- الأمير هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله أو يقبل إستقالته من منصبه والأمير يعين جميع الموظفين ويعزلهم على أن تراعى في ذلك أحكام هذا القانون وأي قانون آخر وضع بموجبه.

٢١- يؤلف مجلس تنفيذي لإسداء المشورة إلى الأمير من رئيس الوزراء وأعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينهم الأمير بناء على توصية رئيس الوزراء أما من الموظفين الرئيسيين في الإمارة أو من نواب الأمة المنتخبين. تعهد إدارة شؤون شرق الأردن إلى المجلس التنفيذي ويجتمع تحت رئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما ينبغي أن يتخذ من التدابير في الأمور المتعلقة بأكثر من مصلحة واحدة ولتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة ويرفع رئيس الوزراء إلى الأمير قرارات المجلس ويستوثق من رغباته بشأنها.

٢٢- الأمير يمنح الرتب العسكرية ورتب الشرطة ويستردها إلا إذا فوض قسماً من هذه السلطة إلى آخر بقانون خاص. والأمير هو الذي يمنح الأوسمة وألقاب الشرف الأخرى.

٢٣- لا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد تصديق الأمير. وكل حكم من هذا القبيل يعرضه عليه المجلس التنفيذي مشفوعاً ببيان رأيه فيه. وللأمير

أن يخفف الأحكام وأن يتجاوز عنها بعفو خاص.

٢٤- يعرب الأمير عن مشيئته بإرادة. تصدر الإرادة بناء على توصية رئيس المصلحة المسؤول وموافقة رئيس الوزراء وكلاهما يوقع على الإرادة.

الفصل الثالث

(التشريع)

٢٥- تناط السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والأمير. يتألف المجلس التشريعي من:

(أ) ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الإنتخاب الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات.

٢٦- يفتتح المجلس التشريعي من قبل الأمير نفسه أو من قبل رئيس الوزراء المرخص بإلقاء خطبة العرش.

(ب) رئيس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي الآخرين الذين لم ينتخبوا ممثلين. مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات.

٢٧- لا يكون عضواً منتخباً في المجلس التشريعي:

(١) من لم يكن أردنياً.

(٢) من يدعي بجنسية أو حماية أجنبية.

(٣) من لم يتم الثلاثين من عمره.

(٤) الساقط من الحقوق المدنية.

(٥) المحكوم عليه بالإفلاس ولم يسترجع إعتباره قانوناً.

(٦) المحجور عليه من محكمة ذات صلاحية ولم يرفع الحجر عنه.

(٧) المحكوم عليه بالسجن مدة تنيف على سنة واحدة لجريمة غير سياسية ولم يعف عنه للجريمة التي حكم عليه من أجلها.

(٨) من كانت له منفعة شخصية أو غير ذلك ناجمة عن ارتباطه مع إحدى مصالح شرق الأردن بعقد غير عقود إستئجار الأراضي إلا إذا

كانت منفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.

(٩) من كان مجنوناً أو معتوهاً.

(١٠) من كان من أقارب الأمير في الدرجة التي تعين بقانون خاص.

٢٨- إن مدة المجلس التشريعي – مع رعاية النص بشأن حل المجلس في الفقرة (٣) من المادة ١٩- تكون ثلاث دورات عادية. دورة واحدة كل سنة إبتداء من أول تشرين الثاني الذي يعقب الإنتخاب وإذا كان اليوم الأول من تشرين الثاني عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليه.

٢٩- يدعو الأمير المجلس التشريعي إلى الإجتماع في العاصمة للدورة العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل سنة على أن تراعي نصوص المادة الثامنة والعشرين. وإذا لم يدع المجلس على الوجه المذكور فيجتمع من تلقاء نفسه بحكم القانون في ذلك التاريخ وتبدأ عند ذلك دورته العادية التي تمتد ثلاثة أشهر إلا إذا حل الأمير المجلس قبل إنقضاء تلك المدة ومد أجل الدورة لإنجاز أشغال مستعجلة، وإذا امتد أجل الدورة فلا تزيد مدتها كلها على ستة أشهر. ويجوز للمجلس التشريعي أن يؤجل جلساته – إذا طلب الأمير ذلك منه- لا أكثر من ثلاث مرات في كل دورة إلى مدد لا يتجاوز مجموعها كلها الشهر والنصف وعند حساب مدة الدورة لا يحسب الزمن الذي استغرقته هذه التأجيلات.

وبصرف النظر عما ذكر من الأحكام فإنه يجوز للمجلس التشريعي أن يعقد إجتماعاً إستثنائياً في أي حين بين تاريخ وضع هذا القانون الأساسي موضع العمل وبين موعد الدورة العادية الأولى وفقاً لهذا القانون.

٣٠- إذا حل المجلس التشريعي فيجري إنتخاب عام ويجتمع المجلس التشريعي الجديد في دورة فوق العادة خلال أربعة أشهر من تاريخ

الحل. وعلى كل حال فهذه الدورة تفض في ٣١ تشرين الأول ليتمكن المجلس التشريعي من عقد الدورة العادية الأولى في أول تشرين الثاني.

٣١- على كل عضو من أعضاء المجلس قبل أن يتبوأ مقعده أن يقسم بين يدي المجلس يمين الإخلاص للأمير والمحافظة على القانون العام وخدمة البلاد والقيام بالواجبات الموكولة إليه حق القيام.

٣٢- يرأس رئيس الوزراء أثناء حضوره إجتماعات المجلس التشريعي كافة. وفي غضون تغيبة يرأسها الذي يعينه رئيس الوزراء لتلك الغاية من وقت إلى آخر من الأعضاء غير المنتخبين. واذا لم يحصل تعيين كهذا فيرأس الإجتماعات أكبر أعضاء المجلس التشريعي مقاماً غير المنتخبين.

٣٣- يضع المجلس التشريعي الأنظمة الدائمة لضبط وتنظيم إجراءات المجلس في أقرب فرصة مناسبة فوراً إجتماعه الأول ومن حين إلى آخر طبقاً لمقتضيات الأحوال على أن تنفذ تلك الأنظمة الدائمة بعد أن يصدق عليها سمو الأمير.

٣٤- لا يجري أي عمل ما خلا أمر التأجيل إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

٣٥- يصدر قرار المجلس التشريعي بأكثرية أصوات الأعضاء الحاصرين ما عدا الرئيس ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون. ولا يصوت الرئيس إلا إذا تساوت الأصوات فمن حق الرئيس عند ذلك أن يعطي صوت الترجيح وعليه أن يستعمل ذلك الحق.

٣٦- للمجلس التشريعي القوة والسلطة في إجازة ما تمس الضرورة إليه من القوانين من أجل السلام والنظام والحكم الصالح لشرق الأردن على أن تراعي في ذلك الإلتزامات العهدية لسمو الأمير.

٣٧- يعرض مشروع كل قانون على المجلس من قبل رئيس الوزراء أو رئيس المصلحة وكذلك تعرض عليه الميزانية السنوية بشكل قانون.

٣٨- لا يسري مفعول أي قانون ما لم يقبله الأمير ويقترن بتوقيعه إيذاناً بذلك القبول ويعلن نفاذه في الجريدة الرسمية.

وعلى الأمير في غضون سنة واحدة من تاريخ رفع اللائحة إليه إما أن يوافق عليها وأما أن يعيدها مشفوعة ببيان عدم الموافقة.

٣٩- لا يعلن نفاذ قانون ما لم يكن مشروعه قد أذيع أولاً مدة شهر واحد في الأقل قبل سنةإلا إذا رأى الأمير في المجلس وبموافقة معتمد جلالته البريطانية المفوض أن المصلحة العامة تقضي حتماً بإعلان نفاذه في الحال.

٤٠- يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن أي أمر له صلة بالإدارة العامة.

٤١- إذا قضت الضرورة حينما يكون المجلس التشريعي غير منعقد أن تتخذ تدابير مستعجلة غير مصدق عليها في الميزانية أو في قانون خاص أو لتأمين إنجاز التزامات الأمير العهدية فيجوز لسموه في المجلس أن يجيز قوانين موقتة تعين الوسائل الضرورية الواجب إتخاذها ويكون لهذه القوانين الموقتة التي يجب أن ترفع للمجلس التشريعي في بدء دورته جميع القوانين الموقتة خلال ما أجيز منها لتأمين إلتزامات سمو الأمير العهدية وإذا لم يقبل المجلس التشريعي في دورتين عاديتين متعاقبتين أي قانون مؤقت عرض على الوجه المذكور فالحكومة تعلن بطلان نفاذه أو من تاريخ ذلك الإعلان يبطل مفعول القانون الموقت.

إن عبارة (قانون) أو (قوانين) في هذا القانون الأساسي برمته يجب أن تشمل أي قانون مؤقت أو أية قوانين موقتة تكون قد أجيزت بمقتضى نصوص هذه المادة ما لم يكن ثمة شيء مناف لذلك في نص هذا القانون الأساسي .

الفصل الرابع

(القضاء)

٤٢- قضاة المحاكم المدنية والشرعية يعينون بإرادة ولا يعزلون إلا بمقتضى النصوص المدونة في قانون خاص يبحث في مؤهلاتهم وتعينهم ودرجاتهم ومنهاج سلوكهم.

٤٣- تنقسم المحاكم إلى ثلاثة أنواع:

(١) المحاكم المدنية.

(٢) المحاكم الدينية.

(٣) المحاكم الخاصة.

٤٤- تعين أوضاع جميع المحاكم وأماكن إنعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وإدارتها بقوانين خاصة على أن تراعي أحكام هذا القانون الأساسي.

٤٥- جميع المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها.

٤٦- جميع المحاكمات تكون علنية إلا أنه يجوز للمحاكم أن تعقد جلسة سرية لأسباب يعينها القانون.

يجوز قانوناً نشر إجراءات المحاكم وأحكامها ما عدا الإجراءات السرية.

تصدر الأحكام كافة باسم الأمير.

٤٧- للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في شرق الأردن في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها دعاوى المطالبات التي تقيمها حكومة شرق الأردن أو تقام عليها إلا في المواد التي يفوض حق القضاء فيها إلى المحاكم الدينية أو المحاكم الخاصة بموجب أحكام هذا القانون الأساسي أو أي قانون آخر معمول به أثناء ذلك.

٤٨- (١) تستعمل المحاكم المدنية حقها في القضاء المدني والجزائي بمقتضى القانون المعمول به عند ذلك على شريطة أنه - في المواد المختصة بالأحوال الشخصية للأجانب أو في المواد المدنية أو التجارية الأخرى

التي قضت العادة في العرف الدولي بتطبيق قانون بلاد أخرى بشأنها – ينفذ مثل هذا القانون بكيفية ينص عليها القانون.

(٢) أي إتفاق يبرمه الأمير بمقتضى نصوص هذا القانون الأساسي يختص بالإجراءات القضائية فيما هو للأجانب أو عليهم فإنه ينفذ بقانون.

٤٩- تنقسم المحاكم الدينية إلى:

(أ) المحاكم الشرعية الإسلامية.

(ب) مجلس الطوائف الدينية.

٥٠- للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في الأحوال الشخصية للمسلمين بمقتضى نصوص قرار أصول المحاكمات الشرعية المؤرخ ٢٥ تشرين الأول سنة ١٣٣٢ معدلاً بأي قانون أو أية أنظمة أو أي قانون موقت ولها وحدها حق القضاء في المواد المختصة بإنشاء أي وقف أوقف لمصلحة المسلمين لدى محكمة شرعية وفي الإدارة الداخلية لأي وقف. للمحاكم المدنية حق القضاء في الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين معاً أو في قضية وقف إسلامي يكون أحد الفريقين فيها غير مسلم إلا إذا رضي جميع المتقاضين أن يكون حق القضاء فيها للمحاكم الشرعية.

للمحاكم الشرعية كذلك حق القضاء في طلبات الدية فيما إذا كان الفريقان كلاهما مسلمين أو إذا رضي الفريقان كلاهما أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم المذكورة. وتطبيقاً لأحكام هذا القانون الأساسي فمواد الأحوال الشخصية تعني القضايا المختصة بالنكاح والطلاق والنفقة والإعالة والوصاية وشرعية البنوة وتبني القاصرين ومنع التصرف بأموال المحجوز عليهم شرعاً والتركات والوصية والهبة بالوصية وإدارة أموال الغائبين.

٥١- تستعمل المحاكم الشرعية حقها في القضاء وفقاً لأحكام الشرع الشريف.

٥٢- مجالس الطوائف الدينية تشمل مجالس الطوائف الدينية غير الإسلامية

التي تؤلف وتخول سلطة قضائية بموجب قوانين خاصة.

٥٣- (١) لمجالس الطوائف الدينية وحدها حق القضاء في مواد النكاح والصداق والطلاق والنفقة والإعالة الزوجية وإثبات الوصايا المختصة بأفراد جماعتها إلا الأجانب عنهم ويستثنى من ذلك ما يكون حق القضاء فيه للمحاكم المدنية.

(٢) ولمجالس الطوائف الدينية حق القضاء في مواد الأحوال الشخصية الأخرى المختصة بأفراد الطوائف إذا رضي الفريقان بذلك.

(٣) ولتلك المجالس وحدها حق القضاء في المواد المختصة بإنشاء الأوقاف وإدارتها لمنفعة أفراد طوائفها.

٥٤- تقرر بقانون خاص الأصول الواجب إتباعها في مجالس الطوائف الدينية والرسوم التي تستوفيها وتعين كذلك بقانون خاص الوراثة وأصول تنظيم الوصية ومواد الأحوال الشخصية الخارجة عن حق القضاء المنحصر في المجالس المذكورة .

٥٥- لا تستعمل المحاكم الخاصة حقها في القضاء إلا بقانون.

الفصل الخامس

(الإدارة)

٥٦- أصول تعيين جميع الموظفين العموميين وعزلهم والتقسيمات الإدارية لشرق الأردن ودرجاتها وأسماؤها ومنهاج إدارتها وصلاحية الموظفين وألقابهم تعين بقانون.

٥٧- الشؤون البلدية في مدن شرق الأردن وبلدانها تديرها مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص.

الفصل السادس

(نفاذ القوانين والأحكام)

٥٨- إنه مع إستثناء ما حصل من تعديل وإلغاء بموجب المنشورات والأنظمة

والقوانين المذكورة في المواد التالية – فالقوانين العثمانية المنشورة في أول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ أو قبل ذلك والقوانين التي نشرت بعد ذلك التاريخ وأذيع بإعلان عام أنها معمول بها وظلت مرعية الإجراء إلى تاريخ هذا القانون تبقى نافذة المفعول بمقدار ما تسمح به الأحوال إلى أن تلغيها أو تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الأساسي.

٥٩- جميع الأعمال التشريعية الصادرة عن السلطة القائمة بالأمر في شرق الأردن منذ اليوم الثالث والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩١٨ تعتبر أنها كانت ولم تزل نافذة ومعمولاً بها كل العمل إلى أن تلغيها أو تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الأساسي وكل ما انطوت عليه من محظور يعتبر نافذاً.

٦٠- جميع الأعمال المنوه بها في المادتين السالفتين تعد أنها صدرت أوامر بإصدارها بنية حسنة ما لم يبرهن الفريق المشتكي على خلاف ذلك وكل دعوى أو أية إجراءات قانونية ضد أي شخص في صدد تلك الأعمال ترد وتصبح ملغاة إلا إذا قدم الفريق المشتكي البرهان كما ذكر فيما سبق.

الفصل السابع

(مواد شتى)

٦١- يعين بقانون خاص تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغيرها وتعتبر مصلحة الوقف إحدى مصالح الحكومة.

٦٢- لا تفرض ضريبة إلا بقانون على شريطة أن لا يتناول ذلك الدخل الذي تستوفيه مصالح الحكومة لقاء خدمات عمومية أو لقاء الانتفاع بأملاك الحكومة.

٦٣- كل ما يقبض من الضرائب وأجور الأراضي العامة إلا إذا نص القانون خلاف ذلك.

٦٤- لا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة لدفع مرتب أو تعويض أو نفقات أخرى إلا بقانون ولا ينفق شيء من تخصيصات كهذه إلا بالوجه المنصوص عليه قانوناً.

٦٥- تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يتضمن الدخل والخرج المقدر لتكل السنة.

٦٦- تدفع مخصصات الأمير من الدخل ويصدق عليها في القانون السنوي المذكرو.

٦٧- (١) تناط بالأمير جميع الحقوق في الأراضي العامة وما هو إليها وله أن تستعمل تلك الحقوق بصفة كونه أميناً فيها عن حكومة شرق الأردن.
(٢) يناط بالأمير أمر جميع المناجم والمعادن من كل نوع وصفة سواء كانت في أية أرض أو أي ماء أم تحتهما أو فوقهما سواءاً أكانت تلك المياه ساحلية أم مياه نهر أن بحيرات على أن يراعي أي حق منح لأي شخص لتشغيل أمثال هذه المناجم والمعادن بموجب امتياز نافذ في تاريخ هذا القانون الأساسي.

٦٨- للأمير في المجلس أن يهب أو يؤجر أية أرض عامة أو معدن أو أي منجم وله أن يأذن بأشغال أراض كهذه بصفة مؤقتة بالشروط والمدد التي يراها ملائكة على أن تراعي في ذلك أحكام هذا القانون الأساسي ويشترط أن لا تقع هبة كهذه أو أي إيجاز أو تصرف بطريقة أخرى إلا بقانون.

٦٩- إذا نشبت اضطرابات أو حدث مما يدل على شيء من ذلك القبيل في أي جزء من أجزاء شرق الأردن أو عند توقع الخطر من هجوم عدائي على أي جزء منها فللأمير في المجلس السلطة أن يعلن الأحكام العرفية كتدبير مؤقت في أية ناحية من أنحاء شرق الأردن قد يكون عرضه للتأثر من تلك الاضطرابات أو ذلك الهجوم ويجوز إرجاء العمل مؤقتاً بقانون الدولة العادي في أية مقاطعة أو مقاطعات كهذه يعلن عنها وإلى المدى الذي يحدد في أي منشور على شريطة أن يكون ويظل جميع الأشخاص

القائمين بتنفيذ منشور كهذا عرضة للتبعة القانونية التي تترتب على أعمالهم ما لم يعفوا من تلك التبعة بقانون يوضع لتلك الغاية. وأما الطريقة التي تدار بها المقاطعات الموضوعة تحت الأحكام العرفية فيعلن بيانها بإرادة.

٧٠- يجوز للأمير في أي وقت خلال سنتين من تاريخ بدء العمل بهذا القانون مع رعاية التزاماته العهدية أن يغير بمنشور يصدره أي حكم من أحكام هذا القانون الأساسي أو يلغيه أو يضيف عليه تنفيذاُ للغايات المتوخاه منه ويجوز له أن يضع أي مواد أخرى ضرورية تطبيقاً لما ينطوي عليه من أحكام.

٧١- لا يجوز أن يبذل شيء من هذا القانون الأساسي بعد انقضاء السنتين إلا بقانون تجيزة أكثرية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس التشريعي على أن تراعى في كل حين التزامات سمو الأمير العهدية.

٧٢- ينفذ هذا القانون الأساسي من تاريخ موافقة سمو الأمير عليه.

٢٦ شوال ١٣٤٦ الموافق ١٦ نيسان ١٩٢٨

يجري العمل بموجبه

(عبد الله)

مدير المعارف أديب محافظ الآثار رضا توفيق السكرتير العام عارف العارف مدير الخزينة إبراهيم قاضي القضاة وناظر العدلية حسام الدين رئيس النظار حسن خالد أبو الهدى.

الملحق رقم (٥)

نحن طلال الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسنا الأعيان والنواب

تصدق على الدستور المعدل الآتي ونأمر بإصداره

دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٥٢

الفصل الأول

الدولة ونظام الحكم فيها

١- المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والعشب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نابي ملكي وراثي.

٢- الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

٣- مدينة عمان عاصمة المملكة ويجوز نقلها إلى مكان آخر بقانون خاص.

٤- تكون الراية الأردنية على الشكل والمقاييس التالية:

طولها ضعف عرضها وتقسم أفقياً إلى ثلاث قطع متساوية متوازية، العليا منها سوداء والوسطى بيضاء والسفلى مراء، يوضع عليها من ناحية السارية مثلث قائم أحمر قاعدته مساوية لعرض الراية وارتفاعه مساوِ لنصف طولها وفي هذا المثال كوكب أبيض سباعي الأشعة مساحته مما يمكن أن تستوعبه دائرة قطرها واحد من أربعة عشر من طول الراية وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين

زوايا المثلث وبحيث يكون المحور المار من أحد الرؤوس موازياً لقاعدة هذا المثلث.

الفصل الثاني

حقوق الأردنيين وواجباتهم

٥- الجنسية الأردنية تحدد بقانون.

٦- (١) الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

(٢) تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردننين.

٧- الحرية الشخصية مصونة.

٨- لا يجوز أن يوقف أحد أو يجبس إلا وفق أحكام القانون.

٩- (١) لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة.

(٢) لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

١٠- للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

١١- لا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون.

١٢- لا تفرض قروض جبرية ولا تصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون.

١٣- لا يفرض التشغيل الإلزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص:

(١) في حالة اضطرارية كحالة الحرب، أو عند وقوع خطر عام، أو حريق، أو طوفان، أو مجاعة، أو زلزال، أو مرض وبائي شديد للإنسان أو الحيوان، أو آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية أو أية آفة أخرى مثلها

أو في أية ظروف أخرى قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم إلى خطر.

(٢) نتيجة الحكم عليه من محكمة على أن يؤدي ذلك العمل أو الخدمة تحت إشراف سلطة رسمية وأن لا يؤجر الشخص المحكوم عليه إلى أشخاص أو شركات أو جمعيات أو أية هيئة عامة يوضع تحت تصرفها.

١٤- تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب.

١٥- (١) تكفل الدول حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

(٢) الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

(٣) لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون.

(٤) يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

(٥) ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

١٦- (١) للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

(٢) للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسة على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

(٣) ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

١٧- للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

١٨- تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا

تخضع للمراقبة أو التوقيف إلا في الأحوال المعينة في القانون.

١٩- يحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها.

٢٠- التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.

٢١- (١) لا يسلم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.

(٢) تحدد الاتفاقات الدولية والقوانين أصول تسليم المجرمين العاديين.

٢٢- (١) لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة.

(٢) التعيين للوظائف العامة من دائمة وموقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفايات والمؤهلات.

٢٣- (١) العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

(٢) تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعا يقوم على المبادئ الآتية:

أ- إعطاء العامل أجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته.

ب- تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر.

ج- تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين، وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل.

د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.

ه- خضوع المعامل للقواعد الصحية.

و- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون.

الفصل الثالث

السلطات – أحكام عامة

٢٤- (١) الأمة مصدر السلطات

(٢) تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور.

٢٥- تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب.

٢٦- تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور.

٢٧- السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون بإسم الملك.

الفصل الرابع

السلطة التنفيذية

القسم الأول

(الملك وحقوقه)

٢٨- عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور وفق الأحكام التالية:

(أ) تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سناً ثم إلى أكبر أبناء ذلك الإبن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفي إخوة.

(ب) إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب تنتقل إلى أكبر إخوته وإذا لم يكن له إخوة فإلى أكبر أبناء إخوته فإن لم يكن لأكبر إخوته إبن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة.

(ج) في حالة فقدان الأخوة وأبناء الأخوة تنتقل ولاية الملك إلى الأعمام وذريتهم على الترتيب المعين في الفقرة (ب).

(د) وإذا توفي آخر ملك بدون وارث على نحو ما ذكر يرجع الملك إلى من يختاره مجلس الأمة من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له الملك حسين بن علي.

(هـ) يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون مسلماً عاقلاً مولوداً من زوجة شرعية ومن أبوين مسلمين.

(و) لا يعتلي العرش أحد ممن استثنوا بإرادة ملكية من الوارثة بسبب عدم لياقتهم، ولا يشتمل هذا الإستثناء أعقاب ذلك الشخص.

ويشترط في هذه الإرادة أن تكون موقعا عليها من رئيس الوزراء وأربعة وزراء على الأقل بينهم وزيراً الداخلية والعدلية.

(ز) إذا أصبح الملك غير قادر على تولي سلطتة بسبب مرضه فيمارس صلاحياته نائب أو هيئة نيابة ويعين النائب أو هيئة النيابة بإرادة ملكية وعندما يكون الملك غير قادر على إجراء هذا التعين يقوم به مجلس الوزراء.

(ط) إذا اعتزم الملك مغادرة البلاد فيعين قبل مغادرته بإرادة ملكية نائبا أو هيئة نيابة لممارسة صلاحياته مدة غيابه وعلى النائب أو هيئة النيابة أن تراعي أية شروط قد تشتمل عليها تلك الإرادة وإذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعا يدعى حالاً إلى الإجتماع لينظر في الأمر.

(ي) قبل أن يتولى الوصي أو النائب أو عضو مجلس الوصاية أو هيئة النيابة عمله يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا الدستور أمام مجلس الوزراء.

(ك) إذا توفي الوصي أو النائب أو أحد أعضاء مجلس الوصاية أو هيئة النيابة أو أصبح غير قادر على القيام بمهام وظيفته فيعين مجلس الوزراء شخصا لائقاً ليقوم مقامه.

(ل) يشترط أن لا تكون سن الوصي أو نائب الملك أو أحد أعضاء مجلس الوصاية أو هيئة النيابة أقل من (٣٠) سنة قمرية غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أقرباء الملك إذا أكمل ثاني عشرة سنة قمرية من عمره.

(م) إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك المرض بصورة قاطعة قـرر مجلـس الأمـة إنتهاء ولاية ملكة فتنتقل إلى صاحب الحق فيها مـن بعـده وفـق أحكـام الدستور وإذا كان عندئذ مجلس النواب منحلا أو انتهت مدتـه ولـم يـتم انتخاب المجلس الجديد فيدعى إلى الاجتماع لهذا الغرض مجلـس النـواب السابق.

٢٩- يقسم الملك إثر تبوئه العرش أمام مجلس الأمة الذي يلتئم برئاسـة رئـيس مجلس الأعيان أن يحافظ على الدستور وأن يخلص لأمة.

٣٠- الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية.

٣١- الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط أن لا تتضمن ما يخالف أحكامها.

٣٢- الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية.

٣٣- (١) الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات.

(٢) معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة والمعاهـدات الأخـرى التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سـيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقـوق الأردنيـين العامـة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة ولا يجوز فـي أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية.

٣٤- (١) الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون.

(٢) الملك يدعو مجلس الأمة إلى الإجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضه وفق أحكام الدستور.

(٣) للملك أن يحل مجلس النواب.

٣٥- الملك يعين رئيس الوزراء ويقبل إستقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل إستقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء.

٣٦- الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل إستقالتهم.

٣٧- (١) الملك ينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف الأخرى وله أن يفوض هذه السلطة إلى غيره بقانون خاص.

(٢) تضرب العملة باسم الملك تنفيذا للقانون.

٣٨- للملك حق العفو الخاص وتخفيض العقوبة، وأما العفو العام فيقرر بقانون خاص.

٣٩- لا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد تصديق الملك وكل حكم من هذا القبيل يعرضه عليه مجلس الوزراء مشفوعا ببيان رأيه فيه.

٤٠- يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين يبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع المذكورة.

القسم الثاني

الوزراء

٤١- يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئسا ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة.

٤٢- لا يلي منصب الوزراء إلا أردني.

٤٣- على رئس الوزراء قبل مباشرتهم أعمالهم أن يقسموا أمام الملك اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للملك، وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة).

٤٤- ٤٤- لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك في المزاد العلني كما لا يجوز له أثناء وزارته أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة ما، وأن يشترك في عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتبا من أية شركة.

٤٥- (١) يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعد من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو بموجب أي قانون أو نظام وضع بمقتضاه إلى أي شخص آخر أو هيئة أخرى.

(٢) تعين صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك.

٤٦- يجوز أن يعهد إلى الوزير بمهام وزارة أو أكثر حسب ما يذكر في مرسوم التعيين.

٤٧- (١) الوزير مسؤول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة خارجة عن إختصاصه.

(٢) يتصرف رئيس الوزراء بما هو ضمن صلاحياته واختصاصه ويحيل الأمور الأخرى على مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

٤٨- يوقع رئيس الوزراء والوزراء قرارات مجلس الوزراء وترفع هذه القرارات إلى الملك للتصديق عليها في الأحوال التي ينص هذا الدستور أو أي قانون أو نظام وضع بمقتضاه على وجوب ذلك. وينفذ هذه القرارات رئيس الوزراء والوزراء كل في حدود إختصاصه.

٤٩- أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تخلي الوزراء من مسؤوليتهم.

٥٠- عند إستقالة رئيس الوزراء أو إقالته يعتبر جميع الوزراء مستقيلين أو مقالين بطبيعة الحال.

٥١- رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام النواب مسؤولية مشتركة

عن السياسة العامة للدولة كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته.

٥٢- لرئيس الوزراء أو الوزير الذي يكون عضوا في أحد مجلسي الأعيان والنواب حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء أحد المجلسين فلهم أن يتكلموا فيهما دون أن يكون لهم حق التصويت وللوزراء أو من ينوب عنهم حق التقديم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يتقاضى في الوقت نفسه مخصصات العضوية في أي من المجلسين.

٥٣- تطرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب فإذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بأكثرية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه الإعتزال منصبه.

٥٤- (١) تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأي وزير منها بناء على طلب رئيس الوزراء وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة أعضاء من مجلس النواب.

(٢) يؤجل الإقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشر أيام إذا طلب ذلك الوزير المختص أو هيئة الوزارة.

(٣) يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم إلى مجلس النواب ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على هذا البيان إذا كان في حالة الإنعقاد.

٥٥- يحاكم الوزراء أمام مجلس عال على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم.

٥٦- لمجلس النواب حق إتهام الوزراء ةلا يصدر قرار الإتهام إلا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب العالي.

٥٧- يؤلف المجلس العالي من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً ومن ثمانية

أعضاء أربعة منهم من أعضاء الأعيان يعينهم المجلس بالإقتراع وأربعة من قضاة المحكمة المذكورة بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية أيضاً.

٥٨- يطبق المجلس العالي قانون العقوبات المعمول به في الجرائم المنصوص عليها فيه وتعين بقانون خاص الجرائم التي تترتب عليها مسؤولية الوزراء في الأحوال التي لا يتناولها قانون العقوبات.

٥٩- تصدر الأحكام بالعقوبة من المجلس العالي بأغلبية ستة أصوات.

٦٠- ينظم المجلس العالي بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء وذلك إلى أن يصدر قانون خاص لهذه الغاية.

٦١- الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يفصل المجلس العلي في قضيته ولا تمنع إستقالته من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته.

الفصل الخامس

السلطة التشريعية – مجلس الأمة

٦٢- يتألف مجلس الأمة من مجلسين. مجلس الأعيان – ومجلس النواب.

القسم الأول

مجلس الأعيان

٦٣- يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب.

٦٤- يشترط في عضو مجلس الأعيان زيادة على الشروط المعينة في المادة (٧٥) من هذا الدستور أن يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره وأن يكون من إحدى الطبقات الآتية:

رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون ومن أشغل سابقا مناصب السفراء والوزراء المفوضين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الإستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون الذي انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن.

٦٥- (١) مدة العضوية في مجلس الأعيان ثماني سنوات ويتجدد تعيين نصف الأعضاء كل أربع سنوات ومن انتهت كمته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه.

(٢) يجزي الإقتراع على من يجب خروجهم في نهاية الأربع سنوات الأولى ويجوز إعادة تعيين من سقط بالأقتراع ويشمل الإقتراع رئيس المجلس بصفته عضوا.

(٣) مدة رئيس مجلس الأعيان سنتان ويجوز إعادة تعيينه.

٦٦- (١) يجتمع رئيس مجلس الأعيان عند إجتماع مجلس النواب وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين.

(٢) إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الأعيان.

القسم الثاني

مجلس النواب

٦٧- يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين إنتخابا عاما سريا ومباشرا وفاقا لقانون للانتخاب يكفل المبادئ التالية:

(١) سلامة الإنتخاب.

(٢) حق المرشحين في مراقبة الأعمال الإنتخابية.

(٣) عقاب العابثين بإدارة الناخبين.

٦٨- (١) مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية.

(٢) يجب إجراء الإنتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق إنتهاء مدة المجلس فإذا لم يكن الإنتخاب قد تم عند إنتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائما حتى يتم إنتخاب المجلس الجديد.

٦٩- (١) ينتخب مجلس النواب في بدء كل دورة عادية رئيسا له لمدة سنة شمسية ويجوز إعادة إنتخابه.

(٢) إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيسا له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

٧٠- يشترط في عضو مجلس النواب زيادة على الشروط المعينة في المادة (٧٥) من هذا الدستور أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره.

٧١- لمجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه ولكل ناخب أن يقدم إلى سكرتيريه المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب في دائرته طعنا يبين فيه الأسباب القانونية لعدم صحة نيابة المطعون فيه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس.

٧٢- يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس النواب أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس ، يعرض الإستقالة على المجلس ليقرر قبولها أو رفضها.

٧٣- (١) إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء إنتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد ةفي دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر وتعتبر هذه الدورة كالدورة العادية وفق أحكام المادة (٧٨) من هذا الدستور وتشملها شروط التمديد والتأجيل.

(٢) إذا لم يتم الإنتخاب عند إنتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد

(٣) لا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أي حال يوم (٣١)

تشرين الأول وتفض في التاريخ المذكور يتمكن المجلس من عقد دورته العادية الأولى ف أول شهر تشرين الثاني، وإذا حدث أن عقدت الدورة غير العدية في شهري تشرين الثاني وكانون الأول فتعتبر عندئذ أول دورة عادية النواب.

٧٤- إذا حل مجلس النواب بسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل السبب نفسه.

القسم الثالث

أحكام شاملة للمجلسين

- (١) لا يكون عضوا في مجلسي الأعيان والنواب.

أ- من لم يكن أردنيا.

ب- من يدعي بجنسية أو حماية أجنبية.

ج- من كان محكوما عليه بالإفلاس ولم يستعد إعتبار قانونيا.

د- من كان محجوزا عليه ولم يرفع الحجز عنه.

هـ- من محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة وحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه.

و- من كان له منفعة مادية لدى إحدى دوائر الحكومة بسبب عقد غير عقود الإستئجار الأراضي والأملاك ولا ينطبق ذلك على من كان مساهما في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.

ز- من كان مجنونا أو معتوها.

ح- من كان من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.

(٢) إذا حدثت أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لأي عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أثناء عضويته أو ظهرت بعد إنتخابه تسقط عضويته ويصبح محله شاغرا بقرار من أكثرية ثلثي أعضاء مجلسه على أن يرفع القرار إذا كان صادرا من مجلس الأعيان إلى جلالة الملك لإقراره.

٧٥- مع مراعاة أحكام المادة (٥٢) من هذا الدستور لا يجوز الجمع بين عضوية جلس الأعيان أو النواب وبين الوظائف العامة ويقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من الأموال العامة ويشمل ذلك دوائر البلديات وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان ومجلس النواب.

٧٦- مع مراعاة ما ورد في هذا الدستور من نص يتعلق بحل مجلس النواب يعقد مجلس الامة دورة عادية واحدة في غضون كل سنة من مدته.

٧٧- (١) يدعو الملك مجلس الأمة إلى الإجتماع في دورته العادية في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل سنة وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية، على أنه يجوز للملك أن يرجئ بإرادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية أجتماع مجلس الأمة لتاريخ يعين في الإرادة الملكية، على أن لا تتجاوز مدة الإرجاء شهرين.

(٢) إذا لم يدع مجلس الأمة إلى الإجتماع بمقتضى الفقرة السابقة فيجتمع من تلقاء نفسه كما لو كان قد دعي بموجبها.

(٣) تبدأ الدورة العادية لمجلس الأمة في التاريخ الذي يدعي فيه إلى الإجتماع وفق الفقرتين السابقتين، وتمتد هذه الدورة العادية ثلاثة أشهر، إلا إذا حل الملك مجلس النواب قبل إنقضاء تلك المدة، ويجوز للملك أن يمدد الدورة العادية مدة أخرى لا تزيد على ثلاثة أشهر لإنجاز ما قد يكون هنالك من أعمال، وعند إنتهاء الأشهر الثلاثة الأولى، أو أي تمديد لها يفض الملك الدورة المذكورة.

٧٨- يفتتح الملك الدورة العادية لمجلس الأمة بإلقاء خطبة العرش في المجلسين مجتمعين، وله أن ينيب رئيس الوزراء أو أحد من المجلسين عريضة يضمها جوابه عنها.

٧٩- على كل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب قبل الشروع في عمله أن يقسم أمام مجلسه يمينا هذا نصها: (أقسم بالله العظيم أن أكون

مخلصا للملك والوطن وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمـــة وأقــوم بالواجبات الموكولة إلي حق القيام).

٨٠- (١) للملك أن يؤجل بإرادة ملكية جلسات مجلس الأمة ثلاث مرات فقط وإذا كان قد أرجئ إجتماع المجلس بموجب الفقرة (١) من المادة (٧٨) فلمرتين فقط على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيلات في غضون أية دورة عاديـــة واحدة على شهرين بما في ذلك مدة الإرجاء، ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

(٢) يجوز لكل من مجلسي الأعيان والنواب أن يؤجل جلساته من حين إلى آخر وفق نظامه الداخلي.

٨١- (١) للملك أن يدعو عند الضرورة مجلس الأمة إلى الإجتماع فــي دورات إستثنائية ولمدة غير محددة لكل دورة من أجل إقرار أمور معينة تبين فــي الإرادة الملكية عند صدور الدعوة وتفض الدورة الإستثنائية بإرادة.

(٢) يدعو الملك مجلس الأمة للإجتماع في دورات إستثنائية أيــضا متــى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بعريضة موقعه منها تبين فيهــا الأمور التي يراد البحث فيها.

(٣) لا يجوز لمجلس الأمة أن يبحث في أية دورة إستثنائية إلا في الأمور المعينة في الإرادة الملكية التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها.

٨٢- يضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم إجراءاته وتعرض هذه الأنظمة على الملك للتصديق عليها.

٨٣- (١) لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرها ثلثا أعــضاء المجلس.

(٢) تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس إلا إذا نص هذا الدستور على خــلاف ذلــك وإذا تــساوت الأصوات فيجب على الرئيس أن يعطي صوت الترجيح.

(٣) إذا كان التصويت متعلقا بالدستور أو بالإقتراع على الثقة بالوزارة

أو بأحد الوزراء فيجب أن تعطي الأصوات بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم عال.

٨٤- تكون جلسات كل من المجلسين علنية على أنه عقد جلسات سرية بناء على طلب من الحكومة أو طلب خمسة من الأعضاء ثم يقرر المجلس قبول الطلب أو رفضه.

٨٥- (١) لا يوقف أحد أعضاء مجلسي الأعين والنواب ولا يحاكم خلال مدة إجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه أو لمحاكمته أو ما لم يقبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام المجلس بذلك فورا.

(٢) إذا وقف عضو لسبب ما خلال المدة التي لا يكون مجلس الأمة مجتمعا فيها فعلى رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس المنتسب إليه ذلك العضوعند إجتماعه الإجراءات المتخذة مشفوعة بالإيضاح اللازم.

٨٦- لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب ملء الحرية في التكلم وإبداء الرأي في حدودالنظام الداخلي للمجلس الذي هو منتسب إليه ولا يجوز مؤاخذة العضو بسبب أي تصويت أو رأي يبديه أو خطاب يلقيه في أثناء جلسات المجلس.

٨٧- إذا شغر محل أحد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب بالوفاة أو الإستقالة أو غير ذلك من الأسباب فيملأ محله بطريق التعيين إذا كان عينا أو الإنتخاب الفرعي إن كان نائباً، وذلك في مدى شهرين من تاريخ إشعار المجلس الحكومة بشغور المحل وتدوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة سلفه.

٨٨- (١) بالإضافة إلى الأحوال التي يجتمع فيها مجلسا الأعيان والنواب بحكم المواد(٢٩) و (٧٩) و (٩٢) من هذا الدستور فإنهما يجتمعان معاً بناء على طلب رئيس الوزراء.

(٢) عندما يجتمع المجلسان معاً يتولى الرئاسة رئيس مجلس الأعيان.

(٣) تعتبر قرارات المجلسين مجتمعتين صحيحة وفق هذه المادة إذا توفرت الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

٨٩- لا يجوز فصل أحد من عضوية أي من مجلسي الأعيان والنواب إل بقرار صادر من المجلس الذي هو منتسب إليه، ويشترط في غير حالتي عدم الجمع والسقوط المبين في هذا الدستور وبقانون الإنتخاب أن يصدر قرار الفصل بأكثرية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وإذ كان الفصل يتعلق بعضو من مجلس الأعيان فرفع قرار المجلس إلى الملك لإقراره.

٩٠- يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الأعيان ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك.

٩١- إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلا أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها.

٩٢- (١) كل مشروع قانون أقره مجلسا الأعيان والنواب يرفع إلى الملك للتصديق عليه.

(٢) يسري مفعول القانون بإصداره من جانب الملك ومرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية إلا إذا ورد نص خاص في القانون على أن يسري مفعوله من تاريخ آخر.

(٣) إذا لم ير الملك التصديق على القانون فله في غضون ستة أشهر من تاريخ رفعه إليه أن يرده إلى المجلس مشفوعاً ببيان أسباب عدم التصديق.

(٤) إذا رد مشروع قانون (ما عدا الدستور) خلال المدة المبينة في الفقـــرة السابقة وأقره مجلسا الأعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ إصداره وفي حالة عـــدم إعـــادة القانون مصدقاً في المدة المعينة في الفقرة الثالثة من هذه المادة يعتبر نافـــذ المفعول وبحكم المصدق.

فإذا لم تحصل أكثرية الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خـــلال تلـــك الدورة على أنه يمكن لمجلس الأمة أن يعيد النظر في المشروع المذكور في الدورة العادية التالية.

٩٣- (١) عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد يحق لمجلس الـــوزراء بموافقـــة الملك أن يضع قوانين موقتة لمواجهة الطوارئ الآتي ببيانها:

أ- الكوارث العامة.

ب- حالة الحرب والطوارئ.

ج- الحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل.

ويكون لهذه القوانين الموقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام الدســـتور قـــوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول إجتماع يعقده فإذا لم يقرهـــا وجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلان نفاذها فورا مـــن تاريخ ذلك الإعلان يزول ما كان لها من قوة القانون على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.

(١) يسري مفعول القوانين الموقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم المادة (٩٣) من هذا الدستور.

٩٤- (١) لكل عضو أو أكثر من الأعضاء مجلسي الأعيان والنواب أن يقتـــرح وضع مشروع قانون على أن تحال هذه الإقتراحات على اللجنة المختـــصة في المجلس للتدقيق وإبداء الرأي فيها فإذا رأى المجلس قبـــول الإقتـــراح إحالة على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس أما في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.

(٢) كل مشروع قانون إقتراحه أحد أعضاء أي مـــن مجلـــسي الأعيـــان

والنواب ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه في الدورة نفسها.

٩٥- لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات حول أي أمر من الأمور العامة وفاقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس الذي ينتمي إليه ذلك العضو، ولا يناقش إستجواب ما قبل مضي ثمانية أيام على وصوله إلى الوزير إلا إذا كانت الحالة مستعجلة ووافق الوزير على تقصير المدة المذكورة.

الفصل السادس

السلطة القضائية

٩٦- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

٩٧- يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين.

٩٨- المحاكم ثلاثة أنواع:

(١) المحاكم النظامية.

(٢) المحاكم الدينية.

(٣) المحاكم الخاصة.

٩٩- تعين أنواع جميع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية إدارتها بقانون خاص على أن ينص هذا القانون على إنشاء محكمة عدل عليا.

١٠٠- (١) المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.

(٢) جلسات المحاكم علنية إلا إذا رأت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب.

١٠١- تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقدمها الحكومة أو تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي قانون آخر نافذ المفعول.

١٠٢- (١) تمارس المحاكم النظامية إختصاصاتها في القضاء الحقوقي والجزائي وفق أحكام القوانين النافذة المفعول في المملكة على أنه في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب أو في الأمور الحقوقية والتجارية التي قضت العادة في العرف الدولي بتطبيق قانون بلاد أخرى بشأنها ينفذ ذلك القانون بالكيفية التي ينص عليها القانون.

(٢) مسائل الأحوال الشخصية هي المسائل التي يعينها القانون وتدخل بموجبه في إختصاص المحاكم الشرعية وحدها عندما يكون الفرقاء مسلمين.

١٠٣- تقسم المحاكم الدينية إلى:

(١) المحاكم الشرعية.

(٢) مجالس الطوائف الدينية الأخرى.

١٠٤- للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء وفق قوانينها الخاصة في الأمور الآتية:

(١) مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين.

(٢) قضايا الدية إذا كان الفريقان كلاهما مسلمين أو كان أحدهم غير مسلم ورضي الفريقان أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.

(٣) الأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية.

١٠٥- تطبق المحاكم الشرعية في قضائها أحكام الشرع الشريف.

١٠٦- تعين بقانون خاص كيفية تنظيم أمور الأوقاف الإسلامية وإدارة شؤونها المالية وغير ذلك.

١٠٧- مجالس الطوائف الدينية هي مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة التي اعترفت أو تعترف الحكومة بأنها مؤسسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

١٠٨- (١) تتألف مجالس الطوائف الدينية وفاقاً لأحكام القوانين التي تصدر خاصة بها وتحدد في هذه القوانين إختصاصات المجالس المذكورة بشأن مسائل الأحوال الشخصية والأوقاف المنشأة لمصلحة الطائفة ذات

العلاقة. أما مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة فهي مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين الداخلة في إختصاص المحاكم الشرعية.

(٢) تعين في القوانين المذكورة الأصول التي يجب أن تتبعها مجالس الطوائف الدينية.

١٠٩- تمارس المحاكم الخاصة إختصاصها في القضاء وفاقاً لأحكام القوانين الخاصة بها.

الفصل السابع

(الشؤون المالية)

١١٠- لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل إنتفاعهم بأملاك الدولة وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال.

١١١- (١) يقدم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل إبتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور.

(٢) يقترع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً.

(٣) لا يجوز نقل أي مبلغ في قسم النفقات من الموازنة العامة من فصل إلى آخر إلا بقانون.

(٤) لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أو في القوانين المؤقتة المتعلقة بها أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الإقتراح المقدم على حدة على أنه يجوز بعد إنتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لإحداث نفقات جديدة.

(٥) لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان يتناول ما أقرته القوانين المالية النافذة المفعول ولا يقبل أي إقتراح بتعديل النفقات أو الواردات المربوطة بعقود.

(٦) يصدق على واردات الدولة ونفقاتها المقدرة لكل سنة مالية بقانون الموازنة العامة على أنه يجوز أن ينص القانون المذكور على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة.

١١٢- إذا لم يصدر قانون الموازنة العامة قبل إبتداء السنة المالية الجديدة يعمل بالموازنة العامة للسنة السابقة إلا إذا كانت النفقات الواردة في مشروع الموازنة المالية الجديدة أقل من السابقة فعندئذ يجري الإنفاق ضمن حدود مشروع الموازنة العامة الجديدة إلى أن يتم التصديق عليها.

١١٣- لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع أنظمة من أجل مراقبة تخصيص وإنفاق الأموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة.

١١٤- جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولية يجب أن يؤدي إلى الخزانة المالية وأن يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون.

١١٥- تدفع مخصصات الملك من الدخل العام وتعين في قانون الموازنة العامة.

١١٦- كل إمتياز يعطى لمنح أي حق يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة يجب أن يصدق عليه بقانون.

١١٧- لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضرائب والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون.

١١٨- يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها:

(١) يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك.

(٢) ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

الفصل الثامن

مواد عامة

١١٩- التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسمائها ومنهاج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود إختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك.

١٢٠- الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفاقاً لقوانين خاصة.

١٢١- للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) حق تفسير أحكام الدستور إذا طلب إليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأكثرية المطلقة ويكون نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

١٢٢- (١) للديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد فسرته إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء.

(٢) يؤلف الديوان الخاص من رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً وعضوية إثنين من قضاتها وأحد كبار موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء يضاف إليهم عضو من كبار موظفي ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير.

(٣) يصدر الديوان الخاص قراره في المسألة المعروضة عليه إذا رأى أنها جديرة بإصدار قرار بشأنها.

(٤) يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون.

(٥) جميع المسائل الأخرى المتعلقة بتفسير القوانين تقررها المحاكم عند وقوعها بالصورة الاعتيادية.

١٢٣- إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر

قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

١٢٤- (١) في حالة حدوث طوارئ خطيرة يعتبر معها أن التدابير والإجراءات بمقتضى المادة السابقة من هذا الدستور غير كافية للدفاع عن المملكة فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يعلن بإرادة ملكية الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة أو في أي جزء منها.

(٢) عند إعلان الأحكام العرفية للملك أن يصدر بمقتضى إرادة ملكية أية تعليمات قد تقضي الضرورة بها لأغراض الدفاع عن المملكة بقطع النظر عن أحكام أي قانون معمول به ويظل جميع الأشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على أعمالهم إزاء أحكام القوانين إلى أن يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية.

١٢٥- (١) تطبق الأصول المبينة في هذا الدستور بشأن مشاريع القوانين على أي مشروع لتعديل هذا الدستور ويشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين من أعضاء كل من مجلسي الأعيان والنواب وفي حالة إجتماع المجلسين وفاقاً للمادة (٩٢) من هذا الدستور يشترط لإقرار التعديل أن تجيزه أكثرية الثلثين من الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس وفي كلتا الحالتين لا يعتبر نافذ المفعول ما لم يصدق عليه الملك.

(٢) لا يجوز إدخال أي تعديل على الدستور مدة قيام الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته.

١٢٦- تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن وسلامته.

(١) يبين بقانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق والواجبات.

(٢) يبين بقانون نظام هيئات الشرطة والدرك وما لهما من إختصاص.

الفصل التاسع

نفاذ القوانين والإلغاءات

١٢٧- إن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول إلى أن تلغى أو تعدل بتشريع يصدر بمقتضاه.

١٢٨- (١) يلغى الدستور الأردني الصادر بتاريخ ٧ كانون الأول سنة ١٩٤٦ مع ما طرأ عليه من تعديلات.

(٢) يلغى مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ مع ما طرأ عليه من تعديلات.

(٣) لا يؤثر الإلغاء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين على قانونية أي قانون أو نظام صدر بموجبهما أو أي شيء عمل بمقتضاهما قبل نفاذ أحكام هذا الدستور.

١٢٩- يعمل بأحكام هذا الدستور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

١٣٠- هيئة الوزراء مكلفة بتنفيذ أحكام هذا الدستور.

١ - ١ - ١٩٥٢

طلال

وزير التجار والإقتصاد الوطني سليمان سكر

وزير المعارف روحي عبد الهادي

قاضي القضاة محمد الأمين الشنقيطي

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سعيد المفتي

رئيس الوزراء ووزير الخارجية توفيق أبو الهدى

وزير المالية عبد الحليم الحمود

وزير الزراعة والدفاع سليمان عبد الرزاق طوقان

وزير المواصلات هاشم الجيوشي

وزير الصحة والشؤون الإجتماعية جميل التوتنجي

وزير العدلية والإنشاء والتعمير أنسطاس حنانيا

الملحق رقم (٣)

أسماء أعضاء المجلس التشريعي من ١٩٢٩ – ١٩٤٧

المجلس التشريعي الأول	المجلس التشريعي الثاني	المجلس التشريعي الثالث	المجلس التشريعي الرابع	المجلس التشريعي الخامس
١٩٢٩/٤/٢ ٩٣١/٢/٩	١٩٣١/٦/١٠- ١٩٣٤/١١/١	١٩٣٤/١١/١ ١٩٣٧/١١/١	١٩٣٧/١١/١- ١٩٤٢/١١/١	١٩٤٢/١١/١- ١٩٤٧/١١/١
لواء عجلون	لواء عجلون	لواء عجلون	لواء عجلون	لواء عجلون
نجيب شريدة	قاسم الهنداوي	محمود الفنيش	محمود الفنيش	سالم الهنداوي
عقلة نصير	ناجي العزام	عبد الله الكليب	عبد الله الكليب(١)	عبد القادر التل
عبد الله الكليب	محمد السعد	فلاح الظاهر	محمد العواد	موسى العواد
نجيب أبو الشعر	سلطي الإبراهيم	سليمان الخليل	سلطي الإبراهيم	عيسى العوض
لواء البلقاء	لواء البلقاء	لواء البلقاء	لواء البلقاء	لواء البلقاء
سعيد المفتي	عادلة العظمة	فوزي النابلسي	ماجد العدوان	ماجد العدوان(٢)
علاء الدين طوقان	هاشم خير	ماجد العدوان	صبري الطباع	صبري الطباع
شمس الدين سامي	سعيد المفتي	نظمي عبد الهادي	سعود النابلسي	سعود النابلسي
سعيد الصليبي	ماجد العدوان	أسعد خليل	شوكت حميد(٣)	فوزي حميد
محمد الأنسي	حسن خواجه	فوزي المفتي	حسين خواجه	حسين خواجة
نجيب الإبراهيم	سعيد أبو جابر	واصف البشارات	خليل السكر	سلامة الطوال

---

(١) عين متصرفا في ١٩٤١/٨/٢ وانتخب بدلاً منه محمد السعد.

(٢) توفي فانتخب بدلاً منمه توقان السعود .

(٣) عين متصرفاً في ١٩٤١/٩/٦ وانتخب بدلاً منه عمر حكمت.

لواء الكرك	**لوائي الكرك ومعان**	**لوائي الكرك ومعان**	**لوائي الكرك ومعان**	**لواء الكرك**
رفيفان المجالي	رفيفان المجالي	رفيفان المجالي	رفيفان المجالي	رفيفان المجالي[1]
عطاالله سحيمات	حسين الطراونة	صالح العوران	صالح العوران	حسين الطراونة
عودة القسوس	صالح العوران	محمود كريشان	محمود كريشان	يوسف العكشة
لواء معان	متري الزريقات	متري الزريقات	إبراهيم الشرايحة	**لواء معان**
صالح العوران				محمود كريشان
البدو	**البدو**	**البدو**	**البدو**	**البدو**
مثقال الفايز	خديثة الخريشة	مثقال الفايز	حديثة الخريشة	عضوب الزين
حمد بن جازي	حمد بن جازي	حمد بن جازي	حمد بن جازي	حمد بن جازي
	مدد في ١٦/٥/٤٠ إلى سنتين		مدد في ٧/٦/٤٥ إلى سنتين	

(١) توفي فانتخب بدلاً منه معارك المجالي في ١/٩/١٩٤٥ .

(*) د. علي محافظة ، عهد الإمارة الأردنية ١٩٢١ – ١٩٤٦.

الملحق رقم (٤)

أسماء أعضاء مجلس الأمة من ١٩٤٧- ١٩٦٧

مجلس الأمة الأول

الأعيان

من ١٩٤٧/١٠/٢- ١٩٥٠/٤/٢٠

توفيق أبو الهدى

عبد الرحمن الرشيدات

عبد الله الكليب

الشيخ نوفان السعود

حديثة الخريشة

محمد أبو تايه

واصف البشارات

شوكت حميد

صبري الطباع

سليم البخيت

النواب

من ١٩٤٧/١٠/٢٠- ١٩٥٠/١/١

لواء البلقاء هاشم خير[١]

الشيخ محمد المنور الحديد

سعيد المفتي

وصفي ميرزا

فرح أبو جابر

قضاء السلط

عبد الحليم النمر

صالح المعشر

قضاء مادبا

عبد القادر التل

شفيق رشيدات

أمين أبو الشعر

قضاء عجلون

فهمي العلي

---

(١) توفي وحل محله إسماعيل البلبيسي صاحب أكثر الأصوات بعده بموجب قانون إنتخاب خاص.

جرش

محمد العيطان

الكرك

معارك المجالي

فارس المعايطة

خليل العمارين

الطفيلة

صالح العوران

معان

محمود كريشان

بدو الشمال

عاكف الفايز

بدو الجنوب

حمد بن جازي

مجلس الأمة الثاني

أعيان	**نواب**	
١٩٥٠/٤/٢٠	**١٩٥٠/٤/٢٠ – ١٩٥١٥٣**	
١٩٥١/٥/٣	**الضفة الشرقية**	**الضفة الغربية**
توفيق أبو الهدى	قضاء عمان	قضاء القدس
سمير الرفاعي	سعيد المفتي	عبدالله نغواس
فلاح المدادحة	وصفي ميرزا	كامل عريقات
راغب النشاشيبي	سليمان السكر	أنور نسيبة
محمود كريشان	رشاد طوقان	قضاء بيت لحم
معارك المجالي	محمد المنور الحديد	توفيق قطان
الشريف شرف بن راجح	قضاء السلط	عبد الفتاح درويش
الشيخ سليمان التاجي	صالح المعشر	قضاء الخليل
الفاروق	عبد الحليم النمر	عبدالله بشير عمرو
الشيخ محمد علي الجعبري	قضاء مادبا	رشاد الخطب
عبد اللطيف صلاح	محمد السالم أبو الغنم	رشاد مسودي
نوفان السعود	قضاء اربد	سعيد العزة
سلمان طوقان	شفيق رشيدات	قضاء نابلس
فريد أرشيد	الدكتور محمد حجازي	قدري طوقان
صبري الطباغ	سليمان الخليل	حكمت المصري
إسماعيل البلبيسي	قضاء عجلون	الدكتور مصطفى بشناق
حديثة الخريشة	سلمان القضاه	الدكتور عبدالمجيد أبو حجلة

محمد أبو تايه

حين خواجة

سليم البخيت

وديع دعمس

<u>قضاء جرش</u>

مفلح مصطفى البرماوي

<u>قضاء الكرك</u>

أحمد الطراونة

عطاالله المجالي

هاني العكشة

<u>قضاء الطفيلة</u>

صالح العوران

<u>قضاء معان</u>

عمر مطر

<u>بدو الشمال</u>

عاكف الفايز

بدو الجنوب

حمد بن جازي

<u>قضاء جنين</u>

عبد الرحيم جرار

تحسين عبد الهادي

<u>قضاء طولكرم</u>

الدكتور كمال حنون

حافظ الحمد الله

<u>قضاء رام الله</u>

موسى ناصر

خلوصي الخيري

عبدالله الريماوي

مجلس الأمة الثالث

الأعيان

١٩٥١/٩/١

١٩٥١/١٠/٣١

توفيق أبو الهدى
إبراهيم هاشم
الشيخ محمد الأمين الشنقيطي
الشريف شرف بن راجح
فلاح المدارحة
سليمان طوقان
أنسطاس حنانيا
شكري شعشاعة
محمد الشريقي
عمر مطر
محمد علي العجلوني
عبد اللطيف صلاح
الشيخ سليمان التاجي الفاروقي
صالح بسيسو
صبري الطباع

النواب

١٩٥١/٩/١- ١٩٥٤/٦/٢٢

الضفة الشرقية

قضاء عمان مع قصبتي جرش ومادبا وبدو الشمال
سعيد المفتي
وصفي ميرزا
محمد علي بدير
رشاد طوقان
سليم البخيت
الشيخ الشراري بن بخيت

قضاء السلط
عبد الحليم النمر
صالح المعشر

قضاء مأدبا (باستثناء قصبة مادبا
الشيخ محمد السالم أبو الغنم

قضاء اربد (مع قصبة عجلون)

الضفة الغربية

قضاء القدس وأريحا
كامل عريقات
أنور الخطيب
عبدالله نعواس

قضاء بيت لحم
توفيق قطان
عبد الفتاح درويش

قضاء الخليل
رشاد مسودي
سعيد العزة
رشاد الخطيب
يوسف عباس عمرو

قضاء نابلس
حكمت المصري
وليد الشكعة
عبد القادر الصالح
قدري طوقان

حسين خواجة
فريد ارشيد
عادر جبر
فريد السعد
نجيب أبو الشعر

ثم اعيد تشكيله بإرادة سامية في عهد الملك طلاب بتاريخ ١٩٥١/١١/١- ١٩٥٥/١٠/٣١

توفيق أبو الهدى إبراهيم
هاشم الشيخ محمد الأمين الشبقيطي[1]
الشريف شرف بن راجح[2]
فلاح المدادحة
سليمان طوقان
أنسطاس حنانيا
شكري شعشاعة[3]
نقولا غنما[4]
عبد الرحمن الرشيدات
عمر مطر
سعيد علاء الدين

عبدالله الكليب
محمد السعد
سليمان الخليل

قضاء عجلتون باستثناء قصبة عجلتون

فهمي العلي

قضاء جرش باستثناء قصبة جرش)

الشيخ محمد العيطان

قضاء الكرك

هزاع المجالي
أحمد الطراونة
جريس هلسة

قضاء الطفيلة

وحيد العوران

لواء معان (مع بدو الجنوب)

محمود كريشان
حمد بن جازي

قضاء جنين

نجيب مصطفى الأحمد
عبد الرحيم جرار

قضاء طولكرم

هاشم الجيوسي
حافظ الحمدالله

قضاء رام الله

عبدالله الريماوي
خلوصي الخيري
موسى ناصر

---

(١) استقال في ١٩٥٥/٤/٢٠ وعين خلفاً له دولة سمير الرفاعي في ١٩٥٥/٥/٣.

(٢) توفي في ١٩٥٥/١/٢١ وعين خلفاً له الشيخ نديم الملاح في ١٩٥٥/٥/٥ .

(٣) عين رئيساً لديوان المحاسبة في ١٩٥٢/٦/٨ وعين خلفاً له السيد أنور نسيبة في ١٩٥٣/٣/١، الذي استقال لفوزه في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٥٤، ثم أعيد تعيين السيد علي حسنا في مجلس الأعيان بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦ .

(٤) توفي في ١٩٥٤/١٢/١٩ وعين بدلاً عنه سعيد أبو جابر.

صالح بسيسو

رأفت الدجاني

صبري الطباع

حسين خواجة

فريد أرشيد

عادل جبر[1]

فريد السعد

الدكتور مصطفى بشناق

---

(١) توفي في ١٩٥٣/١٢/٢٩ وعين خلفاً له عمر الصالح البرغوثي في ١٩٥٤/٥/١ ثم استقال لنجاحه في عضوية مجلس النواب وحل محله السيد عزيز الداودي في ١٦/٢ب/١٩٥٤ .

مجلس الأمة الرابع

الأعيـــان		النــــــــــــواب
١٩٥٥/١١/١		١٩٥٤/١٠/١٧- ١٩٥٦/٦/٢٦
١٩٥٩/١٠/٣١	**الضفة الشرقية**	**الضفة الغربية**
سعيد المفتي [١]	قضاء عمان مع قصبتي	قضاء القدس وأريحا
إبراهيم هاشم [٢]	جرش ومادبا وبدو	أنور نسيبة
توفيق أبو الهدى [٣]	الشمال	كامل عريقات
سمير الرفاعي	الدكتور مصطفى خليفة	أنطوان عطاالله
بشارة غصيب	محمد المنور الحديد	قضاء بيت لحم
سعيد علاء الدين	وصفي ميرزا	توفيق قطان
علي حسنا	عبد الكريم الخص	عبد الفتاح درويش
علي الهنداوي	سليم البخيت	قضاء الخليل
سليمان طوقان [٤]	سعود القاضي	رشاد مسودي

---

(١) عين عضواً في مجلس الإتحاد العربي في ٥٨/٥/٢٢ وحل محله الشيخ محمد علي الجعبري بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤، ثم أعيد تعيينه في مجلس الأعيان الأردني بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ بعد فك الاتحاد العربي.

(٢) تعين عضواً في مجلس الإتحاد العربي في ١٩٥٨/٥/٢٢ حل محله السيد هاشم الجيوسي بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤ .

(٣) توفي في ١٩٥٦/٧/١ وحل محله السيد عمر مطر بتاريخ ١٩٥٧/١/٢ وبمناسبة تعيينه عضواً في مجلس الإتحاد العربي بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٢ حل محله السيد عبد المجيد العدوان ثم أعيد تعيينه في مجلس الأعيان بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ بعد فك الإتحاد.

(٤) استقال بمناسبة تعيينه وزيراً للبلاط الملكي الأردني بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٣، وحل محله السيد حلمي العبوشي في ١٩٥٧/١١/٣ .

عباس ميرزا
عبد الرحمن الرشيدات
الدكتور حسين فخري الخالدي
فلاح المدادحة
أنسطاس حنانيا[١]
عوني عبد الهادي[٢]
محمد علي العجلوني
صالح بسيسو
نديم الملاح
صدقي القاسم
رشاد الخطيب
عبدالله الكليب[٣]
سمعان داود[٤]
محمد أبو الغنم[٥]
سابا العكشة[٦]

قضاء السلط
رياض المفلح
عيسى قعوار
قضاء مادبا (باستثناء القصبة)
محمد سالم أبو الغنم
قضاء اربد مع (قصبة عجلون)
عبدالله الكليب
ضيف الله الحمود
سليمان الخليل
قضاء عجلون (باستثناء قصبة عجلون)
محمود الراشد الخزاعي
قضاء جرش (باستثناء قصبة جرش)
محمد الكايد أخو أرشيدة
قضاء الكرك
أحمد الطراونة
هزاع المجالي

يوسف عباس عمرو
عبد العزيز السويطي
اسماعيل حجازي
قضاء نابلس
وليد الشكعة
حكمت المصري
عبدالقادر الصالح
عبدالرؤوف الفارس
قضاء جنين
عبد الرحيم جرار
مصطفى أرشيد
قضاء طولكرم
هاشم الجيوسي
أحمد الداعور
قضاء رام الله
خلوصي الخيري
عمر الصالح البرغوثي
عيسى عقل

---

(١) استقال بمناسبة تعيينه نائباً لرئيس مجلس الإعمار في ١٩٥٨/٧/٢٠ وحل محله السيد خلوصي الخيري بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٣ .
(٢) عين عضواً في مجلس الإتحاد العربي في ١٩٥٨/٥/٢٢ حل محله السيد محمد المنور الحديد بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤ .
(٣) عين بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ .
(٤) عين بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ .
(٥) عين بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٣ .
(٦) عين بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢ .

سابا العكشة

قضاء الطفيلة

جودت المحيسن

قضاء معان

وبدو الجنوب

محمود كريشان

حمد بن جازي

مجلس الأمة الخامس

الأعيان

استمر مجلس الأعيان قائماً بالترتيب الوارد في المجلس الرابع حتى ٣١/١٠/١٩٥٩

النواب

٢١/١٠/١٩٥٦- ٢٠/١٠/١٩٦١

الضفة الشرقية

قضاء عمان

الدكتور مصطفى خليفة

محمد عبد الرحمن خليفة

عبد الباقي جمو

عبد القادر طاش[٢]

سليم البخيت

قصبة مادبا

الشراري الرواحنة

قضاء السلط

عبد الحليم النمر[٣]

صالح المعشر[٤]

قضاء اربد

شفيق رشيدات[٥]

الضفة الغربية

قضاء القدس مع أريحا

الدكتور داود الحسيني

الدكتور يعقوب زيادين[١]

كامل عريقات

قضاء بيت لحم

---

(١) فصل بقرار من المجلس في٣/١٢/١٩٥٧ وحل محله إيجور يعقوب فراج في ٢١/١/١٩٥٨.

(٢) استقال في ١٦/١٠/١٩٥٧ وحل محله وصفي ميرزا ٢٠/١١/١٩٥٧ .

(٣) استقال في ١٦/١٠/١٩٥٧ وحل محله الشيخ نوفان السعود في ٢٠/١١/١٩٥٧ .

(٤) استقال في ١٦/١٠/١٩٥٧ وحل محله فرح أبو جابر في ٢٠/١١/١٩٥٧ .

(٥) فصل بقرار من المجلس في ٢٧/١٢/١٩٥٧ وحل محله عبدالله الكليب في ٢١/١/١٩٥٨.

عبد القادر العمري

يعقوب معمر

قصبة عجلون

محمد الراشد الخزاعي

قصبة جرش

محمد أخو أرشيدة

قضاء الكرك

صالح المجالي

عمران المعايطة

سابا العكشة

قضاء الطفيلة

جودت المحيسن

قضاء معان

ثروت التلهوني

بدو الشمال

عاكف الفايز

بدو الجنوب

حمد بن جازي

يوسف البندك[١]

محمد السالم الذويب

قضاء الخليل

سعيد العزة[٢]

عبد الخالق يغمور[٣]

أحمد حافظ عبد النبي

قضاء نابلس

عبد القادر الصالح

حكمت المصري[٤]

وليد الشكعة[٥]

فائق العنبتاوي[٦]

قضاء جنين

نعيم عبد الهادي[٧]

نجيب الأحمد

قضاء طولكرم

حافظ الحمد الله أحمد الداعور[٨]

قضاء رام الله

عبدالله الريماوي[١]

---

(١) فصل بقرار من المجلس في ١٩٥٧/١٢/١٧ وحل محله وديع دعمس في ١٩٥٨/١/٢١ .

(٢) فصل بقرار من المجلس في ١٩٥٧/١٢/١٧ وحل محله إسماعيل حجازي في ١٩٥٨/١/٢١ .

(٣) فصل بقرار من المجلس في ١٩٥٨/١/٢٨ وحل محله يوسف عبد الفتاح أبو عوض في ١٩٥٨/٣/٨

(٤) استقال في ١٩٥٧/١٠/١٦ وحل محله راشد صدقي النمر في ١٩٥٧/١١/٢٠ .

(٥) استقال في ١٩٥٧/١٠/١٦ وحل محله عبد الرؤوف الفارس في ١٩٥٧/١١/٢٠ .

(٦) توفي في ١٩٦٠/١١/١٤ وحل محله عبد اللطيف صادق الفيشاوي في ١٩٦١/٢/٢٧ .

(٧) استقال في ١٩٥٧/١٠/١٦ وحل محله فريد أرشيد في ١٩٥٧/١٢/٣ .

(٨) فصل بقرار في ١٩٥٨/٥/١٣ وحل محله عبدالله الفياض في ١٩٥٨/٧/١٠ .

كمال ناصر[2]

فائق وراد[3]

(١) فصل بقرار في ١٩٥٧/١٢/٣ وحل محله سامي حسن جودة في ١٩٥٨/١/١٩ .

(٢) فصل بقرار في ١٩٥٧/١٢/١٧ وحل محله عيسى عقل في ١٩٥٨/٧/١٩ .

(٣) فصل بقرار في ١٩٥٨/١٢/٣ وحل محله زكي بركات في ١٩٥٩/١/١٩ .

مجلس الأمة السادس

الأعيان	النواب	
١٩٥٩/١١/١	١٩٦١/١٠/٢٢ – ١٩٦٢/١٠/١	
١٩٦٢/١١/٢٨	**الضفة الشرقية**	**الضفة الغربية**
هزاع المجالي[1]	قضاء عمان	قضاء القدس
سعيد المفتي	الدكتور مصطفى خليفة	كامل عريقات
سمير الرفاعي[2]	وصفي ميرزا	علي حجازي
الدكتور حسين فخري	عبد الرحمن خليفة	إسماعيل عطية
الخالدي[3]	أحمد عبد الكريم	إيجور يعقوب فراج
محمد الأمين الشنقيطي	اللوزي	حسني القره
خلوصي الخيري	عبد الباقي جمو	قضاء بيت لحم
موسى ناصر	موسى أبو الراغب	محمد سالم الذويب
هاشم الجيوسي	سليم البخيت	حبيب شحادة
فلاح المدادحة	شحادة الطوال	نقولا يعقوب قطان
عمر مطر	قضاء السلط	حسن عبد الفتاح درويش
سابا العكشة	رياض المفلح	قضاء الخليل
عبدالله الكليب	نوفان السعود	إسماعيل حجازي
علي الهنداوي	واصف البشارات	فطين طهبوب

---

(١) استشهد بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٩ وحل محله فيصل المجالي في ١٩٦٠/٩/١٦ .

(٢) استقال بتاريخ ١٩٦١/١١/١ وحل محله أحمد الطراونة في ١٩٦١/١١/٦ .

(٣) توفي بتاريخ ١٩٦٢/٢/٧ وحل محله إبراهيم صنوبر في ١٩٦٢/٣/١ .

محمد علي الجعبري

فريد أرشيد[١]

إحسان هاشم[٢]

فريد العنبتاوي[٣]

محمد المنور الحديد

وديع دعمس

محمد أبو تايه

رفيق الحسيني

محمد أبو الغنم

علي الخريشة

يعقوب معمر

صلاح طوقان[٤]

الحاج فؤاد عبد الهادي

الدكتور محمود الدجاني

محمود كريشان

قضاء مادبا

قبلان صايل الشهوان

قضاء اربد

إدريس التل

أمين الخصاونة

عبد المجيد الشريدة

ضيف الله الحمود

مفلح الغرايبة

أمين أبو الشعر

قضاء عجلون

محمد الأمين المومني

قضاء جرش

خالد نواش أبو دلبوح

قضاء الكرك

صالح المجالي

عمران المعايطة

عبد الوهاب الطراونة

الدكتور صالح خليل برقان

قضاء الطفيلة

وحيد العوران

محمد محمود قراجة

علي الشريف

أحمد محمود حجة

قضاء نابلس

راشد النمر

عبد القادر الصالح

نعيم طوقان

عبد الرؤوف الفارس

عبد اللطيف العنبتاوي

عبدالله الخطيب

قضاء جنين

عبد الرحيم أرشيد

نجيب الأحمد

جمال عبد الهادي

قضاء طولكرم

عبدالله الفياض

حافظ الحمد الله

فلاح حنون

قضاء رام الله

قاسم الريماوي

---

(١) توفي بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٨ ولم يعين بدلاً عنه إلى أن استقال المجلس.

(٢) استقال في ١٩٦٠/١١/٢٦ بمناسبة تعيينه محافظاً للقدس وحل محله بهجت طبارة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١ وتوفي في ١٩٦٢/١/٢٧ وحل محله حسن الكاتب في ١٩٦٢/٢/١٥ .

(٣) توفي في ١٩٦٠/٢/١٣ وحل محله بهجت التلهوني في ١٩٦٠/١٢/٢٠ .

(٤) استقال في ١٩٦٢/١١/٢٧ بمناسبة فوزه في الإنتخابات النيابية ولم يعين بدلاً عنه إلى أن استقال المجلس .

قضاء معان	عبدالله جودة خلف
ثروت التلهوني	شاهر حسين ظاهر
عطاالله الكباريتي	عيس عقل

بدو الشمال

سعود القاضي

بدو الوسط

عاكف الفايز

بدو الجنوب

فيصل بن جازي

مجلس الأمة السابع

الأعيان	النواب	
١٩٦٢/١١/٢٩	١٩٦٢/١١/٢٧ - ١٩٦٣/٤/٢١	
١٩٦٣/١٠/٣١	**الضفة الشرقية**	**الضفة الغربية**
وصفي التل	قضاء عمان	قضاء القدس مع أريحا
سعيد المفتي	عز الدين المفتي	الدكتور داود الحسيني
بهجت التلهوني[١]	شحادة الطوال	خليل السلواتي
محمد الأمين الشنقيطي[٢]	سليم البخيت	إسحق خضر الدردار
الدكتور مصطفى خليفة	أحمد اللوزي	أنطوان فرنسين البينا
عمر مطر	مطلق الحديد	يوسف نقولا عبده
الدكتور جميل التوتونجي	صلاح طوقان	قضاء بيت لحم
موسى ناصر	موسى أبو الراغب	محمد سالم الذويب
محمد علي الجعبري	قاسم بولاد	ربحي مصطفى حسن
ضيف الله الحمود	قضاء مادبا	عفيف بطارسة حزبون
يعقوب معمر	خليل خلف الهروط	جورج حزبون
حسن الكاتب	قضاء السلط	قضاء الخليل
رفيق الحسيني	محمد الخشمان	ياسر حسين عمرو

---

(١) استقال بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ بسبب تعيينه في منصب رئيس الديوان الملكي الهاشمي وحل محله رشاد الخطيب في ١٩٦٣/٤/١ .

(٢) استقال في ١٩٦٣/٨/١١ بسبب تعيينه سفيراً في وزارة الخارجية وبقي مكانه شاغراً حتى تاريخ انتهاء مدة المجلس الدستورية .

علي نصوح الطاهر[1]
عبد المجيد المرتضى
الدكتور محمود الدجاني
فؤاد عبد الهادي
عبد الباقي جمو[2]
فيصل المجالي
وديع دعمس
محمد المنور الحديد
علي الخريشة
كامل عريقات[3]
محمد أبو تايه
عبد الحليم أرشيد
حمد الصانع
فلاح حنون
نعيم طوقان
عبد الرحيم الشريف

نوفان السعود
شاكر الطعيمة
قضاء اربد
إدريس التل
نجيب أرشيدات
منصور السعد
الدكتور أحمد خريس
عبد المجيد الشريدة
نجيب حداد
قضاء عجلون
محمود الراشد الخزاعي
قضاء جرش
خالد أبو دلبوح
قضاء الكرك
عبد الوهاب المجالي
محمد المعايطة
عبد الوهاب الطراونة
ميخائيل سليمان هلسة
قضاء الطفيلة
شاهر المحيسن

إسماعيل حجازي
صدقي الجعبري
يوسف عبد الفتاح أبو عوض
يوسف التكروري
قضاء نابلس
مشهور الضامن
عبد الرؤوف الفارس
عبد القادر الصالح
الدكتور حاتم أبو غزالة
راشد آغا النمر
عبد اللطيف العنبتاوي
قضاء جنين
عبد الرحيم جرار
نجيب مصطفى الأحمد
محمد كامل الحاج حسن
قضاء طولكرم
الدكتور عواد محمود عواد
حافظ الحمد الله
شكيب الجيوسي
قضاء رام الله
الدكتور قاسم الريماوي

---

(١) استقال في ١٩٦٣/٥/١٦ بسبب تعيينه في منصب نائب رئيس مجلس الإعمار وعين محله سمير الرفاعي في ١٩٦٣/٧/١٠ .

(٢) استقال بتاريخ ١٩٦٣/٧/٨ بسبب فوزه في الإنتخابات النيابية وبقي مكانه شاغراً حتى تاريخ إنتهاء مدة المجلس الدستورية.

(٣) استقال بتاريخ ١٩٦٣/٧/٨ بسبب فوزه في الإنتخابات وبقي مكانه شاغراً حتى تاريخ إنتهاء مدة المجلس الدستورية.

قضاء معان		كامل محي الدين

يوسف العظم		حنا خلف

إبراهيم كريشان		علي الرمحي

بدو الشمال

سعود القاضي

بدو الوسط

عاكف الفايز

بدو الجنوب

فيصل حمد بن جازي

مجلس الأمة الثامن

الأعيــان

١٩٦٣/١١/١

١٩٦٧/١١/١

الشريف حسين ناصر[١]

سمير الرفاعي[٢]

سعيد المفتي

سليمان النابلسي

وصفي التل[٣]

الدكتور مصطفى خليفة[٤]

عبد الحليم النمر[٥]

فلاح المدادحة[٦]

عمر مطر

رياض المفلح[٧]

حكمت المصري

أنور نسيبة[٨]

محمد علي العجلوني

هاشام الجيوسي

حسن الكاتب

محمد علي الجعبري[٩]

رفيق الحسيني

النـــــــــــواب

١٩٦٣/٧/٨ - ١٩٦٦/١٢/٢٣

الضفة الشرقية

قضاء عمان

عبد الرحمن خليفة

موسى أبو الراغب

مطلق الحديد

خالد الحاج حسن

وصفي ميرزا

عبد الباقي جمو

سليم البخيت

شحادة الطوال

قضاء السلط

محمد الخشمان

نوفان السعود

شاكر الطعيمة

قضاء مأدبا

سالم أبو الغنم

قضاء اربد

حمزة الشريدة

الضفة الغربية

قضاء القدس مع أريحا

كامل عريقات

أمين الحسيني

الحاج علي الدجاني

أميل حنا صافيه

متيا مروم

قضاء بيت لحم

حسن عبدالفتاح درويش

موسى عيسى عابده

أيوب مسلم

عفيف بطارسة

قضاء الخليل

يوسف التكروري

صدقي الجعبري

أحمد محمود حجة[٤]

إسماعيل حجازي

إسماعيل أبو علان

علي الهنداوي
بشير الصباغ
حسن الكايد
رشاد الخطيب
عبداللطيف العنبتاوي
الدكتور صالح برقان
نديم الملاح
فؤاد عبد الهادي
عبد الرحيم أرشيد
عبد الرحيم الشريف
وديع دعمس
أنطوان عطاالله
عبدالله جوده

محمد بشير الغزاوي
فضل الدلقموني
علي الملكاوي
منصور السعد
سامي حداد
قضاء عجلون
سلمان القضاه
قضاء جرش
فيصل الدغمي
قضاء الكرك
صلاح السحيمات[١]
صالح المجالي
عمران المعايطة
سابا العكشة
قضاء الطفيلة
وحيد العوران
قضاء معان
إبراهيم كريشان
مفلح العوجان[٢]
بدو الشمال
خلف الطلوحي[٣]
بدو الوسط
عاكف الفايز
بدو الجنوب
فيصل حمد بن جازي

قضاء نابلس
عبد القادر الصالح
راشد آغا النمر
عبد الرؤوف الفارس
عبدالله الخطيب
حفظي ملحيس
داود الشخشير
قضاء جنين
فوزي جرار
محمد محمود أرشيد
معروف سليم رباع
قضاء طولكرم
هاشم الجيوسي[٥]
عبدالله الفياض
محمد سعيد يونس
قضاء رام الله
كامل محي الدين
الدكتور قاسم الريماوي
محمد أحمد البرغوثي
عيسى عقل

الأعيان

(١) استقال في ١٩٦٤/٧/٧ بسبب تعيينه في منصب رئيس الديوان الملكي الهاشمي وعين محلــه بهجت التلهوني في ١٩٦٤/٧/٧ .

(٢) استقال في ١٩٦٣/١٢/١ وعين محله عبد المجيد العدوان في ١٩٦٣/١٢/١ .

(٣) استقال في ١٩٦٧/٣/٥ بسبب تعيينه في منصب رئيس الديوان الملكي الهاشمي وعين محلــه وصفي ميرزا في ١٩٦٧/٣/٢٧ .

(٤) توفي في ١٩٦٦/١٢/٢٢ وحل محله أكرم زعيتر في ١٩٦٧/٣/٢٧ .

(٥) توفي في ١٩٦٤/٧/١٨ وحل محله محمد علي رضا في ١٩٦٤/٧/٢٢ .

(٦) توفي في ١٩٦٥/٥/٢٤ وحل محله عبد الرحيم الواكد في ١٩٦٥/٦/١ .

(٧) استقال في ١٩٦٧/٤/١٦ لفوزه في الإنتخابات النيابية وحل محله عبد الرحمن خليفــة فــي ١٩٦٧/٥/٨ .

(٨) استقال في ١٩٦٥/٦/١٦ لتعيينه سفيراً في وزارة الخارجية برتبة وزير وحل محله إدمــون روك في ١٩٦٥/٦/١٧ .

(٩) استقال في ١٩٦٤/١١/٤ لتعيينه رئيساً لبلدية الخليل وعــين محلــه أحمــد اللــوزي فــي ١٩٦٥/٢/١٣.

النواب

(١) توفي في ١٩٦٦/١١/٣٠ ولم يحل محله أحد بسبب حل المجلس في ١٩٦٦/١٢/٢٣ .

(٢) توفي في ١٩٦٤/٦/١ وحل محله بالإنتخاب زهير مطر في ١٩٦٤/٧/٢٦ .

(٣) توفي في ١٩٦٥/١١/١٠ وحل محله بالإنتخاب سعود القاضي في ١٩٦٦/١/٨.

(٤) توفي في ١٩٦٦/٥/٣٠ وحل محله بالإنتخاب رمضان حسين حجة في ١٩٦٦/٨/١.

(٥) استقال في ١٩٦٣/١١/١ بسبب تعيينه عضواً في مجلس الأعيان وحل محله بالإنتخاب حافظ الحمد الله في ١٩٦٤/٤/١١ .

مجلس الأمة التاسع

الأعيــان — **النــــــــــواب**

١٩٦٦/١٢/٢٤- إلى أن أنهى مدته عام ١٩٧١

ثــــم مــــدد عــــام واحــــد وفــــي عــــام ١٩٧٣ مــــددت عــــامين

	الضفة الشرقية	**الضفة الغربية**
استمر أعضاء مجلس	قضاء عمان	قضاء القدس
	الشيخ عبد الباقي جمو	كامل عريقات
	رياض المفلح	أميل الغوري
	محمد المنور الحديد	محي الدين الحسيني
	خالد الحاج حسن	الدكتور أمين مجج
	رفعت المفتي	مصباح الكاظمي
	فرح أبو جابر	قضاء بيت لحم
	موسى أبو الراغب	محمد سالم الذويب
	سليم البخيت	حنا فرح بنورة
	قضاء السلط	إدوارد خميس
	بشارة غصيب	موسى عيسى عابدة
	محمد الخشمان	قضاء الخليل
	عبد الكريم الكايد	رمضان الحجة
	قضاء مادبا	صدقي الجعبري
	مفلح عوداالله	محمد عثمان أبو صبحة

قضاء اربد

يعقوب معمر

رزق البطاينة

محمد الحاج عبدالله

نعيم التل

فضل الدلقموني

محمود الروسان

قضاء عجلون

سلمان القضاة

قضاء جرش

جلال مرزوق

قضاء الكرك

عبد الوهاب المجالي

عبد الوهاب الطراونة

عمران المعايطة

سابا العكشة

قضاء الطفيلة

وحيد العوران

قضاء معان

عاطي أبو العز

يوسف العظم

بدو الشمال

سعود القاضي

بدو الوسط

عاكف الفايز

إسماعيل حجازي

حافظ عبد النبي

قضاء نابلس

عبد الرؤوف الفارس

عبد القادر الصالح

عبد الكريم المفضي

عبدالله الخطيب

صالح عبد القادر الضامن

حفظي ملحيس

قضاء جنين

سليمان أحمد أرشيد

فوزي فياض جرار

محمد طاهر الكيلاني

قضاء طولكرم

محمد سعيد يونس

عبدالله الفياض

شريف القبح

قضاء رام الله

الدكتور قاسم الريماوي

علي داود الرمحي

عبد السلام العوري

عيسى عقل

بدو الجنوب

فيصل بن جازي

المصادر

الوثائق الرسمية

١- الشرق العربي. الجريدة الرسمية لإمارة شــرق الأردن. عمــان. ١٩٢٣-١٩٢٨

٢- الجريدة الرسمبة لإمارة شرق الاردن. عمان. ١٩٢٩ – ١٩٦٧.

٣- ملحق الجريدة الرسمية (مذكرات المجلس التــشريعي) عمــان. ١٩٢٩-١٩٤٦.

٤- مذكرات مجس الأمة الأردني من ١٩٤٧- ١٩٦٧.

الوثائق غير الرسمية

١- الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية. مطبعة دار الأيتام الإســلامية. القدس١٩٢٩.

٢- الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. الكتاب الأردنـــي الأبــيض. المطبعة الوطنية. عمان

٣- خير الدين الزركلي، عامان في عمان، القاهرة، ١٩٢٥

٤- سليمان الموسى تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١- ١٩٢٥) دراسة وثائقية الطبعة الأولى . عمان. ١٩٧١.

٥- سليمان الموسى . الثورة العربية الكبرى وثائق وأســانيد. دائــرة الثقافــة والفنون عمان. ١٩٦٦.

٦- سليمان الموسى. المراسلات التاريخية ١٩١٤- ١٩٢٣. ٣مجلدات. عمان ١٩٧٨.

٧- محمد البخيت وآخرون. مجموعة القــوانين والأنظمــة ١٩١٨- ١٩٤٦. ٣أجزاء مطبعة الإستقلال. عمان . بدون سنة طباعة.
٨- محمد توفيق سنو. مجموعة القوانين والأنظمة ١٩١٨- ١٩٣١. المطبعــة الوطنية عمان . ١٩٣٣.
٩- هاني خير. خطيب العرش ١٩٢٩- ١٩٧٢. عمان. ١٩٧٣.

المذكرات

١- الأمير عبدالله بن الحسين، الأمالي السياسية. مطبعة خليل نصر، عمان ١٩٣٩.

٢- الأمير عبد الله بن الحسين، مذكراتي. مطبعة بيت المقدس، القدس. ١٩٤٥.

٣- الأمير عبد الله بن الحسين. تكملة المذكرات، الطبعة الرابعة. المطبعة الهاشمية، عمان، ١٩٦٥.

٤- أحمد قري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق. ١٩٥٦.

٥- تيسير ظبيان. الملك عبدالله كما عرفته. عمان. ١٩٦٧.

٦- تيسير ظبيان. الملك طلال. بدون مكان وسنة طباعة.

٧- مذكرات خالد العظم. الثورة العربية اكبرى. ٣أجزاء. عمان. بدون سنة طباعة.

٨- مذكرات عودة القسوس. وثائق ووقائع من تاريخ شرق الأردن خلال ٧٠عاما. مكتبة الجامعة الأردنية. ١٩٨٢.

٩- مذكرات ونستون تشرشل. ج١ وج٢. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠. ترجمة العميد محمد شلبي.

١٠- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان. ١٩٦٠.

المقابلات الشخصية

١- دولة أحمد اللوزي. رئيس مجلس الأعيان، ورئيس المجلس الوطني الإستشاري سابقاً.

٢- دولة بهجت التلهوني. المستشار الخاص لجلالة الملك وعضو مجلس الأعيان.

٣- معالي الدكتور جازم نسيبة. عضو مجلس الأعيان، ومندوب الأردن في الأمم المتحدة سابقاً.

٤- معالي الأستاذ أحمد الطراونة. عضو مجلس الأعيان، ورئيس المجلس الوطني الإستشاري سابقاً.

المراجع

١- الدكتور إبراهيم الشريقي. الثورة العربية الكبرى . ط١. ١٩٨٤.

٢- أحمد عصام عودة. الملحق الكمل لمسيرة القمة العربية. عمان. ١٩٨٠.

٣- إسكندر معروف. الأردن الجديد. عمان. بدون سنة طباعة.

٤- أمين سعيد. الثورة العربية الكبرى. ٣مجلدات. القاهرة. بدون سنة طباعة.

٥- أمين أبو الشعر. مذكرات الملكة عبدالله. الطبعة الرابعة. عمان. ١٩٦٥.

٦- أميمة بشير شريم، الصحافة الأردنية. عمان. ١٩٨٤.

٧- أنور النشاشيبي . على هامش الحوادث. ط١. القدس. ١٩٤٩.

٨- بلال حسن التل. الأردن محاولة للفهم. منشورات دار اللـــواء للـــصحافة. عمان ١٩٧٨.

٩- تشارلز هيبتون جونستون. الأردن على الحافة. بدون مكان وسنة طباعـــة. ترجمة فهمي شما.

١٠- توفيق علي برو. العرب والترك في الهد الدســتوري العثمــاني ١٩٠٨- ١٩١٤. دار النهضة للطباعة القاهرة. ١٩٦٠.

١١- جورج أنطونيوس. يقظة العرب تاريخ حركــة العــرب القوميــة. الطبــة السادسة. دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٠. ترجمة الكتور ناصر الــدين الأسد. والدكتور إحسان عباس.

١٢- خير الدين الزركلي. عامان في عمان. المطبعة العربية بمصر. ١٩٢٥.

١٣- سامي حكيم. ميثاق الجمعة والوحدة الربية. الطبعة الأولى. مكتبة

الأنجلو المصرية. القاهرة. بدون سنة طباعة.
١٤- الدكتور سعيد التل. الأردن وفلسطين. الطبعة الأولى. دار الجيل. عمان ١٩٨٤.
١٥- سلبمان البستاني. عبرة وذكرى (الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده). الطبعة الأولى. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٨. تحقيق ودراسة خالدة زيادة.
١٦- سليمان الموسى. صفحات مطوية ١٩٢٠-١٩٢٤ عمان ١٩٦٥.
١٧- سليمان الموسى، غربيون في بلاد العرب، عمان، بدون سنة طباعة
١٨- سليمان الموسى، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى. الطبعة الأولى عمان. ١٩٥٧.
١٩- الدكنور سيد نوفل. العمل العربي المشترك. ١٩٦٨
٢٠- سمير التنداوي. إلى أين يتجه الأردن؟ الدار المصرية للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٤.
٢١- الدكتور عادل الحياري، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى عمان. ١٩٧٢.
٢٢- عادل موسى بكمرزا شردان. الأردن بين عهدين. بدون مكان وسنة طباعة
٢٣- عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١- ١٩٧٣. مركز الأبحاث الفلسطينية . بيروت. ١٩٧٣.
٢٤- عبدالله التل، كارثة فلسطين. القاهرة.١٩٥٩.
٢٥- الدكتور عبد الله الواب اليالي. تاريخ فلسطين الحديث. الطبعة الثامنة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨١.
٢٦- الدكتور علي الوردي. لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ملحق الجزء السادس (قصة الإشراف وإبن سعود) مطبعة المعارف. بغداد١٩٧٩٠.
٢٧- علي رضا. ذكرى تتويج الملك عبد الله بن الحسين. عمان بدون سنة طباعة.

٢٨- علي محافظة. العلاقــات الأردنيــة – البريطانيــة. دار النهــار للنــشر. بيروت١٩٧٣.
٢٩- الدكتور علي محافظة. تاريخ الأردن المعاصر، عهــد الإمــارة ١٩٢١-١٩٤٦. ط١. عمان. ١٩٧٣.
٣٠- الدكتور علي حسني الخربوطلي. التاريخ الموحد لأمة العربيــة. القــاهرة. ١٩٧٠.
٣١- عيسى نخلة. خليج العقبة ومضايق تيران وصنافير. الطبعة الأولى.بيروت. ١٩٦٨.
٣٢- فريدون صاحب جم. الحسين بن طلال مهنتي كملك. مطابع الشركة العربية للطباعة والنشر. ١٩٧٨. ترجمة غالب عارف طوقان.
٣٣- فيصل البطاينة . ملف الحياة التشريعية والنيابية منذ تأسيس الدولة. الجزء الأول. بدون مكان وسنة طباعة.
٣٤- ت.أ. لورنس. أعمدة الكحكمة السبعة. الطبعة الرابعة؟. بيروت. ١٩٨٠.
٣٥- كلوب باشا. أزمة الشرق الأوسط ترجمة يوسف ابو ليل. بدون مكان وسنة طباعة.
٣٦- الدكتور مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربيــة ميثاقهــا وإنجازاتهــا. ١٩٧٨.
٣٧- محمد السوادي. البرلمان في الميزان. الجزء الأول. الطبعة الثانية. القاهرة. ١٩٤٢.
٣٨- اللواء محمود شيت خطاب. دراسات في الوحدة العسكرية العربية. القاهرة. ١٩٦٩.
٣٩- محمد عبد السلام الزيات وهاني خيــر. أحكــام الدســتور والإجــراءات البرلمانية في التطبيق. الطبعة الأولى. ١٩٧١.
٤٠- محمد عزة دروزة. حول الحركة العربية الحديثة. الجــزء الأول. صــيدا. ١٩٥٠.

٤١- محمد نزال العرموطي. مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بالحكم المحلي والإنجازات النيابية. مكتبة شكري شعشاعة. عمان ١٩٦١.
٤٢- منيب الماضي وسليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين. ط١. عمان ١٩٥٩.
٤٣- مهدي عبد الهادي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية لها ١٩٣٤ - ١٩٧٤. بيروت١٩٧٥.
٤٤- مكتبة شكري شعشاعة. الحسين بن طلال. بدون سنة طباعة.
٤٥- هزاع المجالي. هذا بيان للناس قصة محادثات تمبلر. ط١. عمان. ١٩٦٠.
٤٦- الدكتور وجيه كوثراني. بلاد الشام. الطبعة الأولى. معهد الإنماء العربي بيروت. ١٩٨٠.
٤٧- وصفي التل. كتابات في القضايا العربية. عمان دار اللواء للصحافة ولنشر١٩٨٠.
٤٨- يساري أردني. بعض قضايا الصراع الإجتماعي في الأردن. دار الفارابي بيروت. ١٩٧٢.
٤٩- يوهان بيركهارت. رحلات بيركهارت. ج٢. ترجمة أنور عرفات. عمان ١٩٦٩.
٥٠- يوسف الحكيم. سورية والعهد الفيصلي. الطبعة الثانيةو. دار النهار للنشر بيروت١٩٦٦.
٥١- الدكتور يوسف درويش غوانمة. عمان حضارتها وتاريخها. دار اللواء للصحافة والنشر. عمان ١٩٧٩
٥٢- الديوان الملكي. الأردن شعب وملك. عمان ١٩٧٣.
٥٣- وزارة الخارجية. الأردن والقضية الفلسطينية والعلاقات العربية. عمان. بدون سنة طباعة.
٥٤- وزارة الثقافة والإعلام. دائرة المطبوعات والنشر. الأردن في خمسين عاما ١٩٢١- ١٩٧١. مطبعة الإستقلال العربي. عمان. ١٩٧٢.

٥٥- وزارة الإعلام. دائرة المطبوعات والنشر. الوثائق الأردنية. الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٨٤. عمان. ١٩٤٨.
٥٦- وزارة الإعلام. دائرة المطبوعات والنشر. الوثائق الأردنية. مجلس الأمة الأردني ١٩٢١-١٩٨٤. عمان ١٩٨٤.
٥٧- الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي. البرلمان العربي. ١٩٨١.
٥٨- الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي. دليل البرلمانات العربية. دمشق . ١٩٨١.
٥٩- الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي. التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العامية المعاصرة. الجزائر. ١٩٨١.
٦٠- ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، قبرص، ١١/٢٥-١٢/٣/١٩٨٣.

الدوريات

١- جريدة الجزيرة. عمان. صاحب الجريدة محمد تيسير ظبيان. ١٩٣٢-١٩٤٥.
٢- جريدة الأيام. طبعة الأيام. دمشق. ١٩٦٠
٣- مجلة الحكمة. صاحبها نديم الملاح. ١٩٣٣
٤- مجلة وزارة الثقافة والإعلام. في ذكرى الإستقلال. عمان. ١٩٦٦.
د. جمال الشاعر . (التجربة الديمقراطية في الأردن). المستقبل العربي ١٩٨٤/٦/٦٤.
٥- هاني حوراني (تأسيس الإمارة الأردنية) شؤون فلسطينية. ٥٠/٥١. ١٠-١٩٧٥/١١.
٦- الدكتور كامل أبو جابر (المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية) دراسة بالتطور السياسي . ١٩٨٣/٣/١.

المراجع الأجنبية

1- Abid, Agil Hyder, Jordan, A political study 19481957. London 1965.

2- Eden, Sir Anthony, Freedom and order 1939-1945, London, 1947.

3- J. G. Sparrow, modern Jordan, London, 1961.

4- Glubb, G.J. Bagot, A soldier with the Arabs, London, 1957.

5- Kirkbride, sir Alec, A cracke of thorns, London 1956.

6- Hussein, H.M. King, Uneasy Lies the head, London, 1962.

7- The Middle East Journal, 1954-1957.

8- Kamel. S. Abu Jaber. The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan. A Study in political, Development, 1969.

٩٥٦٫٥ر

أحم أحمود حرب بشير اللطاصمة

الحياة النيابية في المملكة لأردنية

الهاشمية / أحمد حرب بشير اللطاصم. عمان:

المؤلف ، ١٩٨٧.

( ) ص

ر. أ (١٩٨٧/١١/٥٢٥)

الرقم المتسلسل ٤٣٥ / ١١ / ١٩٨٧

١- الأردن – تاريخ أ- العنوان

(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية)